جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⴻⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴰ ⵀⵙⵙ
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FÈS
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس
ⵜⴰⵖⵡⵍⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵔⴰ ⴷ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵏⵙⴰⵏⵉⵢⵉⵏ ⵙⴰⵢⵙ - ⵀⵙⵙ
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES SAÏS-FÈS

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث

محور : الدراسات الإسلامية

مختبر : العلوم الإنسانية التطبيقية

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع :

تأثير المعرفة الدينية على مستوى التماسك الزوجي: دراسة اجتماعية لعينة استطلاعية من المجتمع المغربي

إعداد الطالب الباحث: حسام الدين طريباق

اسم الأستاذ المشرف: الدكتور هشام خباش

تاريخ المناقشة : **04** يونيو **2021**

لجنة المناقشة :

الدكتور عبد القادر رايض رئيسا

الدكتور أحمد دكار عضوا

الدكتور زهير بلمفضل علوي عضوا

الدكتور هشام خباش مشرفا ومقررا

السنة الجامعية : **2020-2021**

إهداء

إلى والدَيَّ اللذان بذلا الغالي والرخيص من أجلي

إلى زوجتي التي كانت ولا تزال سندي

إلى كل من كان له الفضل عليّ من أساتذتي

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الفضلاء الذي رافقوني في مساري الدراسي سواء من داخل رحاب الكلية أو من خارجها؛ وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هشام خباش الذي حظيت بشرف وقوفه وإشرافه على هذه الأطروحة، والذي لم يبخل علي أثناء تتبعه بتوجيهاته وتقويماته إلى أن اكتملت الأطروحة بسائر أجزائها.

ولا يفوتني كذلك تقديم الشكر إلى جميع أطر مركز الدكتوراه "اللغات والتراث والتهيئة والمجالية" وكذا أطر مختبرات البحث المنضوية تحته والذين لم يدخروا جهدا في تنزيل البرنامج التكويني لفائدة الباحثين وفي تقديم يد العون والنصح والتشجيع لهم من أجل استكمال مشوارهم الأكاديمي.

كما أن الشكر موصول للأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة، والذين تحملوا عناء قراءة هذه الأطروحة والكشف عن ثغراتها وإبداء الملاحظات حول مضامينها والتي سآخذ بها من أجل تقويم ما يجب تقويمه من أجزائها.

ولا أنسى كذلك أن أعبر عن عظيم امتناني وخالص شكري لزوجتي ووالديّ وكل أفراد أسرتي الذين لم ينفكوا يقدمون لي يد العون والدعم والتحفيز، وأشكر كذلك كل من كان له الفضل في إنجاز هذه الأطروحة سواء عبر المساعدة في ملء استمارات البحث أو عبر تقديم التوجيه والنصح خلال مراحل إعدادها.

مقدمة

يعرف "علم الاجتماع العائلي" تطوراً ملحوظاً في مقارباته لقضايا الأسرة وتماسكها ودورها في تنمية واستقرار المجتمعات المختلفة، متنقلاً بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وقوانين الأسرة ودور كل ذلك في نشأة الأسر واستمرارها وتعزيز أدائها الوظيفي المطلوب في تدبير الثروة واحتضان النشء وتربية الأجيال وتحصين مكتسباتها. وأمام تنوع القضايا الأسرية وتعقيداتها وصلة كل ذلك بالدين والتقاليد الاجتماعية القائمة، ظهر إحساس بالحاجة العلمية إلى الكشف عن طبيعة ومستوى حضور "المعرفة الدينية" في حياة الأسر، وأثر تلك المعارف في دعم استقرارها، خصوصاً فيما يتعلق بتصريف أحكام الزواج وحقوق الزوجين والأبناء والأقارب على سير الحياة الأسرية وتماسكها.

كما أن كثافة موضوع الأسرة وتداخل قضاياه تجعله صعب التناول دون التأثر بالنظرة المكتسبة لدى الباحث الذي يقرر الغوص فيه بحسب خلفيته العلمية ومستوى فهمه ومعايشته للواقع الاجتماعي في الأوساط الأسرية للأقارب والجيران والمحيط المجتمعي بشكل عام. ولتلافي آثار المعايشة على التحليل الاجتماعي الموضوعي، كان لابد من تشريح منهجي لاحتواء الموضوع بتقصي علاقة التأثير الرابطة بين متقابلين أساسيين محدَّدين هما "المعرفة الدينية" من جهة و"التماسك الزوجي" من جهة أخرى، وذلك عبر إجراء بحث ميداني تستخدم فيه آليات التحليل العاملي الاستكشافي وتقنيات البرمجيات الحديثة في الدراسات الاجتماعية.

وأود في هذه المقدمة التمهيد لأطروحتي المعنونة بـ "أثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي في المجتمع المغربي: دراسة اجتماعية ميدانية" من أجل تبصير القارئ لها بالإشكالية المحركة لها، وبالأسباب التي أدت لاختيار موضوعها، وبأهدافها وأهميتها إزاء الدراسات التي سبقتها، وكذا بالمنهجية التي اعتمدت فيها دون نسيان الصعوبات التي واجهت إنجازها. وهي أطروحة أُنجزت في سياق اجتماعي عالمي يشهد تنامي الوعي بدور الأسرة في تنشئة أفراد المجتمع وفي بناء كيان المجتمع الإنساني والحفاظ عليه.

ففي ظل هذه الأهمية التي تحظى بها الأسرة في الميزان المجتمعي، تعددت التخصصات العلمية التي أبدت اهتمامها بموضوع الأسرة بدء بعلم الاقتصاد ومختلف فروعه من تسويق وغيرها، وصولا إلى علم النفس وعلم الاجتماع بمختلف تخصصاته، غير أن الطبيعة الاجتماعية للموضوع المدروس والمتمثل في "الأسرة" جعلت علم الاجتماع بمعية تخصصاته الفرعية يحوز القدر الأكبر من الاهتمام الأكاديمي بالأسرة، ولا أدل على ذلك من اختصاص فرع من فروعه بهذا الموضوع، ألا وهو علم الاجتماع العائلي.

والنظرة الفاحصة إلى فروع علم الاجتماع في علاقتها بمؤسسة الأسرة تدل على تنوع في المآخذ والطرق المنهجية والجوانب الأسرية التي اختص بها كل فرع منها. فعلم الاجتماع العائلي الذي يأتي على رأس قائمة تلك الفروع يولي اهتمامه بالجانب البنيوي والوظيفي والعلائقي داخل مؤسسة الأسرة، حيث إنه يدرس الأشكال والأنماط الأسرية من حيث طبيعة الأفراد المكونين لبنيتها مع مراعاة وظيفة كل فرد في إطار العلاقة التي تجمعه بالأفراد الآخرين داخل المجموعة الأسرية. في نفس الوقت، اهتم قسط من بحوث علم اجتماع التربية بوظيفة التنشئة التربوية التي تقلدتها الأسرة في عملية تكوينها للفرد، فيما اهتم علم الاجتماع الاقتصادي بميزان القوى والسلطة والثروة على المستوى الداخلي للأسرة ومدى إسهام المؤسسة الأسرية في خلق الثروة الاقتصادية داخل المجتمع.

من جهة أخرى، حاول علم الاجتماع الإعلامي ضمن عدد من بحوثه دراسة مدى الاستجابة التي تبديها أسر المجتمع تجاه الرسائل التي تبثها وسائل الاتصال والإعلام، فيما خصص علم الاجتماع الجنائي جزءا من اهتمامه لتعقب العوامل النابعة من الأسرة والمؤدية إلى الزيادة أو النقص في معدلات الانحراف والجريمة. كما أن علم الاجتماع الديني بدوره قد وجه جزءا من اهتمامه إلى مؤسسة الأسرة في سبيل الكشف عن علاقة التأثير والتأثر بين الظاهرة الدينية ومؤسسة الأسرة وإبراز الدور المهم الذي يقوم به الدين في الحفاظ على كيان الأسرة ووظائفها المجتمعية، حيث تعددت طرق تعامله مه هذا الموضوع بتعدد الأبعاد الكامنة وراء الظاهرة الدينية من عقائد وأخلاق وشعائر وغيرها.

كل ما أوردته من النماذج السابقة لا يمثل إلا النزر اليسير من مظاهر عناية علم الاجتماع بالأسرة، وهو ما يُظهر بجلاء الطريقة التي صارت بها مواضيع المؤسسة الأسرية محل تجاذب بين مختلف فروع علم الاجتماع. أما طبيعة موضوع البحث الميداني لهذه الأطروحة والمتمثل في "أثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي في المجتمع المغربي"، فإنها تجعله ضمن نطاق علم الاجتماع بشكل جلي، بل وتجعله محل تقاطع للاهتمام بين علم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الديني، حيث إن هدف البحث الميداني هو الكشف عن أثر عامل مستقل يدخل ضمن اهتمامات علم الاجتماع الديني على عامل معتمد ينتمي إلى مجال علم الاجتماع العائلي. ورغم هذا التداخل الأكاديمي الذي يطبع إطار بحثي الميداني، فإن طبيعته الاجتماعية الميدانية وطبيعة الإشكالية التي يأتي شرحها فيما يلي تبقيه تحت مظلة علم الاجتماع التطبيقي ببعديه العائلي والديني.

مدخل عام

- **إشكالية البحث**

تتمحور إشكالية هذا البحث حول دراسة أثر المعرفة الدينية على مستوى التماسك الزوجي داخل مؤسسة الأسرة في المجتمع المغربي، حيث إن العديد من العوامل تتحكم في مستوى التماسك بين الزوجين والتي يُمثلُ الدين أحدَها حسب العديد من الدراسات السابقة. لكن البحث الميداني لهذه الأطروحة يهدف بشكل دقيق إلى الكشف عن الحيز الذي تشغله "المعرفة الدينية" تحديدا جنبا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية الأخرى في الحفاظ على توازن العلاقة بين الزوجين في الأسرة المغربية وفي الحفاظ على استقرار الأسرة ضد خطر التفكك والطلاق الذي ترتفع نسبه وتنخفض حسب المجتمع وما يتعلق به من المتغيرات الأخرى.

وهذه الإشكالية متفرعة عن إشكالية كبرى تتعلق بدراسة أثر الدين على المجتمع، فلا أحد يستطيع إنكار حضور الدين كعنصر فعال ومؤثر على تصرفات الأفراد وتحركات المؤسسات المجتمعية، ذلك أن الدين ظاهرة معقدة تتعدد معانيها وأبعادها البنيوية المتمثلة في كونها ظاهرة ثقافية وتنظيمية وسلوكية وشخصية في وقت واحد. وهذا التعقيد واضح من كثرة العلوم والتخصصات التي تناولت ظاهرة الدين بالدراسة أو تقاطعت معه في مستوى معين كعلم اللاهوت والفلسفة وعلم الاجتماع الديني والتاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة وعلم القانون وعلم العلاقات الدولية وغيرها.

هذا التشعب في العلوم التي اهتمت بموضوع الدين يدل على بُعد المدى الذي بلغه الدين في التأثير على شتى مناحي الحياة الاجتماعية، فمن الخصائص التي تجعله مؤثرا في الحياة الاجتماعية للفرد تلك التي اصطلح عليها بـ "الاندماج الاجتماعي Social integration" و"التفاعل مع المقدس Divine interaction" و"اليقين الوجودي Existential certainty". فالاندماج الاجتماعي يدعم الشخص في وقت الشدة ويمنحه من الوسائل ما يساعده على التحكم في الحياة الاجتماعية وعلى التأويل الديني لتجارب الحياة. من جهة أخرى، يساعد التفاعل مع ما هو مقدس عن طريق الصلاة أو التأمل أو قراءة الكتب الدينية على تأويل مشاكل الحياة وتخطيها

بفضل حس الاغتناء الذي يمنحه. أما اليقين الوجودي الذي يحيل على قوة المعتقدات، فإنه كلما تقوى وتقوى معه رسوخ المعتقدات كلما أعطى لصاحبه الفرصة لاتباع نهج الدين في مواجهة أزمات الحياة العصيبة[1].

لكن الملاحظة الشاملة لمجتمعات مجموعة من الدول المتقدمة تدل على التزام مواطنيها بمجموعة من القيم الأخلاقية الحاضرة في العديد من الأديان رغم كونهم من الفئة التي لا تؤمن بعقائد الدين أو من تلك الفئة التي ينحصر تدينها في الاعتقاد بوجود الإله فقط دون أن يتعداها لممارسة الشعائر الدينية، في الوقت الذي يبقى فيه سؤال الإلزام الأخلاقي والديني مطروحا في مجتمعاتنا الإسلامية خصوصا وأن واقعها الاجتماعي والسياسي الحالي يبين عن أزمة أخلاق بصفة عامة – دون الحاجة إلى الدخول في تفاصيلها – رغم أن دين الإسلام الذي تتبناه مجموعة من الدول كدين رسمي لم يترك شاردة ولا واردة في حياة المجتمع المسلم إلا وكان له فيها تكليف أو توجيه عملي أو أخلاقي.

هذه الملاحظات تجعل المتتبع للقضية الأخلاقية في المجتمع الإنساني يدحض الفرضية القائلة بلزوم تقيد الإنسان بالتعاليم الأخلاقية للدين حالَ وجودها بصيغة الإيجاب، وهي نفس الملاحظات التي جعلتني أتوجه إلى البحث عن سر الإلزام الأخلاقي والديني عموما والذي يجعل الإنسان يتحرك طبقا للتعاليم الدينية، مما قادني في نهاية المطاف إلى طرح الأسئلة التالية: لماذا لا يتحقق الإلزام الديني في مجتمعاتنا رغم غزارة الأحكام الفقهية التي غطت مناحي حياة الإنسان المسلم؟ لماذا لا يكفي وجود الحكم الديني ومعرفة المكلف به لكي يصير ملتزما بمقتضاه؟ هل يحتمل وجود أبعاد دينية أو عوامل اجتماعية أخرى وراء التزام الفرد المسلم بتعاليم دينه؟ ما هي الحيثيات والظروف التي تصاحب ظاهرة الدين فتجعله فاعلا ومؤثرا على الفرد وعلى المجتمع؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وعن السؤال العام لدور الدين في المجتمع وطريقة تأثيره فيه، كان لا بد من حصر تناول هذا البعد الديني في مظهر معين من مظاهر الحياة المجتمعية ومن حصر مجال دراسته في مجتمع معين أو فئة معينة، وهو ما دفعني لاختيار مؤسسة "الأسرة" في المجتمع المغربي لما لها من الأدوار في بناء الخلف وتنشئته والحفاظ على كيان المجتمع المغربي كما هو الشأن في باقي المجتمعات. وعمدت بطبيعة الحال إلى مزيد حصر لهذا الاختيار المنهجي نظرا لسعة مفهوم "الأسرة" في العلوم الاجتماعية، حيث فضلت التركيز على أثر الدين على "التماسك الزوجي" لدى عينة من أسر المجتمع المغربي، وذلك من أجل تقصي مدى تأثير حضور التعاليم الدينية الموجِّهة لسير نظام الزواج على الالتزام الأخلاقي بالواجبات الزوجية ومدى انعكاس آثار ذلك الالتزام على متانة وتماسك العلاقة

[1] Christopher G. Ellison, "Religious Involvement and Subjective Well-Being", Journal of Health and Social Behavior 32 (March 1991), pp. 81-82

الزوجية وعلى توافق أزواج وزوجات الفئة المستهدفة حول أمور الحياة الأسرية دون إغفال احتمال وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى ذلك التوافق.

ورغم أن العديد من الدراسات تبحث عن مظاهر تأثير الدين على الحياة الاجتماعية والأسرية بالخصوص، فإن دراسات أخرى تناولت الموضوع بشكل معكوس حيث حاولت الكشف عن أثر الحياة الزوجية عموما أو السعادة الزوجية خصوصا على مستوى التدين داخل الأسرة. فمشاكل الحياة قد تدفع الزوجين أحيانا إلى التدين والبحث عن حلول مشاكلهما في ثنايا التعاليم والعقائد الدينية، وذلك رغبة منهم في تحسين مستوى علاقتهما الزوجية. علاوة على هذا، قد يسعى الزوجان السعيدان كذلك إلى البحث في الدين عن أنشطة جماعية يمكن لهما المشاركة فيها سوية بغية مزيد من التعزيز لعلاقتهما الزوجية السعيدة[1]. ورغم وجود هذا النمط من البحوث الميدانية، إلا أني ارتأيت القيام بدراسة تقتفي أثر الظاهرة الدينية على المستوى الأسري والزوجي تحديدا لما يرجى في ذلك من الفائدة العملية في فهم طريقة تعامل الزوجين والأسرة عموما مع ما يفد عليها من الدين من التعاليم والقيم وقياس مدى استجابتها لها.

من جهة أخرى، تُطرح إشكالية سعة مفاهيم "الدين" و"التدين" نفسها في طريق البحث عن أثر الدين في العلاقة بين الزوجين، حيث إنها مفاهيم تعددت تعريفاتها وطرق قياسها الإجرائي فيما سبق من الدراسات. هذه الإشكالية جعلت من اللازم تمحيص مفاهيم "الدين" و"التدين" وتفكيكهما ومحاولة تناول بعد من أبعادهما التي جاءت بها أدبيات علم الاجتماع والنظر في مدى تحقيق هذا البعد لشروط الإلزام الديني ولأثر الدين على المجتمع بمختلف أنساقه، ذلك أن المنطق الذهني يقضي بطبيعة الحال بضرورة حضور الدين في حياة الفرد وبضرورة كونه "متدينا" – أو عارفا بحكم الدين على الأقل – كمقدمة لحصول الإلزام الديني وانعكاسه على المستوى المجتمعي، حيث إن مظاهر تأثير الدين على المجتمع تتعدد بتعدد أبعاده.

وبما أن الحاجة تدعو إلى اختيار بعد من الأبعاد الكامنة في مسمى الظاهرة الدينية ودراسة أثره ميدانيا على مستوى التماسك الزوجي، تَحَتَّمَ النظر فيما سبق من محاولات تحديد طبيعة هذه الأبعاد التي تقبل الدراسة والرصد والمتابعة ككل الظواهر الاجتماعية المنتشرة في المجتمع. ونظرا لكون المقام لا يسع لذكر جميع تلك المحاولات، سيتم الاكتفاء هنا بما يفي منها بالغرض المبتغى من هذه الدراسة الميدانية. كمثال أول، أسوق هنا محاولة دوركايم Durkheim لإبراز العناصر المؤسسة للدين حيث قال معرفا إياه: "الدين نظام متماسك من المعتقدات والممارسات المنسوبة لأشياء مقدسة، أي متفرقة ومحرمة، هي معتقدات وممارسات توحد في نفس الجماعة الأخلاقية

[1] Alan Booth, David R. Johnson, Ann Branaman and Alan Sica, "Belief and Behavior: Does Religion Matter in Today's Marriage?", Journal of Marriage and Family 57 (August 1995), pp. 663

المسماة "كنيسة" كل الذين ينتسبون إليها"[1]، وهو بهذا التعريف يجعل الدين مشتملا على بعدين يتجسدان في "المعتقدات" و"الشعائر".

من جهة أخرى، قام Joachim Wach سنة 1944 باقتراح نموذج نظري لدراسة الدين يتضمن ثلاثة أبعاد أولها "البعد النظري" للدين الذي يحدد الانتماء المذهبي للفئة المستجوبة، وثانيها "البعد الطقوسي" الذي يحدد إلى حد ما مستوى الإخلاص والتفاني في العبادة والممارسة، وثالثها "البعد الاجتماعي" الذي يحدد مستوى الاندماج والمشاركة الاجتماعية لنفس الفئة[2]. أما نظرية Gerhard Lenski التي وضعها إثر دراسته لأثر الدين في السياسة والاقتصاد وحياة الأسرة سنة 1961، فقد اعتمدت أربعة أبعاد مؤسسة لمفهوم "الدين" أسوقها كالآتي: العقيدة المذهبية، الإخلاص الديني، التدين الجمعوي – داخل محيط الكنيسة – ثم التدين المجتمعي – خارج أسوار الكنيسة –[3].

وقد طور عالما الاجتماع الأمريكيان جلوك Glock وستارك Stark البعدين اللذين أشار إليهما دوركايم مضيفين ثلاثة أبعاد أخرى تسمح بالإحاطة بالطبيعة المعاصرة للدين، فوضعا بذلك النموذج الذي اشتهر باسم "الأبعاد الخمسة للدين" وهي كالآتي: البعد الإيديولوجي (المعتقدات)، والبعد الطقوسي (الشعائر)، وبعد التجربة (الشعور الديني)، والبعد الفكري (المعرفة) ثم البعد الأخلاقي (الآثار الأخلاقية للدين على الفرد والمجتمع)[4].

في سياق الاستئناس بالاختيارات المنهجية لما سبق من الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالدين والتدين وأثرهما المجتمعي، تكشف النظرة الفاحصة لتلك الدراسات عن حقيقة مفادها أن الدراسات الإحصائية الاجتماعية والمتعلقة بالتدين غالبا ما تركز على "الانتماء الديني" للشخص المستجوب وما يتبع ذلك الانتماء من مواقفه وقيمه وسلوكه ومستوى التزامه بالشعائر الدينية وحضوره طقوس الكنيسة أو غيرها من أماكن العبادة على اعتبارها مؤشرات على مستوى "تدينه"[5]. وهذا الاختيار المنهجي موافق للنظرة المجتمعية المغربية ناحية التدين والتي تختزله في انتماء الفرد إلى

[1] Émile Durkheim, Les formes élémentaires de la vie religieuse, Livre 1 (Paris : Les Presses Universitaires de France, 1968) pp. 51

[2] Lisa D. Pearce, George M. Hayward, and Jessica A. Pearlman, "Measuring Five Dimensions of Religiosity across Adolescence", Review of Religious Research 59 (September 2017), pp. 369

[3] Gerhard Lenski, "The Religious Factor: A Sociological Study of Religion's Impact on Politics, Economics, and Family Life" (New York: Doubleday and Company, Inc., 1961)
Siobhan McAndrew and David Voas, "Measuring Religiosity Using Surveys", Survey Question Bank 4 (February 2011) pp. 2

[4] Charles Y. Glock, "On The Study of Religious Commitment", Religious Education: The official journal of the Religious Education Association 57 (1962) pp. 98-110

[5] Siobhan McAndrew and David Voas, "Measuring Religiosity Using Surveys", Survey Question Bank 4 (February 2011) pp. 2

فئة دينية معينة كالفئات المحافظة والمتحررة وكذا في الممارسة الدينية للفرد من ارتياد للمساجد وغير ذلك مما يدل على مستوى التدين.

ليس هذا فقط، بل إن أغلب الدراسات الأكاديمية المهتمة بموضوع التدين عالجته مقتصرة على بعد واحد من تلك التي سبق ذكرها دون الأبعاد الأخرى، فمنها ما درس التدين مركزا على الانتماء الديني Religious affiliation وحده، ومنها ما لخص التدين في حضور مراسيم الكنيسة – أو الذهاب إلى مكان العبادة لو أردنا توسيع مدلول الكلمة –[1]. هذه الدراسات الاجتماعية التي تناولت الظاهرة الدينية بالدراسة تسعى بطبيعة الحال إلى إبراز دور الدين في المجتمع وطريقته في التأثير على مختلف أنساقه المجتمعية. وهذا السعي قد يكون سعيا استكشافيا أو استطلاعيا فقط يحاول رسم صورة عن مدى حضور الدين في المجتمع، وقد يكون سعيا في سبيل البحث عن دور الدين في معالجة الأزمات والمشاكل الاجتماعية بمختلف أشكالها.

في سياق استكشاف الدراسات الميدانية التي ركزت على علاقة الظاهرة الدينية بمؤسسة الأسرة وتماسكها، أكد ماهوني Mahoney فيما يخص الدراسات التي حاولت كشف علاقة التأثر بين التدين والأسرة على أن 83 % من الدراسات التي ربطت بين التدين والزواج خلال سنوات الثمانينات والتسعينات اعتمدت في قياسها لتدين أفراد الأسر المكونة للعينات على عنصر أو عنصرين من العناصر التعريفية للتدين. ورغم هذا التضارب في تحديد ماهية التدين وطرق قياس مستواه، فقد بقي التدين عاملا ذا أهمية إحصائية عظيمة في عدد مهم من الدراسات[2]. حسب روبنسون Robinson، هنالك أيضا دراسات حاولت الخروج من هذا التحجيم الذي تعرض له موضوع التدين حيث تناولته من خلال بحث موضوع التجانس الديني Religious homogamy أو مواضيع أخرى من قبيل الالتزام الروحي والصحة الروحية، فيما تناولت بحوث أخرى الظاهرة الدينية مدرجة تحت مسماها أكثر من بعد من الأبعاد المؤسسة لمفهوم الدين والتدين[3].

وأكد Dollahite في نفس السياق أنه من المستحيل الجزم بأن التدين جيد أو سيء بالنسبة للأسرة، لكن أكثرية الدراسات أشارت إلى العلاقة الإيجابية بين التدين ومخرجاته المفيدة للزواج والعلاقات الأسرية، غير أنه

Encyclopedia of Religion and Society, Ed. William H. Swatos, Jr. (New Delhi: AltaMira Press, 1998) pp. 105

[1] Linda C. Robinson, "Religious Orientation in Enduring Marriage: An Exploratory Study", Review of Religious Research 35 (March 1994), pp. 207

[2] Mahoney, A., Pargament, K. I., Tarakeshwar, N., & Swank, A. B., "Religion in the home in the 1980s and 1990s: A meta-analytic review and conceptual analysis of links between religion, marriage, and parenting", Journal of Family Psychology 15 (2001), pp 559–596

[3] Linda C. Robinson, "Religious Orientation in Enduring Marriage: An Exploratory Study", Review of Religious Research 35 (March 1994), pp. 207

في نفس الوقت دعا إلى منح الاعتبار لأبعاد التدين الثلاثة (الاعتقاد، الممارسة، الجماعة) إبان دراسة علاقة الاتصال بين التدين والأسرة مع مراعاة الجوانب التجريبية والمفهومية والسياقية[1]. والمقصود عند Dollahite ببعد الاعتقاد كل المفاهيم والمعاني والتصورات المؤطرة لاعتقاد الشخص، بينما يقصد عنده بـ "الممارسة" الأشكال التي يعبر بها عن الاعتقاد من صلاة وشعائر وتقاليد ودراسة للنص المقدس وامتناع عن المحرمات. ويحيل بعد "الجماعة" لدى Dollahite على مدى تجذر الشخص في جماعته المذهبية ومشاركته في أنشطتها والدعم الذي يتلقاه منها. وهذا التصور ثلاثي الأبعاد للتدين هو الذي أطر بحث Dollahite في الكشف عن طريقة مساعدة التدين الأسَرَ في تخطي المشاكل الزوجية[2].

هذا الاختلاف المنهجي في دراسة علاقة الدين والتدين بالأسرة سببه عدم اتفاق الباحثين على تحديد واحد لماهية التدين وعلى تحديد الأبعاد الكامنة وراءه وتحديد أهمية وأسبقية كل واحد منها، فلا يمكن اختصار البحث في تدين أفراد المجتمع في الأبعاد التي سبق ذكرها في الوقت الذي تتموقع فيه الكثير من الأبعاد الأخرى وراء ظاهرة التدين من قبيل الإيمان والسلوك والإحساس بالتجربة الدينية والمعرفة الدينية والتفاعل مع الأشخاص المحيطين بنا سواء كانوا من المتدينين أم من غيرهم[3]، إضافة إلى الانتماء الديني السابق – إن وُجد – والانتماء الثانوي ومباشرة الطقوس والمعرفة العقدية والحس الأخلاقي والقيم الجوهرية، حيث تتعدد هذه الأبعاد وتختلف باختلاف الدين المدروس واختلاف النظريات حول الأبعاد اللازم وجودها تحت مسمى "الدين"[4].

ومما يلاحظ في العديد من الدراسات السابقة التي تناولت علاقة التدين بالتماسك الزوجي أنها دراسات حاولت الكشف فقط عن العلاقة الموجودة بين بعد أو بُعدين من الأبعاد التي وضعها Glock للتدين وبين التماسك الزوجي، وهذا ما دفع Margaret R. Wilson و Erik E. Filsinger لإجراء بحث عن العلاقة بين الأبعاد الخمسة للتدين بالتوافق الزوجي من أجل الكشف عن قوة كل بُعد ديني في التأثير على التوافق

---

[1] Dollahite, D.C, Marks, L.D., and Goodman, M., "Religiosity and families: Relational and spiritual linkages in a diverse and dynamic cultural context", In M. Coleman and L.H. Ganong (Eds.), "The Handbook of Contemporary Families: Considering the Past, Contemplating the Future" (CA: Thousand Oaks, 2004): pp. 421

نقلا عن

Loren Marks, "Religion and Family Relational Health: An Overview and Conceptual Model", Journal of Religion and Health 45 (Winter, 2006), pp. 604

[2] Nathaniel M. Lambert and David C. Dollahite, "How Religiosity Helps Couples Prevent, Resolve, and Overcome Marital Conflict", Family Relations 55 (October 2006), pp. 439-449

[3] Encyclopedia of Religion and Society, Ed. William H. Swatos, Jr. (New Delhi : AltaMira Press, 1998) pp. 105

[4] Siobhan McAndrew and David Voas, "Measuring Religiosity Using Surveys", Survey Question Bank 4 (February 2011) pp. 2

الزوجي بأبعاده التي وضعها Spanier، وقد أُجريت هذه الدراسة على فئة وُصفت بالمتدينة تكونت من 190 زوجا وزوجة منتمين إلى مذاهب مسيحية بروتستانتية[1].

وخلصت هذه الدراسة في نهايتها إلى وجود علاقة قوية بين أبعاد التدين والتوافق الزوجي. ومما لوحظ في نتائج الدراسة أيضا أن قوة هذه العلاقة تتجلى خصوصا بين أبعاد "الشعائر" "التجربة الدينية" و"العقائد الدينية" من جهة وبين أبعاد " الاتفاق الزوجي" و" الرضا الزوجي" و" التماسك الزوجي" من جهة أخرى، وهو الأمر الذي مكن الباحثَين من إثبات استحالة حصر العلاقة بين التدين في التوافق الزوجي في بعد واحد للتدين أو بعدين[2]. والجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد أُجريت بعد أن لوحظ عدم اهتمام الدراسات السابقة ببعدي "المعرفة الدينية" و"الآثار الأخلاقية" وبدراسة علاقتهما بالتوافق الزوجي[3]، وهي ملاحظة تبدت لي كذلك على ضوء ما تيسر لي الاطلاع عليه من المصادر والبحوث التي نادرا ما أشارت إلى المعرفة الدينية كمتغير فاعل في الوسط المجتمعي والأسري.

وواقع الحال لا يسمح بإغفال متغير من طينة "المعرفة الدينية"، فالمنطق العقلي يوحي بأن حضور المعرفة الدينية لدى البشر يستلزم اتباعهم لما تعلموه من الدين، وهو أمر يستحيل بشهادة الواقع الإنساني الذي أبان ولا زال يبين عن استحالة اتباع الإنسان لتعاليم الدين بحذافيرها مع قابليته لارتكاب الأخطاء والمعاصي، كما تشير إلى ذلك الأحاديث النبوية: "كل بني آدم خطاء، وخير الخطّائين التوابون"[4]، "والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم"[5]، غير أن هذه الحقيقة لا يمكنها أن تدحض أهمية "المعرفة الدينية" في المجتمع وإن لم يكن تنزيلها كاملا على أرض الواقع، وهذا ما يحتم على الباحثين الكشف عن المدى الذي بلغته "المعرفة الدينية" في تأثيرها على أنساق المجتمع ولو كان ذلك التأثير طفيفا، مع مراعاة المتغيرات المصاحبة والمفسرة لمدى ذلك التأثير.

مما يوجب كذلك الاهتمام بـ "المعرفة الدينية" قدرتُها على توجيه سلوك أفراد المجتمع في الاتجاهين الإيجابي والسلبي، خصوصا وأن التأويلات المتعلقة بالمعرفة الدينية قد تفضي إلى استجابات مختلفة من طرف أفراد المجتمع

---

[1] Margaret R. Wilson and Erik E. Filsinger, "Religiosity and Marital Adjustment: Multidimensional Interrelationships", Journal of Marriage and Family 48 (February 1986), pp. 150

[2] Margaret R. Wilson and Erik E. Filsinger, "Religiosity and Marital Adjustment: Multidimensional Interrelationships", Journal of Marriage and Family 48 (February 1986), pp. 150

[3] Margaret R. Wilson and Erik E. Filsinger, "Religiosity and Marital Adjustment: Multidimensional Interrelationships", Journal of Marriage and Family 48 (February 1986), pp. 148

[4] ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1432هـ) ج 2 ص 1420

[5] مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، "صحيح مسلم"، ج4 (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ص 2106

رغم اعتمادهم نفس النص الديني. لذلك لا بد من التنبه إلى قدرة المعرفة الدينية من حيث تلقينها وتأويلها على التأثير المجتمعي، خصوصا أن القرن الواحد والعشرين قد شهد بروز فاعلين جدد في الحقل الديني بالمغرب أسهموا في تشكيل تفاصيل الرأي العام للمغاربة عن الدين وفي التأثير على مستوى معرفتهم بالدين ومدى إقبالهم على الالتزام بتعاليمه. واستطاع أهم هؤلاء الفاعلين الولوج إلى الحقل الديني المغربي عبر نافذة التقنيات التكنولوجية الحديثة من قنوات فضائية وشبكات اجتماعية ووسائل تقنية أخرى لا يسع المقام للتفصيل فيها[1].

إن اقتحام هؤلاء الفاعلين للحقل الديني يؤدي إلى التشكيك في مقولة التحكم الكامل للدولة في الحقل الديني عموما والذي صارت دراسته من التعقيد بمكان. والسؤال الذي يطرح نفسه: من الذي يؤطر المغاربة دينيا؟ ما هي المصادر الدينية التي يتغذون منها؟ كيف يتفاعل المغاربة مع المؤثرات الدينية الواردة عليهم؟ ما مدى تأثير تلك الواردات على مستوى التزامهم الديني؟ ما هو نوع الأداء الذي يقوم به الفاعل الرسمي لتأطير المغاربة دينيا؟[2] كلها أسئلة تحتم النظر ناحية الأثر المجتمعي للمعرفة الدينية بمختلف خصائصها من مصادر وطرق تلقين ومناهج تأويل إلخ...

والمراد قوله هنا هو أن "التدين" كظاهرة قابلة للدراسة الكمية من خلال الدراسات الاجتماعية الإحصائية، متضمن لحزمة من الأبعاد والمظاهر التي لا تقل أهمية عن الانتماء الديني لأفراد المجتمع ومستوى ممارستهم الدينية والتي يمكن قياسها بنفس الطريقة الكمية التي يقاس بها غيرها. ونظرا لقليل الاهتمام الذي لاقاه بعد "المعرفة الدينية" في الدراسات الأكاديمية – حسب قول Wilson وFilsinger –، فإن هذه الأطروحة اتخذته كموضوع للبحث، حيث إنها تهدف إلى الكشف عن حيثيات حضور "المعرفة الدينية" لدى أسر المجتمع المغربي، وكذا إلى محاولة الكشف عن العمليات الكامنة وراء انتقال المعرفة الدينية والقنوات الجديدة التي تسهل انتقالها والأوساط الأسرية التي يحضر فيها الالتزام بمقتضياتها أكثر من غيرها والعوامل المتحكمة في تأثير المعرفة الدينية على التماسك الزوجي.

ويمكنني القول إن هذه الدراسة الميدانية تلامس ولو جزئيا البعد الخامس للظاهرة الدينية لدى Glock والمتمثل في الأثر الأخلاقي للدين على الأسرة المغربية، حيث إنها ستُحاول الكشف عن الطريقة التي تؤثر بها المعرفة الدينية على السلوكات والممارسات الموجهة للحياة الزوجية لدى الأسر المغربية، وهذا التأثير يتجلى فيما أُصطلح

[1] رشيد جرموني، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا"، مجلة "إضافات" 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2016) ص 25

[2] رشيد جرموني، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا"، مجلة "إضافات" 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2016) ص 25

عليه لدى المتخصصين في علم الاجتماع العائلي بـ "التماسك الزوجي" الذي يجسد المؤشر الأمثل على طبيعة العلاقة بين الزوجين وعلى جودة الحياة داخل الأسرة.

وهكذا تم اختيار " أثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي في المجتمع المغربي: دراسة اجتماعية ميدانية" كعنوان لهذه الأطروحة، ويمكن الإفصاح عن الإشكالية المفهومة من عنوان البحث بصيغة أخرى: هل يؤثر مستوى المعرفة الدينية على مدى التماسك الزوجي؟ حيث تتكون مشكلة البحث من متغيرين مهمين، أولهما هو المعرفة الدينية التي ستكون بمثابة المتغير المستقل Variable indépendante[1] خلال هذا البحث، وثانيهما هو التماسك الزوجي الذي سيكون بمثابة المتغير المعتمد Variable dépendante[2].

- **موضوع البحث**

يتضح من خلال عنوان الأطروحة "أثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي" أنها تتناول موضوعين مختلفين أولهما هو "المعرفة الدينية" التي تمثل المتغير المستقل وثانيهما هو "التماسك الزوجي" الذي يمثل المتغير المعتمد في هذه الدراسة الميدانية التي تهدف أساسا إلى الكشف عن أثر المتغير المستقل على المتغير المعتمد وتقييم علاقة التأثير الرابطة بين "المعرفة الدينية" و"التماسك الزوجي" للأسر المغربية، وذلك عبر إجراء بحث ميداني استُخدمت فيه طريقة التحليل العاملي الاستكشافي التي تمكن من استكشاف العوامل الكامنة وراء العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

وقد اقتضت طبيعة البحث الميداني تقسيم الأطروحة إلى قسمين أولهما نظري مفاهيمي يُعرّف بالمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع البحث من قبيل "المعرفة" و"الدين" و"المعرفة الدينية" و"الأسرة" و"التماسك الزوجي". ويستمد هذا القسم النظري مادته من كتب اللغة والمصطلح ومصادر العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية، حيث ضُمّن بما تتحقق به فائدة استيعاب معاني المصطلحات الأساس في الأطروحة دونما إغراق في تفاصيل كل مصطلح تجنبا لتكديس المعلومات وللخروج عن المقصد الأساس للبحث الميداني.

أما الشق الثاني من الأطروحة فيتمثل في البحث الميداني التطبيقي الذي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

- مرحلة جمع المعطيات الأسرية، والتي استُخدمت فيها أداة الاستمارة من أجل استجواب 250 زوجا وزوجة ذوي طفلين على الأقل من مدن مغربية مختلفة، وذلك بغرض الكشف عن مستوى معرفتهم

[1] المتغير المستقل هو العامل أو المتغير الذي نريد اختبار تأثيره على ظاهرة ما

[2] المتغير المعتمد هو المتغير الذي نريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه

بالأحكام الدينية المتعلقة بالزواج وكذا مستوى التماسك الزوجي لديهم عبر قياس مدى توافقهم حول الأمور الأساسية داخل حياة الأسرة.

- مرحلة استثمار المعطيات التي جُمعت عن المتغيرين المستقل والمعتمد، وذلك عبر استعمال التحليل العاملي الاستكشافي للعلاقة الرابطة بين المعرفة الدينية بالزواج والتماسك الزوجي لدى الفئة المستهدفة مع تحليل العناصر المنضوية تحت كل عامل على حدة.

- **التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة**

عمدت في بداية الأطروحة إلى تخصيص الجزء النظري فيها للتعريف بأهم المفاهيم المؤسسة لها والتي لا يمكن التقدم في البحث الميداني دون الإلمام بمعانيها كما جاءت في الاصطلاح الأكاديمي، غير أنني ارتأيت أن أورد هنا التعاريف الإجرائية لتلك المفاهيم حتى تتضح حيثيات البحث الميداني الذي قمت به بشكل أدق.

- **المعرفة الدينية:** هي "ما تم إدراكه من الدين من لدن القائم بفعل الإدراك"، ذلك أن الهدف من هذا البحث هو أخذ فكرة عن مدى معرفة الأزواج المغاربة بالدين وبالأحكام الفقهية فيما يتعلق بالزواج ومعرفة العلاقة بين مقدار ما أدرك لديهم من الدين ومن المعارف الدينية في هذا الباب وبين مستوى التماسك الزوجي لديهم. أما من الناحية الإجرائية فمستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج يتمثل في الرصيد الذي حصل عليه كل زوج من الأزواج والزوجات في العينة المدروسة بعد الإجابة عن أسئلة المقياس الذي قمت بإنشائه لذلك الغرض، حيث أجاب كل فرد من الفئة المستهدفة عن مدى معرفته بـ 20 حكما ونصا دينيا متعلقا بالزواج باستخدام نظام تنقيط ليكرت Likert (من 1 إلى 5).

- **التماسك الزوجي:** يؤسس المختصون هذا المفهوم على ثلاثة عناصر تبقي العلاقة الزوجية متماسكة، وأول هذه العناصر هو عنصر "المكافآت" الذي يحيل على النتائج الإيجابية المرتبطة بالعلاقة، وثانيها هو عنصر "الحواجز" التي تتمثل في القوى النفسية التي تمنع الأشخاص من ترك العلاقات، وثالثها هو عنصر "البدائل" الذي يعكس جاذبية الشركاء المحتملين غير الزوج والزوجة. لكن مستوى التماسك الزوجي من الناحية الإجرائية في هذه الأطروحة يحيل على الرصيد الذي حصل عليه كل زوج وزوجة في العينة بعد الإجابة عن أسئلة مقياس التماسك الزوجي الذي وضعته ليكون متضمنا لـ 10 موضوعات متعلقة بالحياة الزوجية المشتركة، حيث وصف كل فرد في العينة مدى توافقه مع شريكه حول تلك الموضوعات مستخدما نظام تنقيط ليكرت Likert (من 1 إلى 5).

- **التحليل العاملي**: هو عملية إعادة تجميع المتغيرات الكامنة وراء ظاهرة معينة في مجموعات جديدة بناء على معاملات الارتباط الموجودة بينها، وتمثل هذه المجموعات الجديدة "العواملَ" التي ترتبط متغيرات كل واحدة منها مع بعضها ارتباطا أقوى من ارتباطها مع متغيرات عامل أخرى. أما من الناحية الإجرائية، فقد أُجري التحليل العاملي على متغيرات مقياس المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج (20 متغيرا) وكذا على متغيرات مقياس التماسك الزوجي (10 متغيرات) لتتم إعادة تجميع الثلاثين متغيرا في مجموعات من المتغيرات تمثل العوامل الكامنة وراء علاقة المعرفة الدينية حول الزواج بمستوى التماسك الزوجي في الأسر المغربية. وقد قمت بعملية تحليل لتلك العوامل الناتجة على ضوء المعطيات التي قمت بجمعها من العينة المدروسة مستعينا بنتائج الدراسات الميدانية السابقة التي لامست من قريب أو بعيد نفس العوامل.

- **أهمية البحث وأسباب اختياره**

فكرة هذا البحث تنطلق من مُسلّمة أهميّة الحوافز الدينية في بناء المجتمعات وتنميتها، حيث صار الدين محط اهتمام الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية بين متعمق في فلسفته وبين مُحص لآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فبعد أن تراءت المؤشرات تلو الأخرى حول دور الدين في الحفاظ على رسوخ نظام العديد من المجتمعات، قامت الدعاوى لإعادة تقييم مكانة العلم البحت في ادعاء الحقيقة وفي تقويم الأعراض المجتمعية، حيث فقد العلم البحت مكانته كمصدر وحيد للحقيقة، ولم تعد نتائجه البيئية والاجتماعية والسياسية تُعتبر "حقيقة مطلقة" رغم استمرار الوثوق في مناهجه، كما حصل الاقتناع الأكاديمي بكون الظواهر السلوكية للفرد متأثرة بالجانب الروحي كذلك بعد أن فشلت الملاحظات السلوكية الميكانيكية وحدها في تحديد حوافز تلك الظواهر.

وتحت وطأة أزمة القيم والاندحار الأخلاقي في ظل مجتمع إنساني كبير تتجاذبه أنماط ثقافية متعددة، ظهرت الحاجة إلى إدراج الجانب الروحي في محاولات فهم السلوك البشري بعد أن تبينت محدودية علم النفس في تفسير كل أنماط السلوك البشري، فدخلت الدراسات الثقافية والدينية إلى حيز التجديد النظري من خلال بيان الأسس الفكرية التي وضعها الدين لإرساء دعائم النظام المجتمعي، وهو ما أدى إلى نشوء نقط للتلاقي بين العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية، حيث صارت الحاجة ملحة إلى تطوير البحوث الدينية الإسلامية التطبيقية التي تنزل إلى واقع المجتمع وتسجل مشاهداتها وتحاول رصد كيفية تجسد الدين في مختلف مظاهرها.

وهكذا، وبالنظر إلى أهمية الأدوار التي تؤديها مؤسسة الأسرة التي في الحفاظ على كيان المجتمع الإنساني، صار لزاما التمحيص في سبل الحفاظ على هذه المؤسسة وعلى استدامتها، حيث تمثل العلاقة الزوجية أهم أساس يُقام عليه بنيان الأسرة، إضافة إلى أن جودة العلاقة بين الأزواج تُعتبر أهم مؤشر على دوام العشرة ومدى تحصن

الأسرة أمام خطر الطلاق والتفكك الأسري. لذلك فإن أهمية الموضوع الذي يتناوله هذا البحث تتجلى في البحث الاجتماعي الميداني لتحديد مكمن الخلل في العلاقات الزوجية للأسر المغربية، والتي تستند في وجودها إلى التوجه الديني والقانوني الرسمي للدولة. وإذا كان عدد من العلماء المسلمين قد أدلوا بدلوهم في الدعوة إلى التقيد بتعاليم الدين حفاظا على تماسك الأسرة، فإن ذلك يدعو في المقام الأول إلى محاولة الكشف عن أثر حضور المعرفة الدينية لدى الأسر المغربية على مستوى تماسكها قبل الانتقال إلى التحليل الاجتماعي المفضي لمقترحات حول الحلول الممكنة للمشاكل الزوجية.

من جهة أخرى، تتجسد أهمية هذا البحث في تبنيه للمنهج الميداني الذي يحاول رصد وتحليل معطيات فئة من الأسر المغربية فيما يتعلق بالمعرفة الدينية عن الزواج والتماسك الزوجي من خلال آليات الاستمارة وطريقة التحليل العاملي جنبا إلى جنب مع وسائل التحليل الأخرى، حيث سيشارك الطابع الميداني لهذا البحث ولو جزئيا في تناول عملي للإشكال المرتبط بفهم الدين وتنزيل مقتضياته على أرض الواقع، عبر محاولة ربط خيط ناظم للأبعاد الدينية والاجتماعية للحقوق الزوجية لدى المنتمين للمجتمع المعني بالدراسة، حيث سيسهم ذلك في تحديد الملامح المشتركة للأعمدة والركائز الفكرية التي تُحترم لأجلها الحقوق الزوجية مع إيراد سبل استدامتها.

أما فيما يتعلق بالأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع هذه الأطروحة، فقد دفعتني لاختياره مجموعة من الأسباب منها ما هو شخصي ومنها ما هو علمي محض. أما الشخصي منها فيتمثل في:

- كون البحثَين اللذين قمت بهما في سلك الإجازة وسلك التأهيل يندرجان في مجال مقارنة الأديان، وهو ما أدى إلى حصول تراكم معرفي لدي في هذا الجانب، حيث أردت أن أستثمر هذا الجهد في بحث الدكتوراه.
- اهتمامي السابق بمواضيع الأخلاق الدينية والإلزام الأخلاقي في الديانات السماوية، حيث كانت إشكالية الإلزام الأخلاقي وحضور الحوافز الدينية التي تدفع الإنسان إلى الإتيان بالتعاليم الأخلاقية من الإشكاليات التي كانت محط اهتمام لدي نظرا لما يشهده العالم الحالي من خروج عن طريق الأخلاق التي دعت إليها الديانات على شتى المستويات الاجتماعية بما فيها المستويات الشخصية والجماعية والمهنية والأسرية وغيرها، وهو أمر مشهود حتى في البلدان التي تبنت أحد الأديان كدين رسمي لها وكمصدر من مصادر التشريع لديها. لذلك فوجود التشريع الديني في مجتمع معين لا يعني بالضرورة تطبيقه من طرف أفراد ذلك المجتمع، بل هنالك حوافز وأسس ممهدة للإلزام الأخلاقي تقود الأفراد إلى حد ما إلى الالتزام بتعاليم الدين، وهي أسس يختلف وقعها من فرد إلى فرد آخر.
- كان من المقرر أن ينظر هذا البحث في أسس الإلزام الأخلاقي التي تدفع الأزواج إلى احترام واجباتهم وإتيانها خلال الحياة الزوجية من خلال دراسة ميدانية تحاول الكشف عن أكثر أسس الإلزام الأخلاقي تأثيرا لدى أزواج الأسر المغربية. لكن بعد التشاور مع د. هشام خباش الذي تبنى مشروعا علميا يهدف إلى اكتشاف أثر المعرفة

الدينية على مختلف الظواهر الاجتماعية، قُرّر تبديل وجهة هذه الأطروحة لتصير مهتمة بأثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي في المجتمع المغربي.

– رغبتي الذاتية في تناول الجوانب العملية والآثار المجتمعية للجهود المبذولة في تخصصات العلوم الشرعية ومدى استجابتها المباشرة لحاجات التنمية المدنية في مجتمعاتنا، حيث آثرت اختيار موضوع يتناسب مع حاجيات الواقع الذي صار في أمس الحاجة إلى الإفادة من البحوث النظرية في مجالات الدراسات الإسلامية وعلم الاجتماع الديني.

أما بالنسبة لما يتعلق بالدوافع العلمية، فإني ألخصها في:

– أهمية الأبعاد الإصلاحية والتوجيهية لدين الإسلام فيما يخص الحياة العملية اليومية، وضرورة النظر في منطلقاتِ تحقُّقِها على أرض الواقع الاجتماعي مع ما يحكم عملية التحقق تلك من العوامل الظاهرة والخفيّة، من أجل رفع الغطاء عن مكمن الخلل في التعاطي مع الحقوق الزوجية لدى المجتمع المغربي.

– استمرار وجود بعض الإشكالات العالقة في مجال علم الاجتماع الديني، وعلى رأسها دور الدين في انتظام المجتمعات والحفاظ على أنساقها، فلا زالت الدراسات المتعلقة بالآثار المجتمعية للدين محط اهتمام باحثي علم الاجتماع، خصوصا ما تعلق منها بأثر الدين في الحياة الأسرية والزوجية.

– الحاجة العلمية للنظر في الواقع الميداني لقضية استحضار تعاليم الدين ومحفزاته وجزاءاته وأحكامه في عملية الالتزام الأخلاقي بالواجبات الأسرية والزوجية في المجتمع المغربي والمسلم بصفة عامة. وهي إشكالية لا يمكن تقصيها بمجرد التمحيص النظري للتشريع الإسلامي في موضوع الأسرة والزواج، بل إنها إشكالية محتاجة للبحث الاجتماعي الميداني في إطار تكامل العلوم الإنسانية والشرعية وتقنيات التحليل الاجتماعي.

– الحاجة القائمة والدائمة إلى دراسات تمحص أثر الدين على الحياة الاجتماعية المغربية، وخصوصا تلك التي تهتم بأثر الدين على حياة الأسرة المغربية. وهذه الأطروحة لا تركز على الدين أو التدين بشكل عام، وإنما تركز على المعرفة الدينية فقط كشكل من أشكال حضور الدين في المجتمع، وهي بذلك تروم الكشف عن مدى أهمية المعرفة الدينية وحدها بالنسبة للتماسك الزوجي، فهل تكفي المعرفة وحدها، أم لا بد من حضور عامل آخر يساهم في حفظ التماسك الزوجي؟ هي أسئلة سأحاول الإجابة عنها من خلال معطيات البحث الميداني.

– أهمية التماسك الزوجي لما له من سبق في الإبقاء على عماد الأسرة وأركانها، ووقوفه على بعض المظاهر السلبية لغياب الانسجام الأسري من ارتفاع نسب التفكك والطلاق في المجتمع المغربي إلخ... وهي مظاهر لا تمثل إلا الوجه السطحي لظاهرة التفكك الأسري في المجتمع المغربي، حيث إن الإحصائيات الرسمية لا تمثل إلى حالات التفكك المنظورة التي وقعت تحت أنظار السلطة المختصة أو المحاكم. ولا شك أن هنالك حالات عديدة للتفكك

الأسري لم تصل إلى محاكم الأسرة لعدة أسباب سبق بيانها عند التعريف بالتماسك الزوجي من قبيل الخوف على الأطفال أو تجنب عواقب الطلاق المالية إلخ...

- **الدراسات السابقة حول موضوع البحث**

اهتمت العديد من الدراسات السابقة من مختلف التخصصات بأثر الدين بمختلف أبعاده التي سبق ذكرها على الأسرة لما للدين وللأسرة من قيمة في تشكيل ملامح المجتمع وفي تنشئة الأفراد الذين يحملون شعلته جيلا عن جيل. رغم ذلك، يُلاحظ على الدراسات السابقة – التي تيسر الاطلاع عليها — في هذا الموضوع مجموعة من الملاحظات ألخصها فيما يلي من الملاحظات.

أهم ملاحظة يمكن الإدلاء بها هي اختلاف حجم الحضور الذي يحظى به موضوع المعرفة الدينية واختلاف نوع الاهتمام الذي يلاقيه باختلاف التخصصات التي تُقْدم على تناوله. وبما أن موضوع هذه الأطروحة يندرج في إطار علم الاجتماع الديني، يجدر بي أن أرسم صورة عن المنهج الذي دُرس به في مجالين يستمد منهما علم الاجتماع الديني جوهره وهما مجال الدراسات الدينية ومجال علم الاجتماع بصفة عامة نظرا لكون الموضوع على صلة بهذين التخصصين العلميين.

يُلاحظ في المجال التداولي الإسلامي اهتمام يقوده المتخصصون في الدراسات الإسلامية والشرعية بما يتعلق بصلب "المعرفة الدينية" الإسلامية وطرق تشكلها تاريخيا وطرق تطورها وتحديد أحكامها وتفرعها في شكل علوم ومذاهب وغيرها من التفريعات التخصصية. وهو اهتمام يدخل في صلب تخصص شعب الدراسات الإسلامية التي تقلدت على العموم مهمة البحث والتعمق في الشق النظري للمعرفة الدينية دون أن تتعداه إلى التنزيل العملي لمضامين بحوثها على أرض الواقع.

من جهة أخرى، لوحظ على دراسات علم الاجتماع – في حدود ما تم الاطلاع عليه – التي اهتمت بموضوع التأثير الذي يُمارسه الدين على مؤسسة الأسرة أنها ركزت على أثر "التدين" على المجال الأسري قاصرة بذلك بحثها على بعد واحد من أبعاد الدين مغفلة بذلك بُعد "المعرفة الدينية" وأثره المجتمعي. فالتدين كما تناولته تلك البحوث يحيل على الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، وهو بذلك يبقى مجرد بعد من الأبعاد المنضوية تحت مسمى الظاهرة الدينية والتي تمثل "المعرفةُ الدينيةُ" أحدها، وهو نفس الأمر الذي أكدته ويلسون Wilson وفيلسينجر Filsinger.[1]

[1] Margaret R. Wilson and Erik E. Filsinger, "Religiosity and Marital Adjustment: Multidimensional Interrelationships", Journal of Marriage and Family 48 (February 1986), pp. 148

هذا الاختلاف المنهجي في تناول موضوع أثر الدين على الأسرة بين التخصصين المذكورين أبان عن حاجة بحثية ملحة تُنَزّل "المعرفة الدينية" الإسلامية من رتبتها النظرية في دراسات العلوم الإسلامية وتُعطيها حقها من الاهتمام كبعد من أبعاد الظاهرة الدينية في علم الاجتماع. وهذا ما قادني إلى فكرة البحث في مسألة الدور الذي قد تلعبه "المعرفة الدينية" أو مستوى فهم الدين ومقاصده على الحصانة الاجتماعية للأسر المغربية وتحديدا على مستوى التماسك بين الأزواج.

- **أهداف البحث**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات التوجه العلمي ألخصها في النقط الآتية:

- توفير مجموعة من المعطيات القادرة على إعطاء صورة ولو مصغرة عن مستوى معرفة الأسر المغربية بحقوقها وواجباتها الزوجية وعن مدى توافقها حول أمور الحياة الأسرية بغية استثمارها في بحوث ميدانية لاحقة.
- الكشف عن المكانة التي تحتلها "المعرفة الدينية" مهما كان مستواها إلى جانب الأبعاد الدينية والاجتماعية الأخرى في تحقيق مستوى مُرضٍ من التماسك الزوجي لدى الأزواج المغاربة
- محاولة إبراز العوامل الخلفية وراء علاقة الدين عموما والمعرفة الدينية خصوصا بالتماسك الزوجي لدى الأزواج المغاربة من خلال إجراء التحليل العاملي الاستكشافي، والتأكيد على أهمية المنهج الميداني في الاشتغال على مواضيع علم الاجتماع الديني.
- الإسهام في تغيير الأفكار النمطية حول حضور الدين في مختلف أنساق المجتمع وداخل الوسط الأسري، وذلك من خلال تبيان الشروط الاجتماعية الملائمة التي تصاحب العامل الديني فتأذن له بتحقيق أثره.
- لفت الانتباه إلى الأدوار التي يجب على المؤسسات الدينية تقلدها في ميدان توعية الأسر المغربية وإرشادها دينيا بما يعود عليها بالنفع اجتماعيا وبما يرفع من مستوى التماسك الزوجي لديها.

- تقديم مساهمة ولو بسيطة إلى جهود التوجه الأكاديمي الذي اتخذ موضوع الأسرة والحياة الأسرية موضوعا لاهتمامه، حيث إن جميع بحوثه تهدف أولا وأخيرا إلى كشف النقاب عن العوامل والظروف التي تضمن تماسك الأسرة ورفاه الحياة داخلها، وكذا لفت الأنظار إلى الاهتمام الأكاديمي الذي يجب أن تحظى به مؤسسة الأسرة حيث إن العديد من الظواهر الاجتماعية التي يتناولها علم الاجتماع تتقاطع بطريقة ما مع دور مؤسسة الأسرة التي تعتبر محضن الفرد ومنشأه قبل أن يلتحق بركب الفئة الراشدة.

- الإسهام في تسليط الضوء على ظاهرة التفكك الأسري وعلى الأسباب الكامنة وراءها من أجل رفع مستوى الوعي بها ومحاصرتها على مستوى الأسرة الواحدة أولا ثم على مستوى المحيط المجتمعي ثانيا، وتبيان أثر الدين في تلك المحاصرة.

- **مراحل إنجاز البحث**

كان لا بد قبل البدء في مشوار الجانب الميداني لهذا البحث الاجتماعي من الشروع في القسم النظري المؤسس للعمل الميداني الذي تلاه ولآفاق تحليل المعطيات واستخلاص النتائج، مما جعل البحث يتنزل في النهاية على هيئة ذات شقين أولهما نظري والآخر ميداني. وكان لا بد في خضم القسم النظري للأطروحة النظر أولا في طبيعة المفاهيم المؤسسة لموضوع البحث والمتمثلة في "المعرفة الدينية" و"التماسك الزوجي"، حيث حاولت تقصي التعريفات المختلفة لهذين المفهومين أو جمع ما يمكن جمعه من شذرات بغية الخروج بتعريفات واضحة تُقَرّب معناهما إلى القارئ. وقد دفعتني هذه العملية إلى النظر في المعاجم وكتب المصطلح والفلسفة والعلوم الدينية التي أسست لنظريات الدين والمعرفة، كما استعنت بكتب علم الاجتماع الديني ودراساته ومقالاته العلمية التي أولت اهتمامها لمواضيع التماسك الزوجي وعلاقة الدين بالأسرة للخلوص إلى تصور مكتمل عن ماهية "المعرفة الدينية" و"التماسك الزوجي".

دائما داخل الإطار النظري للأطروحة وتمهيدا لولوج القسم الميداني فيها، عمدت إلى البحث في الكتب الفقهية التي تضمنت الأحكام الفقهية المتعلقة بالزواج والتي دُلّل عليها بنصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي من أجل إعداد مضمون الاستمارة التي تضمنت 20 سؤالا في قسمها المتعلق بالمعرفة الدينية عن الزواج، وهي أسئلة قُصد بها الاطلاع على مدى معرفة أزواج الفئة المستهدفة بالنصوص الشرعية وبأحكامها الفقهية المتعلقة بالحقوق والواجبات الزوجية. من جهة أخرى، اعتمدت في إطار بحثي النظري على مجموعة من الدراسات الاجتماعية والمقاييس التي أُعملت في قياس جودة جوانب عديدة من جوانب الحياة الزوجية حتى أتمكن من تكوين مقياس واحد يشمل مختلف جوانب الحياة الزوجية ويسمح لي بمعرفة مستوى التماسك الزوجي لدى أزواج الفئة المستهدفة.

وبغرض استكمال المتطلبات النظرية التي تمثل منطلق الشق الميداني في البحث، حاولت توسيع مضمون الاستمارة شكلا ومضمونا لتشمل – بالإضافة إلى القسمين المتعلقين بمستويات المعرفة الدينية والتماسك الزوجي – أقساما أخرى قد تفيد معطياتها في عملية تحليل معطيات البحث الميداني ككل، وهي أقسام اختير مضمونها بناء على البحوث الميدانية السابقة التي أضافت عوامل أخرى قد تؤثر على التماسك الزوجي أو على مدى تأثير الدين على مستوى التماسك الزوجي من قبيل الوضع الاجتماعي والمادي للأسرة ومدة الخطوبة وسن الزواج والمستوى

الدراسي ومستوى الالتزام بالشعائر الدينية وغير ذلك. بعد عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف د. هشام خباش، قمت بعرضها على د. عبد المنعم الشقيري، أستاذ علم الاجتماع بمؤسسة دار الحديث الحسنية ود. الطيب المنوار، أستاذ الفقه بنفس المؤسسة وعلى غيرهم ممن تيسر لي لقاؤه من المتخصصين في الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية من أجل إبداء الرأي بخصوص تحسين الاستمارة شكلاً ومضموناً وقابلية للتحليل.

بعد اكتمال ملامح استمارة البحث ابتدأت مرحلة البحث التطبيقي الميداني من خلال ملأ الاستمارات من طرف العينة التي تم اختيار أفرادها بناء على عدد أطفال الأسر المستهدفة، حيث قررت توزيع الاستمارات على أزواج وزوجات الأسر التي أنجبت طفلين على الأقل. والسبب في هذا الاختيار هو كون هذا النوع من الأسر قد بلغ مرحلة من النضج والتجربة على مستوى تحمل المسؤوليات الزوجية —كما سيظهر في القسم النظري لهذا البحث – مما يمكن من أخذ نتائج أكثر دقة حول مستوى التماسك الزوجي لديها. وقد تم حصر العينة المستهدفة في 250 زوجا وزوجة ذوي طفلين على الأقل دون أن يتم حصر المجال الجغرافي لإجراء البحث الميداني حتى يمكن التصرف بناء على الإمكانات البشرية والمادية والزمنية للأطروحة، حيث جُرّبت الاستمارة في البداية من خلال تقديمها لفئة تجريبية مكونة من 12 زوجا وزوجة قصد تصحيح أو توضيح ما كان غامضا أو عسير الجواب من الأسئلة، ثم قُدمت الاستمارة بشكلها النهائي لباقي أفراد العينة المدروسة لكي تُستكمل عملية جمع معطيات البحث الميداني.

وقد تلت عمليةَ جمع المعطيات مرحلةُ إدخالها في ملف إكسل Excel حيثُ استُثمرت معطيات القسمين المتعلقين بالمعرفة الدينية عن الزواج والتماسك الزوجي في عملية التحليل العاملي الاستكشافي باستخدام برنامج الإحصاء SPSS والتي أُريد بها الكشف عن العوامل التي تحكم تأثير المعرفة الدينية على التماسك الزوجي داخل الأسرة. وبعد أن كشفت هذه العملية عن وجود أربعة عوامل مطابقة لشروط التحليل العاملي، قمت بتسميتها بناء على نوعية ومضمون المتغيرات المنضوية تحتها مما أسفر عن الخلوص إلى العوامل الأربعة الآتية:

- "المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي"
- "الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة"
- "المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية"
- "الأمور العملية لدى أفراد الأسرة"

بعد هذه الخطوة، قررت مناقشة وتحليل كل عامل من هذه العوامل على حدة والنظر في الطريقة التي تجسد بها لدى الفئة المستهدفة في هذا البحث الميداني، حيث استعنت أثناء عملية التحليل بالمعطيات التي استطعت جمعها من خلال مختلف أقسام الاستمارة مُسترشدا بمجموعة من الدراسات الاجتماعية السابقة التي أفردت متغيرات تلك

العوامل بالدراسة أو تناولت موضوع التماسك الزوجي أو علاقة الدين بالأسرة بشكل عام. فالعوامل التي سبق ذكرها ليست إلا عناوين لمجموعات من المتغيرات التي وجب التمحيص في كيفية حضورها وتجسدها لدى العينة المستهدفة بناء على ما سبق من الدراسات الاجتماعية.

كل ما مر من المراحل والخطوات جعلني أقوم بتقسيم الأطروحة من حيث الشكل إلى ثلاثة أقسام أولها القسم النظري الذي أُفرد لتقديم الإطار النظري للأطروحة. ونظرا لكون عنوان الأطروحة مشتملا على مفهومين مركبين هما "المعرفة الدينية" و"التماسك الزوجي"، قررت البدء بتعريف كل مصطلح على حدة قبل الوصول إلى تعريف المفهوم المركب، حيث ابتدأت القسم بفصلين حول تعريف "المعرفة" و"الدين" قبل أن أصل إلى الفصل الثالث الذي يعَرّف بمركب المصطلحين السابقين وهو "المعرفة الدينية". ثم سرت على مثل هذا النهج فخصصت فصلين آخرين للتعريف بـ "التماسك" و"الزواج" و"الأسرة" وما يتصل بها من الخصائص قبل أن أمر إلى التعريف بـ "التماسك الزوجي". بعد ذلك ختمت القسم بالحديث عن إشكالية التفكك الأسري والخلاف الزوجي وما يتصل بهما من العوامل المسببة ممهدا بذلك لصلب البحث الميداني الذي جاء ليحاول الكشف عن دور الدين في علاج هذه المعضلة.

أما القسم الثاني في الأطروحة فجعلته مدخلا للشق التطبيقي لها، حيث أردت من خلال الفصل الأول فيه إعطاء نبذة مجملة عن المعالم المنهجية التي أطرت البحث الميداني بدءا بإشكاليته وأهدافه ومجالاته ومجريات تحضير الاستمارة التي استُخدمت فيه. بعد ذلك، خصصت الفصل الموالي لتقديم ملامح وصفية عامة عن المعطيات التي جُمعت خلال البحث الميداني مقسما إياه إلى 8 مباحث قياسا على عدد أقسام الاستمارة. ثم قمت بتخصيص الفصل الذي بعده لشرح عملية التحليل العاملي التي أجريتها على معطيات المعرفة الدينية عن الزواج والتماسك الزوجي محاولا تبسيط كل خطوة من خطواته وصولا إلى خلاصة العوامل التي كشف عنها التحليل العاملي.

في الأخير، أفردت القسم الثالث في الأطروحة لمناقشة وتحليل العوامل الناتجة عن إجراء التحليل العاملي من خلال النظر في طبيعة العناصر الموجودة تحت إطار كل عامل مع التركيز على طريقة حضور وتجسد تلك العناصر لدى الفئة المستهدفة، حيث استرشدت في هذا الصدد بالعديد من الدراسات الاجتماعية السابقة التي اهتمت بنفس العوامل والمتغيرات المدروسة في هذا البحث، محاولا مقارنة نتائج تحليلاتها الإحصائية بنتائج التحليل الإحصائي المتعلق بفئة الأسر المغربية المستهدفة. وقد عرضت نتائج التحليل الإحصائي الخاص بهذا القسم على أستاذة جامعية متخصصة في علوم الإحصاء بالمدرسة الوطنية للصحة العمومية بالرباط والتي اطلعت مشكورة على منهج المجهود التحليلي الذي قمت به من أجل التأكد من صحة اختيار الاختبارات الإحصائية المجراة أثناء عملية المناقشة والتحليل قبل أن أضع خاتمة للأطروحة بأكملها.

- **الصعوبات التي اعترضت البحث**

هنالك العديد من الصعوبات التي اعترضتني خلال إعدادي للأطروحة منها ما يتعلق بالبحث النظري ومنها ما يتعلق بالجانب الميداني التطبيقي في الأطروحة، لذلك قررت أن ألخص تلك الصعوبات في النقط الآتية بدء بالصعوبات النظرية ثم التطبيقية:

- من الصعوبات التي واجهتني عند إعداد الشق النظري في الأطروحة شحّ المصادر التي تناولت مواضيع "المعرفة الدينية" و"التماسك الزوجي" وخصوصا في المجال التداولي العربي مع صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع المتوفرة، وهو ما دفعني للاكتفاء بما وقعت عليه يدي من الكتب والدراسات محاولا جمع شذرات من كل واحد منها إلى أن اكتمل الجانب النظري للبحث بما يحقق فائدة التعريف بالمفاهيم الأساسية في الأطروحة.
- من ناحية أخرى، واجهتني مشكلة "الاختلاف اللفظي" بين المصادر في تناول مواضيع "المعرفة الدينية" و"التماسك الزوجي"، حيث تجد بعض المصادر مثلا تتحدث عن نفس معنى "التماسك الزوجي" مع استعمالها لمصطلحات مختلفة من قبيل Martial cohesion أو Marital satisfaction وهو ما دفعني لاختيار مصطلح موحد في ثنايا الأطروحة حتى لا يقع خلط من الناحية المصطلحية والمنهجية.
- أما فيما يخص الشق الميداني في الأطروحة، فقد واجهتني فيه صعوبة العثور على أسر الفئة المستهدفة، حيث كان من اللازم العثور على الأسر التي أنجبت طفلين على الأقل، وهو ما لم يكن متاحا بالنظر إلى قلة معارفي من الأسر ذات الطفلين مما دفعني للاستعانة بمجموعة من الأفراد في عملية العثور على ذلك الصنف من الأسر وملأ الاستمارات المتعلقة بها بعد أن شرحت لهم طريقة الإجابة عن الأسئلة وما يمكن أن يعترض الأسر من غموض في فهمها.
- من الصعوبات التي اعترضت عملية ملأ الاستمارات الخاصة بهذا الموضوع المتصل بالعلاقات الزوجية ذلك الحاجز الذي يضعه الزوجان أحيانا والذي يعيق معرفة الباحث بما يدور في كواليس الحياة الزوجية، فتنحصر معرفته عن زواجهما في مظاهره الخارجية أكثر من مظاهره الداخيلة. فخصوصية العلاقة الزوجية لم تسمح بالكشف أحيانا عن مدى انسجام وسعادة الزواج، بل وحتى المعنيون بالزواج نفسه لم يكونوا مدركين تمام الإدراك لكل عناصر التماسك الزوجي التي يحظون بها، وهو ما يؤكده Levinger الذي يعتبر أحد المؤسسين لمفهوم التماسك الزوجي[1].

[1] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review", Journal of Marriage and Family 27 (February 1965), pp. 20

- وقد تمخضت عن هذه الصعوبة في تقصي آراء الفئة المستهدفة صعوبة قراءة النتائج وتحليلها حيث يتحتم على الباحث قراءة نتائج البحث الميداني بحذر شديد، ذلك أن الدراسات الميدانية عموما أثبتت سابقا أن المستجوَبين لا يعبرون عن حقيقة مشاعرهم وسلوكاتهم خصوصا إذا كانت تخالف الحس العام المشترك، وهذا ما يجعلهم حريصين على إضفاء نوع من "المرغوبية الاجتماعية" على مجموعة من السلوكات والمواقف واتجاهات القيم.

- من جهة أخرى، قد يعترِضُ قراءةَ نتائج أي بحث متعلق بالعلاقة الزوجية احتمالُ تأثر الباحث بنظرته التي تشكلت إبان معايشته الواقع الأسري عن قرب إن كان متزوجا بل وحتى عند كونه أعزبا حيث إنه يكون قد ترعرع ولا شك في أحضان أسرة من الأسر – إلا فيما ندر من الحالات – ولاحظ وسمع عما يدور في الأوساط الأسرية للأقارب والجيران والمحيط المجتمعي بشكل عام. وهو الأمر الذي دفعني لطلب مراجعة هذه الأطروحة من طرف أساتذة وباحثين متخصصين قصد التأكد من مدى حضور الموضوعية في مختلف أطوار التحليل الإحصائي.

- **منهج الإحالة على المصادر والمراجع**

قمت خلال صفحات هذا البحث باتباع المنهج الآتي في الإحالة على الكتب المطبوعة:

اسم المؤلف، اسم الكتاب، الترجمة أو التحقيق (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر) الجزء، الصفحة

أما بالنسبة للإحالة على المقالات الأكاديمية فقد اتبعت الطريقة الآتية:

اسم الكاتب، عنوان المقال، عنوان المجلة، عدد المجلة أو رقم المجلد Volume (تاريخ النشر)، الصفحة

بعد إعادة تكرار نفس المرجع مرة أو مرتين في نفس الصفحة، أقوم بتعويض معلومات الكتاب بعبارة "نفس المصدر" أو بعبارة "Ibid." بالنسبة للمراجع الأجنبية. وإذا أعيد ذكر نفس المرجع في صفحات لاحقة، أعمد إلى إيراد اسم الكاتب واسم المقال أو الكتاب مع رقم الصفحة فقط دون المعلومات التفصيلية الأخرى عن المرجع. أما في حالة عدم تمكني من الوصول إلى مرجع معين، فإن أورد معلومات المرجع الذي أَخذَ عنه مستخدما عبارة "نقلا عن" أو "In" بالنسبة للمراجع الأجنبية.

القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث الميداني

الفصل الأول: المعرفة الدينية

1.1. تعريف "المعرفة"

2.1. تعريف "الدين"

3.1. مفهوم المعرفة الدينية

الفصل الثاني: التماسك الزوجي

1.2. تعريف "التماسك"

2.2. تعريف "الأسرة"

3.2. مفهوم التماسك الزوجي

4.2. التفكك الأسري والخلاف الزوجي

الفصل الأول: المعرفة الدينية

1.1. تعريف "المعرفة"

1.1.1. المعرفة لغة

قبل ولوج أعماق البحث الذي بين أيدينا، لا بد من إلقاء نظرة على المعاني اللغوية والاصطلاحية للمصطلحات المؤسسة لموضوع البحث، والتي ستظهر للقارئ وتلازمه باستمرار خلال ما يلي من الصفحات. وأول ما يجدر به البدء هنا معاني المصطلحات التي يتألف منها عنوان البحث.

وأول ما يُصادف القارئ للعنوان مصطلح "المعرفة" المشتق من الأصل "عرف" والذي يقول في معناه ابن فارس: "العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض والآخر على السكون والطمأنينة.

1- فالأول العُرف وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه ويقال جاءت القطا عرفا عرفا أي بعضها خلف بعض
2- والأصل الآخر المعرفة والعرفان، تقول عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة وهذا أمر معروف وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه لأن من أنكر شيئا توحش منه ونبا عنه"[1].

ووافق اسماعيل بن حمّاد الجوهري ابنَ فارس في المعنى الثاني الذي ذكره، فجعل المعرفة "حالة تقتضي سكون العارف إلى المعروف، خلافا للإنكار الذي يقتضي وحشة بين المنكِر والمنكَر"[2].

ويظهر مما سبق أن التعريفين شرحا المعرفة ببيان ضدها وهو الإنكار، أو ببيان مظهرها الناتج عنها، وهو السكون والطمأنينة من قِبل العارف إلى المعروف، وهذه نتيجة تعقب المعرفة، وليست المعرفة ذاتها[3]. من جهة أخرى، اشتهر عن منهج العرب في تعريفهم الأشياء الاكتفاءُ بتقريب الشيء المعرف إلى الجاهل به عن طريق ذكر ضده، أو مقارنه المعروف، أو الإشارة إلى آحاده العينية – إن كان له آحاد – دون الغوص إلى ماهية الشيء الذي ينهجه الفلاسفة[4].

---

[1] أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام محمد هارون (دمشق: دار الفكر، 1979) ج 4 ص 281

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، "كتاب الصحاح"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، 1990) ج 4 ص 1400

[3] عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، "مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام" (الرياض: مكتبة المؤيد، 1992) ص 36

[4] نفس المصدر، ص 37

مثال ذلك ما صنعه الفيروزآبادي في قاموسه حيث نحى إلى شرح أصل كلمة المعرفة بذكر مرادف لها قائلا: "عرفه يعرفه معرفة وعرفانا ومعرفة – بالكسر – وعِرِفّانا – بكسرتين مشددة الفاء –: علمه، فهو عارف وعريف وعَرُوفة". ثم ذكر معاني غيره للفعل "عرف" كالإقرار والمجازاة وجَزّ عُرف الفرس[1].

وهذا ما يستلزم الالتفات كذلك ناحية معاني الأصل "علم" كما تناولتها القواميس، حيث قال ابن فارس في معناه: "العين واللام والميم أصل صحيح واحد، يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره". ثم ذكر معاني لهذا الأصل منها:

- العلامة، وهي معروفة
- العلَم: الراية، والجمع أعلام
- العلَم: الجبل
- العِلم: نقيض الجهل[2].

والملاحظ أن أصل العلم شرح كذلك بمرادفه الذي هو المعرفة، حيث قال الفيروزآبادي: "عَلِمَه كسمعه، عِلما – بالكسر–: عَرَفَه"[3].

ورغم كون الأصلين مترادفين، فإن ابن قيم الجوزية قد بين الفرق اللفظي الموجود بينهما في القرآن الكريم، حيث يقع فعل المعرفة على مفعول واحد "فعرفهم وهم له منكرون"[4] بينما يقتضي فعل العِلم مفعولين "فإن علمتموهن مؤمنات[5]"[6]. لكن وجود هذا الفرق لا يضر في الخلوص إلى القول إن العلم والمعرفة مترادفان في الإطلاق اللغوي، حيث عُرّف العلم بالمعرفة وعُرّفت المعرفة بالعلم، وهما بذلك يعبران عن حالة تبدو في سكون العارف إلى الشيء المعروف وطمأنينته إليه.

2.1.1. المعرفة اصطلاحا

من التعاريف التي وضعت لمصطلح "المعرفة" ما يتابع المعنى اللغوي لأصل المصطلح، حيث يحضر في هذه التعاريف معنى العلم وحصوله بعد الجهل، لكنها جعلت "الإدراك" وسيلة وعملية لازمة لحصوله فصارت المعرفة

---

[1] مجد الدين الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005) ص 835-836

[2] أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام محمد هارون (دمشق: دار الفكر، 1979) ج 4 ص 109-110

[3] مجد الدين الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005) ص 1140

[4] يوسف: 58

[5] الممتحنة: 10

[6] ابن قيم الجوزية، "مدارج السالكين"، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003) ج 3 ص 314

إدراكا للأشياء أو لصفاتها أو للحقائق المجردة وانطباع ما أُدرك في النفس. فقد ذكر التهانوي ضمن معاني المعرفة: "الإدراك الذي هو بعد الجهل"[1].

وبعد أن عرف حبنكة الميداني المعرفة قائلا: " هي إدراك ما لصور الأشياء أو صفاتها أو سماتها أو علاماتها، أو للمعاني المجردة سواء أكان لها في غير الذهن وجود أم لا"[2]، عقب على هذا التعريف فقال: "وهذا المعنى مقارب لمعنى العلم الذي يحيل بدوره على معنى "إدراك الشيء على ما هو عليه في الواقع"[3].

وسار التهانوي على نفس النهج فقارب بين المعرفة والعلم في تحققهما بالإدراك فذكر ضمن معاني المعرفة: " العِلم بمعنى الإدراك مطلقا تصورا كان أو تصديقا، ولهذا قيل كل معرفة أو علم فإما تصور أو تصديق"[4].

وقد عرف المعجم الفلسفي مصطلح "المعرفة" كما تم تداوله لدى الفلاسفة المحدثين من خلال تفصيل معنى هذا "الإدراك" الذي يفضي إلى حصول المعرفة فذكر المعنيين الآتيين:

1- هو الفعل العقلي الذي يتم به حصول صورة الشيء في الذهن سواء كان حصولها مصحوبا بالانفعال أو غير مصحوب به
2- هو الفعل العقلي الذي يتم به النفوذ إلى جوهر الموضوع لتفهم حقيقته بحيث تكون المعرفة الكاملة بالشيء خالية ذاتيا من كل غموض والتباس[5]

وإذا كان ما سبق من التعريفات قد رادف على نحو ما بين "المعرفة" و"العلم"، فإن تعريف الجرجاني قد سلط الضوء على الفروق الكامنة في معاني المصطلحين حيث قال فيه: "المعرفة إدراك الشيء على ما هو عليه وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف"[6].

ووضح صاحب المعجم الفلسفي فرقا آخر بين المصطلحين فقال: "وإذا كانت المعرفة تامة كانت مطابقة للشيء تمام المطابقة، ويرادفها العلم. وإذا كانت غير تامة كانت مقصورة على الإحاطة بجانب واحد من جوانب الشيء"[7].

---

[1] محمد علي التهانوي، "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج (بيروت: مكتبة لبنان، 1996) ج 2 ص 1583

[2] عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، "ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة" (دمشق: دار القلم، 1993) ص 123

[3] نفس المصدر، ص 123

[4] محمد علي التهانوي، "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" ج 2 ص 1583

[5] جميل صليبا، "المعجم الفلسفي" (بيروت: دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة، 1982) ج 2 ص 393

[6] علي بن محمد الجرجاني، "معجم التعريفات"، تحقيق محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة، 2004) ص 185

[7] جميل صليبا، "المعجم الفلسفي"، ج 2 ص 393

بينما تعرض التهانوي لما بين المصطلحين من فروق في علاقتهما بطبيعة الشيء المدرك. فقد ذكر في كتابه "كشاف اصطلاحات الفنون" ضمن المعاني التي حدت بها المعرفة المعنيين الآتيين:

- إدراك البسيط سواء كان تصورا للماهية أو تصديقا بأحوالها
- إدراك المركب سواء كان تصورا أو تصديقا

ثم زاد على أن بين المعرفة والعلم تباينا بهذا المعنى، حيث إن متعلق المعرفة في هذا الاصطلاح وهو البسيط واحدٌ، ومتعلق العلم وهو المركب متعددٌ. والمعنى الأول المرتبط بالمعرفة حسب قوله أخص من المعنى الثاني المرتبط بالعلم[1]. إضافة لما سبق، فصلت بعض التعريفات في طبيعة الشيء المدرك بطريقة مغايرة، حيث فرقت بين ما يدرك بالحس من صور الأشياء المحسوسة، وما يدرك بالعقل من الحقائق المجردة والصفات.

فقد بين حبنكة الميداني هذا الفرق قائلا: "فإن كان الشيء مما له صورة تدرك بالحس الظاهر أو الباطن فمعرفة صورته تكون بانطباع هذه الصورة في نفس المدرك، وإن كان مما له صفة ما أو سمة ما لا تدرك بالحس، فمعرفة هذه الصفة أو هذه السمة تكون بإدراكها على ما هي عليه في الواقع، وإن كان من المجردات العقلية كالوجود والعدم، والحق والباطل، والخير والشر، فمعرفته تكون بإدراك حقيقته المجردة، على ما هي عليه، في واقع أمرها، وهكذا إلى سائر ما يمكن أن يتناوله الإدراك"[2].

ويظهر هذا الفرق في طبيعة الشيء المدرك في تعريف الراغب الأصفهاني لمصطلح العلم الذي يحصل حسب رأيه بالإدراك كما تفعل المعرفة فقال: "العلم إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان: أحدهما إدراك ذات الشيء، والثاني الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفي عنه"[3]. وبعد أن سرد المعجم الفلسفي معاني مصطلح المعرفة ختم بقوله: "وهذه المعاني وحدها كافية للدلالة على أن للمعرفة درجات متفاوتة، أدناها المعرفة الحسية المشخصة، وأعلاها المعرفة العقلية المجردة"[4].

في سياق آخر، جعلت بعض التعريفات الأخرى "المعرفة" خلاصةَ ما يجتمع من الإدراكات، وهذا ما بينه صاحب المعجم الفلسفي، بعد أن عرف الإدراك، حيث قال: "وكثيرا ما يراد بالمعرفة مضمونها ونتيجتها، لا الفعل الذهني الذي تتم به، ومنه قولهم: المعارف الإنسانية"[5].

---

[1] محمد علي التهانوي، "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" ج 2 ص 1583

[2] عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، "ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة" (دمشق: دار القلم، 1993) ص 123

[3] الراغب الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن"، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز (مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز) ص 446

[4] جميل صليبا، "المعجم الفلسفي" ج 2 ص 393

[5] نفس المصدر

والذي يتبدى من خلال ما سبق أن الخلاصة الموجزة لهذه التعريفات اجتمعت فيما ختم به المعجم الفلسفي تعريفه حيث قال صاحبه: " وجملة القول أن المعرفة تطلق على معنيين أساسيين، الأول هو الفعل العقلي الذي يدرك الظواهر ذات الصفة الموضوعية، والثاني إطلاقها على نتيجة ذلك الفعل، أي على حصول صورة الشيء في الذهن"[1].

أما المعاني التي ورد بها مصطلحا "المعرفة" و"العلم" في القرآن الكريم، فقد بين الراغب الأصفهاني ما بينها من فروق معنوية موضحا أن "المعرفة أخص من العلم، يقال: فلان يعرف الله، ولا يقال يعلم الله، متعديا إلى مفعول واحد، لما كانت معرفة البشر هي بتدبر آثاره دون إدراك ذاته، ويقال: الله يعلم كذا، ولا يقال: يعرف كذا، لما كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل به بتفكر"[2].

وقد قرر ابن قيم الجوزية الفرق المعنوي بين العلم والمعرفة في القرآن الكريم من وجوه حيث قال:

1- المعرفة تتعلق بذات الشيء والعلم يتعلق بأحواله، تقول: عرفت أباك وعلمته صالحا، فالمعرفة حضور الشيء ومثاله العلمي في النفس، والعلم حضور أحواله وصفاته ونسبتها إليه. فالمعرفة تشبه التصور والعلم يشبه التصديق.

2- المعرفة في الغالب تكون لما غاب عن القلب بعد إدراكه، فإذا أدركه قيل: عرفه "فعرفهم وهم له منكرون"[3]، أو تكون لما وصف بصفات قامت في نفس الشخص، فإذا رآه وعلم أنه الموصوف بها قيل: عرفه "الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم"[4]. لما كانت صفاته معلومة عندهم فرأوه عرفوه بتلك الصفات ... ولهذا كان ضد المعرفة الإنكار، وضد العلم الجهل[5].

ورغم أن المقام لا يسمح بالتفصيل في الفروق المصطلحية للمعرفة والعلم كما وردا في القرآن الكريم، إلا أن إيراد هذين الرأيين جاء على سبيل الاستئناس وتدعيما لما سبق من المعاني التي ساقتها كتب الاصطلاح حول الموضوع. والمعنى المصطلحي الذي يجدر بي ترجيحه من معاني كلمة "المعرفة" هو المعنى الذي يحيل على ما يجتمع من الإدراكات والصور في نفس العارف حول شيء أو موضوع معين، فتصير تلك الإدراكات "معرفة" مكتسبة ومنطبعة على شكل معلومات في ذهن الإنسان.

---

[1] جميل صليبا، "المعجم الفلسفي" ج 2 ص 394

[2] الراغب الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن"، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز (مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز) ص 431

[3] يوسف: 58

[4] البقرة: 146

[5] ابن قيم الجوزية، "مدارج السالكين"، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003) ج 3 ص 314-315

2.1. تعريف "الدين"

قبل الشروع في هذا المبحث، لا بد من التذكير بطبيعة هذا المفهوم الذي لا يمكن تحديده تحديدا دقيقا وذلك لسببين:

- السبب الأول هو أن حقيقة الدين على المستوى الجماعي تختلف لدى كل من المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة والمجتمعات التي تعتنق الديانات السماوية وغيرها من المجتمعات.
- والسبب الثاني هو اختلاف طبيعة الدين على المستوى الفردي من شخص لآخر ما دام يرتبط بأعمق العواطف والدوافع التي تحكم سلوك الإنسان. ومادام التدين حالة شعورية تمس أرقى العواطف الإنسانية في الإنسان، فإنه لا يمكن أن يدرك حقيقة الدين إلا من عاشه وتذوقه شخصيا. لذلك فتصور كنه الدين يختلف ليس باختلاف الديانات والأفراد فقط بل وعند الفرد الواحد في مختلف مراحل حياته حسب مستواه الإيماني قوة وضعفا[1].

لكن طبيعة الدين لم تمنع الفلاسفة والعلماء من محاولة تلمس حقيقته وضبط مفهومه، حيث وضعوا له تعريفات تتقارب حينا وتتباعد حينا آخر. وسيتم الاكتفاء في هذا البحث بما يفي بالغرض من التعاريف المتعلقة بالدين نظرا لشساعة الموضوع واندراجه تحت اهتمام غير اهتمام هذا البحث.

1.2.1. الدين لغة

تراوحت المعاني اللغوية لكلمة الدين –كما سيظهر لاحقا – بين معاني "الجزاء" و"الطاعة" و"العادة" و"كل ما يتدين به" في مختلف المعاجم رغم ما يميزها عن بعضها من تفاوت في جرد معاني الكلمة لدى العرب، مثال ذلك شرح ابن منظور لكلمة "الدين" والذي أضاف فيه معاني أخرى غير تلك التي سبق ذكرها، لكني اكتفيت بإيراد ما له قرابة لمقام هذا البحث من المعاني التي ساقتها المعاجم. يقول ابن منظور: "والدِّين الجزاء والمكافأة ... ودانه دينا أي جازاه، وقوله تعالى: إنا لمدينون، أي مجزيون محاسبون، ومنه الديان في صفة الله عز وجل ... والدين: الجزاء، ... والدين: الحساب، ومنه قوله تعالى: مالك يوم الدين، والدين: الطاعة، وقد دنته ودنت له أي أطعته ... والجمع: الأديان ... والدين: العادة والشأن، تقول العرب: مازال ذلك ديني وديدني أي عادتي"[2].

وسارت معاجم أخرى على نفس النهج فذكرت ما سبق ذكره من المعاني، حيث يقول الفيروز آبادي في "القاموس المحيط": "الدين: الجزاء، وقد دِنته بالكسر دينا، وقد دِنت به: العادة والعبادة ... و – الدّين – اسم

[1] ادريس مصلي، "الدين في أثره النفسي وبعده الاجتماعي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989) ص 1

[2] ابن منظور، "لسان العرب" (بيروت: دار صادر، 1414 ه) ج 13 ص 170

لجميع ما يُتعبَّد به الله عز وجل[1]. وقال ابن فارس في شرح أصل "دين": "وهو جنس من الانقياد والذل. فالدين: الطاعة، يقال دان له دينا، إذا أصحَبَ وانقاد وطاع ... وقال قوم: الحساب والجزاء. وأيُّ ذلك كان فهو أمر يُنقاد له"[2]. وكذلك فعل الرازي في "مختار الصحاح" حيث قال: "الدين بالكسر: كالعادة والشأن، ودانه يدينه دينا بالكسر: أذله واستعبده فدان. وفي الحديث: الكيّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت. والدّين أيضا الجزاء والمكافأة، يقال دانه يدينه دينا أي جازاه. يقال "كما تدين تدان" أي كما تجازي تجازى بفعلك وبحسب ما عملت. والدين أيضا الطاعة. ومنه الدين والجمع الأديان"[3].

ومن المعاجم ما رادف بين "الدين" و"الملة" زيادة على المعاني التي ذُكرت سابقا، حيث قال ابن دريد الأزدي في "جمهرة اللغة": "والدِّين: المِلّة، دِين الله: ملّة الله التِي اختصّها، وَهِي الإِسلَام. والدِّين: الدَّأب وَالعادة، مَا زَالَ ذَاك دِينَه: أَي دأبه وعادته ... والدِّين: الطاعَة والملك ... والدِّين: الجزاء. قال الله جلّ وعزّ: مَالك يوم الدّين، أَي الجزاء"[4]. والدين كما عرفه الراغب الأصفهاني "يقال للطاعة والجزاء، واستعير للشريعة. والدين كالملة، لكنه يقال اعتبارا بالطاعة والانقياد للشريعة"[5]. أما "المعجم الوجيز" فأوجز في شرحه لكلمة الدين حيث قال: "اسم لجميع ما يتديّن به، والدين الملة، وجمعه أديان"[6]. و تذكر دائرة معارف القرن العشرين أن "الدين هو الطاعة والانقياد واسم لجميع ما يعبد به الله والملة، ومثله الديانة"[7].

وقد استنتج عبد الله دراز من المعاني الكثيرة والمختلفة لكلمة "الدين" أنها تعود في نهاية الأمر إلى ثلاثة معان يمكن ردّها إلى الأفعال الثلاثة الآتية:

- دانَه يَدينه، دان الشيءَ: ملكه وساسه ودبر أمره
- دان له، دان للشيء: أطاعه وخضع له
- دان به، دان بالشيء: اتخذه دينا ومذهبا

والقاسم المشترك في هذه المعاني هو لزوم الانقياد، فمفهوم الدين في الاستعمال الأول هو إلزام الانقياد، وفي المعنى الثاني هو التزام الانقياد، وفي الثالث هو المبدأ الذي يلزم الانقياد له[8].

---

[1] مجد الدين الفيروزآبادي: القاموس المحيط ص 1198

[2] أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة" ج 2 ص 319-320

[3] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، "مختار الصحاح" (بيروت: مكتبة لبنان، 1986) ص 91

[4] ابن دريد الأزدي، "جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي منير بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1987) ج 2 ص 688

[5] الراغب الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن" (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، بدون تاريخ) ج 1 ص 233

[6] مجمع اللغة العربية، "المعجم الوجيز" (القاهرة: دار التحرير، 1989) ص241

[7] محمد فريد وجدي، "دائرة معارف القرن العشرين" (بيروت: دار الفكر، 1971) ج 4 ص 106

[8] عبد الله دراز، "الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان" (الكويت: دار القلم، 2007) ص 61-62

واختار دراز من هذه الاستعمالات الاستعمالين الأخيرين، وعلى الأخص الاستعمال الثالث، حيث تدل كلمة الدين في تاريخ الأديان حسب الاستعمال الثاني على معنى الحالة النفسية التي تُسمى التدين، وتدل حسب الاستعمال الثالث على "جملة المبادئ التي تدين بها أمة من الأمم اعتقادا أو عملا"، وهو المعنى الأكثر والأغلب[1].

وإذا كانت المعاني اللغوية لكلمة "الدين" في اللغة العربية تدور حول ما سبق ذكره، فإن معنى كلمة Religion في اللغتين الفرنسية والانجليزية لا يبعد كثيرا عن المعاني العربية للكلمة، فكلمة Religion مشتقة عن اللاتينية Religio وهي تعني بشكل عام الإحساس المصحوب بخوف أو تأنيب ضمير، بواجب ما تجاه الآلهة[2]. لكن المقام لا يسمح في هذا البحث للتوسع في معاني "الدين" في اللغات الأجنبية نظرا لكون المعاني التي ذكرت آنفا محقِّقة لمقصد بيان المعنى اللغوي لكلمة "الدين" قبل أن يتم الانتقال إلى بيان معانيها الاصطلاحية.

2.2.1. الدين اصطلاحا

لا شك أن الدين من المواضيع التي تجاذبتها مختلف العلوم نظرا إلى المكانة المؤثرة التي يحتلها في المجتمع الإنساني، حتى صار لكل فرع من العلوم رأيه في الدين، بل ويحتمل أن يوجَد لكل متخصص من نفس الفرع العلمي رأيه الخاص حول الدين إما لاختلاف في المنهج المتبع أو في الموضوع المدروس (مجتمع أوروبي، مجتمع آسيوي، إلخ). وهذا ما قد يضع الباحث أمام كم هائل من التعريفات المصطلحية للدين التي قد تتقارب حينا وتتباعد حينا آخر، مما يصعب مهمة إيجاد تعريف موحد لمصطلح الدين.

يقول صاحب سيكولوجية الدين والتدين في هذا السياق: "الدين من الظواهر التي يصعب وضع مدلول محدد لها، وهذا يرجع إلى عديد من الاعتبارات منها: صعوبة شمول تعريف الدين على أرقى وأدنى صورة له لتنطبق على كل المجتمعات الإنسانية رغم اختلاف ظروفها. كما أن عدم الاتفاق من جانب العلماء على ماهية الدين البدائي، ومدى التفرقة بينه وبين غيره من الأديان، شكل صعوبة بالغة لوضع تعريف محدد للدين"[3]. لكن رغم هذه الصعوبة النظرية، لا بد في هذا البحث من مقاربة مفهوم الدين بما يحصل به المقصود على الأقل، وذلك من أجل الخلوص لاحقا إلى تعريف للمعرفة الدينية.

والظاهر أن بعض المعاجم العربية جعلت الدين ما وضعه الله تعالى بمثابة الوسيلة التي تُبَلّغ النعيم في الدنيا والآخرة، حيث يقول الرازي في "مفاتيح الغيب" إن الدين "وضع إلهي سائق لأولي الألباب إلى الخيرات باختيارهم

---

[1] عبد الله دراز، "الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان" ص 62-63

[2] أندريه لالاند، ''موسوعة لالاند الفلسفية''، ترجمة خليل أحمد خليل (باريس وبيروت: دار عويدات، 2001) ج 3 ص 1203 - 1204

[3] محمد عبد الفتاح المهدي، "سيكولوجية الدين والتدين" (الاسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2002) ص 11

المحمود"[1]. وتابعه في ذلك الراغب الأصفهاني عندما عرف الدين في قوله تعالى: "وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ" قائلا: "وضع إلهي ينساق به الناس إلى النعيم الدائم"[2].

أما التهانوي فقد فرق في هذا الوضع الإلهي بين العقائد والأعمال حيث قال إن الدين "وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال، والفلاح في المآل، وهذا يشتمل العقائد والأعمال. ويطلق على ملة كل نبي، وقد يختص بالإسلام كما قال الله تعالى "إنّ الدين عند الله الإسلام"[3]. والدين يضاف إلى الله لصدوره عنه، وإلى النبي لظهوره منه، وإلى الأمة لتدينهم به وانقيادهم له"[4].

وأشار أبو البقاء في كتابه "الكليات" إلى معنى الدين حيث قال إنه "عبارةٌ عن وضع إلهي لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات قلبيا كان أو قالبيا كالاعتقاد والعلم والصلاة. وقد يتجوز فيه فيطلق على الأصول خاصة فيكون بمعنى الملة، وعليه قوله تعالى: "دينا قيما ملّة إبراهيم"[5]. وقد يتجوز فيه أيضاً فيطلق على الفروع خاصة، وعليه "وذلك دين القيمة"[6]، أي الملة القيمة يعني فروع هذه الأصول. والدين منسوب إلى الله تعالى، والملة إلى الرسول، والمذهب إلى المجتهد، والملة اسم ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه ليتوصلوا به إلى أجل ثوابه، والدين مثلها، لكن الملة تقال باعتبار الدعاء إليه، والدين باعتبار الطاعة والانقياد إليه"[7].

يُلاحظ في هذا التعريف ما قام به الكفوي لما حاول كشف العلاقة بين كلمتي "الدين" و"الملة"، وهي محاولة قام بها الجرجاني كذلك حيث قال إن الدين "وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى ما هو عند الرسول الله عليه وسلم". ثم يضيف قائلا: "الدين والملة متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار؛ فإن الشريعة من حيث إنها تطاع تسمى دينا، ومن حيث إنها تجمع تسمى ملة. ومن حيث إنها يُرجع إليها تسمى مذهباً، وقيل الفرق بني الدين والملة والمذهب أن الدين منسوب إلى الله تعالى، والملة منسوبة إلى الرسول، والمذهب منسوب إلى المجتهد"[8].

---

[1] فخر الدين الرازي، "مفاتيح الغيب" (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420ه) ج 29 ص 529

[2] الراغب الأصفهاني، "تفسير الراغب الأصفهاني"، تحقيق ودراسة د. محمد عبد العزيز بسيوني (مصر: كلية الآداب بجامعة طنطا، 1999) ج 2 ص 692

[3] آل عمران: 19

[4] محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" ص 814

[5] سورة الأنعام: 161

[6] البينة: 5

[7] أبو البقاء الكفوي، "الكليات"، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998) ص 443

[8] الشريف الجرجاني، "التعريفات"، تحقيق محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة، 1427ه) ص 92-93

أما علال الفاسي، فيذهب إلى أن الدين هو "مجموعة ما شرعه الله من أحكام سماوية منزلة على أنبيائه، وهو جامع للإيمان وللإسلام والإحسان كما في حديث جبريل "جاء يعلمكم دينكم"، قال البخاري: "فجعل ذلك كله دينا"". والدين عند الله هو الإسلام، وإذن فالإسلام والدين بمعنى في المصطلح الإسلامي[1].

والذي يبدو من هذه التعريفات عموما هو أن الدين ما وُضع من الله للمكلفين من أصحاب العقول لسعادتهم في الدنيا والآخرة، حيث تم تخصيص الدين بالدين المنزل من الله وهو الإسلام الذي دان به جميع المرسلين من لدن آدم عليه السلام إلى خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم. والدين حسب هذا التصور الإسلامي ليس مجرد دين فحسب، بل هو أيضا نظام مجتمع ومنهج حياة في آن واحد، حيث إنه يتجاوز العلاقة بين الله والإنسان إلى العلاقة بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والمجتمع. وهو نظام شامل متكامل ترتبط فيه العبادة والعقائد بممارسة الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية[2].

هنالك أيضا بعض التعريفات التي لم تحصر معنى الدين في الدين الإسلامي فعرفته بشكل مطلق شامل للأديان الأخرى. من هذه التعريفات تعريف ابن عاشور للدين والذي قال فيه: "حقيقته – أي حقيقة الدين – في الأصل الجزاء، ثم صار حقيقة عرفية يطلق على مجموع عقائد وأعمال يلقنها رسول من عند الله ويعد العاملين بها بالنعيم والمعرضين عنها بالعقاب. ثم أطلق على ما يشبه ذلك مما يضعه بعض زعماء الناس من تلقاء عقله فتلتزمه طائفة من الناس. وسميَ الدِّينُ دينا لأنه يترَقب منه متَّبعُه الجزَاء عاجلا"[3].

خلص دراز إلى تخصيص الدين بتعريفين، تعريف من حيث هو حالة نفسية، وتعريف من حيث هو حقيقة خارجية. فالدين عنده من حيث هو حالة نفسية: "هو الاعتقاد بوجود ذات – أو ذوات – غيبية علوية، لها شعور واختيار، ولها تصرف وتدبير للشؤون التي تعني الإنسان، اعتقاد من شأنه أن يبعث على مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة، وفي خضوع وتمجيد". ومن حيث أنه حقيقة خارجية فالدين "هو جملة من النواميس النظرية التي تحدد صفات تلك القوة الإلهية، وجملة القواعد العملية التي ترسم طريق عبادتها"[4].

والملاحظ مما سبق تردد ثنائية الاعتقاد والعبادة، فكل دين لابد فيه من الاعتقاد بوجود ذات علية يجب تقديسها وإطاعتها عن طريق الإتيان بالعبادات والشعائر. ويلاحظ وجود هذه الثنائية لدى أبي الأعلى المودودي الذي تناول الدين بالدراسة المصطلحية في كتابه "المصطلحات الأربعة في القرآن الكريم" حيث قدم تعريفا مطلقا للدين قائلا فيه إن الدين "نظام للحياة يذعن فيه المرء لسلطة عليا لكائن ما، ثم يقبل إطاعته واتباعه ويتقيد في

[1] علال الفاسي، "مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها" (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993) ص 80

[2] أنور الجندي، "أخطاء المنهج الغربي الوافد" (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974) ص 42

[3] محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير" (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984) ج 3 ص 188

[4] عبد الله دراز، "الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان" ص 85-86

حياته بحدوده وقواعده وقوانينه ويرجو في طاعته العزة والترقي في الدرجات وحسن الجزاء، ويخشى في عصيانه الذلة والخزية وسوء العقاب"[1].

أما من وجهة نظر الفلسفة، فقد أكد الفلاسفة المحدثون — حسب المعجم الفلسفي – على عدة معان مطلقة للدين منها "أنه جملة من الإدراكات والاعتقادات والأفعال الحاصلة للنفس من جراء حبها لله، وعبادتها إياه، وطاعتها لأوامره". ومنها "أن الدين هو الإيمان بالقيم المطلقة والعمل بها، كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالتقدم أو الإيمان بالجمال أو الإيمان بالإنسانيّة، ففضل المؤمنين بهذه القيم كفضل المتعبد الذي يحب خالقه ويعمل بما شرعه لا فضل لأحدهما على الآخر إلا بما يتصف به من تجرد وحب وإخلاص وإنكار للذات"، ومنها أن "الدين مؤسسة اجتماعية تضم أفراداً يتحلون بالصفات الآتية:

- قبولهم بعض الأحكام المشتركة وقيامهم ببعض الشعائر.
- إيمانهم بقيم مطلقة وحرصهم على تأكيد هذا الإيمان وحفظه.
- اعتقادهم أن الإنسان متصل بقوة روحية أعلى منه، مفارقة لهذا العالم أو سارية فيه، كثيرة أو موحدة[2].

فيما يخص وجهة نظر علم الاجتماع، أكتفي هنا بإيراد نظرة أحد رموز المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع "اميل دوركايم" الذي اعتبر أن الدين مؤسسة اجتماعية قوامها التفريق بني المقدس وغير المقدس، ولها جانبان أحدهما روحي مؤلف من العقائد والمشاعر الوجدانية، والآخر مادي مؤلف من الطقوس والعادات[3]، ويظهر ذلك من خلال تعريفه للدين حيث قال فيه: "الدين نظام متماسك من المعتقدات والممارسات المنسوبة لأشياء مقدسة، أي متفرقة ومحرمة، هي معتقدات وممارسات توحد في نفس الجماعة الأخلاقية المسماة "كنيسة" كل الذين ينتسبون إليها"[4]، وهو بهذا التعريف يستعرض أبعاد الدين المتجسدة في "المعتقدات" و"الشعائر" كما سبق في التعاريف الأخرى.

من ناحية أعم وأشمل، أفاد توفيق السمالوطي طرحَ المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع بزعامة إيميل دوركايم لتصور خاص للدين يقوم على أساس التمييز بين جانبين في كل دين وهو قسم العقائد وقسم العبادات. وتتمثل العقائد لدى هذه المدرسة في مجموعة من الحالات الفكرية أو التصورات العقلية عن الأشياء المقدسة، فيما تتمثل العبادات في طرق عملية وجوانب سلوكية يجب على أعضاء المجتمع القيام بها تجاه تلك الأشياء المقدسة[5].

---

[1] أبو الأعلى المودودي، "المصطلحات الأربعة في القرآن" (الكويت: دار القلم، 1971) ص 126

[2] جميل صليبا، "المعجم الفلسفي" ج 1 ص 572 – 573

[3] جميل صليبا، "المعجم الفلسفي" ج 1 ص 573

[4] Émile Durkheim, Les formes élémentaires de la vie religieuse (Paris : Les Presses Universitaires de France, 1968) Livre 1 pp. 51

[5] نبيل محمد توفيق السمالوطي، "الدين والبناء الاجتماعي" (جدة: دار الشروق، 1981) ص 26

وأضاف في معرض محاولة تحديده لمفهوم الدين بصفته نظاما مؤثرا في الأنساق الاجتماعية: "يقصد بالنظام الديني أو العقدي ذلك النظام من المعتقدات الذي يمد الإنسان بتفسير لحقيقة الحياة والوجود وحقيقة الإنسان وواقعه ومركزه من هذا الكون وغاية الوجود والكون والإنسان ومصيره، وسبب التفاوت الواضح بين الناس وهدفه ... هذا إلى جانب الطقوس أو الشعائر التي يمارسها الناس للتقرب من المقدس وعلاقة الإنسان بالإله وانعكاس هذه العلاقة على علاقته ببقية أعضاء مجتمعه، والأثر الذي يمارسه الدين (العقيدة) على السلوك الاجتماعي للإنسان: السلوك الاقتصادي، السلوك الأسري (الزواجي، العلاقة بين الزوجين، العلاقة بين الآباء والأبناء، الميراث، أسلوب حل المشكلات)، السلوك التربوي، السلوك العقابي، إلخ"[1].

والحاصل أن المعنى المنشود لمصطلح "الدين" في خضم هذا البحث هو ذلك المعنى الذي يُضمِّن الدين شقين: شق العقائد وشق العبادات، والعبادات هنا تشمل ما يُتقرب به إلى الله تعالى، وما ينظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان أو بالجماعة التي ينتمي إليها، وهذا الشمول الذي يتصف به شق العبادات راجع إلى خاصية الإسلام في شموله لجميع مناحي الكائن البشري. ورغم أن موضوع البحث هذا أقرب إلى العبادات والفقه من الشق العقدي، إلا أن الشق العقدي في الدين لا يخلو من أهمية بالغة نظرا لوجوب سبقه على شق العبادات، فهو المؤسس للعبادات والمؤدي إلى الإتيان بها، وذلك متجل في السيرة النبوية التي اهتم قسمها المكي بتأسيس القاعدة العقدية قبل تأسيس القاعدة الفقهية في القسم المدني منها.

3.1. مفهوم المعرفة الدينية

1.3.1. تعريف المعرفة الدينية

بعد أن تم الاستئناس بما سبق من المعاني المصطلحية للدين والمعرفة، يمكن القول إن هنالك معنيين "للمعرفة الدينية" ينبغي استصحابهما خلال صفحات هذا البحث.

فالمعنى الأول الذي يهمنا من مصطلح "المعرفة الدينية" هو المعنى الذي يحيل فيه على "الفعل العقلي الذي يتم به إدراك قسط معين من الدين وانطباعه في نفس المدرك".

أما المعنى الثاني لمصطلح "المعرفة الدينية" الذي يعنينا في هذا البحث، فهو معنى "مجموع الإدراكات التي حصلت من الدين ونتيجتها الحاصلة في الذهن في شكل مجموعة من المعارف الدينية"، ومصدر هذه المعارف بطبيعة

[1] نبيل محمد توفيق السمالوطي، "الدين والبناء الاجتماعي" ص 20

الحال هو مجموع العلوم الإسلامية التي اكتملت صورتها عبر الزمن عن طريق التدوين ومحاولة استنطاق النصوص الدينية من القرآن الكريم والحديث النبوي.

والمعنى الذي يفي بالغرض في هذا البحث يمكن تحصيله من دمج المعنيين السابقين لمصطلح "المعرفة الدينية" ليصبح مشيرا إلى "ما تم إدراكه من الدين من لدن القائم بفعل الإدراك"، ذلك أن الهدف من هذا البحث هو الكشف عن أثر حضور "المعرفة الدينية" في حياة الأسرة المغربية وأثر تلك المعارف على سير الحياة الأسرية المغربية. وهذا البحث في نفس الوقت يرمي إلى أخذ فكرة عن مدى معرفة الأزواج المغاربة بالدين وبالأحكام الفقهية فيما يتعلق بالزواج ومعرفة العلاقة بين مقدار ما أدرك لديهم من الدين ومن المعارف الدينية في هذا الباب وبين مستوى التماسك الزوجي لديهم.

ومن المعلوم أن مستوى الإدراك وحصول المعرفة الدينية يختلف من شخص لآخر، ذلك أن مشارب الناس تختلف خلال أطوار الحياة، فمنهم القادر على الاجتهاد والكشف عن الأحكام من مضانها، ومنهم العارف في الدين الذي كُتب له نهل قسط وافر منه، ومنهم الشخص من عامة الناس الذي لا يعرف من الدين إلا ما يبلغه عبر وسائل الإعلام أو عن طريق العائلة والأصدقاء إلخ... وبغض النظر عن مبالغ الناس من معرفة الدين، رأيت من الضروري أن أسوق المعرفة الدينية في هذا البحث بمعنى "الوعي الديني" الذي تصير فيه المعرفة الدينية جزءا من كيان الإنسان والمجتمع ككل دون النظر في المعرفة الدينية لدى عينة محددة من الأفراد.

وقد جاء هذا الاختيار نتيجة لطبيعة العينة المدروسة في إطار البحث، حيث إنها عينة عشوائية تضم المتخصص وغير المتخصص في علوم الدين. وقد حاول الباحث عبد الباسط عبد المعطي تبيان معنى ما يعيه الإنسان من الدين فيصبح وعيا دينيا، حيث قال في دراسة له حول التدين الشعبي في إحدى قرى مصر حيث: "ولأننا معنيون بالوعي الديني، فقد تحدد قصدنا بالدين هنا في الدين كما يفهمه البشر ويستوعبونه – وليس الدين الرسمي كرسالة سماوية – بحسب خصائصهم وأوضاعهم المشتركة والمتباينة التي تحددت وتشكلت وتحولت تاريخيا إلى خصائصهم المعاصرة"[1].

ويمكن القول أيضا إن المعرفة الدينية تصير كذلك بمجرد أن تدخل في إطار المعرفة المشتركة – على حد تعبير د. حسن رشيق — التي تتميز عن كل معرفة تلقن بطريقة ممنهجة بكونها سهلة الولوج بالنسبة إلى غالبية أعضاء جماعة ما. فالدين يحتوي على معارف تدرسها وتختص بها صفوة من المتعاملين كالعلماء. وعلى عكس ذلك، يتعلم

[1] عبد الباسط عبد المعطي، "الوعي الديني والحياة اليومية: دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية في قرى مصر"، أعمال ندوة "الدين في المجتمع العربي" ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص 362-363، نقلا عن رشيد جرموني، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا"، مجلة "إضافات" العدد 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2016) ص 29

الفرد المعرفة المشتركة بشقها الديني كما يتعلم لغته الأم عن طريق التنشئة الاجتماعية وعن طريق الاستماع إلى أقاربه وإلى الناس وإلى وسائل الإعلام[1] .

ولكي تكون المعرفة المشتركة سهلة الولوج يجب أن تكون بسيطة وواضحة، فهي توفر تأويلات وتفسيرات للعالم والمجتمع تستهدف في المقام الأول الفعل الاجتماعي، وتساعد الناس في توجيه أفعالهم الاجتماعية اليومية. وليس لها مضمون محدد، فقد تكون ذات صلة بالسياسة أو الدين أو الاقتصاد أو الصحة أو الزواج أو الغذاء أو التربية إلخ...[2]. وليس هنالك متخصصون أو خبراء للمعرفة المشتركة على الرغم من وجود تفاوت بين الناس في تمكنهم منها – كمن يتمكن من الأمثال الشعبية إلخ – [3].

ومن أجل اختراق المعرفة الدينية – كأي أيديولوجيا أو نسق فكري آخر – لنسيج المعرفة المشتركة كان من اللازم تبسيط مقترحاتها وجعلها في متناول الجمهور العريض حتى يسهل اختراقها بالتبع لمختلف المجالات المجتمعية وغزوها انطلاقا مما هو ظاهر ومرئي كالهندام واللباس إلى ما هو حميمي كالأذواق الموسيقية والحياة الجنسية[4]. وهو اختراق لا يمكن أن يتم دون الاعتماد على قدرة من يملك بناصية المعرفة الدينية من المختصين والعلماء والمثقفين على تبسيط مضامين المعرفة الدينية وجعلها في متناول الجمهور العريض[5]. والهدف من هذا البحث هو قياس المكانة التي تحتلها المعرفة الدينية ضمن المعرفة المشتركة ومدى حضورها لدى أفراد المجتمع المغربي – بمن فيهم الرجل العادي أو رجل الشارع – ومعاينة كيفية توجيهها لأفعال المغاربة وأفكارهم في الحياة الزوجية.

2.3.1. العلاقة بين الدين والمعرفة الدينية

يمكن القول بناء على ما ورد سابقا من التعاريف إن "المعرفة" تحيل على ما نتحصل عليه من معلومات يقينية وما نكونه من مدركات وتصورات عن موضوع أو شيء ما، فالمعرفة هي تلك العلاقة الذهنية بين عقل الإنسان وبين موضوع خارجي، أو بين قوى إدراك الإنسان وبين الأشياء التي يدركها. وبذلك تصبح المعرفة الدينية نتيجة مترتبة على التفاعل العقلي للإنسان مع موضوع خارج ذهنه بغية تكوين مدركاته ومفاهيمه وتصوراته ومعلوماته عن هذا الموضوع الخارجي والمتمثل في "الدين".

[1] حسن رشيق، "المعرفة المشتركة في حياة الناس اليومية: اللباس والتدين"، مجلة "عمران" العدد 2 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خريف 2012) ص 86

[2] نفس المصدر ص 86

[3] نفس المصدر ص 86

[4] نفس المصدر ص 85

[5] نفس المصدر ص 86-87

فالدين في الواقع هو المتشكل من النص القرآني والحديث النبوي الشريف، أما ما هو متداول بين أيدينا فهو فهم من هذا الدين نعبر عنه بتسمية "المعرفة الدينية" التي تكون مستندة إلى الدين كما هو في الواقع. وتشمل دائرة المعرفة الدينية أبعادا مترامية من المعارف كعلم الفقه، وعلم أصول الفقه، وعلم التفسير، وعلم الكلام وغيرها من العلوم والمعارف التي ترتبط بفهم الدين ونصوصه القرآنية والحديثية

وهكذا تكون العلاقة بين الدين والمعرفة الدينية شعبة من شعب العلاقة بين العلم والمعلوم. وبمقدار ما يتطابق العلم مع المعلوم بمقدار ما يكون العلم علما وفيما عدا ذلك يكون خطأ فيصير ما نحسبه معرفة دينية جهلا بالدين. فالجهل هو تصور الشيء بخلاف ما هو عليه، أو الاعتقاد به على خلاف ما هو عليه، حيث إن من يعتقد أن زيدا جاء من السفر وهو لا زال مسافرا، لن يكفيه وجود الاعتقاد لكي يسمى عالما وإن كان يظن نفسه كذلك. وانطلاقا من هذه النتيجة يتبين أن المعرفة الدينية معرفة غير مقدسة، وأن تلك القدسية الموجودة للدين وللقرآن وللحديث النبوي لا تسري على معارف العلماء من المتكلمين والفقهاء وغيرهم.

وتحيل قدسية الدين على مجموعة من خصائصه التي لا تتوفر في المعرفة الدينية، حيث إن الدين حق وصدق ومطابق للواقع – أي مطابق لنفسه — في الوقت الذي لا تطابق فيه بعض مقتضيات المعرفة الدينية الواقع بالضرورة بدليل ما نلحظه في الفقه من اختلاف بين المذاهب والأفهام على سبيل المثال. من جهة أخرى، يتصف الدين بالكمال وانعدام النقصان والشوائب، والمقصود بكمال الدين هنا كماله في المجال الذي يختص ببيانه وليس تعرضه لكل شيء من مواضيع الطب والرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك. وهذا الكمال ليس حاضرا في المعرفة الدينية التي لو كانت كاملة لما احتاج علماء الدين إلى النظر في الدين ومحاولة إدراك معانيه.

3.3.1. العلاقة بين المعرفة الدينية والفكر الديني

الفكر الديني فهو عبارة عن كل ما يطرح في دائرة حركة الفكر المتعلقة بالدين وشؤونه، من دون أخذ الإصابة شرطا في صحة الوصف، وبهذا يفترق الفكر الديني عن المعرفة الدينية. فكل ما هو مطروح في دائرة البحث عن المعارف الدينية يندرج في دائرة الفكر الديني حتى فيما يطرح في دائرة الاحتمالات والشكوك والظنون، لكن تسمية ما نناله من هذا الفكر بأنه معرفة دينية تبقى تسمية ظاهرية ما لم يحصل لنا العلم بالمطابقة، إلا أنه بمجرد أن تنكشف لنا المخالفة ينكشف لنا أنها ليست معرفة[1].

فالفرق بين الفكر والمعرفة يكمن في أن الأول يستوعب كل ما يطرح من قضايا بعيدا عن وصفي الصحة والبطلان لأن الفكر هو حركة العقل، وهي واسعة تشمل كل ذلك، بينما المعرفة لا تكون معرفة بالشيء إلا إذا

[1] مالك مصطفى وهبي العاملي، "دور العقل في تشكيل المعرفة الدينية" (بيروت: دار الهادي، 2008) ص 21

كانت معرفة صحيحة[1]. بناء على هذا، فالمعرفة الدينية هي كل معرفة صادقة متعلقة بالدين وأصوله سواء أتت من العقل أم من النص، وسواء كان متعلقها من شؤون الدنيا أم من شؤون الآخرة. لكن ليس من المعرفة الدينية الإحاطة بالآراء والوجوه وإن كانت تندرج في دائرة الفكر الديني والمعرفة به[2].

4.3.1. أقسام المعرفة الدينية

لا بد قبل الإقبال على قياس مدى اكتساب الأزواج المغاربة للمعرفة الدينية المتعلقة بالزواج من إلقاء نظرة على طبيعة هذه المعرفة التي تطورت عبر الزمن لتتشكل في صورة مجموعة من العلوم. وكما مر في التعاريف السابقة، ينقسم الدين إلى جزأين أولهما مرتبط بالعقائد التي تجعل الإنسان طائعا تجاه ذات عليا، وثانيهما مرتبط بالعبادات التي يُتَقرب بها إلى تلك الذات. والمعرفة الدينية – بمعنى العلم بالدين – ترتكز وتنطلق من "الوحي" باعتباره المصدر الإلهي لهذه المعرفة، ويقسم التويجري العلوم الشرعية المندرجة تحت مسمى المعرفة الدينية إلى قسمين: "علوم خبرية اعتقادية، وعلوم طلبية عملية: فالأول كالعلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، والعلم بأركان الإيمان والثواب والعقاب وغير ذلك، والثاني كالعلم بأعمال القلوب والجوارح من الأحكام، من الأركان والواجبات والسنن والمحرمات والمكروهات والمباحات"[3].

وهكذا تصير المعرفة الدينية ذات إطارين: المعرفة العقائدية، والمعرفة الشرعية الفقهية –التي تضم كذلك المعرفة الأخلاقية–التي تعتبر تأسيسا للشق العملي للمعرفة الدينية حيث يندرج تحتها البحث في الحرية والقيم والحقوق كذلك، إضافة إلى الآداب والسنن والأخلاق الفاضلة التي يجب التحلي بها والأخلاق الرذيلة التي يجب التخلص منها والابتعاد عنها. وهذا التقسيم شبيه إلى حد ما بالتقسيم المعروف للفقه، حيث تم تقسيمه لدى البعض إلى قسمين: الفقه الأكبر الذي يشمل الأبعاد الاعتقادية للدين، والفقه الأصغر الذي يشمل الأبعاد العملية له، غير أن طبيعة هذا البحث تجعل الدراسة الميدانية مركزة على الشق العملي للمعرفة الدينية من خلال استفسار عينة من الأزواج المغاربة حول مدى معرفتهم بالأحكام العملية المرتبطة بالزواج.

5.3.1. طرق تشكل المعرفة الدينية

لم تتشكل طرق استنباط وتشكل المعرفة الدينية خلال فترة وجيزة من الزمن، فوجود الرسول صلى الله عليه وسلم الشارح والمفسر والمجيب عن كل التساؤلات، أخر ظهور الإشكاليات المرتبطة بفهم النص (الوحي) إلى حين. لكن انقضاء العهد النبوي أذن بظهور التساؤلات عن طبيعة المنهجية المعتمدة في تحصيل المعرفة الدينية وطرق البحث

[1] مالك مصطفى وهبي العاملي، "دور العقل في تشكيل المعرفة الدينية" ص 24

[2] نفس المصدر ص 35

[3] محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، "موسوعة الفقه الإسلامي" (الرياض: بيت الأفكار الدولية، 2009) ص 473-474

عن الحقيقة. وقد تحولت هذه الطرائق فيما بعد إلى تيارات ومدارس متباينة المنطلقات والنتائج، فالنوازل والمستجدات اليومية دفعت العقل الإسلامي إلى محاولة تقعيد مجموعة من القواعد لمقاربة النص الديني بغية استنطاقه لاستنباط ما يحتاجه الواقع من حلول وأجوبة واحتياجات معرفية.

ولم تكن هذه الآليات الجديدة المكتشفة محل وفاق بين المسلمين رغم اتفاقهم على تأسس المعرفة الدينية على "القرآن" و"السنة"، ففي الوقت الذي اقتصر فيه البعض على الاستفادة من الظواهر اللفظية للنص الديني وفهمها والرجوع إليها، سعى آخرون لتوسيع مجال الاستنباط ليشمل آليات أخرى مثل القياس وغيره من مصادر الاستنباط الأخرى. ولا أدل على ذلك مما يعرفه أصول الفقه من اختلاف في مصادر الحكم وطرق الاستنباط إلخ... ومن المعلوم أن علم أصول الفقه تشكل من العديد من المباحث المستقاة من عدة علوم إسلامية أخرى قصد الوقوف على معاني النصوص الدينية واستنباط الأحكام العملية، ولم يكن الاجتهاد العقدي ببعيد عن هذا المنحى حيث صيغت مضامينه في علم "الكلام" أو علم "العقيدة" الذي شكل إلى جانب الفقه أساس المعرفة الدينية كما مر سابقا.

وإذا كانت هذه الآليات الاستنباطية قد أثبتت جدواها في مجال المعرفة الفقهية، فإنها لم تستطع مواجهة التحديات التي بدأت تتعرض لها العقائد الإسلامية من طرف الأفكار والآراء اللاهوتية والفلسفية التي اصطدم بها الدين الجديد وأتباعه. وهكذا ظهرت في سماء المعرفة الدينية إشكالية الأسبقية هل هي للعقل أم للنقل، حيث أعلن متكلمو مدرسة الاعتزال أن "العقل قبل ورود السمع" في الوقت الذي ذهب فيه متكلمو المدرسة الأشعرية إلى تقديم النقل أو السمع على العقل، ورام آخرون من ضمن التيار الكلامي إلى التوفيق بين العقل والنقل، لأن "العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لم يتبين إلا بالعقل، فالعقل كالأس والشرع كالبناء"[1].

والحديث فيما سبق يخص آليات تشكل المعرفة الدينية التي لبست لبوس "العلوم الإسلامية" أو "العلوم الشرعية" على اختلاف التسميات لدى أهل التخصص بعد أن صارت قائمة بذاتها ومزودة بمواضيع ومناهج محددة. وهذه المعرفة بذاتها لا تبعد عن المعنى الاصطلاحي الذي تم اختياره سابقا للمعرفة الدينية، إذ هي أيضا مجموعة من الإدراكات المتأسسة على "الوحي"، لكنها بتحولها إلى علوم قائمة بذاتها صارت مقصورة على أهل التخصص من العلماء والدارسين للعلوم الإسلامية.

أما المعرفة الدينية المقصودة في البحث فهي تلك التي تنفذ عن طريق الإدراك إلى وعي الأفراد عامة دون تخصيص، فتصير جزءا من وعيهم الفكري ومن المعرفة المشتركة التي يتوارثونها جيلا عن جيل. وقد تنفذ هذه المعرفة

[1] مجموعة من الباحثين، "المعرفة الدينية: جدلية العقل والشهود" (بيروت: دار المعارف الحكمية، 2011) ص 2-3

إلى وعي الإنسان عبر طرق مختلفة تختلف باختلاف مشارب الأفراد وملكاتهم في الإدراك. فهنالك من يملك ملكة استنباط الأحكام من النصوص مباشرة، وهنالك من يكتفي باتباع الأحكام الفقهية للمذهب دون قدرته على الاستنباط من النص مباشرة، وهنالك أيضا من عامة الناس من يكتفي بما يجمعه من معارف دينية تتردد على مسامعه في المسجد أو لدى مجالسة الأقرباء وغيرهم ممن يُكَونون المحيط المجتمعي للفرد. ومن أجل توسيع مجال العينة المدروسة في إطار هذا البحث، قُرّر توسيع مفهوم المعرفة الدينية —كما سبق توضيحه – ليشمل كل ما تم إدراكه من الدين — سواء عن طريق الاجتهاد أو التقليد – وانطبع في النفس، وبهذا يصير من الممكن تنزيل البحث الميداني على عينة عشوائية تضم المتخصصين وغير المتخصصين في المعرفة الدينية من أفراد المجتمع على اختلاف نصيبهم مما حصلوه منها.

الفصل الثاني: التماسك الزوجي

1.2. تعريف "التماسك"

1.1.2. التماسك لغة

قال ابن فارس في مقاييس اللغة: "الميم والسين والكاف أصل صحيح يَدل على حبس الشيء أو تَحَبّسه"[1]، وهذا المعنى ظاهر في المعاني التي تأتي بها أفعال الجذر "مسك" حيث يقول الفيروزآبادي: "ومَسَك به، وأمسك وتماسك وتَمَسَّك واستمسك ومسّك: احتبس واعتصم به[2]"، وتابعه في ذلك الجوهري أيضا في "كتاب الصحاح"[3]. إضافة لما سبق، جمعت بعض المعاجم الحديثة معاني الفعل "مسك" بغرض تبسيطها حيث ورد فيها "مَسَك به مسكا أي: أخذ وتعلق واحتبس واعتصم. ومسك الشيء بيده أي قبضه[4]. وهذا ما يُفسر شرح الإمساك بـ "البُخل"[5] إذ إن الرجل البخيل يبقى متعلقا بماله فلا ينفقه.

أما صيغة كلمة "التماسك" فهي تدل على مشاركة طرفين أو أكثر في تأدية وظيفة المسك أو الإمساك، وهذا ما يظهر من خلال بعض المعاجم حيث قال الجوهري: "وما تماسك أن قال ذلك، أي ما تمالك"[6]، أي أن

---

[1] أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة" ج 5 ص 320، وقدم ابن منظور نفس المعنى في لسان العرب: ابن منظور، "لسان العرب" ج 10 ص 488

[2] مجد الدين الفيروزآبادي، "القاموس المحيط" ص 953

[3] إسماعيل بن حماد الجوهري، "كتاب الصحاح" ج 4 ص 1608

[4] بطرس البستاني، "محيط المحيط" (بيروت: مكتبة لبنان، 1987) ص 850-851
جبران مسعود، "معجم الرائد" (بيروت: دار العلم للملايين، 2001) ص 160

[5] أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة" ج 5 ص 320

[6] إسماعيل بن حماد الجوهري، "كتاب الصحاح" ج 4 ص 1608

أجزاء الشيء إذا شد بعضها بعضا تماسكت ومنعت بذلك سقوطه. واستشهد ابن منظور في شرحه لكلمة "متماسك" بقول ابن أَبي هالَة في وصف النبي صلى الله عليه وسلم "بادنٌ مُتَماسك" حيث قال: "أراد أَنه مع بدانته مُتَماسك اللحم ليس بمسترخيه ولا مُنْفَضِجه أي أنه معتدل الخلق كأَن أعضاءَه يُمْسِك بعضها بعضاً"[1]، ولذلك أطلقت على الطعام في بعض السياقات كلمة "المسكة" أي "ما يُتَمَسّك به وما يمسك الأبدان من الغذاء والشراب أو ما يُتَبَلّغ به منهما"[2].

والذي يظهر من هذه المعاني أن التماسك كما يمكن إطلاقه على إمساك أعضاء الجسم ببضعها البعض من أجل منع سقوطه، يمكن إطلاقه كذلك على أي بنية تتمسك أجزاؤها ببعضها البعض ضمانا لبقائها وثباتها. وهكذا يمكن توسيع نطاق كلمة "التماسك" لتشمل الأنساق الاجتماعية بمختلف أشكالها والتي تمثل "الأسرة" أحدها حيث إنها بدورها محتاجة إلى تماسك أفرادها من أجل بقائها متماسكة. وهذا ما سيظهر فيما يلي من الفقرات التي فصلت على نحو معين في معنى التماسك داخل الحقل الاجتماعي.

2.1.2. التماسك اصطلاحا

من أجل دراسة التماسك الزوجي لا بد من النظر إلى الموضوع من زاوية النظر الاجتماعية التي تعتبر الأسرة نسقا اجتماعيا كسائر الأنساق الاجتماعية الأخرى. ودراسة الأنساق الاجتماعية تدخل ضمن الأهداف التي وضع من أجلها علم الاجتماع، إذ يحاول هذا العلم دراسة البنية التركيبية لمختلف الأنساق والعلاقات التي تربط أفرادها والوظائف التي تؤديها والقيم الكامنة وراء سيرورتها.

ويمكن القول إن دراسة موضوع التماسك الزوجي يجب أن تتم عبر بوابة "علم اجتماع المجموعة" Sociologie du groupe الذي يحاول فهم حركية الأنساق الجماعية التي تتكون من فردين أو أكثر، والأسرة كذلك في حد ذاتها تعتبر نسقا اجتماعيا أو "مجموعة" تربط أفرادَها علاقات متنوعة ترتكز استدامتها على "التماسك". لذلك كان لزاما النظر ناحية "التماسك" لدى من اهتم بسوسيولوجيا المجموعة، والشروط التي حددوها لتحققه داخل المجموعة البشرية.

في هذا السياق، حاول المقال الجماعي لـ Schachter وEllertson وMcBride وGregory تتبع تطور مفهوم التماسك والذي جاء فيه:

[1] ابن منظور، "لسان العرب" ج 10 ص 488

[2] مجد الدين الفيروزآبادي، "القاموس المحيط" ص 953

The once modest concept of cohesiveness has in recent years become distinguished by the proliferation of meaning attached to it. With the growing interest in group psychology, cohesiveness as a concept has assumed some importance for it represents an attempt to formalize or simply verbalize the key group phenomena of membership continuity – the "cement" binding together group members and maintaining their relationships to one another[1].

فالذي يمكن أن يُستشف من هذه الفقرة هو أن مفهوم "التماسك" الذي كان متواضعا فيما مضى صار في السنوات الأخيرة حاملا للكثير من المعاني التي التصقت به. فمع ازدياد الاهتمام بميدان "سيكولوجية المجموعة"، اكتسب التماسك كمفهوم أهميةً نظرا لكونه معبرا عن الظاهرة المفتاح لاستمرارية عضوية كل عضو داخل المجموعة، أي الاسمنت الذي يجمع أعضاءها ويحافظ على علاقات بعضهم بالبعض الآخر.

وحسب المقال ذاته، اتسعت النقاشات حول هذه الخاصية التي تتحلى بها "المجموعة" حتى اتخذ مصطلح "التماسك" عدة تعريفات من قبيل: الأخلاق Morale، تعلق البعض بالبعض Sticking togetherness، الإنتاجية Productivity، القوة Power، المشاركة في المهمة Task involvement، أحاسيس الانتماءFeelings of belongingness، الفهم المشترك للأدوار Shared understanding of roles والعمل الجماعي الجيد Good teamwork[2].

حسب ذات المقال، من الممكن ولو بصعوبة تقسيم المعاني السابقة إلى مجموعتين تميزهما مجموعة من الفروق، حيث يتمثل الفرق الأول في تركيز المجموعة الأولى من التعاريف على مظاهر معينة لسلوك المجموعة وسيرورتها حتى أصبح التماسك يحيل في هذه المعاني الأولى على معاني الأخلاق والفاعلية وروح الفريق. وقد تكون جاذبية المجموعة ضمنية في هذه العبارات، لكنها تحتل أهمية ثانوية فيها، بخلاف المجموعة الثانية من التعاريف التي تهتم خصيصا بجاذبية المجموعة لأعضائها. كما يظهر الفرق الثاني بين مجموعتي التعاريف إذا ما حللناها على ضوء علاقة التماسك بإنتاجية المجموعة. فالمجموعة الأولى من التعاريف التي تبنت ثنائية التماسك والأخلاق تقتضي ما يلي: إذا كانت المجموعة المتماسكة متحلية بالأخلاق الحميدة وإذا كان أعضاء المجموعة معجبين ببعضهم البعض، فإن ذلك يرفع

[1] Stanley Schachter, Norris Ellertson, Dorothy McBride, Doris Gregory, "An Experimental Study of Cohesiveness and Productivity", Human Relations 4 (August 1951), pp. 229

[2] Ibid. pp. 229

مستوى تماسك المجموعة ويزيد من إنتاجيتها بالتبع. وهذا الربط بين التماسك والأخلاق والإنتاجية لا تدعمه الدراسات الميدانية[1].

وإذ تبنت المجموعة الثانية من التعاريف ثنائية التماسك والجاذبية، فإن ذلك جعلها تؤدي إلى الحاصل الآتي: "كلما زاد مستوى التماسك، كلما زادت قوة المجموعة في تأثيرها على أعضائها"، وبذلك تكون قوة المجموعة متمثلة في حجم القوة الممارسة على الأعضاء من أجل البقاء في المجموعة، حيث كلما زادت قوة التأثير هذه كلما ضعفت حظوظ خروج أحد الأفراد من المجموعة. والخلاصة هي أن المجموعات الأكثر تماسكا تكون أكثر نجاحا في التأثير على أعضائها وتكون أكثر نجاحا في جعلهم أساس الرفع من مستوى إنتاجية المجموعة[2].

من خلال ما سبق يتبدى أن "التماسك" لا يعدو أن يكون تفاعلا للقوى الممارسة على أعضاء المجموعة كما تفعل القوى الفيزيائية التي تؤثر على الأجسام، وهو ما يشابه التعريف الذي وضعه شاشتر Schachter و فيستنجر Festinger و باك Back للتماسك حيث عرّفوه بكونه "متوسط القوة الناتجة التي تؤثر على الأعضاء في اتجاه المجموعة – The average resultant force acting on members with direction toward the group"[3]، أي أن الهدف من هذه القوة الممارسة هو توجيه أعضائها إلى البقاء داخل المجموعة. وهذا الذي يظهر من شرح Collins و Raven لعبارة القوة الناتجة بكونها القوى التي تعمل على إبقاء شخص معين داخل المجموعة[4]، وهو ما يفضي إلى حصول حالة من التماسك يمكن كذلك وصفها بـ "حالة الاندماج داخل المجموعة – The state of integration in the group"[5].

والظاهر أن ما سبق من القول في التماسك ركز على "المجال المطلق للقوى التي تؤثر على أعضاء المجموعة من أجل البقاء داخلها" دون أن يتم التفصيل في ماهية هذه القوى والطريقة التي تجعل بها الفرد لا يبارح مكانه في المجموعة. في هذا السياق، فصّل ليفنجر Levinger في ماهية القوى التي تمارس على فرد المجموعة من أجل بقائه داخلها، حيث قال إن المحفزات التي تغري بالبقاء في مجموعة ما تتضمن عنصرين مهمين هما:

1- جاذبية المجموعة نفسها The attractiveness of the group itself

[1] Stanley Schachter, Norris Ellertson, Dorothy McBride, Doris Gregory, "An Experimental Study of Cohesiveness and Productivity", pp. 229-230

[2] Ibid. pp. 230

[3] Ibid. pp. 229

[4] Collins, Barry E., and Bertram H. Raven, "Group structure: Attraction, coalitions, communication, and power", Handbook of Social Psychology 4 (1969) pp 120, in Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships", Sociometry 37 (September 1974), pp. 330

[5] Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 330

2- قوة المعيقات التي تمنع من مغادرتها The strength of the restraints against leaving it"[1]

أما Cartwright فقد تابع التعريف السابق الذي يقر بوجود القوى المذكورة، وأدرج المظاهر الأربعة التالية لمصطلح التماسك:

1- التجاذب بين الأشخاص

2- النظر إلى المجموعة ككل واحد بدلا من النظر إلى التجاذبات الجزيئية بين الأشخاص

3- القرب أو درجة الانتماء إلى المجموعة

4- قوة الرغبة في البقاء داخل المجموعة[2]

وبما أن الزواج مؤسسة تجمع شخصين في مجموعة واحدة، يمكن لتعريف التماسك الجماعي الذي سبق أن يسري كذلك على الزواج باعتباره مؤسسا لمجموعة مكونة من شخصين. ولو أخذنا بعين الاعتبار ما ذُكر من خصائص التماسك، يمكن القول إن الأسرة أيضا مجموعة متماسكة تتحكم في قوة تماسكها جاذبية العلاقة بين الزوجين والمعيقات الاجتماعية التي تمنعهما من ترك عش الزوجية.

2.2. تعريف "الأسرة"

في مجال الاهتمام بالعائلة والأسرة، انبثق فرع خاص من علم الاجتماع لدراسة أحوالها والاهتمام بها ورعايتها، واصطلح على تسمية هذا الفرع الجديد "علم الاجتماع العائلي"، وهو علم اجتماعي جزيء ملحق بعلم الاجتماع، ينطوي على دراسة العائلة دراسة علمية وصفية تحليلية للوقوف على طبيعة العائلة وعناصرها والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر والوظائف التي تؤديها ثم الوقوف على المشكلات التي تواجهها لرسم أفضل الطرق لحل المشكلات بغية الإبقاء على كيان العائلة وضمانا لاستقرار الحياة فيها[3].

[1] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review", Journal of Marriage and Family 27 (February 1965), pp. 19

[2] Dorwin Cartwright and Alvin Zander, "Group Dynamics: Research and Theory" (New York: Harper and Row, 1968) pp. 92-95, in Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 330

[3] جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" (بيروت: عالم المعرفة، 1981) ص 19

وقبل الشروع في تعريف مصطلح الأسرة، لا بد من الإشارة إلى وجه الشبه والتقارب الذي يجمعه بمصطلح العائلة ضمن بحوث علم الاجتماع العائلي. فقد اختلف الكثير من الباحثين في استعمال هذين المصطلحين، حيث إن بعضهم استعمل "العائلة"، وبعضهم الآخر استعمل "الأسرة"، وفريق ثالث استعمل "العائلة والأسرة" في آن واحد. ورغم هذا الاختلاف في استعمال المصطلحات، هنالك شبه اتفاق على أن معاني مصطلحي العائلة أو الأسرة تتضمن عناصر الزوج والزوجة والأطفال[1]. لكن قبل ولوج القسم المفهومي للأسرة والعائلة، ارتأيت البدء بتعريف مصطلح الزواج الذي يعتبر طريقا مؤديا لتأسيس الأسرة والعائلة من جهة، وسبيلا للأسرة والعائلة في أداء أدوارهما الاجتماعية من جهة أخرى.

1.2.2. الزواج

1.1.2.2. تعريف الزواج

الزواج في منظور علم الاجتماع هو "اتحاد جنسي جرى التعارف والاتفاق عليه اجتماعيا بين رجل وامرأة بالغين"[2]. وهذا التعريف معبر عن النظرة البنيوية أو التركيبية التي ينظر بها علم الاجتماع إلى مؤسسة الأسرة. لكن غوران ثيربورن نحى في تعريفه للزواج إلى إبراز الغرض من قيامه حيث قال:

Marriage is an arrangement of procreation, a way of caring for the offspring of sexuality, defining their legitimate descent, and the main or ultimate responsibility for their upbringing.

"الزواج هو اتفاق على التوالد، وطريقة للاعتناء بالنسل وإعطائه نسبا سليما وتحديد المسؤولية الأساسية أو العظمى من أجل تربيته[3].

والتعاريف السابقة إذ اكتفت بذكر "الاتفاق" كمحدد لوقوع الزواج، فإنها لم تدخل في تفاصيل ما يرافق هذا الاتفاق من الشروط والعادات (خطبة، حفل، ...) التي تختلف باختلاف الأمصار والأعصار. وكدليل على التبدل الدائم لتلك الشروط والعادات، يُلاحظ حاليا في بعض الأوساط الاجتماعية أنه لم يعد من المقبول أن تُخطب إحداهن لأحد دون تعارف مسبق، وكذلك بالنسبة للشاب الذي بدوره أخذ يبدأ علاقته من خلال مسائل المغازلة وصولا نحو المواعدة فالارتباط الكلامي فالشكلي (خطوبة) وصولا إلى الرسمي (إعلان العلاقة). ودليل ذلك ما تشير

[1] جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 13-14

[2] انطوني غدنز، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصباغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) نقلا عن مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" (بيروت: دار النهضة العربية، 2012) ص 21-22

[3] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" (London: Routledge, 2004) pp. 132

إليه إحصاءات المواقع الالكترونية حيث تبين أنه في سنة 2005 تعرف 12 في المئة من المتزوجين على بعضهم عبر الانترنت[1].

ومع تقدم وسائل الاتصال بشكل تقني متطور، بات الحديث عن فرص تعارف يومي بين الشباب والبنات بشكل قل نظيره، مما أفسح المجال عن احتمالات ارتباط واسعة ليس فقط على صعيد قرية أو مدينة أو بلد وإنما على صعيد عالمي، ومع هذه الثورة نشأت مواقع الكترونية متخصصة في عروض زواج متاحة بين الشباب والفتيات، حيث يأخذ كل من يرغب زيارة هذه المواقع ويضع المواصفات التي تناسبه ليجد آلاف الطلبات عن "الشريك المناسب" في الانتظار[2].

ونظرا لتطور أنماط الحياة وتدخل عوامل جديدة في رسم معالم الحياة الاجتماعية، شهد معنى الزواج نفسه تبدلا في أذهان فئة عريضة من الناس. فإذا كان الزواج في التصور التقليدي تلك العلاقة المنظمة بين الرجل والمرأة والتي يعترف بها المجتمع بواسطة إقامة حفل خاص والتي تنبني عليها حقوق وواجبات للطرفين، فإن هذا المفهوم قد تبدل نوعا ما ليصير الزواج "التقاء رغبتين بين شاب وشابة تعرفا وقررا أن يبقيا معا إلى حين"[3]، وهي صياغة أريد بها إضافة علاقات المعاشرة الحرة غير الموثقة إلى إطار الزواج، وهو أمر قد يجوز حصوله في بعض الدول الغربية التي هيأت منظومتَها القانونية من أجل رعاية مثل هذه الحالات الاجتماعية، عكس ما عليه الوضع في البلدان الإسلامية التي لا تقبل علاقات من هذا القبيل.

2.1.2.2. وظائف الزواج

تاريخيا، كانت للزواج أدوار في الإدماج والربط الاجتماعي، وهو الدور الذي يتجلى في الآية القرآنية "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[4]. فكما أن التاريخ أثبت تزاوج العديد من القبائل والأقوام واختلاط أنسابها، أثبت كذلك وجود نظام لتبادل الزيجات بين الممالك والدول، حيث إن الكثير من حالات الزواج كانت ذات أغراض سياسية أو اقتصادية[5]. وتتجلى عملية الربط الاجتماعي كذلك في كل عملية زواج من خلال الربط بين مجموعتين عائليتين غير متعارفتين مسبقا، فكل واحد من الزوجين يحصل تلقائيا على إثر زواجه على مجموعة من الأقارب الجدد. وإذا كان هذا الزواج مثمرا فإن

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 44

[2] نفس المصدر ص 59

[3] نفس المصدر ص 44

[4] الحجرات: 13

[5] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 132-133

الجدين يصبحان متصلين عن طريق أحفادهما المشتركين بينهما، ويصير الأعمام والأخوال ومن مثلهم متصلين ولو بطريقة غير مباشرة عن طريق أبناء إخوانهم وأخواتهم وعن طريق أبناء عمومتهم.

ويتنوع محيط الأسرة الناتجة عن الزواج بين القريب الذي يربطها به الرحم، والبعيد الذي يربطها به الاجتماع في الدين والمصالح الاجتماعية. وقد أكد الإسلام على مجموعة من القيم في طبيعة علاقة مؤسسة الزواج بمحيطها القريب فحث على قيم التواصل والإحسان والتعاون والتضامن، وأمر بصلة الرحم من خلال آيات عديدة أذكر منها: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا"[1]، "والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب"[2]. والأرحام هم "الأقارب، ويقع على كل من يجمع بينك وبينه نسب وإن بعد"[3]. وأخرج البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت"[4].

يعتبر الزواج كذلك وسيلة لتقنين العلاقات الجنسية بعد أن كانت عبثية في القدم، حيث إن الأسرة من وجهة نظر جنسية تعتبر مؤسسة منظمة للعلاقات الجنسية في المجتمع، وهو الأمر الذي أكده ويسترمارك Westermarck الذي أرخ للزواج وتحدث عن طريقة عيش الإنسان قديما في المعتقد الصيني قائلا:

"In the beginning, men differed in nothing from other animals in their way of life. As they wandered up and down in the woods, and women were in common, it happened that children never knew their fathers, but only their mothers."

"في البداية، لم يختلف الرجال عن الحيوانات في طريقة عيشهم. في الوقت الذي كانوا يتجولون فيه في الغابات والذي كانت فيه النساء متقاسمات بينهم، لم يكن الأطفال يعرفون آباءهم بل يعرفون أمهاتهم فقط"[5].

من الناحية الاجتماعية، يعتبر الزواج وسيلة لإيجاد المعيل المادي سواء بالنسبة للرجل أو المرأة، فهما يتعاونان على تأمين الاحتياجات المادية والخدماتية للأسرة وإن اختلفت أشكال مساهمتهما في ذلك[6]. كما يعتبر الزواج عبورا

[1] النساء: 2

[2] الرعد: 21

[3] سعيد حوى، "الأساس في التفسير"، ط 2 (القاهرة: دار السلام، 1424هـ) ج 2 ص 987

[4] محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، "صحيح البخاري"، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، 2001م) ج 8 ص 32

[5] E. Westermarck, "The History of Human Marriage" (London: Macmillan, 1891) pp.8

[6] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 132-133

لمرحلة يحصل فيها الرجل والمرأة على مكانة اجتماعية معينة، رغم أن المرأة لم تكن تحظى بهذه المكانة تاريخيا إلا بعد أن تصبح جدة في بعض المجتمعات[1].

3.1.2.2. اهتمام الدين بالزواج

من الناحية النظرية، لا شك أن الأديان بصفتها القانون الذي يرسم منهج حياة البشر قد سنت قوانين الزواج وتقاليده التي لا يستقيم إلا بوجودها، أو أنها أبدت على الأقل موقفها من ظاهرة الزواج إن لم تتعد ذلك إلى وضع قوانين مشروعيته. فلو تم النظر على سبيل المثال ناحية الدين المسيحي، يلاحظ أن الزواج كان محل نقاش لمئات السنين لدى المسيحيين مثلما يؤكد ذلك كوران ثربورن Göran Therborn قائلا:

"In the Orthodox and Catholic interpretations, it is – marriage - a holy act, a sacrament, a gift of divine grace. But the criteria for a properly constituted marriage was for long unclear and controversial within the Catholic tradition itself, because the Church also recognized that mutual consent of bride and groom to marry was per se a valid criterion, unless voided by the Church. This complex situation, with the established possibility of clandestine marriages, kept medieval ecclesiastical courts busy"

"الزواج في التأويلات الأرثودوكسية والكاثوليكية، هو فعل مقدس أو القربان، وشعيرة دينية ونعمة إلهية. لكن المعايير المستلزَمة للزواج الصحيح كانت غير واضحة لوقت طويل ومثارا للجدل لدى الكنيسة الكاثوليكية نفسها، لأن الكنيسة اعتبرت التوافق المتبادل للزوج والزوجة من أجل الزواج معيارا صحيحا في حد ذاته ما لم تنقضه الكنيسة. هذا الوضع المعقد، بالإضافة إلى حالات الزواج غير الشرعي، أبقى المحاكم الكنسية في العصر الوسيط مشغولة لفترة من الزمن"[2].

ويضيف Therborn أن الزواج صار بعد انعقاد مجمع ترنت Trent – الذي دعا إليه التيار الإصلاحي الكنسي البروتستانتي – "قربانا" إلى الله تحكمه قوانين الكنيسة وحدها، حيث وجب انعقاد عقد الزواج بحضور

[1] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 132-133

[2] Ibid. pp. 133

الكاهن المحلي. ولم تكن هنالك إشارة في المجمع إلى موافقة ولي الأمر، بل تمت الإشارة إلى موافقة الطرفين المعنيين مباشرة بالزواج الذي أصبح غير قابل للانحلال بمجرد دخول الرجل بالمرأة[1].

بخصوص المذاهب المسيحية الأخرى، أوضح Therborn أن الكنيسة الأرثودكسية نفسها جعلت مباركة الكاهن لعقد الزواج أمرا إلزاميا، ولم تقبل إلا أسباب قليلة من أجل الإذن بالطلاق كالزنا والعجز الجنسي. أما المذهب البروتستانتي فكان يرى في الزواج عقدا عالميا رغم أن انعقاده يتم بحضور الكاهن. وقد اكتملت معالم التشريع البروتستانتي المتعلق بالزواج ابتداء من عهد كالفن Calvin في جنوى إلى حدود القرن السابع عشر. وعلى العموم، كان التوجهان البروتستانتيان اللوثري والكالفيني معترفين بالسلطة العليا للدولة العلمانية. أما الدول ذات التوجه الكاثوليكي، فقد عاشت صراعا بين السلطتين الدينية والقانونية حول الأحقية في إعطاء المشروعية للزواج[2].

فيما يخص علاقة الدين الإسلامي بالزواج، يمكن القول إن الإسلام قد وضع من جهةٍ الشروطَ الأساس التي تمنح الزواج المشروعية الدينية والمجتمعية بالتبع، ومن خلال الامتثال لهذه الشروط تتبين شرعية الزواج من عدم شرعيته. وتكفي إطلالة سريعة على كتب الفقه التي تزخر بالأحكام والشروط المتعلقة بانعقاد الزواج وصيغته وإشهاره إلخ.... وتعتبر نية إدامة العلاقة الزوجية كذلك من الشروط التي تمنح الزواج مشروعيته والتي عُبّر عنها بالميثاق الغليظ في الآية القرآنية "وأخذن منكم ميثاقا غليظا"[3]، والميثاق الغليظ الذي يجمع الزوجين هو الضامن لإتيان الحقوق والواجبات الزوجية واستمرارية العلاقة بينهما، بخلاف زواج المتعة الذي ينقضي بعد حين ولا تبتغى منه أي استمرارية للعلاقة الزوجية التي تبدأ من لحظة إشهار الزواج سواء كان الإشهار رسميا أو غير رسمي. وهذا الشرط لا يعني استبعاد احتمال إنهاء العلاقة الزوجية في حالة عدم التوافق، فحتى في حالة الافتراق قد تستمر العلاقة بشكل من الأشكال من أجل رعاية الأطفال[4].

من جهة أخرى، وضع الإسلام القوانين المؤسسة للمرحلة التي تلي قيام الزواج وتحققَ مشروعيته، حيث وضع – على سبيل المثال – حدودا جديدة للارتباط بين أفراد أسر المتزوجين، ذلك أن البشرية قد عرفت على اختلاف ثقافاتها أحكاما تحدد روابط الزواج بين بعض فئات الأقارب، حيث نجد بعض الثقافات تسمح بزواج الأقارب بينما تمنعه ثقافات أخرى، والقاعدة التي تجمع بين هذه الثقافات هي تحريم الزواج بين الأهل وأبنائهم والإخوة والأخوات. أما بالنسبة للمجتمع الإسلامي فقد حدد القرآن الكريم من يحرم منهن الزواج تحريما قطعيا –

[1] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 133

[2] Ibid. pp. 134

[3] النساء: 21

[4] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 42-43

سواء بالنسب أو بالرضاعة أو بالمصاهرة – ومن يحرم منهن الزواج تحريما مؤقتا كتحريم الزواج بأخت الزوجة ما دامت زوجته متزوجة به[1].

علاوة على ما سبق، وضع الإسلام من الأحكام ما يضمن التوافق بين الزوجين ويحميه من عوامل الانهيار، وأسسه على مجموعة من القيم التي لا تخضع لمتغيرات الأهواء وتحولات الواقع الاجتماعي وأعرافه وثقافاته ومصالحه. فالإسلام لم يجعل من الصراع المحرك الفاعل في علاقة الأزواج، ولم يقصر العلاقة في تعاقد توافقي مبني على مصالح متبادلة وأداء وظائف محددة، بل ربط الزواج بقيم أصيلة فطرية وخالدة، قيم لا تغيرها تحولات المصالح والواقع والأجواء، قيم تتمثل في المودة والمحبة والرحمة والسكينة[2]. وتتجلى هذه القيم في العديد من نصوص الشرع التي تدعو إلى حسن المعاشرة مثل الآية القرآنية: "وعاشروهن بالمعروف، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا"[3]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "استوصوا بالنساء خيرا فإنهن عندكم عوان"[4] .

فالإسلام "في نظريته القيمية يعتبر الأسرة مكان الخدمات المتبادلة في الجانب المعيشي بين الرجل والمرأة، بالإضافة إلى وظائفها الأخرى، وعندما جعل مسؤولية المعيشة ملقاة على عاتق الرجال فإنه وَضَعهم عمليا في خدمة النساء، لا بل اعتبر الإسلام أن أفضل النساء تلك التي تعين زوجها على تأمين الاحتياجات المعيشية للأسرة خاصة داخل المنزل"[5]. لذلك فإن أصل العلاقة بين الرجل والمرأة في المنظور الإسلامي مبنية على قيم المودة والتراحم والتعاون، وليس على قيم الصراع والتسلط وتضارب المصالح كما تروج لذلك بعض التيارات النسوية والاتجاهات الاجتماعية والوضعية[6].

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 42-43

[2] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" (الرباط: طوب بريس، 2015) ص 150

[3] النساء: 19

[4] ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1432هـ) ج 1 ص 594

[5] حسين بستان النجفي، "الإسلام والأسرة: دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري" (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008) ص 196

[6] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 152

2.2.2. تعريف الأسرة

1.2.2.2. الأسرة لغة

الأسرة لغة من "الأسر" أي شدة الخلق: ويقال شد الله أسره، أحكم خلقه. والأسرة أهل الرجل وعشيرته وَالْجَمَاعَة يربطها أَمر مُشْتَرك[1]. ويقال هذا الشيء لك بأسره أي كله، وجاؤوا بأسرهم، جميعهم، والأسرة الدرع الحصينة عَشِيرَةُ الرَّجُلِ وأَهل بَيْتِهِ[2].

وقد لخص معجم البستان المعاني اللغوية للأسرة حيث جاء فيه: "الأسرة بمعناها اللغوي مشتقة من فعل "أسر"، وهي مأخوذة من الأسر والشدة والقوة لأن كل عضو يشد عضوا ويقويه، وهي أيضا في اللغة تصدق على الدرع الحصينة، وعلى أهل الرجل وعشيرته وعلى الجماعة التي يربطها أمر مشترك. وهذه المعاني تلتقي كلها في معنى واحد وهو الارتباط"[3].

لكن هذه المعاني تطورت ليصير لفظ "الأسرة" الذي يعني في القواميس "أهل الرجل وعشيرته" مؤديا في استعماله الحديث لمعنى العائلة العصرية من الصنف النووي المعروف في المجتمعات الصناعية[4].

2.2.2.2. الأسرة اصطلاحا

تعددت طرق تعريف مصطلح "الأسرة" لدى المتخصصين لما يزخر به من الجوانب القابلة للدراسة. ومن هذه التعريفات ما تناول الجوانب الوظيفية والتكوينية للأسرة، حيث عرفت الموسوعة الفلسفية العربية الأسرة فقالت إنها "وحدة اجتماعية تتسم بالسكنى المشتركة والتعاون الاقتصادي ووظيفة الإنجاب. وهي تحوي أفرادا راشدين من الجنسين يكون اثنان منهم على الأقل في علاقة جنسية معترف بها اجتماعيا (وهما الزوجان)، وواحد أو أكثر من الأطفال نتيجة الإنجاب أو التبني"[5].

وهنالك من نبه في تعريفه للأسرة على طبيعة الرابطة التي تجمع أفراد المجموعة الأسرية حيث أشار "برجس" و"لوك" Burgess & Locke إلى كون الأسرة:

"A group of persons united by the ties of marriage, blood or adoption consisting of a single household interacting and inter

---

[1] إبراهيم أنيس وآخرون، "المعجم الوسيط" ج 1 ص 17

[2] ابن منظور، "لسان العرب" ج4 ص 19

[3] الشيخ عبد الله البستاني، "معجم البستان" (مكتبة لبنان: 1992) ص 612

[4] محمد شقرون، نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي (الرباط: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 13) ص 62

[5] مجموعة من الأساتذة، "الموسوعة الفلسفية العربية" (معهد الإنماء العربي، 1986) ج1 ص 65

communicating with each other in their respective social roles of husband and wife, mother and father, son and daughter, brother and sister creating a common culture''

"مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون برباط الزواج والدم مكونين مسكنا واحدا، متفاعلين ومتصلين كل مع الآخر في أدوارهم الاجتماعية الخاصة فيما يتعلق بدورهم كزوج وزوجة، وكأب وأم، وكابن وابنة، وكأخ وأخت، مُكونين ومحتفظين بثقافة مشتركة"[1].

ومن اللافت للنظر أن "بورجس" و"لوك" أشارا بعد تعريفهما للأسرة إلى التحول الذي اعترى طبيعة الرابطة التي تجمع أفراد الأسرة والذي حول الأسرة من مؤسسة إلى رفقة. والمقصود لديهما بالأسرة المؤسساتية تلك الأسرة التي تبقى وحدتها رهينة بالضغط المجتمعي الذي يمارس على أعضائها. أما الأسرة في وضعها الجديد الذي صارت فيه رفقةً فهي الأسرة التي تتبلور وحدتها انطلاقا من المحبة المتبادلة والرابطة الحميمية"[2].

أما بوجاردس Bogardus فقد جمع في تعريفه للأسرة بين بنيتها ووظيفتها والرابطة التي تجمع أفرادها حيث قال:

''The family is a small social group, normally composed of a father, a mother, and one or more children, in which affection and responsibility are equitably shared and in which the children are reared to become self-controlled and socially-motivated persons''

"الأسرة هي مجموعة اجتماعية صغيرة تتشكل عادة من أب وأم وطفل أو أكثر، يتم فيها تقاسم العاطفة والمسؤولية بشكل منصف وتتم فيها تنشئة الأطفال ليصبحوا أشخاصًا متحكمين في أنفسهم وذوي دوافع اجتماعية"[3]. واتبع فهد الناصر في تعريفه للأسرة نفس النهج حيث قال: "الأسرة تنظيم اجتماعي أساسي في المجتمع يتكون من رجل وامرأة أو أكثر بينهم علاقة جنسية يقرها المجتمع، ينتج عنها إنجاب أطفال يشتركون معا، ويقيمون

[1] Ernest W. Burgess, Harvey J. Locke, ''The Family: from Institution to Companionship'' (New York: American Book Co., 1953) p. 7-8

[2] Ibid. pp. 22

[3] Emory Bogardus, ''Sociology'' (New York: The Macmillan company, 1950) p 57

في مسكن واحد، وتوجد بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية، وعليهم حقوق وواجبات تستمد من قيم المجتمع وتقاليده"[1].

وهنالك من عرف الأسرة على ضوء الوظيفة التي تمارسها إزاء تنظيم العلاقات الجنسية التي كانت مباحة وشيوعية لدى العديد من المجتمعات البدائية، كما فعل كوران ثيربورن حيث قال:

"The family is an enclosure in the open battlefields of sex and power, delimiting the free-for-all by staking out boundaries, between members and non-members, substituting rights and obligations for free trade and perpetual combat … It is a regulator of sexual relations, determining who may, who must, and who must not, have sexual relations with whom"

"الأسرة حصن في ميادين حروب القوة والجنس، تضع قيودا للحرية المطلقة من خلال وضعها لحدود بين الأعضاء وغير الأعضاء، وتحدد الحقوق والواجبات للتجارة الحرة والصراع الأبدي ... وهي تنظِّم العلاقات الجنسية، مُحدِّدةً من يمكنه ومن يجب عليه ومن لا يجب عليه إقامة علاقة جنسية ومع من يمكنه إقامتها"[2].

من الأكاديميين الناطقين بالعربية من عبر عن معنى مصطلح الأسرة بمصطلح "العائلة" إبان نقله لتعاريف الباحثين الأجانب في ميدان الأسرة، فقد ساق جعفر عبد الأمير ياسين نفس التعاريف السابقة لـ "بوجاردس"[3] و"بورجس" و "لوك"[4] لكنه استعمل كلمة "العائلة" عوض كلمة "الأسرة" التي استعملها الدكتور الدكتور عبد اللطيف مصلح إبان نقله للتعاريف نفسها[65]. أما مأمون طربيه، فقد ساق تعريف السوسيولوجي البريطاني انطوني غدنز للعائلة في مؤلفه عن علم الاجتماع، والذي ميزها عن غيرها من المفاهيم المتصلة بها كالقرابة والزواج قائلا:

---

[1] فهد الناصر، علم الاجتماع العائلي (الكويت: جامعة الكويت، 1997) ص 107، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" (الرباط: دار أبي رقراق، 2004) ص 38-39

[2] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 1

[3] Emory S. Bogardus, "Sociology" pp. 57

[4] Ernest W. Burgess, Harvey J. Locke, "The Family: from Institution to Companionship" p. 7-8

[5] Emory S. Bogardus: "Sociology" pp. 57

[6] عبد الباسط محمد محسن، علم الاجتماع (مكتبة غريب، 1982) ص 208، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 37

"A family is a group of persons directly linked by kin connections, the adult members of which assume responsibility for caring for children"

"العائلة هي مجموع الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات قرابة، والتي يتولى أعضاؤها البالغون مسؤوليات تربية الأطفال"[1].

ونظرا للتشابه الملحوظ بين مضامين التعريفات التي سبق ذكرها، يُعتقد أن يكون السبب في استعمال كلمة "الأسرة" تارة وكلمة "العائلة" أخرى راجعا إلى اختلاف في ترجمة كلمة Family أو إلى كون الباحثين الأجانب يستخدمون كلمة Family أحيانا وكلمة Houshold أحيانا أخرى للتعبير عن معنى الأسرة، وهذا الأمر دعاني إلى التقيد بلفظ "الأسرة" في أطوار هذا البحث تجنبا للخلط المصطلحي. وبغض النظر عن هذا الفرق في الاصطلاح، ومهما يكن مركز الشخص في مجتمعه أو في عائلته، فإنه يكون عضوا في نوعين من الأسر، الأولى تدعى الأسرة التوجيهية Family of orientation وهي التي يتربى فيها وتتكون من الوالدين والإخوة والأخوات، والثانية تدعى أسرة التناسل Family of procreation وهي التي ينجب فيها أبناءه وتتكون من زوجته وأبنائه[2].

وقد خلصت Patricia Noller و Mary Anne Fitzpatrick إلى أن التعاريف قاربت معنى الأسرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: فهنالك الصنف الأول من التعاريف الذي يعرف الأسرة من ناحيتها البنيوية من خلال بيان الأعضاء الذين تتكون منهم كل أسرة، وهنالك الصنف الثاني من التعاريف الذي يعرف الأسرة من ناحيتها الوظيفية شارحا الوظائف والخدمات التي يُفترض بالأسرة أن تقدمها سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي للأسرة، ثم هنالك الصنف الثالث من التعاريف الذي يركز في تعريفه للأسرة على المعاملات بين أفراد الأسرة وما ينتج عنها من روابط نفسية وأحاسيس وتجارب أسرية[3].

إذا كانت التعاريف المتداولة للأسرة تنظر إليها من زوايا نظر مختلفة، فإنها تبقى غير جامعة ولا مانعة حسب قول د. محمد ابراهيمي، إذ "التعريف الجامع يتوقف على فرض أساس، وهو أن ننظر إليها باعتبارها مؤسسة عالمية، وهذا ما لا تتفق عليه الآراء". وفي محاولة منه لإيجاد تعريف يجمع بين مختلف وجهات نظر المدارس التي تناولت موضوع الأسرة بالدراسة دون إغفال الحمولة اللغوية والقيمية والأخلاقية للمصطلح، عرف د. محمد ابراهيمي الأسرة

[1] Anthony Giddens, "Sociology" 5th edition (Cambridge: Polity Press, 2006) pp. 206

مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 21-22

[2] M. F. Nimkoff: Comparative Family System (Boston: Houghton Mifflin Company, 1965) pp. 21

[3] Patricia Noller & Mary Anne Fitzpatrick, "Communication in Family Relationships" (New Jersey: Englewood Cliffs, 1993) pp. 2-8

بكونها "جماعة يؤلف بين أفرادها روابط الدم والقيم والمصالح المشتركة، ومن خلالها تتم عملية التكاثر والتنشئة والتربية ونقل القيم للأجيال القادمة"[1].

3.2.2.2. الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة الأسرة

على الرغم من الأهمية التي تكتسبها الأسرة في المجتمع إلا أن الاهتمام بدراستها لم يبدأ إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على يد علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الآثار الذين اهتموا بدراسة الأسرة في الثقافات البدائية وفي الحضارات القديمة، ومنذ ذلك الوقت بدأت دراسات الأسرة تحتل مكانة مهمة في العلوم الاجتماعية حيث أثار مؤلف ادوارد وسترمارك عن "تاريخ الزواج الإنساني" اهتماما كبيرا كمدخل لدراسة الأسرة[2].

وقد كان للاتجاهين الوظيفي والصراعي في علم الاجتماع نصيب من الدراسات الموجهة ناحية موضوع الأسرة، إلا أن النظرية الوظيفية تعتبر من أكثر النظريات انتشارا في دراسة هذا الموضوع، حيث إن هذا الاتجاه يرتكز على ثلاث مسلمات في دراسة القضايا الاجتماعية:

1- كل مجتمع ينظر إليه على أنه كل
2- كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، لذلك فإن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى
3- النسق في حالة من التوازن الدينامي المستمر، لذلك فإن التغير يحدث في حدود[3].

وتركز النظرية الوظيفية في دراستها للأسرة على ثلاثة أنواع من الوظائف:

1- وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع
2- وظائف الأنساق الفرعية داخل الأسرة بالنسبة للأسرة ككل أو بالنسبة لبعضها البعض
3- وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها[4]

وبذلك يبدو أن النظرية الوظيفية تسعى إلى إثبات وجود الأسرة عن طريق إبراز وظائفها الاجتماعية. فالقول بأن مؤسسة ما تنجز عديدا من الوظائف يعني أن هذه الأنشطة لها تأثيرات على المؤسسات الاجتماعية الأخرى

[1] محمد ابراهيمي، «الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية» ص 36

[2] سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية (بيروت: دار النهضة العربية، 1984) ص 37، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 39

[3] سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" (القاهرة: دار المعارف، 1982) ص 13

[4] نفس المصدر ص 15-16

التي تُكون المجتمع[1]. فعلى المستوى الداخلي للشأن الأسري، ينصب تركيز النظرية الوظيفية على الجانب الوظيفي للأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري في ارتباطها مع بعضها البعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي، مع الاهتمام بكل جزء وعنصر في النسق باعتباره مؤديا لوظيفة معينة في النسق الكلي أو معوقا له، كما أنه ينصب كذلك على تناول العلاقات التي تربط بين أجزاء هذا النسق والعمليات الداخلية التي تحدث في إطارها[2].

وعلى المستوى الخارجي لمؤسسة الأسرة، تنبني نظرة الاتجاه الوظيفي إلى الأسرة وعلاقتها الوظيفية بالأنساق المجتمعية الأخرى على الأساس الذي اصطلح عليه لدى علماء الاجتماع بالتساند الوظيفي أو ما سماه دوركايم بتقسيم العمل، حيث فوضت الأسرة بعضا من وظائفها لمؤسسات وأنساق مجتمعية أخرى، يقول دوركايم: "وليس تاريخ الأسرة من أصولها إلا حركة متواصلة من التميز، انفصلت خلالها بالتدرج هذه الوظائف المختلفة التي كانت من قبل ممتزجة ومختلطة بعضها ببعض، وتكونت على حدة، وتوزعت من الأقرباء تبعا للجنس والعصر وما بينهم من علاقات بحيث جعلت من كل منهم موظفا خاصا في المجتمع"[3].

لكن هنالك من يرى أن التساند الوظيفي قد ساق مؤسسة الأسرة إلى وضع العجز الذي لا يمكنها فيه القيام بوظائفها التقليدية دون اللجوء إلى مؤسسات مجتمعية أخرى، حيث يرى د. محمد ابراهيمي أن فكرة تقسيم العمل والتساند الوظيفي ساهمت في إغراق الأسرة في متطلبات الحياة المادية للمجتمع، الشيء الذي أصبح معه من المستحيل على الأسرة أن تعيش على دخل فرد واحد. وبخروج المرأة إلى ميدان العمل، صار المجتمع مكلفا برعاية الأطفال في مراكز الحضانة والمؤسسات التربوية، رغم الغياب الملحوظ لقيم الرحمة والمحبة والحنان في خدماتها المقدمة. ولا يبعد أن يكون نفس النقص حاصلا لدى المؤسسات المكلفة بالعجائز[4].

تقول د. هبة رؤوف عزت في نفس السياق: "أضحت الأسرة تعتمد على مؤسسات عديدة وسرعان ما وجدت الأسرة نفسها متهمة بتكريس نزعة الفردية والرومانسية غير الواقعية وضيق الأفق مقابل قيمة التعاون والجماعية التي يجب أن تغرسها والتي يجب أن توفرها المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ثم امتد الاتهام إلى الجزم بأنها غير قادرة

[1] سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" ص 15

[2] Reuben Hill and Donald A. Hansen, "The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study", Marriage and Family Living 22 (November 1960), pp. 303-304

[3] اميل دوركايم، "تقسيم العمل الاجتماعي"، ترجمة حافظ الجمالي (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1989) ص 144، نقلا عن محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" (الرباط: طوب بريس، 2015) ص 78

[4] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 80-81

على توفير الرعاية الثقافية والصحية والنفسية للطفل، وانتهى الأمر بتقرير أنها "غير صالحة أساسا" ومن هنا الدعوى الصريحة إلى ممارسة الدولة لهذا الدور الأبوي ونقل وظائف الأسرة بالكامل للمؤسسات المتخصصة"[1].

والمغزى من الإشارة إلى الاتكال الاجتماعي المفرط الذي قد تتطبع به الأسرة هو التحذير من الوقوع في الانسلاخ التام للأسرة وللمرأة تبعا من وظائفها والذي قد يؤدي إلى الوقوع في منزلق الاتجاه الماركسي الذي شجع على خروج المرأة إلى ميدان العمل وتفويضها مهامها الأسرية إلى مؤسسات أخرى. وهو اتجاه يجعل بناء الدولة القوية مستحيلا إذا لم يتم إدماج مختلف أفراد الأسرة في الاقتصاد العام للمجتمع الاشتراكي عبر تجاوز الأسرة وقيودها وعلاقاتها بما في ذلك المرأة. فكان مما يفتخر به أصحاب هذا الاتجاه قضاؤهم على الأسرة وتسليم أدوارها ووظائفها إلى الوسائط والمؤسسات البديلة التي حددها لنين في "المطاعم الجماعية ودور الحضانة" معتبرا إياها "الوسائط اليومية التي لا تفترض شيئا من الأبهة والتفخيم والمهابة، والتي من شأنها واقعيا أن تحرر المرأة وأن تقلص وتمحور واقعيا عدم المساواة بينها وبين الرجل، وأن تستجيب لدورها في الإنتاج الاجتماعي والحياة العامة"[2].

وقد أكد لنين هذا الأمر بقوله: "إن المرأة لا تزال عبدة البيت، فبالرغم من جميع القوانين التحررية، إذ إن الاقتصاد المنزلي الصغير لا يزال يثقل كاهلها ويخنقها ويبلدها ويذلها، إذ يقيدها في المطبخ وغرفة الأولاد، وإذ يرغمها على هدر قواها في مهام غير منتجة إلى حد رهيب، مهام صغيرة مثيرة للأعصاب، مخبلة ومرهقة"، بل ويعتبر أن "تحرر المرأة الحقيقي والشيوعية الحقيقية لا يبدآن إلا يوم يبدأ النضال الجماهيري بقيادة البروليتاريا الممسكة بزمام السلطة، ضد ذلك الاقتصاد المنزلي الصغير، أو بتعبير أدق عند تحويله بصورة مكثفة إلى اقتصاد اشتراكي كبير"[3].

4.2.2.2. أهمية الأسرة ووظائفها

إن أحوال المجتمع تتأثر إلى حد كبير بأحوال العوائل التي يتألف منها، فاستقراره وتوطيد أركانه يعتمد على قيام العوائل بوظائفها على نهج سليم واتباع أفضل الطرق نفعا للوصول إلى أهدافها، فإذا اضطربت أحوال العوائل اضطربت أحوال المجتمع، واختل توازنه وساء نظامه بما يسوده من مظاهر السلوك المنحرف[4]. وقد أدى التحول الحاصل على المستوى الوظيفي للأسرة إلى تضارب بين الباحثين في تعداد الأدوار المسندة إليها والأدوار التي أسندت

[1] نوال السعداوي وهبة رؤوف عزت، "المرأة والدين والأخلاق" (لبنان: دار الفكر، 2004) ص 171، نقلا عن محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 80

[2] المرأة في التراث الاشتراكي، ماركس، أنجلز، ماوتسيتونغ وآخرون، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 1977) ص 127، نقلا عن محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 97

[3] نفس المصدر ص 96

[4] أكرم نشأت ابراهيم، علم الاجتماع الجنائي، ص 4، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 17-18

إلى مؤسسات المجتمع الأخرى. فقد حدد Ogburn سبع وظائف أساسية تقوم بها الأسرة سواء على مستواها الداخلي أو أمام أنساق المجتمع الأخرى، وقد لخص هذه الوظائف في:

1- الإنتاج الاقتصادي والمادي والخدمات الأساسية

2- إعطاء الفرد مكانة اجتماعية

3- تربية الصغار

4- تنمية الاتجاه الديني

5- الحماية

6- تجديد النشاط والترفيه

7- الحب[1]

لكن حسب تصور د. جعفر عبد الأمير ياسين، كانت الأسرة – بنمطها التقليدي – تقوم بعدد من الوظائف هي: إشباعات الفرد، وتحقيق إنجازات المجتمع، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة النفسية، وتنظيم السلوك الجنسي (الإنجاب)، وإعالة الأطفال وتربيتهم، أي أن العائلة كانت هيئة اقتصادية وتشريعية وتنفيذية وقضائية ودينية وتربوية. إلا أنه عندما تعقدت الحياة وظهر التخصص وتقسيم العمل، أخذت أجهزة المجتمع تنتزع وظائف العائلة الواحدة بعد الأخرى، وأبقت للعائلة الوظيفة الجنسية وتربية الناشئين[2].

ورغم هذا الاختلاف في تعداد وظائف الأسرة، أود في هذا الموضع أن أعرض أهم الوظائف التي التي أجمع جل الباحثين على كونها ما فتئت تنجز من طرف الأسرة إلى هذا اليوم والتي ترددت فيما ما اطلعت عليه من المصادر:

الخصوبة والإنجاب

رغم كون الأسرة قد تخلت عن مجموعة من الوظائف لصالح مؤسسات أخرى، يتفق معظم علماء علم الاجتماع على أن تزويد المجتمع بأعضاء جدد يعتبر أهم وظائف الأسرة[3]. ووظيفة الإنجاب لا تكاد تكون بمعزل عن وظيفة الأسرة في ضمان استمرار المجتمع ودوامه، فعندما يتم تكميلها بوظيفة التنشئة وغيرها مما يأتي بعدُ من الوظائف،

[1] Willam F. Ogburn, "The Changing Family", The Family 19 (July 1938) pp. 139

[2] جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 18

[3] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 76

يحصل الاستقرار المجتمعي، وبانعدام تلك الوظائف التكميلية الأخرى يقع الاختلال في البناء المجتمعي. فإذا كان الإنجاب كفيلا بتزويد المجتمع بحاجته من العنصر البشري، فإن التنشئة آلية تنقل إلى العنصر البشري الجديد قيم الجيل القديم فتجعله يتوافق مع متطلبات المجتمع وثقافته[1].

أما الاتجاه الماركسي فيحصر وظيفة الإنجاب في حدود إنتاج الأطفال فقط باعتبارهم قوى إنتاج أو وسائل إنتاج تدعم أسس البناء الاشتراكي العام، وتأسس لدعائم التحرر والتنمية في المجتمع، وتساهم في إعادة إنتاج القوى العاملة شريطة بقاء المجتمع مرتبطا بالأسس الموجهة للماركسية ومتحررا من كل العادات والقيم التقليدية ومنخرطا في عملية التغيير والنضال بتربية أفراده على قيم التحرر والثورة. لذلك فالاتجاه الماركسي لم يعترف للأسرة إلا بهذه القيمة الوحيدة للأسرة التي تجعل منها مصنعا صغيرا يزود المجتمع باحتياجاته من الموارد البشرية التي تساهم في الدورة الاقتصادية في المجتمع وتحافظ على فاعليته وإنتاجيته، دون أن يرقى هذا الدور إلى الأبعاد الإنسانية التي يحتلها الأبناء أو الآباء في مؤسسة الأسرة وطبيعة العلاقات التي ينبغي أن تسود بينهم[2].

التنشئة الاجتماعية

من المعلوم أن الأسرة والمجتمع صنوان متلازمان في الأهمية والدور إذ لا مجتمع دون أسر ولا أسرة بدون مجتمع بشري، فالأسرة هي الوسيط الفعلي بين الفرد ومحيطه الاجتماعي فإليها تسند مهمة تلقين الأفراد الجدد ثقافة المجتمع الذي سيعيشون فيه[3]. ولا تتأتى أهمية الأسرة من كونها فقط إحدى مؤسسات المجتمع المعنية بإنجاب الأفراد وحسب، وإنما باعتبارها إحدى العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي وإيجاد عملية التطبيع الاجتماعي للأفراد وإكسابهم العادات التي تبقى ملازمة لهم طوال حياتهم لما لها من أثر في تكوين النمو الفردي وبناء الشخصية[4]، ويرجع ذلك إلى كونها الجماعة الوحيدة التي تتفاعل مع الطفل لفترة طويلة من الزمن خصوصا في المراحل الأساسية من حياته ونموه[5].

فعملية التنشئة تسهم في الانتقال الثقافي من جيل إلى آخر وكذلك في تعليم اللغة وطرق التعامل وتنظيم السلوك مع الآخرين من خلال زرع بعض القيم والاتجاهات، ولها يرجع الفضل في تعلم الإنسان لأصول الاجتماع وقواعد الآداب والأخلاق التي تمنح الأفراد الكيفية السليمة للتكيف الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية من

[1] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" (الرباط: طوب بريس، 2015) ص 77

[2] نفس المصدر ص 98-99

[3] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 7

[4] نفس المصدر ص 13

[5] عبد الله خوج وفاروق عبد السلام: الأسرة ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 2002) ص 10، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 39-40

خلال ما يتعلمه عن أشكال التفاعل على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره، وذلك بغية الحفاظ على البناء الاجتماعي والتماسك والانسجام داخل المجتمع. وهي عملية تستند إلى مرجع فكري موجه وضابط له آلياته وأهدافه[1].

فالتنشئة عملية تربية وتعليم، وتكوين وتأهيل، تمكن الفرد من مجموعة من القيم والمعايير والمهارات، وتحول الفرد من عالة يعتمد على غيره، وأداة استهلاك فحسب، إلى ناضج مسؤول عن نفسه وفي مجتمعه، فاعل في محيطه، قادر على تنمية المجتمع والمساهمة في نشاطه، كما أنها السبب في حفظ كثير من الحرف والصناعات التي يتوارثها الأبناء عن آبائهم. من جهة أخرى، الأسرة مسؤولة عن نشأة أطفالها نشأة سليمة بعيدة عن العنف والكراهية. فقد تبين من دراسات علم النفس أن أشد العقد خطورة وأكثرها تمهيدا للاضطرابات الشخصية هي التي تكون في مرحلة الطفولة الباكرة. وهي مسؤولة عن مراقبة الأبناء ومتابعتهم دائما في مسار حياتهم اليومية سيما في إبعادهم عن سبل الانحراف[2].

وتتم التنشئة في إطار من التفاعل الجمعي، والتكامل بين أنساق المجتمع المختلفة، وهي عملية مستمرة وديناميةن لتعمل بعد ذلك المؤسسات والجماعات الثانوية المختلفة التي يتفاعل معها الفرد في مختلف مراحل حياته بدور المكمل أو المغير لبعض القيم التي اكتسبها الفرد في أسرته[3]. فمن خلال دور العائلة في حفظ النسل والإنجاب والتنشئة الاجتماعية وتعليم الأطفال عددا من القيم من قبيل الحب والكره والإيثار والغيرة والتعاون والتنافس واحترام الملكية الفردية والجماعية وغيرها، تصبح مؤسسة العائلة محضنا اجتماعيا يقوم بتثقيف الأطفال اجتماعيا بمحاذاة مؤسسات أخرى كالمدرسة والدولة إلخ... فمؤسسات الدولة لا يمكن أن تقوم بواجبها في مجال الرعاية الاجتماعية إلا عن طريق العائلة والتعاون معها. فغالبا ما تفشل المدرسة عندما تفشل العائلة فيكون عمل المدرسة بعد ذلك عملية رتق وترقيع[4].

الاستهلاك

[1] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 74

مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 13-15

عبد الله خوج وفاروق عبد السلام: الأسرة ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 2002) ص 10، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 39-40

[2] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 74

مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 13-14

[3] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 74

[4] أحمد عزت راجح، علم النفس الجنائي، ج1 (بغداد: 1942) ص 323، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 17

وهي وظيفة لا تقل أهمية بأي صورة عن وظيفة الإنتاج من حيث حاجة المجتمع الملحة إلى من يستهلك البضائع التي ينتجها. فبعد أن تخلت الأسرة عن مجموعة من الوظائف المتمثلة في الإنتاج الغذائي والصناعي وتأسيس الشرائع في المجتمع وتنفيذها جنبا إلى جنب مع باقي الأسر والقبائل، استقلت في نهاية المطاف بوظيفة محورية تتمثل في استهلاك ما تنتجه هذه المؤسسات الإنتاجية والتشريعية الحالية من سلع وأفكار ومناهج في التربية والتوجيه والتنشئة[1].

توفير المرجعية والسند

تعتبر الأسرة المرجع الأساسي للدفاع عن حقوق الأفراد وحمايتهم خلال الأزمات واللحظات العصيبة[2]، كما أنها مسؤولة عن تحديد المركز الاجتماعي للفرد، وإن كان هذا الدور تضاءل الآن حيث أصبح بإمكان الفرد أن يحدد مركزه الاجتماعي لا بانتمائه إلى هذه العائلة أو تلك بل بجدارته في العلوم وبانتمائه إلى جماعات أخرى غير العائلة (الحزب السياسي، التنظيم الديني).[3]

5.2.2.2. التحول البنيوي والوظيفي للأسرة

كانت العائلة فيما سبق تلك المؤسسة التي تعمل على إنتاج الأولاد وتشغل غالب وقتها في العمل الزراعي أو الحرف اليدوية وكان يعتبر الزواج المبكر والإنجاب ضرورة لاستمرارية وجود العائلة ونشاطها الاقتصادي. لكن هذا النمط شهد تغيرا بسبب العديد من المتغيرات. فالتبدل الذي شهده نمط الاستهلاك لدى الأسر زاد من مستوى طلب العائلة للكماليات على الحاجيات وتبدلت خيارات الحياة نحو الرغبة في الرفاه الاجتماعي. وقد رافق هذا التبدل تحول في نظرة المجتمع إلى التعليم، خصوصا مع بروز القوانين التي تقول بأحقية التعليم وإلزاميته بعد أن كان الأطفال ينقطعون عن الدراسة من أجل التفرغ للعمل الزراعي أو المهني وإعالة الأسرة[4].

وحاول لوك Locke وبورجس Burgess التفصيل في التحول الطارئ على مؤسسة الأسرة في القرن العشرين من خلال كتابهما المعنون بـ "الأسرة: من المؤسساتية إلى الرفقة"، وهي تحولات يمكن تلخيص فكرتها الأساس في قول الكاتبين:

"The fundamental change that seems to be in process is that from the institutional to the companionship family … The family in historical

[1] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 75

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 24

[3] نفس المصدر ص 24

[4] نفس المصدر ص 18-19

times has been in transition from an institution with family behavior controlled by the mores, public opinions and law to a companionship with family behavior arising from the mutual affection and consensus of its members"

"إن التغير الأساسي الذي يبدو حدوثه هو التغير من الأسرة المؤسساتية إلى أسرة الرفقة ... إن الأسرة كانت على مر العصور ولا تزال في حالة تحول من مؤسسة ذات سلوك عائلي محكوم بالأعراف والآراء العامة والقانون إلى رفقة ذات سلوك عائلي ناشئ عن المودة المتبادلة وعن توافق أعضائها"[1].

هنالك من حصر المجال الزمني لتغير الأسرة جاعلا القرن التاسع عشر نقطة انطلاقه الأولى، حيث سمح الرجال للنساء باقتحام مجال العمل خارج البيت، لا لشيء إلا لأن الرجل اضطر للاستعانة باليد العاملة النسوية في الثورة الصناعية التي قادها في الغرب. فقد تراجعت هيمنة النظام الفيودالي تزامنا مع ضمور في أهمية الفلاحة باعتبارها قوة مهمة، مما اضطر النساء إلى الخروج إلى سوق العمل الحر الذي احتضنه النظام الرأسمالي. وهذا التغير كان بداية الوهن الذي أصاب العلاقة التقليدية بين الرجل والمرأة، وتهاوت مكانة الرجل الذي كان بمثابته المعيل الوحيد والعمود الفقري للأسرة إثر فقدانه لعوامل القوة الثلاثة التي كان يقبض بزمامها والمتجسدة في القوة البدنية والاقتصادية والجنسية، حيث صار بمقدور الإنسان التحكم في عمال مصنع كبير لكونه مديرا لا لكونه أقوى العمال، وصار بإمكانه كذلك تدمير جيش من البشر الأقوياء بمجرد الضغط على زناد سلاح رشاش[2].

ونتيجة لهذه التحولات، حصل تغير في نظرة الرجل والمرأة إلى أدوارهما على حد سواء. فبعد أن كان الرجل يكافح خارج البيت من أجل الرزق فيما كانت المرأة تتولى مسؤولية البيت، تبدلت الأدوار وأصبح هنالك تعاون ومساواة في مختلف وجوه الحياة الأسرية[3]. يقول Wolman في مظاهر هذا التبدل:

"Marital relationships were quite stable as long as they were based on subjugation of women. Contemporary marriages are democratic and men and women have equal rights. There is, however, no majority vote in marriage and all decisions must be negotiated and agreed upon, which is by no means easily accomplished. Quite often one of the marital partners tries to impose his or her will on the other; quite often the

[1] Ernest W. Burgess, Harvey J. Locke, "The Family: from Institution to Companionship" pp. 22

[2] Benjamin B. Wolman, "Marriage and Parenthood : The Changing Scene", in "Handbook of Family and Marital Therapy" Ed. Benjamin B. Wolman & George Stricker (New York : Plenum Press, 1983) pp. 9

[3] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 18-19

disagreement causes both of them to act in a disagreeable manner, and no less often the unresolved conflicts cause serious damage to the marital relationships and lead to separation and divorce"

"كانت العلاقات الزوجية مستقرة تمامًا طالما كانت قائمة على إخضاع النساء. أما الزيجات المعاصرة فهي ديمقراطية والرجال والنساء فيها متساوون في الحقوق. مع ذلك، لا يوجد تصويت بالأغلبية في الزواج ويجب التفاوض على جميع القرارات والاتفاق عليها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بسهولة بأي حال من الأحوال. في كثير من الأحيان يحاول أحد الزوجين فرض إرادته أو إرادتها على الآخر؛ وفي كثير من الأحيان كذلك يتسبب الخلاف في تَصَرّف كليهما بطريقة غير مقبولة، وغالبا ما تسبب الخلافات التي لم يتم حلها ضررًا بالغا في العلاقات الزوجية فتؤدي إلى الانفصال والطلاق"[1].

ومن المواضيع التي صارت محل تجاذب بين الزوجين موضوع الإنجاب الذي عاش طفرة اجتماعية تبدل فيها مفهومه نتيجة انشغال الأب أو الأم من جهة وشيوع ثقافة تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل، فضلا عن عدم الاستطاعة المادية لتحمل نفقات عدد أكبر من الأطفال، وعدم رغبة المرأة في الإنجاب حفاظا على نضارتها. كما حصل تبدل على مستوى طريقة التربية داخل الأسرة، حيث انحسرت عمليات الإرشاد والتوجيه الأسرية مع ازدياد ظاهرة الحاضنات والمربيات في المنازل[2].

لم تمنح الثورة الصناعية النساء حقوقا مساوية لحقوق الرجال، ولكنها مكنتهم على الأقل من الظفر بالاستقلال المالي بعد أن كانت وضعيتهن الاجتماعية رهينة بأوضاع أزواجهن. فحسب إحصائيات سنة 1983 في الولايات المتحدة، أصبحت 45% من النساء عاملات أو موظفات، وصار جل النساء العازبات أو اللاتي لم يرزقن بطفل مشتغلات في سوق الشغل. في الماضي، لم يكن للمرأة عمل أو مصدر مال خاص أو مكان ترتحل إليه، فقد كان محكوما عليها بالبقاء رهينة بزوجها حتى لو لم تكن راضية عن علاقتها الزوجية[3].

لكن هذا الوضع تبدل في الوقت الحالي حسب Wolman الذي صور الحالة الاجتماعية الجديدة للمرأة قائلا:

---

[1] Benjamin B. Wolman, "Marriage and Parenthood : The Changing Scene", in "Handbook of Family and Marital Therapy" Ed. Benjamin B. Wolman & George Stricker (New York : Plenum Press, 1983) pp. 11

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 18-19

[3] Benjamin B. Wolman, "Marriage and Parenthood : The Changing Scene", in "Handbook of Family and Marital Therapy" Ed. Benjamin B. Wolman & George Stricker, pp. 10

"Today, a great many young women do not intend to get married. They see no reason for it and prefer to stay alone or to live with a man they love without accepting legal commitment"

"اليوم، لا تنوي العديد من الشابات الزواج. إنهن لا يرين سببًا لذلك ويفضلون البقاء بمفردهن أو العيش مع رجل يحببنه دون قبول الالتزام القانوني"[1]. وقد دعم الاتجاه الماركسي كذلك خروج المرأة إلى ميدان العمل عوض بقائها في مجال الأسرة التي تساهم في الحط من قيمتها عموما وذلك بجعلها كائنا بيتيا مرتبطا بفضائه حتى صار متصفا بصفة العبودية، وهو ما أكدته كتابات الماركسيين في هذا الصدد حيث اعتبروا "أن وضع النساء في جميع البلدان المتمدنة بما فيها أكثرها تقدما لهو من السوء بحيث أنه ليس من العبث أن تطلق عليهن عبدات البيوت"[2].

هذا العزوف عن الزواج ليس قصرا على النساء فقط، بل يمتد ليشمل الرجال كذلك. في الولايات المتحدة الأمريكية أظهر إحصاء بين سنتي 1960 و1978 أن متوسط السن الزواج ارتفع من 22.8 إلى 24.2 بالنسبة للذكور ومن 20.3 إلى 21.8 بالنسبة للإناث. كما ارتفعت نسبة النساء اللواتي بلغن 29 سنة من العمر دون أي تجربة زواج بنسبة 51% بين سنتي 1960 و1980 [3]. هذا التغير في أنماط الزواج يرجع في الأساس إلى تطور شروط الحياة وإلى الرغبة في اختيار شريك الحياة الزوجية بعناية، خصوصا مع ما يعرفه الشباب من نسب الطلاق المهولة التي تدفعهم إلى التروي والاستفادة من هامش الوقت المتاح من أجل اختيار الشخص المناسب.

لا بد من الإشارة إلى أن العديد من النساء المتمدرسات في عصرنا الحالي يحترن بين خيارين صعبين خلال فترة الشباب: بين التقدم في ميدان الدراسة والحياة المهنية وبين الزواج والحياة الأسرية. حسب الدراسات النفسية، هنالك نوع من الغبطة والحسد المتبادل بين النساء العاملات وربات البيوت ذوات الأطفال. فالمرأة التي أنفقت قدرا من حياتها في مسارها المهني قد تحس بالحسد تجاه أختها ذات الزوج والأطفال الثلاثة. كما أن أختها المتزوجة قد تحسدها هي الأخرى ندما منها على اختيارها طريق الزوجية والاعتناء بالأطفال عوض إكمال الدراسة والالتحاق بالميدان المهني[4]. لكن الباحثة روزنفلد Rosenfield قامت ببحث سنة 1980 حول علامات الاكتئاب لدى

[1] Benjamin B. Wolman, "Marriage and Parenthood : The Changing Scene", in "Handbook of Family and Marital Therapy" Ed. Benjamin B. Wolman & George Stricker, pp. 10

[2] المرأة في التراث الاشتراكي، ماركس، أنجلز، ماوتسيتونغ وآخرون، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 1977) ص 124، نقلا عن محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 96

[3] Benjamin B. Wolman, "Marriage and Parenthood : The Changing Scene", in "Handbook of Family and Marital Therapy" Ed. Benjamin B. Wolman & George Stricker, pp. 11

[4] Benjamin B. Wolman, "Marriage and Parenthood : The Changing Scene", in "Handbook of Family and Marital Therapy" Ed. Benjamin B. Wolman & George Stricker, pp. 11

النساء، فخلصت إلى أن مستوى الاكتئاب لدى ربات البيوت عال مقارنة مع النساء الموظفات. واللافت في الأمر أن مستوى الاكتئاب لدى النساء الموظفات أقل من نظيره لدى أزواجهن[1].

6.2.2.2. مراحل حياة الأسرة

لعلماء الأنثروبولوجيا إسهامات عديدة في دراسة الأشكال البدائية للأسرة والمراحل التي مرت منها تلك المؤسسة الاجتماعية حتى استقامت صورتها على الشكل الذي نعرفه بها اليوم. وقد حدد الأنثروبولوجي لويس مورغن تلك المراحل في خمس محطات مهمة يمكن تلخيص خصائصها فيما يلي:

1- حين كانت الملكية جماعية والعلاقات بين أبناء القبيلة الواحدة تتصف بالمساواة عرف خلالها الزواج الجمعي حيث كان يتشارك الجميع أدوارا لجهة الأمومة والأبوة والبنوة.

2- حين انضبطت العلاقات المعروفة سابقا مع ما يعرف بالعائلة الثنائية، وأصبحت العلاقات الجنسية ممنوعة بين المحارم والمقربين بالدم.

3- حين انتظمت علاقة الحياة الأسرية بين رجل وامرأة بموجب عقد وتعاهد بين جموع الناس[2].

قام "يونغ" Young و "ويلموت" Willmott على إثر دراستهما الاجتماعية لعائلات منطقة Bethnal Green[3] في شرق لندن بتحديد الأطوار التي تمر منها الأسرة في سيرورة حياتها، ثم اعتمد روسر Rosser و هاريس Harris نفس النموذج إبان دراستهما الاجتماعية لمنطقة سوانزي Swansea والذي يتفادى تصنيف الأسر إلى أصناف، لأن أصناف الأسر ما هي إلا مراحل في سيرورة تطور الأسرة حسب منظورهم. ويتأسس هذا التصور الخاص بأطوار حياة الأسرة على مقدمة مفادها أن مرحلة نشوء الأسرة بمعالمها الواضحة تبتدئ على إثر خطوة الزواج وصولا إلى ولادة أول مولود، وتستمر الأسرة في التمدد بفضل التوالد حتى يصل الأطفال إلى مرحلة البلوغ والرشد وتصل القدرة على التوالد إلى منتهاها. بعد ذلك تبدأ مرحلة أفول الأسرة عندما يشرع الأطفال في مغادرة عش الأسرة ليُكونوا مجموعات أسرية مستقلة، ثم تندثر الأسرة بوفاة أحد الزوجين المؤسسين للأسرة أو بوفاتهما معا. وهكذا يمكن تلخيص مراحل تطور الأسرة كما أسس لها "يونغ" Young و "ويلموت" Willmott في المراحل الأربعة الموضحة في الجدول التالي[4]:

المرحلة الأسرية	خصائصها

[1] Sarah Rosenfield, "Sex differences in depression: Do women always have higher rates?" Journal of Health and Social Behavior 21 (March 1980), pp. 33-42

[2] Lewis Henry Morgan, "Ancient Society" (New York: Henry Holt and Company, 1907) pp. 383-468

[3] Michael Young & Peter Willmott, "Family and Kinship in East London" (Broché, 2011)

[4] Colin Rosser and Christopher Harris, "The Family and Social Change" (Routledge, 1965) pp. 164-165

1- مرحلة تكوين الأسرة Home-making	تبتدئ من الزواج وصولا إلى ولادة أول مولود
2- مرحلة التوالد Procreation	تبتدئ من ولادة أول مولود إلى حين زواجه
3- مرحلة التفرق Dispersion	تبتدئ من زواج أول مولود إلى زواج آخر مولود
4- المرحلة النهائية Final	تبتدئ من زواج آخر مولود إلى وفاة الزوجين الأولين

لكل مرحلة من هذه المراحل خصائص معينة على مستوى تكوين الأسرة وعلى مستوى حركيتها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية للوسط الذي تعتبر نفسها جزءا منه. فالمرحلة الأولى للأسرة لدى الأشخاص حديثي العهد بالزواج مثلا تتميز بكونها مرحلة حصول مجموعة من التعديلات والتفاهمات على مستوى العلاقة بين الزوجين، خصوصا وأن كليهما يكون بمثابة ضيف جديد على عشيرة أخرى وأقارب آخرين[1]. والمقام هنا لا يتسع للعروج على خصائص كل مرحلة من المراحل المذكورة، لكني أردت الإشارة إلى إلزامية التنبه إلى المرحلة التي تمر منها الأسرة عند القيام ببحث ميداني في إطار دراسة اجتماعية معينة، حيث إن نتائج الأبحاث الميدانية تتغير حتما بتغير أحوال الفئة المستهدفة وتغير تموقع الأفراد في سلم تطور الأسرة.

صحيح أن هنالك خروجا عن هذا النمط السابق لتطور الأسرة لدى العديد من العائلات. فهنالك أشخاص لا يقدمون على الزواج ولا يلجون بذلك عملية تكوين الأسرة من أساسها، وهنالك من يتزوج ولكنه لا يرزق بأطفال فيبقى حبيس المرحلة الأولى من مراحل تطور الأسرة لفترة ليست باليسيرة. وهنالك مظاهر أخرى للخروج عن هذا النمط السابق تتجلى في أمثلة من قبيل وفاة أحد الزوجين في وقت مبكر أو تطليق أحدهما للآخر في مرحلة معينة أو بقاء المرأة دون زواج في بيت أبويها المريضين لما تستدعيه حاجة الاعتناء بهما إلى غير ذلك من الحالات التي لا تمثل إلا النزر اليسير مقارنة مع النمط الأسري السائد في المجتمع البشري.

في العقود الأخيرة ظهر تصور جديد لنظام الأسرة جعل منها نظاما متحولا وقابلا للتطور تحت ضغط المؤثرات الاجتماعية الجديدة المتمثلة في التطور العلمي والاقتصادي والثقافي العابر للقارات. يقول Muriel Nissel :

[1] Ibid. pp. 166

"Social change has different effects on families and individuals within families at different stages of the life cycle"

"إن للتحول الاجتماعي آثارا مختلفة على الأسر وعلى الأفراد داخل الأسر في مراحل مختلفة من دورة الحياة"[1]. صحيح أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الإنسان اليوم تطورت واختلفت عما كانت عليه في الماضي، ومن شأن هذا التطور أن يؤثر على المستوى الوظيفي لكل فرد من أفراد الأسرة، فبعد أن كان الأطفال يساعدون آباءهم في الماضي في زراعة الأرض والأعمال اليدوية المتنوعة، صار من اللازم عليهم الآن التوجه إلى مقاعد الدراسة، وكذا هو الشأن بالنسبة للمرأة التي صار بمقدورها الخروج إلى العمل في مؤسسات المجتمع الأخرى.

لكن الملاحظ حاليا هو ظهور توجه يقبل بمسلمة التغير الحتمي الحاصل لدى مؤسسة الأسرة، بل ويشدد على التغير الحاصل على مستواها البنيوي، حيث أشار الباحثان The Rapoports – كما يطلق عليهما – في سياق حديثهما عن المجتمع البريطاني إلى كونه في حالة انتقال من مجتمع يعتمد نمطا واحدا سائدا للحياة الأسرية، إلى مجتمع جعل اتباع الأنماط الأسرية الجديدة مشروعا بل ومرغوبا فيه أحيانا، يضيف الباحثان:

"Families…have been our most durable social unit. From hunting and gathering bands through the most complex modern State, family units have been adapting to, and at the same time influencing, the course of development of other parts of society"

"كانت الأسر ولا تزال أكثر الوحدات الاجتماعية استدامة لدينا. إن الوحدات الأسرية، التي تحولت من الصيد والتجمعات البشرية وصولا إلى أعقد دولة حديثة، كانت ولا تزال تتأقلم بل وتؤثر في مجرى تطور أجزاء أخرى من المجتمع"[2]. وهذا التوجه هو الذي فتح الباب حاليا أمام الدعوة إلى قبول الأشكال الأسرية الجديدة من قبيل الزواج المثلي والعلاقات المرتضاة بين رجل وامرأة إلخ...

في مقابل هذا الاتجاه ترتفع الأصوات التي لا تستسيغ ترك منظومة الأسرة ترتمي في أحضان التطور المجتمعي الحاصل في العالم اليوم، حيث إنها تبنت موقفا مضادا للأشكال الجديدة للأسرة، بل وما فتئت تتحدث عن مفهوم

[1] Muriel Nissel, Lucy Bonnerjea, "Family Care of the Handicapped Elderly: Who Pays?" (London: Policy Studies Institute, 1982) pp. 95

[2] R. N. Rapoport, M. Fogarty & R. Rapoport, "Families in Britain" (London: Routledge & Kegan Paul, 1982) pp. 475, in Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" (London: Taylor & Francis e-Library, 2002) pp. 4

"العصر الذهبي" الذي عاشته منظومة الأسرة في شكلها التقليدي على اعتباره النمط الأسري الأمثل والأوحد الذي دأبت البشرية على اتباعه لمدة قرون خلت. ومن الذين تبنوا هذه النظرة J. Gathorne-Hardy الذي يعتقد بوجود عصر ذهبي عاشته الأسرة في الماضي حيث كان المجتمع هادئا وتقليديا ومستقرا وحيث كان الزواج مستقرا وطويل الأمد[1]. ويلخص أصحاب هذا التوجه خصائص الأسرة الغربية التقليدية في ثلاثة أسس هي الزوجة الواحدة ورب الأسرة الذي يقوم بتحمل مسؤولياتها والصغار الذين يطيعون ويحترمون من هم أكبر منهم، وهذه الأسس صارت في نظرهم في طريق الزوال اليوم بل وصارت تُجابَه من قبل الأسرة نفسها[2].

7.2.2.2. الإسلام والأسرة

إن استقراء آيات القرآن الكريم يؤكد العناية البالغة التي أولتها نصوصه المختلفة للأسرة في وظيفتها وشبكة علاقاتها، وما يترتب عن ذلك من قيم ضابطة وموجهة لفعل وسلوك الفرد داخل الأسرة وفي المجتمع، وهي عناية تجلت كذلك في الأحكام التفصيلية التي حظيت بها مؤسسة الأسرة[3]، "فالذي ينظر في تشريعات الأسرة في القرآن والسنة في كل وضع من أوضاعها، ولكل حالة من حالاتها، وينظر في التوجيهات المصاحبة لهذه التشريعات، وفي الاحتشاد الظاهر حولها بالمؤثرات والمعقبات، وفي ربط هذا الشأن مباشرة بالله في كل موضع، يدرك إدراكا كاملا ضخامة شأن الأسرة في النظام الإسلامي وقيمة هذا الأمر عند الله"[4].

وهذه العناية تتماشى مع مبدأ ثنائية الوجود في الخلق والذي جاء ذكره في الآية القرآنية: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"[5]. وفي ذلك "تذكير بنظام الناس العام، وهو نظام الازدواج وكينونة العائلة وأساس التناسل، وهو نظام عجيب جعله الله مرتكزا لا يشذ عنه إلا الشواذ"[6]. لذلك فالعناية التي أولاها الإسلام للأسرة تتجلى أولا في عنايته بالزواج الذي هو مدخل لتأسيس الأسرة حيث إنه حث على الزواج بالنظر إلى الوظائف التي يؤديها على المستوى الاجتماعي والنفسي للفرد.

وأول وظيفة يحققها الزواج في المنظور الإسلامي هي وظيفة تحقيق الاستقرار والسكن، حيث جاء في الآية: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم

---

[1] J. Gathorne-Hardy, "Love, Sex, Marriage and Divorce" (London: Cape, 1981) pp. 28, In Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 5

[2] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 5

[3] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 122

[4] سيد قطب، "في ظلال القرآن" (القاهرة: دار الشروق، 1978) ج 4 ص 3595

[5] الروم: 24

[6] محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير" (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984) ج 21 ص 71

يتفكرون"[1]. ففي الآية دعوة إلى التفكر في خلق الله، وإشارة إلى الوظيفة التي تترتب عن الاجتماع بين الرجل والمرأة في رباط الزواج، والمتمثلة في قيم السكن والمودة والرحمة والاستقرار. وهي قيم تنعدم في باقي أشكال الاجتماع الإنساني الأخرى لاختلاف طبيعة الرابط بين الناس في باقي المؤسسات الاجتماعية ومؤسسة الأسرة، إذ لم يجعل النص القرآني من المصلحة المادية، أو من الخدمة الاجتماعية أو غيرها من المصالح الآنية سببا في رابطة الزواج، بل ربط الاجتماع بأصل الخلق والفطرة ابتداء، ثم برابط السكن أي الاستقرار والاستمرار، وبرابط المحبة والمودة، وهو روابط وجدانية لا تنفصم أو تنتهي بانتهاء متغيرات المصلحة المادية أو المعنوية.[2] ومن أجل حماية هذه الوظيفة لدى الأسرة، وضع الإسلام مجموعة من التشريعات التكميلية التي تحفظ قيامها من قبيل أحكام العفة واجتناب الزنا والميراث إلخ...

كما أن الإشباع الجنسي من الوظائف التي يحققها الزواج في المنظور الإسلامي، وهي وظيفة فطرية أثبتها الله في الإنسان كما تبين ذلك الآية القرآنية: "زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب"[3]. وقد أمر الإسلام بالزواج والتزويج وذلك لما يترتب عليه من إشباع لفطرة الجنسين تجاه بعضهما ولما يحققه ذلك من عفة وإحصان يعود نفعهما على الفرد والمجتمع، حيث جاء في الآية: "وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم"[4]. وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم الشباب على الزواج قائلا: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"[5].

وقد شرع الإسلام عقوبة للزاني تنفيرا من ذلك الفعل ومحاولة منه لمحاربة الحيوانية التي لا تفرق بين جسد وجسد، أو لا تهدف إلى إقامة بيت وبناء عش وإنشاء حياة مشتركة لا تنتهي بانتهاء اللحظة الجسدية، وأن يقيم العلاقات الجنسية على أساس من المشاعر الإنسانية الراقية التي تحصل من التقاء جسدين نقيين، وقلبين وروحين، وبتعبير شامل التقاء إنسانين تربط بينهما حياة مشتركة، وآمال مشتركة، وآلام مشتركة ومستقبل مشترك"[6].

---

[1] الروم: 24

[2] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 124

[3] آل عمران: 14

[4] النور: 32

[5] ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة" ج 1 ص 592

[6] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 127-128

وتتبع الإشباعَ الجنسيَّ وظيفة تكاثر النسل واستمرار الوجود الإنساني التي تُعتبر من المقاصد المهمة للزواج في الإسلام. وتتضح قيمة الولادة كوسيلة لتحقيق هذا الغرض في تناول القرآن لها باعتبارها بشارة ونعمة للعائلة وأفرادها وللزوجين أساسا من خلال الآيتين التاليتين : "وبشروه بغلام عليم"[1]، "يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا"[2]. والقرآن لا يخلو من الآيات التي تصور البنين كنعمة من الله تعالى: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون"[3]. ينضاف إلى ما سبق الآية التي تصف عباد الرحمن قائلة: "والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما"[4]، في إشارة إلى كون الذرية نعمة لا تأتى إلا بفضل الله. أما النبي صلى الله عليه وسلم، فقد حث على اختيار الودود الولود للزواج، مفصحا عن المقصد وراء ذلك قائلا: "تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة، ولا تكونوا كرهبانية النصارى"[5].

ويظهر اهتمام الإسلام بالأسرة كذلك لما تحققه من الوظائف على المستوى الاجتماعي، فأهم وظيفة تحققها الأسرة في هذا الميدان هي وظيفة التربية حيث تتحمل الأسرة مسؤولية عظيمة في تربية وتنشئة أطفالها، فهي المحضن الأول الذي تترعرع داخله شخصية الطفل، والمؤسسة الاجتماعية الأولى التي يعيش فيها ويتلقى فيها المعايير والقيم الفردية والاجتماعية، حيث يبدأ الإحساس لديه بذاته الفردية والجماعية، فيتعلم كيفية التعامل مع الآخرين لإشباع ميوله وحاجاته، وتحقيق مصالحه ومصالح جماعته من خلال شبكة العلاقات التي ينسجها[6].

وقد وضع الإسلام أحكاما وتوجيهات عدة لتربية الطفل في مختلف مراحل عمره وفي مختلف أبعاد شخصيته ومكوناتها، حتى يستطيع المولود أداء رسالته في الوجود بما يضمن له الحياة السعيدة في دنياه وأخراه، وذلك من خلال تحليته بالقيم التي تساعده على الاندماج والتفاعل مع مجتمعه ومؤسساته ومكوناته المختلفة، حيث إن رسالته لا تقتصر على مهمته الوظيفية في المجتمع كعنصر من عناصر التساند الوظيفي الاقتصادي له أو كأداة لإنتاج الرفاه فيه. بل ينبغي تهيئة الإنسان تهيئة عقدية وعلمية، وجدانية وعملية، تهيئة تراعي أبعاد الشخصية وجوانبها المختلفة التي تتناسب مع الدور الحقيقي للإنسان في الوجود، والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم[7].

---

[1] الذاريات: 28

[2] مريم: 7

[3] النحل: 72

[4] الفرقان: 74

[5] أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، "السنن الكبرى" (بيروت: دار المعرفة، 1992) ج 7 ص 78

[6] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" (الرباط: طوب بريس، 2015) ص 133

[7] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" (الرباط: طوب بريس، 2015) ص 137

ومن أجل تحقيق الزواج والأسرة للأدوار المنوطة بهما، وضع الإسلام مجموعة من التشريعات المنظمة لعلاقة الزوج والزوجة على أساس العدل في الحقوق والواجبات الذي يُعتبر أساس بقاء واستدامة المجتمع والأنساق الاجتماعية بمختلف أشكالها. وضرورة وجود هذا التوازن بين الحقوق والواجبات في كل نسق مجتمعي قد أكّد عليها Therborn بقوله:

"It makes good analytical sense to view an institution in terms of an equilibrium, between the pattern of rights and obligations, on one hand, and the distribution of power resources among the members, on the other … Those privileged by it can maintain their status because their resources of control and of sanction match their rights, while those who have few power resources have more duties than rights"

"من باب التحليل المنطقي الجيد النظر تجاه مؤسسة من حيث التوازن بين نمط الحقوق والواجبات من ناحية، ومن حيث توزيع مصادر القوة بين الأعضاء من ناحية أخرى ... يمكن لأولئك الذين يحظون بوضع معين – داخل الأسرة – الحفاظ عليه لكون موارد السيطرة والعقاب لديهم متوافقة مع حقوقهم، بينما الذين لديهم القليل من موارد القوة لديهم واجبات أكثر من الحقوق"[1]، وهو ما يحتم عدم إغفال دور امتلاك مصادر القوة وتوزيع الحقوق والواجبات في خلق وضع متوازن داخل الأسرة يضمن استقرارها واستدامتها.

وهنالك العديد من العوامل التي تتحكم في طريقة توزيع هذه الحقوق والواجبات ومصادر القوى بين أفراد الأسرة، ابتداء بالعامل الديني الذي يحدد لكل فرد من أفراد الأسرة ما له وما عليه وانتهاء بالسلطات السياسية والتشريعية التي تعطي المشروعية لتلك الحقوق والواجبات. ويتخلل هذين العاملين الكبيرين جمع من العوامل الأخرى قد يكون أهمها العامل الاجتماعي الذي يضفي صبغته الخاصة على طريقة تنزيل تلك الحقوق والواجبات على أرض الواقع، وهو ما يجعل التقاليد العائلية مختلفة من منطقة إلى أخرى[2].

ولم يترك الإسلام –بصفته العامل المحدد لحقوق وواجبات الأزواج والزوجات – أمر الحقوق الزوجية لما ترتضيه ضمائر الناس والتزامهم الأخلاقي، إذ من المعلوم أن النفوس قد تضعف أمام نزعات الأهواء وإغراءات الواقع

[1] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 1-2

[2] Göran Therborn, "Between Sex and Power : Family in The World" pp. 2

ومتغيراته. لذلك قام الإسلام بوضع الأحكام التي تضمن سلامة العلاقة الزوجية واستمرارها، وإحقاق الحقوق لأصحابها، فأساس المحبة والمودة والتكامل الذي تنبني عليه العلاقة الزوجية لا يستمر دون مراعاة حقوق المتزوجين[1].

على سبيل ذكر الأمثلة الدالة على عناية الإسلام بحقوق الزوجين، يُلاحَظ وجود آيات كثيرة جاءت في إثبات أحقية المرأة باكتساب حقوقها المادية وتملكها، من ذلك حقها في المهر الذي أشير إليه في الآية: "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة، فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا"[2]. "فالمقصود في الخطاب هم الأزواج لكي لا يتذرعوا بحياء النساء وضعفهن وطلبهن مرضاتهم إلى غمض حقوقهن في أكل مهورهن، أو يجعلوا حاجتهن للتزاوج لأجل إيجاد كافل لهن ذريعة لإسقاط المهر في النكاح".[3]

وقد أكد القرآن على واجب إنفاق الرجل على المرأة من خلال الآية القرآنية: "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم، ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن. فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف"[4]. وقد فصل القرآن في الآيتين 11 و 12 من سورة النساء وفي غيرها من السور مقادير الإرث التي يؤتاها كل فرد من أفراد أسرة المتوفى، وكما أثبت للمرأة حقوقها المادية أثبت للرجل كذلك مثلها حيث تقو الآية: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف"[65].

فكما أثبت النص القرآني للمرأة والرجل حقوقا مادية، مع التركيز أكثر على حقوق المرأة لما جرى من ثبوت الظلم في حقها إبان عهد الجاهلية، أثبت أيضا الحقوق المعنوية لهما مع التركيز أكثر على حقوق المرأة للسبب السابق الذكر. ومن أهم الحقوق الثابتة للمرأة حسن المعاشرة والمعاملة: "وعاشروهن بالمعروف، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا"[7]. كما أثبت الإسلام أيضا حقها في المعاشرة الزوجية وحرم بذلك الظهار والإيلاء من خلال الآيتين: "الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا وإن الله لعفو غفور"[8]، "للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم"[9]. وقد جاء تحريم الظهار والإيلاء لما فيهما من تناف مع مقاصد استقرار الأسرة واستمرارها وتطاول

[1] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 153

[2] النساء: 4

[3] محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير" ج 4 ص 230

[4] الطلاق: 6

[5] البقرة: 127

[6] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 154-155

[7] النساء: 19

[8] المجادلة: 2

[9] البقرة: 226

على حقوق المرأة وإضرار بمصالحها وبكرامتها، ومن "تعطيل للحياة الزوجية، ومن جفوة تمزق أواصل العشرة، وتحطم بنيان الأسرة حين تطول عن أمد المعقول"[1].

وكما صاحب الإسلام بناء الأسرة بالتشريع والتقنين، ساير كذلك مختلف مراحلها بما فيها حالة التعذر والاستحالة في الاستمرار والحفاظ على وحدة البناء الأسري من التفكك، أي حالة الطلاق، معتبرا إياه حلا لتجاوز مشاكل مستعصية في البناء الأسري أو في العلاقات العائلية. هذا الذي تؤكده سورة الطلاق التي جاءت لتبين أن الطلاق وسيلة لحل مشاكل استعصت عن الحل بين الزوجين، ولتجنب مشاكل أصعب كالتربية السيئة وانحراف الأطفال وعدم تحقق مقاصد الزواج والمتمثلة في المودة والرحمة والسكينة. وقيّد الإسلام الطلاق بعدة أحكام حماية لمصالح الزوجين، فأوجب إعطاء المكتسبات والحقوق المالية أثناء الطلاق وأثناء العدة من خلال الآية القرآنية: "لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين. وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير"[32].

وضمن الإسلام للمرأة كذلك حق العدة والسكنى "في بيت زوجها لأنها معتدة لأجله، أي لأجل حفظ نسبه وعرضه"[4]، و كذا لمنح الزوجين فرصة للصلح والتراجع عن قرار الطلاق، فمدة العدة كافية لتجاوز التشاحن أو التوتر ولتهيئة الأجواء للحوار لإتاحة الفرصة للعلاقة الزوجية كي تنجو من الانحلال والانهيار. كما أكد الإسلام على حق المرأة الحامل المطلقة في نفقة الزوج رعاية وحماية لحق الجنين في العيش والوجود من خلال الآية القرآنية: "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم، ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن. فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف ..."[5] إلى آخر الآية.

هذه الإطلالة العاجلة على منظور الإسلام إلى وظائف الزواج والأسرة وحقوق الزوجين لا تهدف إلى الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه، وإنما الهدف منها إبراز الأسس التي أقام عليها الإسلام نظرته إلى الأسرة، حيث إنها أسس كفيلة بتحقيق تماسك زوجي قادر على الوصول بالأسرة إلى بر الأمان بعيدا عن مشاكل التفكك والطلاق. وبعد أن ارتأيت حصول الاكتفاء بالمعلومات المتعلقة بمصطلح "الأسرة"، سأقوم فيما يلي بالتطرق إلى مفهوم "التماسك الزوجي".

---

[1] سيد قطب، "في ظلال القرآن" ج 1 ص 244

[2] البقرة: 236-237

[3] محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 158-159

[4] محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير" ج 28 ص 299

[5] الطلاق: 6-7

3.2. مفهوم التماسك الزوجي

1.3.2. تعريف التماسك الزوجي

مما يتفق عليه أن الأسرة في حياتها تعتمد على عدد من المقومات الأساسية للقيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية، فنجاحها وتوافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات، إذ إنها تحتاج إلى دخل ملائم لإشباع الحاجات الأساسية من مسكن ومأكل وملبس، وتحتاج إلى خدمات صحية، وصحة نفسية تساعدها على مواجهة أزمات الحياة. كما أنها محتاجة إلى علاقات اجتماعية سليمة وقيم دينية تدعو إلى التمسك بالأخلاق عند تعامل أفرادها فيما بينهم أو مع الجماعات الأخرى.

وتعتبر العلاقات الزوجية وعلاقة التنشئة بين أولياء الأمور والأطفال من أهم المقومات الأساسية لمؤسسة الأسرة، فعدم التوافق بين الزوجين يعتبر السبب الأساس في تفككها والذي يكون بدوره سببا في انحراف الأبناء الذين يصبحون الضحايا الأبرياء للعائلة المتفككة[1]. وانحراف الأبناء يعيق بدوره قابليتهم لإنشاء عش أسري جديد، وهو ما قد يؤثر على نسب الزواج وعلى استمرارية الأسرة كمؤسسة اجتماعية إذا ما استفحلت ظاهرة التفكك الأسري. لذلك فإن استقرار العلاقة بين الزوجين يؤدي إلى "التماسك الزوجي" الذي يُعَد أحد العناصر الضامنة لبقاء مؤسسة الأسرة وانتقال مشعلها من الآباء إلى الأبناء. وهذا العنصر هو الذي يشغل الشق الثاني في عنوان الأطروحة، إذ ستحاول الدراسة الميدانية لاحقا تحديد مدى تأثره بالمعرفة الدينية لدى الأزواج المغاربة.

في محاولة للوصول إلى تعريف لمصطلح "التماسك الزوجي"، عبر "مأمون طربيه" عن معناه بمصطلح "التوافق الزوجي" الذي يحيل لديه على "التحرر النسبي من الصراعات والحد الأدنى من الاتفاق المقبول بين الزوج والزوجة على الموضوعات المتعلقة بحياتهما المشتركة"[2]. فالجزء الأول من هذا التعريف يقر بضرورة حصول المشاكل الزوجية في حياة الأسرة، على اعتبار الحياة الزوجية ميدانا لتجاذب الحقوق والواجبات بين الزوج والزوجة.

أما الجزء الثاني من التعريف السابق، فهو يوسع دائرة الأسر المتوافقة لتشمل الأسر التي تحظى بأقل قدر من الاتفاق حول موضوعات الزواج. وحاصل الجمع بين جزأي التعريف أنهما يدلان على "أقل ما يلزم وجوده من أجل التحرر من الصراع الزوجي واستدامة العلاقة الزوجية وتماسكها وعدم زيغها إلى طريق الطلاق". إلا أن هذا التعريف اقتصر على ذكر مظهرين يقاس بهما مدى توافق زوجين من الأزواج، ولم يتعرض لمعنى التماسك الزوجي وماهيته.

---

[1] خالد محمد الطحان، عوامل جنوح الأحداث: انحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعاملة والمعالجة (بغداد: منشورات المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، 1973) ص 20-21، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 21

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 71

من ناحية أخرى، حاول بريفيتي Previti و أماتو Amato من خلال مقالهما المعنون بـ "لماذا البقاء متزوجا؟" وضع تصور شامل لمفهوم التماسك الزوجي كما هو متداول لدى المتخصصين في علم الاجتماع والذين جعلوه متأسسا على أبعاد "المكافآت" و"الحواجز" و"البدائل"، فكان مما جاء في المقال:

"Over the past few decades, numerous researchers have used the constructs of rewards, barriers, and alternatives to study marital cohesion. Rewards involve the positive outcomes associated with being in a relationship, barriers encompass psychological forces that restrain people from leaving relationships, and alternatives reflect the attractiveness of potential partners other than one's spouse (as well as the attractiveness of having no partner at all)"

"على مدى العقود القليلة الماضية، استخدم العديد من الباحثين تراكيب المكافآت والحواجز والبدائل لدراسة التماسك الزوجي. تنطوي "المكافآت" على النتائج الإيجابية المرتبطة بالعلاقة، وتشمل "الحواجز" القوى النفسية التي تمنع الأشخاص من ترك العلاقات، بينما تعكس "البدائل" جاذبية الشركاء المحتملين غير الزوج / الزوجة (بالإضافة إلى جاذبية عدم وجود شريك على الإطلاق)"[1].

وقد أشار ليفنجر Levinger إلى أبعاد "المكافآت" و "الحواجز" و "البدائل" في مقالته "التماسك الزوجي والتفكك" والتي حاول من خلالها شرح السر وراء بقاء الزواج قائما والسبب المؤدي إلى انحلاله، فكان مؤدى الفكرة العامة لمقالته هو أن مستوى انجذاب الزوج نحو شريكه يتماشى مع المكافآت التي تجنى من العلاقة – أي المظاهر الممتعة للعلاقة كالرفقة والمساندة العاطفية والحنان والجنس والدعم اليومي – بعد أن نطرح منها النفقات المصروفة من أجلها – من قبيل التنازلات والتعامل مع العنف اللفظي أو الجسدي والصبر على التصرفات السيئة للطرف الآخر–. فإذا كان مستوى المكافآت أعلى من مستوى النفقات، تستمر الحياة الزوجية دون ظهور خطر الافتراق[2].

[1] Denise Previti and Paul R. Amato, "Why Stay Married? Rewards, Barriers, and Marital Stability", Journal of Marriage and Family 65 (August 2003), pp. 561

[2] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review", Journal of Marriage and Family 27 (February 1965), pp. 19-28

بناء على ذلك، يمكن القول إن نجاح العلاقة الزوجية معتمد على توازنات بين الربح والخسارة اللذين يلحقان بكلا الطرفين في العلاقة، حيث يعتبر الزواج ناجحا إذا كانت حصيلة الإشباع التي يقدمها للزوجين إيجابية، أي أن مردود الربح لكل من الزوجين أكثر من الخسارة التي يتلقيانها[1]. وكمثال على ذلك، يمكن أخذ الحالة التالية قيد الاعتبار: حسن وفاطمة، زوجان تتكرر الخلافات بينهما على الدوام، وهو الأمر الذي فتح الطريق للشعور بالإحباط والوحدة لديهما رغم وضع الزوجية. لكن بقاءهما معا يمكنهما من الإبقاء على المسكن وعلى المكانة المجتمعية ويمكنهما كذلك من حماية أطفالهما من مشاكل الطلاق. لذلك فعلاقتهما متماسكة ليس لأنها أفضل ما يمكن تخيله ولكن لكونها أفضل ما يمكن وصوله خصوصا أن الفوائد والمكاسب في البقاء على ارتباط أهم من التكاليف والخسائر التي تتعرض لها العلاقة.

ومن أجل مزيد توضيح لأبعاد التماسك الزوجي الثلاثة، أفاد جورج ليفنجر George Levinger في معرض حديثه عن بُعد "المكافآت" أن هنالك العديد من العناصر التي يمكن إدراجها تحت مسمى "المكافأة" والتي تجعل الزوج منجذبا إلى رفيقته وإلى التمسك بعلاقته الزوجية التي تجمعه بها حيث قال:

"In marriage, a spouse is attracted to his mate because of her intrinsic worth, her love, her charm, her ability to please his wants, or perhaps because she gains him external prestige or will further extrinsic goals"

"في الزواج ، ينجذب الزوج إلى رفيقته بسبب قيمتها الجوهرية أو بسبب حبها أو سحرها أو قدرتها على تلبية رغباته، أو ربما لأنها تكسبه الهيبة ظاهرية، أو لأنها تساعده في بلوغ أهداف عَرَضية"[2].

أما "الحواجز" التي تدخل في جوهر "التماسك الزوجي" وتضمن استمراريته فقد تكون حواجز شخصية مرتبطة بقناعات الشخص نفسه، وقد تكون حواجز خارجية تمارس الضغط على المعني بها فيضطر بذلك إلى الحفاظ على علاقته الزوجية بعيدة عن التفكك والطلاق، حيث أضاف ليفنجر في حديثه عن "الحواجز" التي تمنع الزوج من قطع علاقته برفيقته:

"Barriers against a breakup emanate from other sources: the emotional, religious, and moral commitments that a partner feels toward

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 71

[2] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review pp. 20

his marriage or toward his children; the external pressures of kin and community, of the law, the church, and other associational memberships"

"تنبع الحواجز المعيقة للانفصال من مصادر أخرى: من الالتزامات العاطفية والدينية والأخلاقية التي يشعر بها الشريك تجاه زواجه أو تجاه أبنائه، من الضغوط الخارجية للأقارب والمجتمع والقانون والكنيسة ومن عضويات جمعوية أخرى"[1].

وزاد Levinger شارحا أن "الحواجز" تلعب دورها عندما تمر على العلاقة الزوجية فترات يخلو فيها جو البيت من الضحك والمرح، فتخيم عليه الكآبة ويصير التواصل في أدنى مستوياته بحيث لا يكف الزوجان عن الحديث حول مشاكلهم وتجاربهم اليومية. آنذاك تتدخل "الحواجز" في سبيل المحافظة على العلاقة الزوجية، حيث يصير تفادي الزوجين للافتراق فعلا عقلانيا هدفه التضحية من أجل الأطفال أو من أجل الإبقاء على الاحترام في المحيط المجتمعي، أو ربما بسبب الاقتناع بكون الطلاق أمرا خاطئا من الناحية الدينية[2].

في ظل هذا الجو المتوتر في وسط الأسرة، يسود نوع من العدائية داخل البيت، بحيث يصير الجدال دائرا حول الأمور الصغيرة والتافهة عوض الأمور الكبيرة الأكثر أهمية، ربما لأن مناقشة الأمور الكبيرة قد تؤدي إلى الفراق. فيقرر الزوجان البقاء مرتبطين لما لذلك من الإيجابيات كالحفاظ على سعادتهما الشخصية والحفاظ على نفسية أطفالهما. وهذا النوع من الزواج يطلق عليه "القشرة الفارغة" حسب تعبير Goode[3]، على خلاف القشرة الممتلئة. فمن الممكن للزواج أن يصير "قشرة ممتلئة" إذا كانت عناصر الانجذاب فيه أقوى من الحواجز، بحيث تسوده المشاعر الصادقة والمتبادلة بين الطرفين. وقد تندثر هذه القشرة فتصير "منعدمة" إذا تداعت قوى الحواجز والانجذابات الزوجية مع مرور الوقت، حيث يفضل الزوجان الافتراق والعيش منفصلين كبديل عن الحياة الزوجية التعيسة السابقة.

والحاصل أن قوة العلاقة الزوجية تتلخص في حواجز وروابط في نفس الوقت، حيث إن القوى الممارسة على أفراد العلاقة الزوجية تتميز بنوع من التوازن بين عناصر الجاذبية في العلاقة والحواجز المانعة من الخروج عنها، أي أنه كلما ضعف تأثير عنصر ما قوي تأثير العنصر الآخر. فإذا كانت قوة الانجذاب لدى الزوجين في مستوى عال فإن

[1] Ibid. pp. 20

[2] Ibid. pp. 20

[3] William J. Goode, "Family Disorganization" in "Comtemporary Social Problems" ed. by Robert K. Merton & Robert A. Nisbet (New York: Harcourt, Brace, 1961) pp. 441-442, in George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review" pp. 20

قوة الحواجز لا تصير دون قيمة تذكر، حيث إن قوة الانجذاب تمنع الزوجين من التفكير في قطع العلاقة. لكن إذا كانت الحياة الزوجية خاوية من المشاعر الإيجابية، فإن الحواجز تصبح ذات أهمية كبرى في منع الافتراق[1].

قد يكون التفاني في الإبقاء على عش الزوجية سليما راجعا إلى بعض الأسباب الاجتماعية، فكل زوجين يحاولان إظهار الوجه الحسن للعلاقة الزوجية بغية استرعاء مدح الوسط المجتمعي حولهما. كما أن الثقافة الشعبية في مختلف المجتمعات جعلت الالتزام الزوجي قيمة أخلاقية سامية، لذلك فالوسط المجتمعي يتوق غالبا إلى انتقاد العلاقات التي انقطعت مدعيا أنها انقطعت لأسباب تافهة، في محاولة للوم الطرفين على إنهائهما لعلاقتهما[2]. ودور المراقب الذي يمارسه المجتمع بمختلف فاعليه يدخل ضمن صنف آخر من الانجذابات والحواجز يتموقع خارج مؤسسة الزواج.

هذا الصنف من الانجذابات والحواجز يتمثل في القوى التي تمارسها علاقة الزوجين مع الآباء والأبناء والمحبين والأصدقاء والأعداء والموظفين أو أي شخص أو نسق مجتمعي آخر. وتختلف درجة انجذاب الزوجين تجاه هذا النوع من العلاقات ودرجة الإحساس بإلزامية الحفاظ عليها. ويمكن للعلاقات الزوجية أن تبقي على انسجامها واستقرارها دون أن يحصل تعارض مع هذه العلاقات الخارجة عن إطار الأسرة. لكن الالتزام المفرط تجاه أحد هذه العلاقات قد يتعارض مع الزواج، حيث سيصير الالتزام موجها إلى طرف ثالث غير الزوج أو الزوجة[3].

وبغض النظر عن القيمة التي أولاها ليفنجر Levinger لبُعدي "المكافآت" و"الحواجز" في الحفاظ على العلاقة الزوجية التي تستمد قوتها حسب تصوره من جاذبية ما يُجنى من مكافآتها ومن قوة الحواجز المحيطة بها، أشار كذلك إلى أن أثر هذين البعدين يتنزل على نحو معكوس في اتجاه الزواجات الأخرى حيث إن المكافآت المحصلة في علاقة زوجية معينة لا تجذب الفرد الأجنبي المتزوج لدخولها بل تدفعه للبقاء خارج حيزها دون أن يكون لهذا الإبعاد "حواجز" تعيقه[4]. وهذه العملية تعتبر عملية حماية لحدود العلاقة الزوجية ضد أي شخص أجنبي قد يمثل الشريك "البديل" الذي يمكنه تعويض الشريك الحالي في العلاقة الزوجية.

هذه النقطة تؤدي إلى الحديث عن البُعد الثالث الذي يتأسس عليه "التماسك الزوجي" وهو بُعد "البدائل" التي يضمن غيابُها بقاء العلاقة الزوجية على ما كانت عليه، فمن شأن وجودها أن يُؤثر على قرار أحد الزوجين في البقاء داخل إطار العلاقة الزوجية، حيث تعتبر العلاقة متماسكة إذا كان استمرارها أفضل من أي بديل آخر[5]،

---

[1] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review" pp. 20

[2] Anca Gheaus, "The (Dis)value of Commitment to One's Spouse", In "After Marriage" Ed. Elizabeth Brake (New York : Oxford University Press, 2016) pp. 205

[3] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review" pp. 20

[4] Ibid. pp. 19

[5] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 71

فالأزواج السعداء نفسهم قد ينجذبون إلى شركاء آخرين إذا تبدت لهم مكافآت أعظم في الارتباط معهم، وحتى الأزواج التعساء قد لا يقبلون على الافتراق إذا لم تتوفر لهم بدائل أفضل من العلاقة الزوجية. للتوضيح أكثر أسوق هنا مثال الحالة العائلية التالية: عبد الحميد وأمينة، شخصان متزوجان لكن أحدهما فقط يعمل، فسواء كان المشتغل منهما الزوج أو الزوجة، فإن الوضع ليس مرضيا للطرف العاطل عن العمل نظرا لارتباطه ماديا بشريكه الذي يشتغل ويصرف من ماله على الأسرة. بالرغم من انعدام الرضا والاتكالية القائمة بينهما، فإن هذه العلاقة تعتبر متماسكة لأن البديل الذي يمكن أن يأخذ مكان الوضع الزوجي القائم غير موجود.

وتوفر "البدائل" لا يدفع الأزواج إلى التخلي عن علاقتهم الزوجية الأولى بالضرورة، حيث تقول Anca Gheaus في شرح دوافع التزام الفرد تجاه علاقته الزوجية:

An obvious value of commitment is pragmatic, or instrumental. Given the limited resources of which individuals dispose, such as time and energy, commitment seems necessary for the achievement of non-immediate goals. In the pursuit of such goals, better alternatives are likely to present themselves and the non-committed, or feebly committed, agent is likely to become distracted from the initial goal. But this seems to be an overly simplified picture … Better options do not always present themselves … And more important, even when better options do appear, agents who have already invested significant time and effort in the pursuit of a goal tend to be reluctant to waste these resources and hop onto a new, more appealing, project.

"هنالك قيمة واضحة للالتزام تكون نفعية أو ذرائعية. بالنظر إلى الموارد المحدودة التي يمتلكها الأفراد، مثل الوقت والطاقة، يبدو الالتزام ضروريًا لتحقيق الأهداف غير الفروية. خلال السعي لتحقيق هذه الأهداف، من المرجح أن تكون بدائل أفضل قد أبدت نفسها، ومن المحتمل أن يصرف الفرد غير الملتزم أو الملتزم بشكل ضعيف انتباهه عن الهدف الأصلي. ولكن هذا يبدو كصورة مبسطة بشكل مفرط ... الخيارات الأفضل لا تقدم نفسها دائمًا ... والأهم من ذلك، حتى عندما تظهر خيارات أفضل فإن الأفراد الذين استثمروا ولا زالوا يستثمرون وقتًا

وجهدًا كبيرًا في السعي لتحقيق هدف يميلون إلى الامتناع عن إضاعة هذه الموارد والشروع في مشروع جديد أكثر جاذبية"[1].

يتبدى من خلال الفقرة السابقة أنه إذا أُريد من شخص أن يغير مواقفه تجاه علاقته الزوجية، لا بد من إغرائه بمصلحة معينة أو بفرصة أفضل من الفرص المتاحة له، وهو الأمر الذي يقل حصوله في بداية زواج الناس عموما نظرا لظروفهم المعاشية التي تكفي بالكاد لتخطي عقبات الحياة الزوجية، ونظرا كذلك للقناعة الحاصلة لدى الأزواج برفقائهم في درب الزواج. على المدى البعيد، يصعب على أحد الزوجين تغيير مواقفه المخلصة للعلاقة الزوجية، خصوصا إذا وجد نفسه قد استثمر من الجهد والوقت خلال السنوات الطوال ما يعز على النفس هدمه بغضبة أو أزمة عابرة أو بالسعي نحو هدف أو مصلحة جديدة قد لا تكون نتائجها مضمونة.

وحاصل الكلام حسب ما سبق تفصيله هو أن الزوجين إذا أرادا الافتراق، صار لزاما عليهما تخطي مجموعة من الحواجز الاجتماعية كوجود الأطفال، والحواجز الدينية والقانونية والمادية كذلك. وهي حواجز تقل أهميتها إذا كانت قوة الانجذاب بين الزوجين كبيرة إلى حد ما، لكنها تكون ذات دور مهم لدى الأزواج الذين يعيشون حياة زوجية غير مرضية. كما أن غياب عامل البدائل أو حضوره يعتبر مؤثرا على مستوى الانسجام الزوجي بالإيجاب أو السلب. وقد قام ليفنجر بمحاولة لجرد عناصر الجذب والحواجز والبدائل التي تتحكم في تماسك العلاقة الزوجية من خلال جرده لمجموعة من البحوث التي تم إجراؤها بخصوص موضوع التماسك الزوجي، وجمع تلك العناصر في الجدول التالي[2]:

TABLE 1. FACTORS FOUND TO DIFFERENTIATE BETWEEN HIGH AND LOW COHESIVE MARRIAGES

Sources of Attraction	Sources of Barrier Strength	Sources of Alternate Attraction
Affectional rewards: esteem for spouse[11,14,17,24*] desire for companionship[4,20] sexual enjoyment[18,24,32] *Socio-economic rewards:* husband's income[(2),5,12,24,31,(32),34] home ownership[5,24,31] husband's education[10,28,35,36] husband's occupation[11,19,26,33,38] *Similarity in social status:* religion[4,6,8,21,29,30,38] education[4,13,20,39] age[4,5,24]	*Feelings of obligation:* to dependent children[11,15,27] to marital bond[25] *Moral proscriptions:* proscriptive religion[8,21,30] joint church attendance[9,11,24,31] *External pressures:* primary group affiliations[1] community stigma: rural-urban[3,5,7,31,37] legal and economic bars[16]	*Affectional rewards:* preferred alternate sex partner[11,14,18,24] disjunctive social relations[1,24] opposing religious affiliations[21] *Economic rewards:* wife's opportunity for independent income[12,16,23]

بالإضافة إلى ما سبق، نبهت Anca Gheaus على أهمية عنصر "الالتزام الزوجي – Marital commitment" الذي يميز الزواج عن سائر العلاقات الاجتماعية والذي لا تكتمل ماهية الزواج إلا به حيث

[1] Anca Gheaus, "The (Dis)value of Commitment to One's Spouse", In "After Marriage" pp. 208

[2] George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review" pp. 22

قسمته إلى نوعين: فهنالك الالتزام الفعلي الذي يتم طبقا لمقتضيات عقد الزواج المكتوب أو غير المكتوب، وهنالك الالتزام في المواقف الذي يؤطر أفعال الأزواج ويجعلهم يتصرفون طبق مواقف معينة، وهي مواقف لا تعدو أن تكون في سبيل حفظ علاقة الزواج ومؤسسة الأسرة[1].

ويكتسي الالتزام في المواقف لدى الأزواج أهمية أكبر من الالتزام الفعلي، فالمجتمع لا يحاسب الزوجين على عدم قيامهما بعمل ما في بيت الزوجية، ولكنه يذم مواقف الشخص المهمل لعلاقته الزوجية عن سبق إصرار. لذلك فالالتزام في المواقف له درجات متغيرة حسب الظروف الطارئة على العوائل: فهنالك من يبقى مخلصا في نواياه لخدمة صالح العلاقة الزوجية، وهنالك من ينقص إخلاصُه لعلاقته الزوجية بعد أن يعيد حساباته ويقارن مقدار مكاسبه بالتضحيات التي سيقدمها[2]. وقد كشفت بعض الدراسات عن وجود علاقة بين التمذهب الديني والالتزام الزوجي، حيث إن التمذهب الديني يمنح الأسرة أهدافا وقيما موجهة لتلبية احتياجات الآخرين من أفراد الأسرة وتأمين رفاهيتهم، وهذه القيم تكون سببا في حصول "الالتزام" لدى كلا الزوجين مما يساعد على توفير الطاقة والجهد في تسيير شؤون الأسرة[3].

وعلى العموم، من الصعب تحديد الحيز الذي تشغله "المكافآت" و"الحواجز" و"البدائل" و"الالتزام" في بناء "التماسك الزوجي" لدى كل أسرة، حيث إن لكل زوجين طريقتهما في الموازنة بين تلك العناصر في سبيل الإبقاء على عش الزوجية. يقول Gathorne-Hardy:

"Happy families may resemble each other, but each marriage at the centre of that family is happy in its own particular way. The ties that bind people, the needs they fulfil in each other, are as complex or simple, as deep or shallow, often as unknowable as the people themselves…. And this is still more complicated because we are always both in the stream of becoming, while all the time wanting to be fixed"

"قد تُشَابه الأسر السعيدة بعضَها، ولكن كل زواج يتوسط تلك الأسر سعيد بطريقته الخاصة. إن الروابط التي تجمع الناس والحاجات التي يلبونها لبعضهم البعض تكون بسيطة أو معقدة، عميقة أو سطحية، وغالبا مجهولة

[1] Anca Gheaus, "The (Dis)value of Commitment to One's Spouse", In "After Marriage" pp. 207

[2] Ibid. pp. 208

[3] Lyle E. Larson and J. Walter Goltz, "Religious Participation and Marital Commitment", Review of Religious Research 30 (June 1989), pp. 388

كالناس أنفسهم ... وهذا الأمر يزيد تعقيدا لأننا نتواجد في خضم سيل من التحولات، بينما نريد دائما إصلاح أنفسنا"[1].

ورغم الكم الهائل من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الأسر في مختلف أطوارها، إلا أن رابطة الزوجية تبقى أقوى من التأثر بكل تلك المشاكل، وهذا ما يفسر النسب الضئيلة للطلاق مقارنة مع العدد الإجمالي للأسر المتزوجة. قد يكمن سبب ضآلة نسب الطلاق في كيفية نظر الأزواج إلى مشاكلهم وفي تقييم خطورتها، فالعديد من الأزواج قد لا يقدمون على ما هو مشكل بالمشكل، بل قد يعتبره مجرد عارض حادث سيزول مع مرور الوقت. لكن على العموم، من الصعب تتبع السبب الذي يرجع إليه الفضل في هذا التماسك بين الأزواج.

2.3.2. مراحل التماسك الزوجي

من الشائع في المدرسة الأمريكية أن مستوى التماسك الزوجي يتجه نحو الانحدار منطلقا من مستوى الصفر خلال السنوات الأولى للزواج وصولا إلى أسفل السلم في المراحل الأخيرة لطور تربية الأولاد حيث يصير لدى الأسرة أطفال مراهقون في البيت، بعد ذلك يشرع مستوى التماسك في الصعود[2]. هذا يعني أن حركة الصعود والنزول هذه ترتبط بمجموعة من العوامل التي تظهر وتختفي مرورا بمختلف مراحل تطور الأسرة، مع ضرورة ترك حيز مهم لأحد أهم هذه العوامل، ألا وهو البعد الزمني الذي يتحكم بدوره في صعود ونزول مستوى التماسك الزوجي، فكثير من المشاكل الزوجية والظروف العائلية الصعبة لا تحل إلا عبر مرور الزمن، وللبعد الزمني حضور في مجرى المشاكل الزوجية والاستقرار الزوجي رغم أن الكثيرين لا ينتبهون إلى مكانته[3].

وقد أعطى Jack Dominian ترتيبا للمراحل التي تعيشها مؤسسة الأسرة وخصائص كل مرحلة فيما يتعلق بمستوى التماسك الزوجي، وهذه المراحل هي كالآتي:

السنوات المبكرة

تمتد هذه المرحلة لدى دومنيان Dominian 5 سنوات تقريبا، وتبتدئ من يوم انعقاد الزواج الذي يعتبر دخولا في نمط حياة جديد يحتاج خمس سنوات تقريبا لكي يستقر على قاعدة صلبة، وتنتهي ببلوغ عمر الزوجين أواخر العشرينيات أو أوائل الثلاثينيات. خلال هذه المرحلة يحصل نوع من التغيرات على مستوى العلاقات الإنسانية،

[1] J. Gathorne-Hardy, "Love, Sex, Marriage and Divorce" (London: Cape, 1981) pp. 158, In Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 56

[2] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 31

[3] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 31

حيث تبدأ عملية الانفصال التدريجي للزوجين عن أسرتيهما السابقتين ليتم التركيز على تأسيس الأسرة الجديدة. يرافق هذا التغير تغير في مستوى التعلق ببعض النشاطات والهوايات التي كانت تمارس قبل الزواج، بالإضافة إلى تجديد شبكة العلاقات الاجتماعية أو إحداث أخرى جديدة. كل هذه التغييرات تصب في اتجاه تقلد الزوجين أدوارهما الجديدة التي يبدأ التأقلم معها ابتداء من فترة الخطوبة[1].

إن هذه المرحلة ليست بالمرحلة الهينة على الزوجين، فهي مرحلة يتقاسم فيها الزوجان مهامهما الجديدة في مضمار إنشاء عش الأسرة الجديد وتحمل مصاريفه المالية وأتعابه التنظيمية، حيث يدخل كلا الطريفين في نمط حياة جديد تتجاذبه الحياة المهنية المعتادة من جهة، والحياة الأسرية الجديدة من جهة أخرى بكل تكاليفها ومسؤولياتها. اللافت للنظر في هذه المرحلة هو أن صغر سن الزوجين واقترانه ببعض الظروف المادية البسيطة إضافة إلى انعدام التجربة في ميدان الحياة الزوجية المشتركة هي عوامل قد تسبب الشقاق في هذه المرحلة المبكرة إذا لم يتنبه لها الزوجان بوعي وحذر وصبر[2].

من المحتمل أن يصاحب هذه المرحلةَ كذلك نوعٌ من انعدام الرضى عن الحياة الجنسية في تجاربها الأولى نظرا لكون الزوجين حديثي عهد بالأمور الفيزيائية والنفسية والعاطفية المتعلقة بالجنس الآخر. وقد أوضحت دراسة بريطانية[3] أن ما بين 10% و 20% من الأزواج عاشوا تجارب جنسية غير ناجحة في بداية حياتهم الزوجية. وعلى العموم، فهذه المرحلة الانتقالية كما يصفها دومنيان Dominian هي من الأهمية بمكان، إذ تتطلب مستوى عاليا من الوعي المرهف والاستجابة الصحيحة والتعاطف والقدرة على التعبير عن العاطفة وعن الإحساس بقيمة الطرف الآخر. فإن حصول مشكل في هذه المرحلة يدل على مشكل في اختيار أسلوب التواصل المناسب وعلى نقص في مقدار الوقت المستغرق بين الزوجين[4].

من التصورات الخرافية التي تطبع أذهان المجتمع الاعتقاد باكتمال السعادة والوصول إلى مرفئ الاستقرار عند ولادة الأطفال بعد الزواج. هذا المعتقد هو الذي أدى إلى كون 90 في المئة من المتزوجين يقبلون على الإنجاب، على اعتبار عدم الإنجاب أمرا خارجا عن إرادة الأزواج. وواقع الأمر أن الولادة مصدر تعب نفسي واجتماعي وسط

[1] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" (London: Study Commission on the Family, 1980) pp. 20

[2] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" pp. 20

[3] Thornes, B. and Collard, J. "Who Divorces?" (London:Routledge & Kegan Paul, 1979)

[4] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" pp. 23

الأسرة، حيث إن دراستين[1] في الولايات المتحدة وبريطانيا أثبتتا وجود مستويات عالية من الانسجام الزوجي لدى الأزواج الذين قرروا طواعية عدم الإنجاب، حيث صار جل اهتمامهم منصبا على التقارب الفكري والعاطفي بينهما[2].

خلال هذه المرحلة تتم ولادة الطفل الأول غالبا، وهي مرحلة انتقالية جديدة للزوجين حيث يجب على كل واحد منهما محاولة التقيد بمهمته الجديدة، فيصير الزوج أبا وزوجا في نفس الوقت، وتصير الزوجة كذلك أما وزوجة في نفس الوقت. وقد وصلت البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلاصة مفادها أن المرحلة الانتقالية المتمثلة في ظهور أول طفل في عش العائلة هي مرحلة انتقالية صعبة قد تكون ذات تبعات سلبية على مستوى العلاقة الزوجية. كما أن دراسة بريطانية[3] أثبتت أن أغلب حالات الطلاق حصلت لدى الزوجين اللذين رزقا بطفل في أول سنتين بعد زواجهما أي عندما كانت الزوجة مشغولة بتربية الأطفال[4].

بعد ولادة الأطفال، يصبح مقدار الطاقة الذي كان من المفترض أن يبذل في سبيل تمتين العلاقة الزوجية موجها نحو امتصاص الطاقة الجبارة التي تولد مع الأطفال. ومن المحتمل أن تظهر بعض الخلافات حول مسائل تربية الأولاد في هذه المرحلة. من الأزواج من يكون مستعدا لحلول الأطفال بالعائلة عبر إقدام الزوجة على الاستقالة من العمل خارج البيت من أجل الاعتناء بالأطفال في البيت، وهي خطوة لها تبعات اجتماعية واقتصادية ونفسية على المرأة بطبيعة الحال. وعلى العموم، فإن مسألة تربية الأطفال تبقى محل تجاذب بين الرغبة في تربيتهم أحسن تربية وبين تحقيق الرغبات الشخصية لكل واحد من الزوجين على المستوى الشخصي[5].

نظرا لما قد يعيشه الزوجان في هذه المرحلة الحرجة، تتميز هذه المرحلة بحدوث الطلاق بنسب مرتفعة جدا، وهو الأمر الذي يحتم على الزوجين تجاوز أزمات هذه المرحلة عبر بناء أسس للتعامل الإيجابي الذي قد يبعد العديد من البلايا والمشاكل في المستقبل من المراحل الأسرية. وهنالك بعض العوامل التي قد تخفف من حدة أسلوب الحياة الجديد ومسؤولياته المتعددة. فالمستوى التعليمي للزوجين وتطابق الخلفيات الثقافية والمعايير والقيم المتعلقة بالمال

[1] Houseknecht, S. "Childlessness and Marital Adjustment" (Journal of Marriage and the Family 41, 1979) Humphrey, M. "The Effect of Children upon the Marriage Relationship" (British Journal of Medical Psychology 48, 1975)

[2] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 35

[3] Thornes, B. and Collard, J. "Who Divorces?" (London: Routledge & Kegan Paul, 1979)

[4] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 34

[5] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" pp. 23

والمظهر وتربية الأولاد ومجالات أخرى لديهما هما من العوامل الكفيلة بخلق قناة تواصل عاطفية متينة بينهما من أجل تخطي هذه المراحل الأولى[1].

السنوات الوسطى

تمتد هذه المرحلة على العموم مما يقارب سن الثلاثين إلى سن الخمسين تقريبا ولو أن هذا التحديد يبقى أغلبيا لدى دومنيان Dominian. تعرف هذه المرحلة انحدارا متزايدا في منحنى الانسجام الأسري نظرا لظهور نوع خاص من المشاكل المرتبطة بالأطفال الذين تتزايد احتياجاتهم بتقدمهم في السن. في هذه المرحلة كذلك تتوضح ملامح شخصية كل من الزوجين، وتبلغ العلاقة الزوجية أوج توترها، فتصير نوعا ما خاوية من الناحية العاطفية نتيجة التدهور المستمر على مستوى العلاقة الجنسية والعاطفية والإفصاح عن العواطف وتشارك نفس الاهتمامات. كما أن الأب يبلغ في هذه المرحلة ذروة قدرته المهنية على الاشتغال، وسرعان ما تذبل تلك القدرة مرة أخرى ليدخل الأب في مرحلة الإحساس بالضعف الجسماني[2].

في هذه المرحلة كذلك يكبر الأطفال ليبلغوا سن المراهقة، وهي مرحلة يسعى فيها الطفل حديث البلوغ إلى التموقع من الناحية الاجتماعية فيبحث لنفسه عن هوية جديدة يندمج بها في فريق الأطفال المراهقين. في هذه الفترة أيضا يكبر الأطفال ليغادروا عش الأسرة سواء للدراسة أو لتكوين أسرة جديدة، كما يحاول الزوجان مواجهة مشكل مرض الوالدين والاعتناء بهما، حيث تقوم الأسرة بالتكفل بأحد الأبوين إذا توفي أحدهما نظرا لاستحالة اعتماده على نفسه في تحمل مشاق الحياة[3].

في نفس المرحلة كذلك، يعرف الزوجان نوعا من الاستقلال الذاتي سواء على المستوى العاطفي أو على المستوى العملي كذلك. فبعد أن كان الشخص معتمدا على أبويه أولا وعلى رفيق دربه بعد ذلك سواء على المستوى المعاشي أو العاطفي، تتحول شخصيته وتتطور ناحية الاستقلال الذاتي وحرية التمتع ببعض الحقوق التي كان يضرب عنها صفحا في الماضي. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التوجه نحو الاستقلال حسب نظر دومنيان Dominian إلى الفراق بين الزوجين إذا تصادف ذلك مع مجموعة من العوامل والأحداث المساعدة على تحققه[4].

---

[1] Ibid. pp. 24

[2] Ibid. pp. 24

[3] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" pp. 26

[4] Ibid. pp. 27

ومن أجل تجاوز عقبات هذه المرحلة بسلام، يحيل دومنيان Dominian على أهمية الجانب العاطفي كعنصر جدير بالاهتمام. فهو عنصر لم يكن أبدا أقل أهمية من غيره إذ يصاحب الشخص منذ ولادته، ويتجلى علنا في العلاقة التي تربطه بأبويه أولا، ثم بالعلاقة التي تربطه بشريك حياته بعد ذلك. ومظاهر الجانب العاطفي من قبيل الثقة والاعتماد على النفس والمبادرة وعزة النفس والحسد والغيرة وحلقة النزاع ثم الغضب ثم الندم، كلها مظاهر تحدث في العلاقة العاطفية الأبوية الأولى وتتكرر في خضم العلاقة العاطفية الزوجية لاحقا[1].

يشير دومنيان Dominian إلى أن أغلب الأزواج الذين يتخطون المرحلة الأولى يحظون بحياة عاطفية وجنسية لا مشاكل فيها، لكن ذلك لا يجب أن يخفي حقيقة وجود مثل هذه المشاكل لدى نسبة مهمة من الأزواج حتى بلوغ 17 سنة من عمر الزواج. يعيد دومنيان Dominian سبب هذه المشاكل إلى كونها مشاكل بقيت عالقة منذ المرحلة الأولى للزواج، بالإضافة إلى بعض التغيرات التي تطرأ على الأسرة في مرحلتها الثانية من وصول الأطفال إلى سن المراهقة وخروج بعضهم من بيت الأسرة بالإضافة إلى عامل الانحدار في التماسك الزوجي الذي تعرفه العلاقة الزوجية عموما[2].

السنوات الختامية

تبتدأ هذه المرحلة من سن الخمسين تقريبا إلى حين انتهاء العلاقة الزوجية بوفاة أحد الزوجين. تندر حالات الطلاق في هذه المرحلة نظرا لتناقص نسب الطلاق كلما كان عمر العلاقات الزوجية أطول. تقل نسبة المشاكل الزوجية في هذه المرحلة لأن معظم العلاقات الزوجية التي تبلغ هذه المرحلة تتسم بنوع من الاستقرار، وكما تمت الإشارة إليه سابقا، إن السعادة الزوجية والاستقرار الزوجي ليسا أمرين متطابقين[3].

في هذه المرحلة، ينتقل كل أطفال الأسرة للعيش خارج بيت الأبوين في غالب الأحيان، فتعود الأسرة إلى سابق عهدها لما كانت العلاقة الزوجية دائرة بيت شخصين فقط. قد تمتد هذه المرحلة لمدة عشرين سنة أو أكثر، خصوصا مع ارتفاع سن أمل الحياة إلى مستويات أعلى من السابق بفضل التقدم الحاصل في المجال الطبي. في بداية هذه المرحلة، يسعى كلا الزوجين إلى ممارسة بعض الهوايات والأنشطة الفردية، سيما أن صحة الفرد في سن الخمسين لا تكون متدهورة جدا. بداية من سن الستينات، تبدأ أعراض الأمراض بالظهور. قد تتبدل عادة الزوجين في هذه المرحلة إذا قدم أحد أبويهما للعيش معهما، خصوصا وأن 80 في المئة من المسنين في بريطانيا يعيشون في نفس

[1] Ibid. pp. 26

[2] Ibid. pp. 25

[3] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" pp. 27

منزل أطفالهم أو على مسافة نصف ساعة من منزلهم حسب ما يقول دومنيان Dominian[1]. في هذه المرحلة كذلك تعيش الأسرة حدث التقاعد من العمل الذي يجلب معه العديد من التغييرات التي تهدف للتأقلم مع الوضع المادي ونمط الحياة الجديدين[2].

في هذه المرحلة كذلك، تحل فترة اليأس بالنسبة للزوجة، وتعرف الحياة الجنسية تراجعا واضحا ما بعد سن الخامسة والسبعين، رغم أن هذا التراجع يكون خفيف الحدة لدى الرجال إذا تصادفت لديهم بعض الظروف كالحياة الجنسية المبكرة والقوة الجسمانية. يعتبر الاكتئاب كذلك من الاضطرابات المؤدية إلى نقص النشاط الجنسي لدى الأزواج في هذه المرحلة[3]. بالنسبة للعديد من الأزواج، تعتبر هذه المرحلة مرحلة ازدهار لكونها مفعمة بالراحة والأمن العاطفي والتواصل المتين الذي تطور على مدى سنوات من الزواج. وبالنسبة للبعض الآخر، فإن هذه المرحلة التي يغادر فيها الأطفال مكان عيش الأسرة تجعل الأزواج يفيقون على حقيقة كون زواجهم قد أصبح خاويا من محتواه إذ كانوا يعيشون تجربة الزواج من خلال أطفالهم فقط لا من خلال علاقتهم الثنائية. بعض هذه العلاقات الزوجية ينقطع، وبعضه الآخر يستمر مع نبرة من الحياد العاطفي وغياب السعادة عوض الاستعداد لمواجهة القادم من أحداث هذه المرحلة العمرية[4].

4.2. التفكك الأسري والخلاف الزوجي

1.4.2. التفكك الأسري

يرى عدد من الباحثين في شؤون الأسرة أن عملية التفكك في مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر في الاتجاهات تؤدي إلى وهن الروابط بين الزوجين وتوترات تؤدي إلى اختفاء الأهداف المشتركة والاهتمامات المتبادلة فتصبح النزعات والأهداف الفردية أكثر أهمية من الأهداف الأسرية، وبذلك تظهر حالات الطلاق أو الهجر[5]. وهذا ما يستوجب النظر في ماهية التفكك الأسري الذي يعتبر عثرة في طريق التماسك الزوجي، حيث يمكن له أن يؤدي بالأسرة إلى الفراق أو إلى وضع الخلاف الدائم طوال حياة الأسرة كما سيظهر من خلال التعاريف أدناه.

---

[1] Ibid. pp. 28

[2] Ibid. pp. 30

[3] Ibid. pp. 30

[4] Jack Dominian, "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" pp. 31

[5] محمد عاطف غيث، "المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي" (القاهرة: دار المعارف، 1967) ص 156، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 63

تعددت الإطلاقات التي أُدرجت لمعنى "التفكك الأسري" في أوساط الباحثين الذين أطلقوا عليه كذلك تسميات أخرى من قبيل "تصدع الأسرة" و"البيوت المحطمة" و"الأسرة المحطمة"، وقد يرجع هذا التنوع المصطلحي إلى الاختلاف الحاصل في ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية مثل [1]

"Family Disorganization, The broken family, Broken home"

وقد يرجع كذلك إلى نية الدارسين في إبراز مدى الخلاف وحجمه داخل الأسرة، ذلك أن من الخلاف ما يبقى مستديما في الوسط الأسري، ومنه كذلك ما يُفرّق بين المرء وزوجه فيُؤدي إلى تفكك بنيان الأسرة. وهذا ما يظهر في التعريفات التي ستأتي بعدُ.

عُرّف "التفكك الأسري" في عدد من المصادر بكونه ما يحصل عند انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق أو الموت أو الهجر، حيث إن البعض يستخدم مصطلح "تفكك الأسرة" قاصدا ما يقع نتيجة للطلاق أو فقدان أحد الوالدين أو كليهما أو لهجرة رب الأسرة لمدة طويلة[2]، وهنالك من عرف هذا المصطلح بـ "انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب"[3]. والبعض الآخر يطلق مصطلح "تصدع الأسرة"، ويقصد بذلك "جميع الأزمات التي يمكن أن تلحق بالأسرة من جراء تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو أثناء الطلاق"[4].

وقد أضاف الدكتور أحمد محمد خليفة عناصر أخرى إلى مسببات التفكك الأسري في تعريفه حيث شرح مصطلح "الأسرة المتصدعة" قائلا إنها تصير كذلك "بوفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو بالطلاق، أو بالافتراق بسبب الانفصال الجثماني والهجر والسجن الطويل والمرض الجثماني أو العقلي الطويل والخدمة العسكرية الممتدة والأسر والهجرة إلى بلد أو إقليم آخر"[5]. وعلى العموم، تصب معاني المجموعة الأولى من التعريفات إلى تصوير التفكك الأسري في شكل الافتراق الحاصل بين الزوجين بأنواعه الجسدية والاجتماعية والنفسية، وهو افتراق قد يكون دائما

[1] جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 22-24

[2] مجاهدة الشهابي الكتاني، "شخصية الجانح: دراسة ميدانية لشخصية الحدث الجانح في المغرب" (الرباط: دار الأمان، 1986) ص 76 نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 58

[3] علياء شكري، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة" (القاهرة: دار المعارف، 1981) ج2 ص 229، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 58

[4] أنور محمد الشرقاوي، "انحراف الأحداث" (القاهرة: دار الثقافة، 1977) ص 106، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 58

[5] أحمد محمد خليفة، مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1962) ج 1 ص 126-127، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 24

وقطعيا عن طريق "الطلاق" الذي تنحل به عقدة النكاح، وقد يكون حاصلا داخل إطار العلاقة الزوجية عن طريق "الهجر أو الانفصال". وفيما يلي تعريف مقتضب لهذين الشكلين من أشكال التفكك الأسري.

الطلاق

يعرف القانون المغربي الطلاق بكونه "حل عقدة النكاح بإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض له في ذلك أو الزوجة إن ملكت هذا الحق أو القاضي"[1]. وتتعدد أسباب حصول الطلاق لتشمل الأسباب الخارجة عن إطار الأسرة من قبيل الظروف المادية الخانقة أو الضغط الاجتماعي القادم من أفراد المجتمع، وصولا إلى الأسباب المتعلقة بالزوجين نفسهما من قبيل الخصام حول الأمور المادية والتنظيمية للأسرة إلخ... والطلاق في نظر دوركايم راجع إلى عدم التزام أفراد الأسرة باحترامهم وامتثالهم للقيم الأسرية إما لعجزها عن ذلك أو لغموضها.

فقد أفاد دوركايم أن الانحلال الاجتماعي عامة والتفكك الأسري منه على الخصوص، راجع إلى غموض القيم والنماذج الاجتماعية التي تعرف بالممارسات والمعتقدات الجماعية، لكون الأشخاص في تفاعلهم يحتاجون إلى قواعد ومعايير تنظم تواصلهم وتحدد الأدوار الاجتماعية فيما بينهم، لكن إذا كانت هذه القوانين الاجتماعية عامة وغامضة فإنها تفقد سيطرتها على أفراد المجتمع الذين يعتمدون على قيمهم الذاتية مما يؤدي إلى ارتفاع التوترات والاختلافات الفردية داخل المجتمع[2].

الهجر أو الانفصال

يقصد بالهجر أو الانفصال ترك الحياة الزوجية والتفكير في إنهائها أو التهرب من مسؤولياتها[3]. ويرى مصطفى الخشاب أن هنالك فرقا دقيقا في استعمال اللفظين، فالانفصال يدل على ترك الحياة الزوجية بناء على اتفاق مسبق بين الزوجين على هذا الوضع، بينما الهجر يدل على ترك أحدهما هذه الحياة بدون اتفاق مسبق وبدون أن يبدي وجهة نظره في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها[4]. وقد يتخذ الهجر أشكال متعددة منها هجرة رب الأسرة

1

2 Émile Durkheim, "De la Division du Travail Social" (P.U.F: 1967) pp 391

عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 60

3 مصطفى الخشاب، "الاجتماع العائلي" (القاهرة: الدار القومية، 1966) ص 233، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 63

4 مصطفى الخشاب، "الاجتماع العائلي" (القاهرة: الدار القومية، 1966) ص 233، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 63

إلى مدينة أخرى أو بلد آخر فيترك المنزل بدون موارد مالية أو إشراف عائلي ولا يفي بمتطلبات الحياة الزوجية ولا سيما في الطبقات الفقيرة[1].

هنالك من يرى أن الانفصال أو الهجر يحدث نتيجة لصراع الأدوار بين الزوجين والذي قد يحدث عندما يقاوم الرجل محاولات المرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسؤوليتها في الأسرة، ولا سيما مع انخراط المرأة في سوق العمل واكتسابها أدوارا جديدة إضافة إلى أدوارها التقليدية[2]. وهذا ما يقود إلى الحديث عن "توقع الدور" الذي يتحكم في نظرة كل واحد من الزوجين إلى الأدوار الزوجية للطرف الآخر، وسيأتي الحديث عن هذا الموضوع لاحقا في قسم الخلاف الزوجي.

والملاحظ أن تعريف Bogardus للتفكك الأسري يحمل معنى أعم وأوسع مما ذكر مسبقا، حيث أضيفت إليه – علاوة على مظاهر انتهاء العلاقة الزوجية – بعض مظاهر الخلاف الزوجي المستديمة بصفتها جزءا لا يتجزأ من يوميات الحياة الزوجية. يقول Bogardus إن التفكك الأسري هو "ما يحصل للعائلات بالموت والطلاق والانفصال والفقر المزمن وانشغال الآباء كثيرا في أعمالهم ولهوهم وعدم إعطائهم العناية الكافية لأبنائهم وكون الآباء غير اجتماعيين أو من مرتكبي الرذيلة وعدم قدرة العائلة المهاجرة على التكيف مع تعقيدات الحياة الحديثة مما يفقدها السيطرة على أبنائها وقلة خبرة الآباء في تربية الأبناء وانشغال الوالدين كليا عن البيت"[3]. وهنالك من زاد تعدد الزوجات كسبب من أسباب التفكك العائلي[4]، رغم أن إضافة هذا العنصر جنبا إلى جنب مع العناصر السابقة لابد أن يكون مقيدا بشروط الاختلال في قواعد تعدد الزوجات حسب التصور الديني الإسلامي والقانوني كذلك.

على أساس ما سبق، يمكن تقسيم التفكك الأسري من حيث شكله وسعة مجاله إلى نوعين هما:

1- التفكك الجزئي: ويتم في حالات الانفصال والهجر المتقطع، حيث يعاود الزوج والزوجة حياتهم وعلاقاتهم العائلية. ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل تلك الحالات، بل لا بد أن تكون مهددة من وقت لآخر بالانفصال أو الهجر[5].

---

[1] مصطفى الخشاب، "الاجتماع العائلي" (القاهرة: الدار القومية، 1966) ص 233، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 64

[2] محمد عاطف غيث، "المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي" (القاهرة: دار المعارف، 1967) ص 153-154، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 63

[3] Emory S. Bogardus, "Sociology", pp. 446

[4] أكرم نشأت إبراهيم: جنوح الأحداث في العراق وبحوث نفسية أخرى (بغداد: 1960) ص 17، يسر أنور علي وآمال عبد الرحيم عثمان: علم الإجرام وعلم العقاب (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970) ص 244، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 22

[5] مصطفى الخشاب، "الاجتماع العائلي" (القاهرة: الدار القومية، 1966) ص232-233، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 25

2- التفكك الكلي: ويتم بانتهاء العلاقات الزوجية بالطلاق، أو تحطيم حياة العائلة بقتل أو انتحار أحد الزوجين أو كليهما معا[1].

هنالك من يرى أيضا أن التفكك الأسري يتحقق بالتفكك المعنوي الراجع لتخلخل العلاقات العائلية، وفشل أساليب التربية، وكذلك بالتفكك المادي الذي يشمل الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو غيرهما[2]، وهو الأمر الذي يفضي إلى تقسيم آخر يقسم التفكك الأسري من حيث مظاهره إلى:

1- التفكك المادي (الاجتماعي): ويسمى أيضا التفكك الفيزيقي، ويحدث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق أو الهجر، ويضيف البعض إلى ذلك تعدد الزوجات، ويضيف بعضهم إلى جميع تلك العوامل عاملا آخر هو الغياب الطويل الأجل.

2- التفكك النفسي: ويحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين، حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين، ويضيف لها آخرون الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار[3].

والمعنى الذي يتماشى مع مقصد هذا البحث هو معنى التفكك الجزئي أو التفكك النفسي، أو بمصطلح أعم معنى "الخلاف الزوجي" الذي يشكل مع التماسك الزوجي وجهين لعملة واحدة لدى كل أسرة، فالأسرة المتماسكة كما سبق في تعريف التماسك الزوجي هي الأسرة التي تعيش أقل قدر من التماسك يحافظ على استقرارها وعدم تفككها، ما يعني أن الخلاف الزوجي حاضر في كل أسرة بشكل من الأشكال وإن لم يؤد إلى الطلاق أو الهجر بالضرورة. وبما أن الغرض من هذا البحث متجه نحو دراسة أثر المعرفة الدينية على تماسك الأسرة المغربية، فإن معنى "الخلاف الزوجي" الذي يهمنا في هذا البحث هو المعنى الذي يشمل مختلف المشاكل الزوجية التي تتعايش معها هذه الأسرة دون أن يصل مداها إلى مرحلة الطلاق والتفكك المادي. وهذا المعنى هو الذي سيُتخذ نهجا فيما يلي من فقرات هذه الأطروحة.

---

[1] نفس المصدر

[2] ادريس الكتاني، "ظاهرة انحراف الأحداث بالمغرب" (الرباط: مطبعة التومي، 1976) ص 169، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 58

[3] محمد طلعت عيسى وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1963) ص 232، نقلا عن جعفر عبد الأمير ياسين، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" ص 26

ما يجب الانتباه إليه هنا هو أن الطلاق ليس مؤشرا دقيقا لانعدام الرضى عن الحياة الزوجية، كما أن الخلافات والتوترات الزوجية لا تدل بالضرورة على انعدام الاستقرار الأسري رغم كون تلك الخلافات معضلة يصعب حلها. يقول Gathorne-Hardy:

"The most neurotic, the most difficult marriages, those with a lot of anger and frustration, are not those that dissolve most easily. In fact, outwardly bad marriages often last till death. It is the easy marriages…that often separate so smoothly they scarcely seem to have been joined"

"إن حالات الزواج الأكثر عصبية والأكثر صعوبة، تلك التي لا تخلو من كثرة الغضب والإحباط، ليست تلك الحالات التي تنحل بسهولة في الغالب. في الواقع، حالات الزواج الأكثر سوءا تدوم حتى الموت في غالب الأحيان. إن حالات الزواج السهلة هي التي تنحل بانسياب لدرجة أنها بالكاد تظهر وقد ارتبطت من قبل"[1]. وهذا ما أكدته دراسة ميدانية بينت مقدار أهمية مفهوم "السعادة الزوجية" كمؤشر أكثر دلالة على مدى تماسك الأسرة مقارنة مع مؤشر "الخلافات الزوجية"، تقول الدراسة:

"Perhaps the single most provocative finding is that low happiness may often be associated with marital stability"

"ربما الاكتشاف المثير الوحيد هو أن قلة السعادة تكون مقترنة غالبا بالاستقرار الأسري"[2].

إن الجانب الخاص بالحياة الزوجية اليومية – بما فيه جانب الخلافات الزوجية – جدير بالدراسة أكثر من الإحصائيات التي تعطي نسب الطلاق، ذلك أنها تستجلي مكمن الخلل في العلاقة الزوجية قبل أن تصل إلى مرحلة البدء بإجراءات الطلاق. وقد أكد هذا التحيز الأكاديمي تقرير أعده Robert Chester[3] عن المؤلفات المكتوبة حول موضوع المشاكل الزوجية حيث رأى أن جل تلك البحوث دراسات ركزت على الإحصائيات المتعلقة بالطلاق والتفكك الأسري غير منتبهة في أغلبها إلى الخلافات الزوجية رغم أنها جزء من واقع كل شخصين متزوجين[4].

---

[1] J. Gathorne-Hardy, "Love, Sex, Marriage and Divorce" (London: Cape, 1981) pp. 295, in Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 30

[2] M. Hicks & M. Platt, "Marital Happiness and Stability: A Review of Research in the Sixties", Journal of Marriage and the Family 32 (1970) pp. 569

[3] Robert Chester, "A Survey of Recent UK Literature on Marital Problems: A Report for the Home Office Research Unit" (unpublished: 1980)

[4] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 30

2.4.2. الخلاف الزوجي

تقرر فيما سبق اعتماد معنى "الخلاف الزوجي" الذي يجعل الصراع داخل الأسرة عملية تفاعل اجتماعي ضروري نظرا إلى طبيعة العلاقات المتبادلة بين الزوجين بغض النظر عن نوعية الخلاف وموضوعه. فمن وجهة نظر معينة، يعتبر الصراع في حدود عتبة معينة عملية ملائمة لمواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها، لكنه إذا تجاوز ذلك قد يكون سببا في الوصول إلى الطلاق[1]. وقد قاد النقاش حول آثار الخلاف الزوجي إلى محاولة استكشاف الحالات التي يكون فيها الخلاف ذا نتيجة إيجابية بالإضافة إلى الحالات التي يكون فيها الخلاف ذا آثار مدمرة مؤديا بذلك إلى الطلاق[2]. لكن قبل الدخول في تفاصيل أنواع الخلاف الزوجي، لا بد من محاولة الاطلاع على ماهيته ومظاهره ولو بعجالة.

قد يحيل لفظ "الخلاف" بين الأشخاص عموما على عدم التوافق بين الأفراد أو الجماعات في تحديد الاختيارات والسعي وراء الأهداف المشتركة. أما في مجال الأسرة، أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ لعبارة "الخلاف الزوجي" هو المشاكل التي قد تطرأ في المجال الأسري والتي تدخل في جوهر وطبيعة الزواج كما تم بيانه في مراحل التماسك الزوجي سابقا. لكن هنالك نوعا آخر من المشاكل التي ترجع أسباب نشوئها إلى عوامل خارجة عن إطار الزواج، وهذا النوع الآخر من المشاكل مهم بدوره لأنه يشكل مصدرا من مصادر الخلافات الزوجية.

وقد تعرضت "موسوعة العلاقات البشرية" لمعنى الخلاف الزوجي مقدمة أهم الأسباب المؤدية إليه حيث جاء فيها:

Marital conflict refers to overt opposition between spouses that is identified by the spouses as disagreement or a source of difficulty in the relationship. Couples complain about sources of conflict ranging from verbal and physical abusiveness to personal characteristics and behaviors. Perceived inequity in a couple's division of labor also is associated with marital conflict and with a tendency for the male to withdraw in response

[1] محمود حسن، "الأسرة ومشكلاتها" (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) ص 288، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 65

[2] Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships", Sociometry 37 (September 1974), pp. 328

to conflict on this topic. Conflict over power is strongly related to marital dissatisfaction.

"يحيل الخلاف الزوجي إلى المعارضة الصريحة بين الزوجين والتي يعتبرانها خلافا أو مصدر صعوبة في العلاقة. يشتكي الأزواج من مصادر الخلاف التي تبدأ من الإساءة اللفظية والجسدية إلى الخصائص والسلوكات الشخصية. ويرتبط انعدام المساواة الملحوظ في تقسيم العمل بين الزوجين بالخلاف الزوجي وبميل الذكر إلى الانسحاب نتيجة للخلاف حول هذا الموضوع. يرتبط الخلاف حول السلطة بشكل قوي بانعدام الرضا الزوجي"[1].

وتتعد مظاهر الخلاف الزوجي بين الصراخ والمقاطعة والعنف الجسدي إلخ... حيث يلاحظ بعض الدارسين للصراعات الأسرية أن المشاجرات في المستويات الاجتماعية الدنيا قد تتضمن في كثير من الحالات استخدام العنف والاعتداء الجسمي، كما يسود في الغالب الإيذاء البدني للزوجات والأطفال. أما في المستويات الاجتماعية العليا فتسود الأشكال اللفظية للمشاجرات بدرجة كبيرة. ويقول بعضهم إن السبب في ذلك قد يرجع إلى توفر محصول كبير من العبارات اللغوية الملائمة لأغراض المشاجرات في هذه الأخيرة حيث تحل هذه الألفاظ محل أشكال العنف المادي[2].

أما بخصوص أنواع الخلاف الزوجي، فقد قسمتها د. سامية الخشاب مستخدمة مصطلح "الصراع" كما يلي:

- الصراع مختلط الدوافع

هذا النوع من الصراع كثير الحدوث في التفاعلات الاجتماعية. وفي هذا الشكل من الصراع يرغب أحد الأطراف المتصارعة في أن يحقق أو يجني فوائد من الطرف الآخر، ولكنه لا يرغب في تحطيمه أو هدمه كليا لأن كلا طرفي الصراع يرغب في استمرار العلاقة بينهما. لذلك يمكن تحديد مفهوم الصراع مختلط الدوافع في كونه ما يحصل عندما يكون كل طرف من أطراف الصراع متحركا فيه بنوعين من الدوافع: دوافع التعاون حول الاهتمامات المشتركة، ودوافع المنافسة لمشاركة الموارد الواجب اقتسامها[3].

- الصراع الموقفي

[1] Harry T. Reis & Susan Sprecher (Ed), "Encyclopedia of human relationships" Vol 1 (California: SAGE Publications: 2009) pp 298

[2] محمود حسن، "الأسرة ومشكلاتها" (بيروت: دار النهضة العربية، 1981) ص 293، نقلا عن عبد اللطيف مصلح، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" ص 65-66

[3] سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" (القاهرة: دار المعارف، 1982) ص 140

هو الصراع المحتدم بين الزوجين حول موقفهما من واجبات وحقوق بعضهما، حيث يتوقع كل طرف من الآخر مجموعة من الواجبات التي يجب عليه القيام بها، كما يتوقع كذلك أن يحظى بمجموعة من الحقوق. وإذا خابت توقعات أحدهما جد في إقناع الآخر بموقفه إزاء الأمر، وهو الصراع الموقفي الذي قد لا يفوز فيه الشخص دائما بل لا بد له من تغيير مواقفه ضمانا لاستمرار الحياة الزوجية[1].

- الصراع الأساسي

هو الصراع الذي ينشأ بين الزوجين لرغبة أحدهما في تغيير قواعد ومعايير العلاقة الزوجية بعد أن عاش في ظل هذه القواعد والمعايير فترة من الزمن. فالصراع يكون أساسيا عندما يشتمل على نضال من أجل تحقيق ما ينبغي أن تكون عليه القواعد التي تحكم العلاقة الزوجية، مثلما يحدث عندما يتبدل مزاج الزوجة بعد مرور سنوات في بيت الزوجية. ويظهر هذا الشكل من الصراع أيضا عندما يكسر أحد الزوجين القواعد الأساسية التي يرسمها المجتمع للعلاقات الزوجية (مثال: تصدق الرجل بثروته على الفقراء، الخيانة الزوجية)[2].

أما Lewis Coser فيفرق بين نوعين من الخلافات التي قد تحصل داخل المجموعة، حيث جعل النوع الأول تلك الخلافات التي تدور حول مبادئ أساسية، وجعل النوع الثاني تلك الخلافات التي تحصل بعد أن يتفق المتنازعان مسبقا على نفس المبادئ[3]. وقد تابع بلير ويتن Blair Wheaton هذا التصنيف واعتمده في دراسته حول آثار أنواع الخلاف على الانسجام بين الزوجين، حيث وضع مصطلحات للنوعين السابق ذكرهما فميز كذلك بين:

1- "الخلاف المبدئي Principled Conflict" الذي يشكل فيه "المبدأ" محورا للنقاش بين المتنازعين، حيث عرف Wheaton "المبدأ" بتعريفين:

"A basic truth, law, or assumption" / "Ethical code or standard"

"الحقيقة، أو القانون، أو الافتراض الأساس" و"القانون أو المعيار الأخلاقي"، مؤكدا على أن ما يوحد هذين التعريفين هو أنهما ينطويان على معنى "ما يجب فعله" واتباعه من المعايير الأخلاقية أو التصرفات المرغوبة أو الملائمة لقواعد المجتمع.

[1] نفس المصدر ص 140

[2] نفس المصدر ص 141-142

[3] Coser Lewis, "The Functions of Social Conflict" (New York: The Free Press, 1956) pp. 73-74, in Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 329

2- "الخلاف الطائفي Communal Conflict" الذي يحصل حول مسائل معينة على افتراض أن المتنازعين يتبنيان نفس المبادئ، لكنهما لا يتفقان حول طريقة التصرف على أساسها من أجل تحقيق غايتها. فإذا كان المتنازعان منتميين مسبقا إلى طائفة المتفقين على مبدأ "عدم جواز القيام بعلاقات جنسية خارج إطار الزواج"، فإن "خلافهما الطائفي" سيكون حول طريقة تنزيل هذا المبدأ على أرض الواقع عن طريق النقاش حول "الظرف أو المناسبة الملائمين لإقامة علاقة جنسية"[1].

في دراسة للباحثين "بين" Benne و "كينيث" Kenneth، تم التطرق إلى العوامل الكامنة وراء العلاقة بين أنواع الخلافات والتماسك الزوجي حيث تم التدقيق في حالات وقوع الخلافين المبدئي والطائفي خلال مراحل تطور المجموعة الأسرية. وخلصت الدراسة إلى أن أنشطة المجموعة في مراحلها المبكرة تتسم بالبحث عن أهداف وغايات وتحديات وتحديدها بغرض تبنيها وتبني القيم التابعة لها. وتتسم هذه المرحلة كذلك باختفاء مفهوم الحقوق الفردية لتصير المجموعة بذلك قطبا موحدا. ويعتبر تبني هذه المبادئ الجديدة بمثابة خطوة للتقدم نحو مرحلة أخرى من مراحل المجموعة، فالمشاكل التي يتم حلها في المرحلة الأولى تكون دائرة حول اختلافات ظاهرية في المبادئ المتبناة من طرف أفراد المجموعة، وهو ما يجعل الخلاف المبدئي سائدا في المرحلة الأولى من عمر المجموعة. بعد أن تحل الخلافات المبدئية ويحصل التوافق بين الطرفين حول المبادئ المتبناة، تصل المجموعة إلى مستوى من التوافق يؤهلها للدخول في المرحلة الموالية التي يسودها الخلاف الطائفي، وهذا النوع من الخلاف يأتي ليؤكد حضور المبادئ المتبناة مسبقا ويزيد من درجة التفاف أفراد المجموعة حولها ليكون بذلك ذا أثر إيجابي على الانسجام داخل الأسرة[2].

3.4.2. العوامل المؤدية إلى الخلاف الزوجي

من الأسئلة التي لا زالت محل دراسة لدى علماء مختلف التخصصات حاليا هو السؤال المتعلق بأسباب المشاكل التي تطرأ بين الزوجين أو لدى الأسرة عموما، وهذا ما يفتح الباب أمام مجموعة من الأسئلة: ما هو مبرر المشاكل الحاصلة اليوم في عالم الأسرة؟ هل هي نتيجة لتخلي الأسرة عن دورها لظروف طارئة (فقر، يتم، انفصال، مرض، ...)؟ أم هي نتيجة عدم قيام المجتمع بواجباته تجاه تنظيماته الموجودة؟ أم نتيجة أمر آخر لم يدرك بعد؟ هنالك من يرى أن المشاكل التي تحصل في المجتمع تحصل نتيجة خلل في الأسرة، وكذلك المشاكل التي تحصل في

[1] Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 330-331

[2] Kenneth D. Benne, "From Polarization to Paradox", in "T-Group Theory and Laboratory Method", Ed. Bradford, Gibb and Benne (New York: John Wiley and Sons, 1964), pp. 216-247, in Blair Wheaton "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 346

الأسرة يعود معظم أسبابها إلى ما يحدث في المجتمع من اضطرابات، فكل واحد منهما يؤثر سلبا أو إيجابا على الآخر[1].

بغض النظر عن هذا الرأي، يقدم Blair Wheaton رأيا آخر حيث قسم مشاكل الخلاف الزوجي إلى مشاكل داخلية وأخرى خارجية Internal and external issues of conflict. فالمشاكل الداخلية هي التي تقتضيها طبيعة العلاقة بين الأشخاص، حيث إن وجودها ضروري في العلاقة لكونه أحد أركان تعريف مصطلح "العلاقة". وهذه المشاكل تكون مرتبطة بانتظارات الشخص من شريكه فيما يخص الحياة المشتركة في البيت من قواعد الأكل ونظامه وأوقات النوم والخصوصية إلخ...[2] وبهذا يكون Wheaton قد أحال على عامل "توقعات الأدوار" والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا.

أما المشاكل الخارجية فهي التي تنشأ نتيجة انتماء المجموعة إلى مجتمع أو جماعة أوسع. ولا تكون المشاكل في هذه الحالة من صلب العلاقة، وإنما تكون ذات صبغة أخلاقية (من قبيل التوافق حول مواضيع معينة كإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، تبرير العنف السياسي، الزواج المختلط، إلخ). وهي أمور قد تصبح ذات أهمية في العلاقة، لكن أهميتها لا تبلغ أهمية مشاكل الخلافات الداخلية التي يفترض بأثرها على الانسجام الزوجي أن يكون فوريا وأكثر عمقا.[3] وبغض النظر عن هذا التقسيم، أود فيما يلي إيراد ما تيسر جمعه حول عوامل نشوء الخلاف الزوجي وهي كالآتي:

1.3.4.2. العامل الاقتصادي

تركت معالم التحضر والحداثة في عصرنا الحالي حالة من التحول في نمط حياة الناس خاصة بعد ما تحولوا من نمط معيشي تقليدي (زراعي/حرفي..) إلى آخر قائم على الوظيفة والخدمات[4]. وكمثال على الآثار المترتبة على موجة التحضر الحالية، أطلق الأنثروبولوجي جولس هنري J. Henry مصطلح الاندفاعية التكنولوجية "Technological Drivenness" للتعبير عما تميز به المجتمع الأمريكي من درجة عالية من المنافسة والصراع والسعي من أجل إشباع حاجياته المادية المتمثلة في المأكل والأمن وتحقيق مستوى معيشي أفضل[5].

---

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8

[2] Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 331-332

[3] Blair Wheaton, "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships" pp. 332

[4] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8-11

[5] J. Henry, "Culture against man" (New York: Random House, 1965) pp. 15

وكمظهر من مظاهر السعي وراء إشباع هذه الحاجيات، عرف العالم موجة لنزوح السكان إلى المدن، وتعزز دور الأنثى، وتقلصت سلطة الأب وتفرق الأبناء لغاية العمل سواء عبر السفر أو الاغتراب[1]. واعتبر J. Henry هذه الاندفاعية في إشباع الحاجيات سببا في الصراع الذي ساد الأسرة التي تناست قيم العطف والكرم والبساطة والسماحة والحب التي كانت موجودة في الثقافة البدائية[2]. وهذا ما يبين مدى أهمية الجانب المادي والاقتصادي في حياة الأسرة، إذ إنه يشكل مجالا من المجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها[3].

من المشاكل الاقتصادية التي قد تؤثر سلبا على التماسك الزوجي انخفاض مستوى الدخل الخاص بالزوج حالة كونه المعيل الوحيد للعائلة، وقلة الموارد الاقتصادية الكافية اللذان يجعلان الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها وهو ما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها[4]. قد تتوافر الموارد الاقتصادية، ولكن قد تختلف اتجاهات الزوجين الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بطرق الإنفاق من ميزانية الأسرة والذي من شأنه كذلك أن يؤدي إلى الصراع داخل الأسرة[5].

والجانب الاقتصادي للأسرة لا ينحصر في الحاجيات الأساس للأسرة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، بل يمتد ليشمل الكماليات التي تعتبر مؤشرا على رفاه الأسرة وانضمامها إلى طبقة اجتماعية معينة. مثال ذلك ما عرفه المجتمع من تطور الكتروني صار معه "الأمي" ذلك الشخص الذي لا يتقن التعامل مع الكمبيوتر أو الانترنت ومع كل ما يستجد في عالم الاختراعات. إن وتيرة التطور التكنولوجي الحالية فرضت على معظم الأسر واجب مواكبتها والتعايش معها خشية التخلف عن ركب التحضر، وهذا ما خلف آثارا على ميزانية الأسرة التي صار جزء منها مخصصا لشراء ما استجد من الأجهزة الالكترونية بمختلف أنواعها[6].

في محاولة لجذب الانتباه إلى التوازن اللازم في ميزان القوى بين الزوجين، يشير بعض الباحثين إلى مشكل جوهري آخر هو مشكل الاستقلال المادي للزوجة وعدم اعتمادها على الزوج فيما يتعلق بها أو بالبيت من المصاريف. سبب الإشارة إلى هذا الأمر هو رد الاعتبار للمرأة – على حد تعبير من يشير إلى هذه المسألة – ومنحها قوة اجتماعية مكافئة لقوة الرجل في تسيير شؤونها وشؤون البيت. وهي فكرة قوبلت بالرفض من طرف البعض الآخر

---

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" (بيروت: دار النهضة العربية، 2012) ص 8-11

[2] J. Henry, "Culture against man" pp. 323

[3] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 44

[4] Ibid. pp. 44

سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" ص 142

[5] سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" ص 142

مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 76

[6] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8-11

الذي يرد مقدار القوة الاجتماعية للمرأة وسط أسرتها إلى علل أخرى من قبيل مكانة أقربائها في الوسط الذي تعيش فيه الأسرة ومدى تماسك العلاقة بينها وبين زوجها إلخ...[1]

ويحتج المدافعون عن حق المرأة في العمل وفي تحقيق استقلالها المادي بما يُلاحظ من تنامٍ للضغوط الاقتصادية على الأسرة والذي يجعل النساء مجبرات على الخروج نحو فرص عمل مدفوعة الأجر، وهو الأمر الذي خلق واقعا اجتماعيا يتمثل في "من سيهتم بالأولاد؟" و"من سيلبي متطلبات الأسرة؟"[2]. فرغم تحججهم من جهة أخرى بضرورة تحليها بقوة اجتماعية مكافئة لقوة الرجل، إلا أن بعض الدراسات تظهر غيابا لآثار عمل المرأة خارج البيت على السعادة الزوجية، خصوصا إذا كانت الزوجة مضطرة للخروج إلى العمل لأسباب اقتصادية. السبب في انعدام هذه الآثار هو اضطرار الزوجين إلى التوفيق بين العمل خارج البيت وبين العمل داخله، وهو الأمر الذي يستحيل خصوصا عند أصحاب بعض المهن المعَيّنة مثل سائقي الشاحنات الذين يسافرون تكرارا، ومثل العاملين في مجال التمريض والطب الذين يضطرون لقضاء الليالي في المستشفيات إلخ...[3]

ينضاف على هذا مشكل البطالة الذي لا يخص أرباب الأسر فحسب، بل يخص كذلك الشباب البالغ الذي يحتاج إلى إيجاد العمل، خصوصا أن العديد من الشباب لا يكملون دراستهم الجامعية، الشيء الذي يجعلهم مضطرين إلى إيجاد عمل ما[4]، هذا فضلا عن ظاهرة استقلالية الأبناء عن الأسرة والتي زاد توسعها بسبب التأثر بثقافة الفردانية التي تنشرها وسائل الإعلام المنفتحة على الثقافات الجديدة، حيث صار اهتمام الأبناء منصبا على مستقبلهم الشخصي[5]. وفي حالة انعدام فرص العمل بالنسبة للأبناء أو رب الأسرة على حد سواء، تنشأ المشاكل الأسرية التي تمس الجوانب النفسية والاجتماعية والمرضية للأسرة[6].

2.3.4.2. العامل الاجتماعي

حاول عالم الاجتماع الأمريكي William J. Goode المتخصص في شؤون الأسرة جمع العوامل والمتغيرات الاجتماعية المتحكمة في الميل إلى الطلاق، بانيا استقراءه هذا على أدلة وحجج من أرض الواقع، فكان ما جمعه من العوامل على الشكل الآتي:

- الخلفية الحضرية Urban background

---

[1] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 41-42

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8-11

[3] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 43

[4] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 44

[5] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8-11

[6] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 44

- الزواج في سن مبكر جدا Marriage at very young ages
- قصر مدة التعارف قبل الزواج Short acquaintanceship before marriage
- ضعف الالتزام أو انعدامه Short or no engagement
- الخلاف الزوجي لدى الآباء Marital unhappiness of parents
- التغيب عن مراسيم الكنيسة Nonattendance at church
- اختلاف العقيدة الدينية Mixed religious faith
- معارضة العشيرة أو الأصدقاء لذلك الزواج Disapproval by kin and friends of the marriage
- التباين في الخلفيات الفكرية Dissimilarity of background
- تحديدات الزوجين المختلفة لأدوارهما المتبادلة Different definitions by spouses of their mutual roles [1]

من الباحثين كذلك من يرجع العوامل الاجتماعية للخلاف الزوجي إلى عوامل وراثية نفسية خاصة بنشأة الطفل في مراحل حياته من خلال تفاعل بينه وبين أفراد أسرته، أو إلى عوامل ثقافية تتجلى في اختلاف الأنماط الثقافية للزوجين من حيث العادات والأخلاق والاتجاهات[2] . وينظر فريق من الباحثين الاجتماعيين وعلى رأسهم جيبسون وينتر G. Winter و دافيد كوبر D. Cooper[3] إلى الأسرة الصغيرة المنعزلة على أنها من أسباب ظهور الصراع في المجتمع. وسبب ظهور هذا الصراع هو المجتمع الصناعي الذي زاد الإحساس بالوحدة لدى الأسر التي اقتلعت من أصولها وقذف بها في المجتمع في عملية كفاح من أجل النجاح بعد أن اقتلعت من أصولها. ففي هذا النوع من الأسر المنعزلة يشعر الأفراد بالإحباط لعدم قدرتهم على تحقيق المودة والألفة والشعور بالأصالة والذي يؤدي بهم إلى الصراع ثم ظهور العنف، هذا بعكس الأسرة الممتدة القادرة على التغلب على الأزمات بما تحققه لأفرادها من الحب والألفة والإشباع العاطفي[4].

---

[1] William J. Goode, "Family Disorganization" in "Contemporary Social Problems" Ed. Robert K. Merton & Robert A. Nisbet (New York: Harcourt, Brace, 1961) pp. 417-425, in George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review" pp. 19

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 76

[3] G. Winter, "Love and Conflict: New Patterns in Family Life" (N.Y., 1958)

D. Cooper, "The death of the family" (N.Y.: 1970)

[4] سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" (القاهرة: دار المعارف، 1982) ص 138

3.3.4.2. عامل الإنجاب والأطفال

قبل الوصول إلى مسببات الخلاف الزوجي مما يتعلق بالأطفال، لا بد من التشديد على التغير الذي طرأ على مجموعة من المفاهيم الأسرية التقليدية لدى فئة من المجتمع مثل الزواج والإنجاب، حيث صار الشذوذ الجنسي لدى البعض ميولا جنسيا، وصار طرف العلاقة الجنسية يسمى بالشريك سواء أكان هذا الشريك زوجا أو خليلا[1]. كما أن تصور الناس للإنجاب على أنه مكلف ماديا وعبء ثقيل على الأسرة، جعل نسبة العزوف عن الزواج والإنجاب ترتفع لدى الأثرياء من أجل إرضاء نزوات المتعة والترفيه الشخصية، ولدى متوسطي الحال كذلك من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأسرة[2]. لذلك فموضوع الإنجاب في حد ذاته يعتبر محل تجاذب بين الزوجين قد يؤدي بهما إلى الخصام إن لم يُتعامل معه بعقلانية.

لو فرضنا أن الزوجين متفقان على مبدئ الإنجاب، فإن موضوعه سواء من حيث العدد أو من حيث التوقيت يبقى مجالا للتجاذب بل وربما للصراع بين الطرفين. أما فيما يخص مرحلة ما بعد الإنجاب، تبقى مجموعة من الأمور محل نزاع بين الزوجين منها ما يتعلق بأسلوب التنشئة (درجة الحرية، الصرامة، التساهل)، ومنها ما يتصل بتوزيع الاختصاصات التي يجب أن يقوم بها كل من الزوجين تجاه الأطفال. فالتقسيم التقليدي لواجبات الوالدين تجاه أبنائهم، وهو أن تختص الأم بالرعاية الجسمية والاجتماعية وخاصة في السنوات الأولى من عمر الطفل، وأن يختص الأب بالناحية الاقتصادية، قد تغير وتداخل فأصبح الزوج يشارك الزوجة في رعاية الأطفال، وأصبحت الزوجة تسهم في ناحية الإنفاق على الأطفال، ومن ثم أضحى هذا المجال عرضة لظهور الصراع بين الزوجين[3].

4.3.4.2. العامل العاطفي

يشمل العامل العاطفي كل ما يتشاركه الزوجان من أحاسيس ابتداء من الحب وصولا إلى الحياة الجنسية. وفتور الناحية العاطفية أو اشتدادها كثيرا ما يؤدي إلى ظهور الخلاف في الأسرة، فقد تتغير العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين لسبب أو لآخر بعد فترة قد تطول أو تقصر، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الفتور العاطفي قد يكون مجالا لظهور الصراع بينهما. كما أن اشتداد العواطف بين الزوجين وتأجج الانفعالات قد يعكران صفو الحياة الزوجية ويؤديان إلى ظهور الصراع[4].

---

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8-11

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 8-11

[3] سامية الخشاب، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" ص 143

[4] نفس المصدر ص 143

من جهة أخرى، من الباحثين من يشير إلى احتمال وقوع نوع من التوتر العاطفي الجنسي[1] في مرحلة من مراحل الحياة الزوجية. وقد تكون لهذا التوتر أسباب متعددة من قبيل كثرة الخلافات والملاسنات حول أمور الأسرة، ينضاف إلى ذلك التطور الفيزيولوجي الذي يعرفه كلا الزوجين حيث تترهل الأبدان وتشرع ملامح جمال الشباب في الاندثار شيئا فشيئا لأسباب طبيعية أو لعدم اهتمام الزوجين بمظهرهما ولياقتهما الجسمانية. وهذا التحول قد يؤثر سلبا على رضا الزوجين عن علاقتهما العاطفية والجنسية نظرا لعدم تحقق الإشباع المرجو من تلك العلاقة، حيث إن الإشباع يحصل نتيجة لتصورات وأفكار مكتسبة مسبقا عما يجب أن تكون عليه العلاقة العاطفية والجنسية[2].

والمعايير المكتسبة مسبقا عن العاطفة والجمال تتغير مع الزمن متأثرة بما يروج في المجتمع من التصورات عبر وسائل الإعلام أو عبر ما يتناقله أفراد نسق مجتمعي معين من أفكار وقيم. فقد غزت معظم دول العالم معايير جمال صارت أشبه ما تكون بالعالمية، فصارت الجميلة هي النحيفة ذات القوام الرشيق، وصارت الفتيات متفانيات في التشبه بتلك المعايير ولو عبر أدوات التجميل أو عيادات تخفيف الوزن واتباع النظام الرياضي والغذائي إلخ... وهذا الأمر ينطبق على الرجال كذلك، فقد صاروا يتبنون المعتقدات العصرية عن الشكل البشري، الشيء الذي جعلهم يعتبرونه نمط حياة يجب الحفاظ عليه مهما كلف الأمر من مشاق أو تكاليف[3].

5.3.4.2. عامل "توقعات الأدوار"

بعد تخطي الرجل والمرأة لعتبة الزواج، تبدأ الحياة الجديدة التي تشهد تغيرا للأدوار الاجتماعية التي تعودا عليها[4]، حيث إن المرحلة الأولى للحياة الزوجية تكون مرحلة تفاوض وتدافع بين الزوجين حول الأدوار التي سيتقلدها كل واحد منهما كما مر سابقا إبان الحديث عن مراحل حياة الأسرة. وقد تشهد هذه المرحلة اختلافا في تحديد أدوار كل من الزوجين[5] خصوصا وأن لكل واحد منهما توقعات حول الأدوار المنوطة بالطرف الآخر، وإذا لم تطابق توقعات الفرد واقع الأدوار فإن الباب سينفتح لوقوع الخلاف الزوجي. وهذا ما دفع العديد من الباحثين للحديث عن توقعات الأدوار Role expectations كعامل مساهم في وقوع الخلاف.

يقول هاوكنز Hawkins و جونسن Johnsen في تعريف "توقع الدور":

---

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 76

[2] نفس المصدر ص 8

[3] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 11

[4] نفس المصدر ص 76

[5] William J. Goode, "Family Disorganization" in "Comtemporary Social Problems" Ed. Robert K. Merton & Robert A. Nisbet (New York: Harcourt, Brace, 1961) pp. 417-425, in George Levinger, "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review" pp. 19

"A role expectation is an idea held by an actor regarding what behavior is appropriate in a particular setting"

"توقع الدور هو فكرة يحملها فاعل معين بخصوص السلوك الأنسب في وضع معين"[1]. وقد صاغ جروس Gross و مازون Mason و ماكيتشرن McEachern تعريفا آخر لهذا المفهوم عبر وضع تحديد لكلا المصطلحين المكونَيْن له:

An expectation is an evaluative standard applied to an incumbent of a position. A role is a set of expectations applied to an incumbent of a particular position.

"التوقع هو معيار تقييمي يطبق على شخص يشغل وضعا معينا. الدور هو مجموعة من التوقعات التي تطبق على شخص يشغل وضعا معينا"[2]، وهو ما يعني أن توقعات الأدوار تعمل كمعيار لتقييم سلوك شخص يحظى بدور معين في وضع معين. وأضاف هاوكنز Hawkins و جونسن Johnsen أن هذه التقييمات نفسها بمثابة أحكام أخلاقية مشحونة بالعواطف في غالب الأحيان إن لم نقل دائما. لذلك فمن المفترض أن تكون مطابقة التوقعات مرتبطة باستجابة عاطفية إيجابية من طرف من يقوم بالتقييم"[3].

على مستوى الأسرة النووية، يكتمل توقع كل شخص لأدوار بيت الزوجية برؤية الاستجابة من عند الطرف الآخر، فإذا كانت استجابة الشخص الثاني موافقة لما كان يتصوره الشخص الأول حول مسؤوليات البيت، فإن الحياة الزوجية تكون مرضية لكلا الطريفين ويصير التواصل بينهما أسهل وأيسر[4]. وهكذا يمكن القول إن عامل "توقعات الأدوار" جامع ومحيط لما سبقه من العوامل المؤدية للخلاف الزوجي حيث إن لديه إمكانية التأثير على السعادة الزوجية إذا خالفت توقعات الزوجين لأدوار بعضهما واقع الأمر في الحياة الزوجية سواء تعلق الأمر بتربية الأطفال أو بالنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو العاطفية التي سبق الحديث عنها مما قد يخلق نوعا من التشاحن داخل الوسط الأسري.

[1] James L. Hawkins and Kathryn Johnsen, "Perception of Behavioral Conformity, Imputation of Consensus, and Marital Satisfaction", Journal of Marriage and Family 31 (August 1969), pp. 507

[2] Neal Gross, Ward S. Mason and Alexander W. McEachern, "Explorations in Role Analysis" (New York: John Wiley, 1958) p 67

[3] James L. Hawkins and Kathryn Johnsen, "Perception of Behavioral Conformity, Imputation of Consensus, and Marital Satisfaction" pp. 507

[4] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 40

أما إذا كانت استجابة شخص ما فيما يتعلق بأدواره مخالفة لما كان يتصوره الشخص الآخر، فإن العلاقة الزوجية ستعرف مجموعة من التوترات ولو على مستويات أخرى غير تلك التي تم الخلاف حولها[1]. هذا الانصدام الذي يحصل للشخص المتزوج بما يقابله من شريكه قد يتدارك بالتفاوض حول تقسيم مسؤوليات البيت، وهو أمر ليس بالعسير خصوصا مع ما نشهده من قيام بعض الشباب المتزوج حاليا من مجابهة لأنماط تقسيم الأدوار التقليدية. وإذا لم يتم تدارك هذا المشكل في حينه فإنه سيكون سببا في انعدام السعادة الدائم الذي لا ينقضي مع مرور الزمن أو بوقوع أحداث معينة[2].

وقد أشير إلى هذا الربط بين مطابقة أدوار الزوج أو الزوجة لتوقعات الشريك المسبقة وبين الرضى عن العلاقة الزوجية من جهة أخرى في أشكال عديدة وأثبت مرارا وتكرار من قبل علماء الاجتماع والنفسانيين الاجتماعيين. فرغم الاختلافات المنهجية والإشكالية، يبدو من المنطقي اعتبار هذا الربط تعميما تجريبيا صحيحا. والكثير من الدراسات التي أجريت في مجال الأسرة بما فيها الدراسات المتعلقة باختبارات التوافق الزوجي تدعم بشكل غير مباشر هذا التعميم[3].

وتوقعات الدور لا تكون خاصة بالزوجين فقط، فالعديد من أفراد العائلة الكبيرة لهم توقعات حول أدوار المتزوجين الجدد. لذلك قد يجد أحد الزوجين نفسه في صراع نتيجة اختلاف التوقعات عن الدور الذي يجب أن ينهض به، فالزوجة الشابة يمكن أن تكتشف أن توقعات زوجها تختلف عن توقعات أمها وحماتها عن كيفية أداء دورها كزوجة، وفي حالة توافق الزوجة مع توقعات الزوج فإنها بذلك تخالف توقعات الآخرين، ويبدو أن هذا النوع من الصراع يستعصي عن الحل"[4].

وتنشأ هذه التصورات المتعلقة بأدوار الزوجين على مدى من الزمن ومن خلال تواصل الأزواج مع المقربين من الأصدقاء، أو بمعنى أوسع عبر الشبكات الاجتماعية لكل واحد من الزوجين والتي تضم الأقرباء والأصدقاء ورفقاء العمل إلخ... هذه الشبكات الاجتماعية هي في نظر الباحثَين The Rapoports بمثابة شبكات مساعدة اجتماعية غير معلن عنها[5]. وقد تنشأ توقعات الدور كذلك من خلال معايشة الزوجين لواقع أبويهما

---

[1] Ibid. pp. 40

[2] Ibid. pp. 41

[3] James L. Hawkins and Kathryn Johnsen, "Perception of Behavioral Conformity, Imputation of Consensus, and Marital Satisfaction" pp. 507

[4] سناء الخولي، "الزواج والعلاقات الأسرية" (دار النهضة العربية،1983) ص 209، نقلا عن محمد ابراهيمي، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" ص 85

[5] R. N. Rapoport, M. Fogarty & R. Rapoport, "Families in Britain" (London: Routledge & Kegan Paul, 1982) pp. 488, In Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" (London: Taylor & Francis e-Library, 2002) pp. 40

الأسري والذي يُعتبر عنصرا مؤثرا في تصوراتهم وتوقعاتهم وطريقة تصرفهم حيال حياتهم الزوجية المستقبلية. وقد تعددت الأقوال في التحديد المضبوط للأحداث والأحوال الأسرية التي يعيشها الأبوان والتي قد يمتد تأثيرها السلبي أو الإيجابي إلى الحياة الزوجية للأجيال اللاحقة:

- فهنالك اتجاه يرى أصحابه أن هنالك علاقة بين الطلاق الأبوي والطلاق لدى الأبناء المنحدرين من الأبوين المطلقين، حيث إن زواج هؤلاء الأبناء يكون أكثر قربا من الانفصال من غيره من الزواجات. ومن الذين تبنوا هذا النظر الباحثان Bumpass & Sweet[1] بالإضافة إلى الباحثين Mueller [2] & Pope.[3]

- وهنالك اتجاه آخر يرى أن طلاق الأبوين لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على العلاقات الزوجية للأبناء. في مقابل ذلك، تعتبر مجموعة من العوامل الأسرية الأخرى كفيلة بترك أثر سلبي على العلاقات الزوجية اللاحقة للأبناء. وهذا ما صرح به الباحثان Thornes & Collard[4] حيث أعطوا نماذج لهذه العوامل نذكر من بينها: كون الفتاة المتزوجة الطفلة الوحيدة في أسرتها، ترعرع الشاب المتزوج في أسرة دون أخوات، الزواجات التي لم تسبقها فترة تعارف بين الزوجين أو سبقتها فترة خطوبة قصيرة فقط، الزواجات التي لقيت معارضة شديدة من لدن إحدى العائلتين المتصاهرتين[5].

بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه المجتمع والوسط الأسري في تشكيل تصور الفرد وتوقعاته حول الأدوار الزوجية، تمثل التعاليم الدينية بدورها مصدرا مهما للمحرمات الأخلاقية والتوقعات المعيارية لدى الفرد حول الزواج، حيث تساهم هذه التعاليم في تشكل العديد من التوقعات الزوجية تجاه تربية الطفل، والسلوك الجنسي، وشبكات الصداقة، وغيرها من جوانب العلاقات الزوجية. فعلى سبيل المثال، يمكن لقبول تعاليم الدين المتعلقة بقداسة الزواج وحرمة الزنا والعلاقات غير الشرعية – بصفتها معايير يجب اتباعها – أن يقلل من الإقبال على تلك العلاقات ويحول دون الطلاق[6].

---

[1] Bumpass, L. and Sweet, J., "Differentials in Marital Stability" (American Journal of Sociology 37, 1972)

[2] Mueller, C. and Pope, H "Marital Instability: A Study of its transmission between generations", Journal of Marriage and the Family 39 (1977)

[3] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 32

[4] Thornes, B. and Collard, J. "Who Divorces?" (London: Routledge & Kegan Paul, 1979)

[5] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 32

[6] Vaughn R. A. Call and Tim B. Heaton, "Religious Influence on Marital Stability", Journal for the Scientific Study of Religion 36 (September 1997), pp. 383

الأمر المهم في مسألة تصور الأدوار المنوطة بالطرف الآخر لدى الأزواج، هو كيفية تقسيم هذه الأدوار ومعاييره، حيث إن المعيار المتبادر إلى الذهن أول ما نسمع عن هذا التقسيم هو معيار الجنس. فالتصور الرائج في المجتمع المغربي ينيط أدوار الاعتناء بالبيت بالمرأة، فيما ينيط أدوار كسب لقمة العيش والعمل خارج البيت بالرجل. قد يميل البعض إلى القول إن أنماط الزواج الجديدة شهدت تحولا على مستوى تقسيم هذه الأدوار في العصر الحالي، حيث تم تغييب معيار الجنس في تقسيم أدوار بيت الزوجية. لكن غياب هذا المعيار لا يعني اختلال التوازن الضروري لاستمرار نمط الأسرة الكلاسيكي حيث إن هذا النمط لازال قائما بفضل التوازن في تقسيم الأدوار سواء حسب معيار الجنس أو حسب معايير أخرى[1].

4.4.2. دور الدين في ضمان استقرار الأسرة

حاولت سابقا ولو بعجالة بيان الاهتمام الذي يوليه الدين – والإسلام خصوصا – للجانب التشريعي المنظم لمؤسسة الأسرة بما في ذلك ثنائية الحقوق والواجبات الزوجية. وإن كان لهذا الجانب التشريعي أهداف، فإن أولها هو ضمان سير الحياة الأسرية واستقرار العلاقة الزوجية. وبغض النظر عن الآراء المتضاربة حول حضور أثر الدين في استقرار الأسر، تقول Anette Mahonney:

"Despite expectations that the increasing secularization of human societies over the past century would diminish the impact of religion on family life, studies conducted during the past 25 years clearly indicate that religion is a salient factor in marriage and parenting"

"رغم التوقعات القائلة إن العلمنة المتزايدة للمجتمعات البشرية في القرن الماضي ستقلص من تأثير الدين على حياة الأسرة، تُظهر الدراسات التي أجريت في الخمس وعشرين سنة الماضية بوضوح أن الدين عامل بارز في الزواج وتربية الأبناء"[2].

والدور الاجتماعي للدين في تشكيل رؤى المتزوجين حول ما يتعلق بالأسرة من قضايا أبرَزَته عدة دراسات أثبتت على سبيل المثال دور التمذهب الديني – أو التدين – في تحديد مواقف الزوجين من مشاركة المرأة في ميدان

[1] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 40

[2] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships", Journal of Social Issues 61 (2005) pp. 689

العمل[1]، وفي تحديد مواقف الزوجين من تحمل أعباء البيت وأشغاله ومصاريفه المادية[2]، وكذلك في تحديد نسبة الخصوبة لدى الأسرة[3]. وإسهام الدين لا ينحصر في وضع التشريعات العملية المتعلقة بالأمور الأسرية، بل إنه يشمل الإطار النظري والقيمي الذي يصاحب التزام المتزوجين بتطبيق مقتضيات الدين، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن التمسك بالدين ينتهي باتباع نموذج متوارث للزواج يركز على التضحية الشخصية والالتزام المطلق من أجل الزواج، عوض النموذج التعاقدي للزواج الذي تغلب فيه الاحتياجات الشخصية والتفاوض على الرابطة الزوجية[4].

تؤكد هذا الأمر Anette Mahonney، التي ترى أن العديد من الأبحاث التطبيقية برهنت على أثر الدين على رؤية الأزواج للهدف من الزواج ذاته أصالة وعلى درجة توافقهما أو اختلافهما حول مجموعة من المواضيع تبعا[5]. وأسوق هنا نموذج الدراسة المشتركة لـ Gay و Ellison و Powers والتي وصلت إلى نتيجة مفادها أن العديد من الأزواج المسيحيين ضمن الفئة المستهدفة اختلفت ردود أفعالهم حول مجموعة من المواضيع من قبيل أدوار الجنسين، الإجهاض، المثلية الجنسية والعلاقات غير الشرعية تبعا لاختلاف انتماءاتهم الدينية (أسر محافظة – معتدلة – متحررة)[6].

في سياق إبراز دور الدين في الحفاظ على الاستقرار الأسري، أفادت Anette Mahonney أن الدين ظاهرة فريدة من نوعها إذ إنه يدمج بين نظرة الناس إلى "المقدس" والأهداف والمسارات التي يتبعها الناس في الحياة مهما كان اسم الذات العليا في مختلف الديانات (الله، كارما، المسيح، إلخ...)، ثم أحصت نوعين من الرسائل التي جاء بها الدين من أجل تحقيق هذه الغاية:

1- من ناحية أولى، يحمل الدين في طياته مجموعة من الرسائل المادية التي يشترك فيها مع الخطاب العلماني، حيث إنه قد رسم الخطوط العريضة للمظاهر الأساسية للزواج من خلال الدعوة إلى مجموعة من القيم من قبيل الحب والإخلاص والتعاون والتآزر وعدم التخلي عن الآخر في وقت الشدائد وأهمية الإنجاب وتربية الأطفال[7]، ودلل على

---

[1] Jenna Griebel Rogers and Aaron B. Franzen, "Work-Family Conflict: The Effects of Religious Context on Married Women's Participation in the Labor Force", Religions 5 (2014) pp. 580–593

[2] Christopher G. Ellison, John P Bartkowski, Michelle L Segal, "Conservative Protestantism and the parental use of corporal punishment", Social Forces 74 (1996), pp. 1003-1028

[3] Thomas Baudin. "Religion and fertility: The French connection", Demographic Research 32 (February 2015) pp. 397–420

[4] Laura Sanchez, Steven L. Nock, James D. Wright, Constance T. Gager, "Setting the Clock Forward or Back? Covenant Marriage and the "Divorce Revolution"", Journal of Family Issues 23 (January 2002) pp. 91-120

[5] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships" (2005) pp. 693

[6] David A. Gay, Christopher G. Ellison and Daniel A. Powers, "In Search of Denominational Subcultures: Religious Affiliation and "Pro-Family" Issues Revisited" pp. 3-17

[7] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships" pp. 691-692

تلك الخطوط بتعليلات دينية منطقية تنسجم مع النموذج العلماني للزواج. فالكتابات اليهودية والمسيحية تنص على اعتبار الزواج "التزاما" دائما يضحي فيه كل شريك برغباته الشخصية من أجل مصلحة الزواج، وهو عنصر محمود في الدين كما في الأنظمة غير الدينية. لكن عند نشوء نزاع معين، قد يتطور الخلاف نظرا للصفة الروحية التي يتحلى بها موضوع الالتزام لدى أفراد الأسرة، وقد يسير الخلاف كذلك في طريق الانفراج إذا تقاربت الرؤى الدينية حوله[1].

2- من ناحية أخرى، هنالك رسائل مادية جاء بها الدين وحده واختص بها عن العلمانية في سبيل إضفاء الطبيعة الروحية على العلاقة الزوجية عبر تقديس مؤسسة الزواج والعلاقة مع الوالدين مثلا، حيث تصبح الأهداف المشتركة لأفراد الأسرة متعلقة بالذات أو الظاهرة المتعالية. وبذلك يكون الدين قد أعطى معنى روحيا لأهداف وطريقة عمل العلاقات الأسرية[2]. فالمسيحية على سبيل المثال تصور الذات الإلهية بصورة الطرف الثالث الذي يكون على ارتباط قريب بالزواج وبمساره التاريخي[3]. وعلى العموم، هنالك 3 أنواع من التأويلات المتعلقة بدور الله تعالى والمغزى من حضوره في العلاقة الزوجية كعنصر ثالث:

- أن يكون الله راغبا أشد الرغبة في الإبقاء على علاقة رحيمة بين الزوجين
- أن يتخذ الله موقفا محايدا بخصوص رواية كل واحد من الطرفين حول الحدث
- أن يؤكد الله على أهمية تحمل كل طرف مسؤولية إحداث التغيير في العلاقة عوض إلقاء اللوم على الطرف الآخر[4]

والذي يجب الانتباه له في هذا السياق هو أن الدين مثلما يقدم قوانين تنظيمية وقيما حول الأهداف المناسبة المرتبطة بحياة الأسرة وكيفية بلوغها ويحاول ربط الزواج بالذات الإلهية ، فإن محاولة تأويل مقتضياته وتطبيقها قد تكون سببا للخلاف الزوجي الذي يمكن أن يحدث أو يتطور في حالة عدم توافق الزوجين حول التأويل المناسب لتعاليم الدين المتعلقة بالزواج (تربية الأطفال، حرية التملك، الحياة الجنسية إلخ...)، أو في حالة عدم امتثال أحد الزوجين لتعاليم الدين وقيامه بخرق القيم الدينية المشتركة بينهما (الخيانة الزوجية مثلا)[5].

رغم أن أديان العالم لا تشجع أفراد الأسر على الخلاف، ورغم أن الخلاف يمكن أن يحصل في العلاقات الزوجية أو في علاقة الآباء بأبنائهم بخصوص أي موضوع مرتبط بتخطيط وسير الحياة المشتركة في الأسرة، فإن تَرَدُّد وحِدّة التفاعلات الصراعية قد تتفاقم نتيجة الاختلافات الكامنة في الرؤى الدينية لأفراد الأسرة عن القيم المؤثرة على

[1] Ibid. pp. 690-691

[2] Ibid. pp. 690-691

[3] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships" pp. 692-693

[4] Ibid. pp. 696

[5] Ibid. pp. 692-693

حياتهم كما يمكنها كذلك أن تمنع حدوثها أو تخفف منها على الأقل[1]. وهذا ما يدل على أن حضور المعرفة الدينية في الوسط الأسري لا يؤثر في اتجاه استقرار العلاقة الزوجية بالضرورة، بل قد يكون سببا في حصول الخلاف بين الزوجين إذا لم يتم تأويل مضامينها واستثمارها في الاتجاه الصحيح، وقد لا يكون أيضا ذا فائدة تذكر.

ما يزيد ذلك إثباتا هو اختلاف نتائج الدراسات الأكاديمية التي أُجريت في الموضوع، ففي الوقت الذي أظهرت فيه دراسة أجريت على تصرفات الأزواج في حالة التفاعل الزوجي اقتران نسب التدين العام العالية غالبا ما اقترنت بأنماط تكيفية في حل الخلاف الزوجي[2]، أظهر الجرد الذي قام به أربعة من الباحثين أن من الدراسات ما يقول بعدم وجود علاقة وطيدة بين ارتفاع مستوى التدين والطرق غير التكيفية بين الأزواج من عنف وغيرها، وقد تناول هذا الجرد الدراسات التي أجريت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الولايات المتحدة حول علاقة الدين بالطرق التي يستعملها الأزواج للتعامل مع الخلاف الزوجي[3].

بغض النظر عن كيفية تفاعل الأزواج مع معاني النصوص الدينية وأهدافها، فإن المنظومة التشريعية للدين فيما يخص الزواج لا بد أن تتضمن قسما متعلقا بالخلافات الزوجية وكيفية تفاديها والخروج من وطأتها عند وقوعها والتي اصطلح عليها لدى المستشارين الأسريين بـ "استراتيجيات حل الخلاف"، وهي استراتيجيات يستخدمها الناس للتغلب على الخلافات بين الأشخاص بعد نشوئها. أما في العلاقات الزوجية، يمكن أن يستعمل الشريكان طرقا تكيفية (الإنصات، التعاون، إلخ...) أو غير تكيفية (التجاهل، العنف اللفظي، العنف الجسدي، إلخ...) للتعامل مع الخلاف[4]. وهنا يظهر مقصد هذا البحث في محاولته الكشف عن أثر المعرفة الدينية على العلاقات الزوجية وإسهامها في خلق الطرق التكيفية لحل الخلاف الزوجي.

---

[1] Ibid. pp. 690

[2] Brody, G. H., Stoneman, Z., Flor, D., & McCrary, C. "Religion's role in organizing family relationships: Family process in rural, two-parent African American families" Journal of Marriage and the Family 56 (November 1994), pp. 878-888

[3] Mahoney A, Pargament KI, Tarakeshwar N, Swank AB. "Religion in the Home in the 1980s and 1990s: A Meta-Analytic Review and Conceptual Analysis of Links between Religion, Marriage, and Parenting", Journal of Family Psychology 15 (January 2002), pp. 559-596

[4] Patricia K. Kerig, "Assessing the Links Between Interparental Conflict and Child Adjustment: The Conflicts and Problem-Solving Scales", American Psychological Association: Journal of Family Psychology 10 (1996) pp. 454-473

وقد أُثبتت فاعلية الدين وأثره على طرق حل الخلاف الزوجي في دراسة خلصت إلى أن ارتفاع نسبة حضور دروس الوعظ في الكنيسة مقترن بانخفاض معدلات العنف الجسدي لدى الأزواج[1]، وهذا ما يعني أن تلقي المعرفة الدينية قادر على التأثير في حدة الخلاف بين الأزواج. في سياق الكشف عن مضامين المعرفة الدينية المتلقاة من قبل الأزواج، أحصت Annette Mahoney نوعين من طرق حل الخلافات الزوجية التي جاء بها الدين:

1- النوع الأول من طرق حل الخلاف يشترك فيه الدين مع الخطاب العلماني، حيث تتضمن الديانتان المسيحية واليهودية مجموعة من التعاليم والخطوات والطرق التي يفترض بها أن تساعد في حل الخلاف الزوجي، من قبيل النقد الذاتي والاعتراف بالخطأ وتجنب الخوف من النبذ والكشف عن مواطن الضعف والعفو عن التجاوزات وكتم الغيظ والصبر والحب واللطف، وهي خطوات تكيفية تتقارب مع الطرق التي يتبناها النموذج العلماني للزواج[2] .

2- بالإضافة إلى العناصر السابقة من طرق حل الخلاف التي يطرحها الدين، هنالك عنصر تفرد به الدين وأوصى باستحضاره لدى حدوث خصام زوجي هو عنصر استحضار وجود الله وحضوره في العلاقة الزوجية [3]، حيث يستطيع الأزواج الذين يتبنون هذه النظرة أن يتجنبوا طرق التواصل المدمرة للعلاقة الزوجية مفضلين تقبل رأي الطرف الآخر والبحث عن حلول بديلة أو التوجه إلى الله بالدعاء أملا في الحصول على حل للمشكل. لكن هذه النظرة إلى الله تعالى قد تستغل بشكل أرعن، فقد يدعي أحد الزوجين أن رأيه مطابق لإرادة الله دون الرأي الآخر[4].

ثم تخلص Mahoney في النهاية إلى أنه رغم أن ربط الدلائل التجريبية العديدة للدين بطريقة عمل الأسرة، فإن أغلب النتائج المحصل عليها تشمل عناصر عامة و/أو منفردة عن التدين (الانتماء المذهبي، حضور مراسيم الكنيسة إلخ). وهذا يترك الباب مفتوحا أمام العديد من الأسئلة غير المبحوثة حول العمليات الدقيقة التي تربط الدين بأنماط التفاعل الأسري[5]. وهذا الفراغ الأكاديمي في بحث كل جوانب الظاهرة الدينية وآثارها الاجتماعية هو ما دفعني لجعل البحث الميداني لهذه الأطروحة ينحو ناحية المعرفة الدينية وأثرها الاجتماعي على التماسك

[1] Mahoney A, Pargament KI, Tarakeshwar N, Swank AB. "Religion in the Home in the 1980s and 1990s: A Meta-Analytic Review and Conceptual Analysis of Links between Religion, Marriage, and Parenting" pp. 559-596

[2] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships" pp. 694-695

[3] Chelsea T. Wolf, Patricia Stevens, "Integrating Religion and Spirituality in Marriage and Family Counseling", Counseling and Values 46 (October 2001) pp. 66-75

Jennifer L. Antonsen, "God in The Marital Triangle: A Phenomenological Study of the Influence of Christian Faith in The Marriage Relationship" (Trinity Western University, 2003)

[4] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships" pp. 696

[5] Ibid. pp. 689

الزوجي. وسيأتي تفصيل مقدمات ومجريات ونتائج هذا البحث الميداني في القسم الموالي من هذه الأطروحة قبل الانتقال إلى تحليل نتائجه على ضوء ما سبق من الدراسات الاجتماعية التي لامست أحد جوانب الموضوع.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الأول: المعالم المنهجية للدراسة الميدانية

1.1. فرضيات البحث

2.1. مجالات البحث

3.1. أداة البحث

الفصل الثاني: التحليل الوصفي لمعطيات البحث الميداني

1.2. الوضع الاجتماعي العام

2.2. معطيات حول تأسيس الأسرة

3.2. المستوى الدراسي العام للأسرة

4.2. مصادر المعرفة الدينية

5.2. مستوى الالتزام بالممارسة الدينية في الأسرة

6.2. دور المعرفة الدينية في تجاوز المشاكل الأسرية

7.2. مستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج لدى الأسرة

8.2. مستوى التماسك الزوجي والتوافق حول أمور الأسرة

الفصل الأول: المعالم المنهجية للدراسة الميدانية

1.1. فرضيات البحث

انطلاقا مما مر في الحديث عن إشكالية فاعلية الدين في الحفاظ على الأسرة من التفكك، وانطلاقا من الاختيارات المنهجية التي حصرت العامل المستقل لهذا البحث في "المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج" والعامل المعتمدَ له في "التماسك الزوجي"، يمكن تلخيص الفرضيات الأولية لهذا البحث الميداني فيما يلي:

- هنالك تأثير مباشر لمستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج لدى الأزواج المغاربة على مستوى التماسك الزوجي داخل الأسرة المغربية
- المعرفة الدينية حول الزواج هي العامل الوحيد المتحكم في مستوى التماسك الزوجي لدى الأسر المغربية
- هنالك عوامل اجتماعية ونفسية ومادية أخرى تؤثر على مستوى التماسك الزوجي لدى الأسر المغربية جنبا إلى جنب مع المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج
- ضعف إلمام الأزواج المغاربة بما لهم وما عليهم من الواجبات والحقوق الدينية دليل على متانة العلاقة الزوجية وقوة تماسكها دون احتياجهم إلى الالتفات والاهتمام بما يترتب على العلاقة الزوجية أو على انقطاعها من حقوق وواجبات.

2.1. مجالات البحث

1.2.1. المجال البشري

لما كان من العسير بل من المستحيل القيام بالبحث الميداني على جميع أفراد "المجتمع الأصل"، صار من اللازم اللجوء إلى اختيار العينة اللازمة لتمثيل المجتمع المغربي. وبالنظر إلى ما تقدم قوله في مستوى التماسك الزوجي وما يعيشه من انحدار وارتفاع خلال حياة الأسرة، تم الاتفاق مع الأستاذ المشرف على حصر عينة البحث في الأسر التي أنجبت طفلين أو أكثر، وذلك لكون مستوى التماسك الزوجي يبدأ بالانحدار الفعلي بعد ولادة الطفل الثاني حيث تنضاف مسؤولية الاهتمام بالمولود الجديد إلى باقي المسؤوليات السابقة، ويصير حتما بقاء جزء مهم من المسؤولية الجديدة على عاتق أحد الزوجين وهو ما قد يرفع من احتمال وقوع الخلاف كيفما كان الشخص الذي تحمل تلك المسؤولية.

كما تم حصر الفئة المستجوبة فيما تعداده 250 زوجا وزوجة أجابوا على أسئلة الاستمارة، وقد كان هذا الحصر ضروريا بالنظر إلى الوسائل المادية والبشرية التي لا تتيح دراسة عينة أكبر تستطيع تمثيل أسر المجتمع المغربي بشكل دقيق. واستخدمت طريقة العينة العشوائية في اختيار أزواج وزوجات العينة لكون العينة العشوائية قادرة على تهيئة فرص انتقاء متكافئة لجميع وحدات المجتمع، ولكونها كذلك أبسط أنواع العينات وأهمها وأقدرها على ضمان تفادي خطأ التحيز.

2.2.1. المجال الجغرافي

رغم أن الحاجة تقتضي حصر المجال الجغرافي لهذا البحث في مدينة أو في مجال حضري أو قروي معين، إلا أن الإمكانات البشرية والمادية المحدودة والحاجة إلى العثور على أسر ذات طفلين على الأقل جعلت مجال هذا البحث يتوسع ليشمل عدة مدن مغربية عبر الاستعانة بمجموعة من الأشخاص المنحدرين منها والذين ساعدوا في العثور على أسر ذات طفلين على الأقل وفي ملء الاستمارات الخاصة بها. وفيما يلي أسماء المدن التي شملها البحث الميداني: الرباط، سلا، الدار البيضاء، فاس، المحمدية، تاهلة، تطوان، مراكش، أزيلال، طنجة، قلعة مكونة، القنيطرة.

3.2.1. المجال الزمني

امتد المجال الزمني لهذا البحث الميداني من شهر شتنبر 2017 إلى شهر فبراير 2018 وهي المدة التي تم فيها جمع البيانات المتعلقة بالعينة المستهدفة.

3.1. أداة البحث

1.3.1. مجريات تحضير الاستمارة

تم في هذا البحث الميداني اعتماد أسلوب الاستبيان أو الاستمارة كأداة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات عن الظروف الاجتماعية للأسر المستجوبة وعن مستوى معرفتها الدينية بالزواج ومستوى تماسكها الزوجي. وطبيعة الموضوع الدينية والإحصائية استلزمت تصميم استمارة تتحلى بالفاعلية والمردودية العليا عبر جمع أقل عدد من العناصر ذات الدلالة القوية والقادرة على إيصال الباحث إلى النتائج المرجوة، حيث إن إضافة عنصر واحد إلى الاستمارة قد يكلف الباحث جهدا وتعقيدا إضافيين عند إقباله على شرح نتائج الاستمارة التي تتغير أحوالها بتغير مقدار الفئة المستهدفة وأحوالها. في نفس الصدد، تم تصميم الاستمارة بالنظر إلى البيانات الواجب توفرها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، لذلك فقد تم تحديد عناصر هذه الاستمارة وفقا للعناصر التالية:

- أهداف الدراسة
- الفرضيات الموضوعة مسبقا
- نتائج الدراسات السابقة
- قيود الدراسة من حيث الوقت والميزانية

وقد تم اختيار عناصر الاستمارة بحيث يصير في مقدور أفراد الفئة المستجوبة الإجابة عنها، حيث أُعتُمِد نمط الأسئلة المغلقة نظرا لسهولة الإجابة عنها من قِبَل الفئة المستجوبة ونظرا لما يتيحه هذا النوع من الأسئلة من سهولة في تفريغ البيانات وتحليلها. وقد تم اعتماد الأنواع التالية من الأسئلة المغلقة:

1- الأسئلة ذات الإجابات المحددة مسبقا والتي يطلب من المجيب اختيار جواب واحد أو أكثر من أجوبتها
2- الأسئلة أحادية الإجابة: والتي تحتوي على خيارين محددين مسبقا، ويكون للمجيب الحق في اختيار أحدهما مُقصيا بذلك الإجابة الأخرى (مثال: الإجابة بنعم أو لا)
3- الأسئلة المعتمدة على المقاييس: والتي يطلب فيها من المجيب تقييم العنصر المطروح في السؤال

أما فيما يخص مضمون الأسئلة، فقد تم الاتفاق مع الأستاذ المشرف على الخلوص إلى استمارة جامعة لجزأين مهمين في هذا البحث الميداني، حيث إن الجزء الأول من هذه الاستمارة تضمن الجانب النظري للحقوق والواجبات الزوجية كما جاءت بها النصوص الشرعية، وذلك في سبيل قياس مستوى معرفة الأفراد المستجوبين بالأحكام الشرعية المتعلقة بالعلاقة الزوجية. أما الجزء الثاني من الاستمارة فإنه اهتم بطرح أسئلة تهدف إلى قياس مستوى الانسجام بين الفردين المتزوجين فيما له علاقة بالأمور المشتركة في الحياة الزوجية من مسؤوليات النفقة وشغل البيت واتخاذ القرارات إلخ... لكن بالإضافة إلى هذين القسمين، أضيفت أقسام أخرى للاستمارة من أجل جمع معلومات أوفر عن العينة المستهدفة والتي قد تفيد في عملية تحليل المعطيات، وهذا ما أدى إلى اشتمال الاستمارة في النهاية على 8 أقسام[1]. رغم ذلك، يبقى القسمان السابع والثامن —كما هو موضح في الاستمارة – المتعلقان بالمعرفة الدينية حول الزواج والتماسك الزوجي أهم قسمين ممثلين لصلب موضوع هذه الأطروحة.

في سبيل إعداد الجزء المتعلق بالمعرفة الدينية حول الزواج، اعتمدتُ العديد من المصادر الفقهية التي وفرت الأحكام الشرعية المتعلقة بالزواج مع مستندها الشرعي من آيات وأحاديث فجمعتها في عشرين سؤالا. وقد حاولتُ

[1] يمكن الاطلاع على الاستمارة في ملاحق الأطروحة

مراعاة اشتمال هذا القسم على كل مناحي الحياة الزوجية بدءً من مرحلة ما قبل الزواج. كما أني حاولت مراعاة درجة صحة الأحاديث ووضوح معاني النصوص الدينية حتى تكون من النوع الذي يسهل فهمه واستنباط الحكم منه إلى حد ما حتى عند ذوي المستوى الدراسي المنخفض أو لدى غير المتخصصين في العلوم الدينية.

فيما يتعلق بالقسم الآخر المتعلق بمدى توافق الأزواج حول أمور الحياة الزوجية، أُتُّفق مع الأستاذ المشرف على جعل هذا القسم مكونا من عشرة أسئلة بُغية تسهيل العملية الإحصائية، لذلك اطلعتُ في سبيل إنشاء مقياس شامل لأمور الحياة الزوجية اليومية على مجموعة من المقاييس التي تمت تجربتها في بعض الدراسات السابقة قصد الاستفادة من نماذج الأسئلة التي استخدمت فيها، محاولا تَلَمّس الطرق التي أُدرجت بها "المكافآت" و"الحواجز" و"البدائل" المؤسسة لمفهوم "التماسك الزوجي" في أسئلة تلك المقاييس.

يقوم الباحثون عادة بتحديد متغيرات تعبر عن المكافآت (كالرضى عن الشريك الآخر أو الرضى عن طبيعة العلاقة الجنسية معه) وأخرى تعبر عن الحواجز (كالتدين مثلا أو كوجود الأطفال). ومن الباحثين أيضا من يستخدم نمط الأسئلة المفتوحة لإفساح المجال للأزواج من أجل التعبير عن الأسباب الكامنة وراء الإبقاء على انسجامهم الأسري، لكن الأمر الذي أكدته دراسة قامت باستقراءٍ لمختلف مقاييس الانسجام الزوجي هو أنها غالبا ما تطرح أسئلة عن مكافآت محددة في الحياة الزوجية[1]، كما هو الشأن في مقياس "جونسون Johnson" على سبيل المثال والذي حاول الكشف عن المكافآت في العلاقة الزوجية بناء على أربعة عناصر:

1- إلى أي مدى تحب شريكك
2- إلى أي مدى تحتاج شريكك
3- مستوى الرضى الزوجي للمستجوب
4- تنقيط المستجوب لزواجه بناء على أبعاد معينة (تعيس، ممتع، مثير للاهتمام، ممل)[2]

فيما يخص المقاييس التي تعرضت للحواجز التي تمنع من الفراق الزوجي، فإن أغلبها أشار إلى حواجز بعينها دون أن يترك مجالا للمستجوب لكي يعبر عن حواجزه الشخصية، كما هو الحال في مقياس كنوإستير Knoester الذي حاول قياس تلك الحواجز وأهميتها في الإبقاء على عش الزوجية كالأمن المادي، والمعتقد الديني، ومشاكل

[1] Denise Previti and Paul R. Amato, "Why Stay Married? Rewards, Barriers, and Marital Stability", Journal of Marriage and Family 65 (August 2003) pp. 562

[2] Michael P. Johnson, John P. Caughlin, Ted L. Huston, "The Tripartite Nature of Marital Commitment: Personal, Moral, and Structural Reasons to Stay Married" Journal of Marriage and the Family 61 (February1999), pp. 160-177

الأطفال، والخروج من البيت[1]. وأما الدراسةُ التي قام بها ألبرخت باهر و جودمان Albrecht Bahr and Goodman فتعتبر من بين الدراسات القليلة التي اعتمدت نمط الأسئلة المفتوحة، حيث تركت المجال لفئة من الأفراد المتزوجين لكي يذكروا أهم الحواجز التي تعوق وصولهم إلى مرحلة الطلاق[2].

وقد عمدتُ بدوري إلى اتباع الطريقة الغالبة على مقاييس التماسك الزوجي –كما كان صنيع مقياس Johnson – عبر وضع الأسئلة بطريقة تمكن من تقييم "المكافآت" المتمثلة في ارتفاع مستوى الاتفاق بين الزوجين حول أمور الحياة الزوجية بفضل سلم تنقيط Likert (من 1 إلى 5)، ذلك أن الهدف من هذه الأطروحة هو معرفة ما إذا كان حضور المعرفة الدينية في الأسرة سببا في ارتفاع نسبة المكافآت التي يحصلها كل واحد من الزوجين. والاتفاق بين الزوجين في حد ذاته يعتبر "مكافأة" لكل واحد منهما إذ يجعل كليهما منجذبا إلى الآخر وإلى حضن العلاقة الزوجية دون التفكير في إيجاد بديل لها أو في الخروج منها.

أما فيما يخص مضمون أسئلة هذا القسم، فقد تم اختيارها بناء على البحوث السابقة التي طرحت تصورات مختلفة حول مواضيع الحياة الزوجية التي تُعتبر محل وفاق أو تنازع بين الأزواج. من جملة هذه التصورات ما طرحه مأمون طربيه من مؤشرات للتوافق الزوجي خلال الحياة الزوجية والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

1- مدة الرغبة في إنجاب الأطفال

2- مدة التعاون على الأعمال المنزلية

3- الانتظام في العمل والوظيفة

4- مدى المشاركة والمساواة في الآراء والمواقف والقرارات

5- مدى توفر المناخ الاجتماعي المقبول

6- مدى توفر فرص الترفيه والاستمتاع وقضاء الإجازات

7- مدى خلو البيت من أمراض وكيفية التعامل مع المشاكل الطارئة

8- مدى الالتزام الديني ومراعاته في الحياة اليومية

9- مدى توفر الاهتمامات المشتركة والثقة المتبادلة

[1] Chris Knoester, Alan Booth, "Barriers to Divorce: When Are They Effective? When Are They Not?", Journal of Family Issues 21 (2000), pp. 78–99

[2] Stan L. Albrecht, Howard M. Bahr, Kristen L. Goodman, "Divorce and Remarriage: Problems, Adaptations, and Adjustments" (Connecticut: Greenwood Press, 1983), in Denise Previti and Paul R. Amato, "Why Stay Married? Rewards, Barriers, and Marital Stability" pp. 563

10- مدى التوافق في الحياة الجنسية في إطار الزواج فقط[1]

من جهة أخرى، كان لـ Spanier تصور آخر عن مؤشرات التوافق الزوجي رغم أنه لا يختلف كثيرا عن العناصر المذكورة سابقا، حيث أدرج أربعة أبعاد تحت مسمى التوافق الزوجي في مقياسه الذي أسماه Dyadic Adjustment Scale (DAS) على غرار الأبعاد الخمسة المنضوية تحت مسمى التدين والتي وضعها Glock. وقد ضمّن Spanier هذا المقياس 32 متغيرا منقسمة إلى 4 محاور للبرهنة على استحالة اختصار عمليات قياس التوافق الزوجي في بعد أو بعدين، وكانت تلك المحاور كالآتي:

- الاتفاق الزوجي Dyadic Consensus، هدفه قياس درجة اتفاق الزوجين حول مواضيع من قبيل الأمور المادية والولادة والدين وفلسفة الحياة ومشاغل البيت.
- الرضا الزوجي Dyadic Satisfaction، هدفه قياس رضا الفرد عن علاقته الزوجية من خلال قياس تردد الخصام والملاعبة ودرجة الثقة في الطرف الآخر ومدى التزام الزوجين في طريق إدامة العلاقة الزوجية.
- التماسك الزوجي Dyadic Cohesion، هدفه قياس تشارك الزوجين نفس الأفكار والاهتمامات ومدى مشاركتهما في أعمال مشتركة.
- التعبير العاطفي Affectional Expression، هدفه قياس انسجام الزوجين حول التعبير عن العواطف والعلاقة الجنسية[2].

من الباحثين من أشار إلى مؤشرات التوافق الزواجي ما قبل الزواج والتي يمتد أثرها إلى التماسك الزوجي بعد عملية إتمام الزواج، حيث طرح مأمون طربيه مجموعة من المؤشرات من قبيل مدة التعارف وفرق السن والمستوى المعرفي وفترة الخطوبة ونظام التربية قبل الزواج (التشدد، الانفتاح، إلخ) وحالة زواج الأهل من حيث السعادة الزوجية وتوفر المعلومات حول المواضيع الجنسية والتخطيط لمراسيم الزواج وتكاليفها وللادخار والإنفاق ما بعد الزواج[3]. وهي مؤشرات أُدرج بعضها في الأقسام التي أضيفت إلى استمارة البحث الميداني حسب ما تستلزمه حاجة البحث.

هنالك أيضا عدد من المتغيرات المرتبطة مع التماسك الزوجي والتي تتمثل في السمات المفضلة والمطلوبة في الشريك الآخر كالذكاء والطموح والحب والتعاطف والمقدرة على التعاون والتفاهم إلخ...[4] وهي سمات متغيرة على

[1] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 74

[2] يمكن الاطلاع على هذا المقياس في المقال التالي:

Spanier, G. B., "Measuring dyadic adjustment: New scales for assessing the quality of marriage and similar dyads", Journalof Marriage and the Family 38 (1976), 15–28

[3] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 73

[4] نفس المصدر ص 74

الدوام تختلف باختلاف الأشخاص وأحوالهم، وليست هنالك خلاصات يقينة حول ما يتوافق من الأمزجة وما لا يتوافق منها، كما أن هذا الموضوع يدخل في مجال علم النفس الذي اهتم بالموضوع من زاوية نظر أوسع، لذلك ارتأيت أن الفائدة لا تتحصل من إضافة هذه المؤشرات إلى النقاش حول عناصر التماسك الزوجي.

وقد اقتصرت على عشرة من العوامل العامة المؤثرة في ذلك التماسك مستفيدا من التصورين السابقين حول مؤشرات التماسك الزوجي ومن دراسات أخرى أيضا تناولت الموضوع تارة بالإجمال وتارة بالتفصيل مركزة على كل مؤشر لوحده[1]. وقد حاولت مراعاة شمول تلك المؤشرات لجميع مناحي الحياة الزوجية ومراعاةَ إمكانية تنقيط مستواها من قِبل الفئة المستهدفة حسب مقياس ليكرت Likert، حيث إن بعض المؤشرات لا تقبل التنقيط بهذا السلم من قبيل المواقف الشخصية المتعلقة بموضوع ما، والتي يجب الإجابة عنها بـ "نعم" أو "لا" [2].

2.3.1. تجربة الاستمارة

أُجري تجربة أولية لمضمون الاستمارات كمطلب ضروري للتأكد من قدرتها وفاعليتها في جمع البيانات اللازمة بالجودة المطلوبة. وتتم هذه العملية عادة عن طريق توزيع الاستبيان على عدد من مفردات العينة محل الدراسة أو على عينة أخرى بديلة تتوفر في مفرداتها نفس الخصائص التي تتوفر في مفردات العينة المستهدفة. أما فيما يخص هذه الأطروحة، فقد جُرّبت الاستمارة عن طريق استجواب عينة استطلاعية من مفردات العينة الأصلية بلغ تعدادها 12 زوجا وزوجة. وقد مكنت هذه العملية التجريبية للاستمارة من:

- تحسين صياغة الأسئلة لتجنب اللبس أو الغموض
- التأكد من أن العبارات المستخدمة ملائمة لمستوى إدراك الفئة المستجوبة
- تحديد الأسئلة الغامضة وغير المفهومة
- معرفة احتمالات الرفض للإجابة عن بعض الأسئلة
- حذف أو زيادة بعض الأسئلة حسب الحاجة
- أخذ ملاحظات المستجوبين بعين الاعتبار حول عناصر الاستمارة والتي أفادت في أطوار البحث الميداني.

إضافة إلى ذلك، أُتُّفق مع الأستاذ المشرف على عرض هذه الاستمارة على أستاذين متخصصين في مجال الدراسات الاجتماعية والأسرية، وذلك ما قمت به لاحقا حيث عرضت الاستمارة على د. عبد المنعم الشقيري،

[1] اعتمدت في هذا الخصوص على العمل الاستقرائي لمقاييس جزدة الحياة الزوجية الذي أُعد تحت إشراف قسم الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة الأمريكية
Child Trends, "Conceptualizing and Measuring "Healthy Marriages" for Empirical Research and Evaluation Studies", (Washington, DC: Child Trends, Inc. 2003)

[2] يمكن الاطلاع على الاستمارة في ملاحق الأطروحة

أستاذ علم الاجتماع بمؤسسة دار الحديث الحسنية، والذي أبدى على الاستمارة الأولية مجموعة من الملاحظات المنهجية والمضمونية أوردها في النقط الآتية:

- ضرورة اعتماد مفتاح واضح للتنقيط يُسّهل على من يقوم بالبحث الميداني اختيار التقييم الصحيح. فمفتاح تقييم Likert (من 1 إلى 5) يستوجب وضع معنى معين لكل تقييم على حدة خصوصا في القسم المتعلق بالمعرفة الدينية حول الزواج، بينما التقييم في القسم المتعلق بالتماسك الزوجي يبقى رهينا بالرأي الشخصي للفرد المستجوب. وقد تم استدراك هذا الأمر حيث تم شرح مفتاح تقييمات المعرفة الدينية على الشكل الآتي:

1. يعرف بوجود مضمون النص (من خلال الممارسة أو العرف) ولكن لا يعرف أنه من الدين
2. يحفظ النص ولكن لا فكرة لديه عن معناه
3. يعرف أن مضمون النص من الدين ولكن لا يعرف بوجود الدليل
4. يعرف بوجود النص ويعرف مضمونه أيضا ولكن لا يحفظه
5. يعرف بوجود النص ويعرف مضمونه أيضا بل ويحفظه كذلك

- حذف بعض النصوص ذات المعاني الواسعة في ميدان الحقوق الزوجية مثل أحاديث طاعة الزوجة لزوجها.

- ضرورة تبسيط مضمون الأسئلة المتعلقة بالأحكام الدينية للزواج بل واختصارها أحيانا، وذلك من أجل تسهيل مهمة ملء الاستمارات على الأسر التي يتنوع أفرادها حسب المستوى الدراسي لكل فرد.

- حذف أو تغيير العناصر التي قد تحرج الأفراد المستجوبين مثل السؤال عن مستوى التوافق بين الزوجين حول الحياة الجنسية.

بعد ذلك تم عرض الاستمارة على د. الطيب المنوار، أستاذ الفقه بدار الحديث الحسنية ومتخصص في قضايا الزواج الفقهية والقانونية، والذي قدم بعض الملاحظات المتوجهة إلى شكل الاستمارة وما تضمنته من أسئلة أُورِدها كما يلي:

- إعادة ترتيب الأسئلة المتضمنة في القسم المتعلق بالمعرفة الدينية وفق ترتيب معين أو كما هو الترتيب الذي نهجته مدونة الأسرة المغربية، حتى تكون الاستمارة أكثر تنظيما في تناول أحكام الزواج في الدين الإسلامي.

- ضرورة أخذ أحكام التطليق كذلك بعين الاعتبار ومنحها حيزا في الاستمارة نظرا لأهمية دورها في سيرورة حياة الأسر المسلمة.

- الانتباه إلى عنصري الكفاءة والأهلية ومحاولة إدراجهما في الاستمارة، بالإضافة إلى إدراج حكم استئذان المرأة من وليها لغرض الزواج

- حذف بعض الأسئلة المتعلقة ببعض الأحكام التي لا زالت محل نقاش بين الفقهاء والقانونيين كمسألة حديث خروج المرأة من بيت زوجها بعد طلبها الإذن منه أو مسألة حق المرأة في العمل إلخ...

كل ما سبق من الملاحظات تم اعتماده في إعادة مراجعة محتويات الاستمارة من أجل الخلوص إلى استمارة نهائية يتم توزيعها على الفئة المستجوبة خلال البحث الميداني، وهي الاستمارة التي وضعت ضمن ملحقات هذه الأطروحة.

3.3.1. استخدام الاستمارة في شكلها النهائي

وزعت الاستمارة في شكلها النهائي على الفئة المستهدفة بما في ذلك المجموعة التجريبية، وتكونت هذه الاستمارة من ثمانية أقسام تضمنت أسئلة من النوع المغلق المقيد، لأن هذا النوع من الأسئلة يوجه ذهن المبحوث وجهة معينة بحيث تتفادى الاستطرادات التي لا مبرر لها، وتسهل الإجابة على المبحوث من غير أن تحتاج إلى تفكير طويل، وتيسر عملية تسجيل الإجابة وعمليات التحليل الإحصائي للبيانات.

يهدف القسم الأول من الاستمارة إلى جمع بيانات أولية عن الزوج أو الزوجة، وذلك على سبيل أخذ صورة عامة عن العوامل الاجتماعية الكفيلة بترك بصمتها في مختلف المناحي الاجتماعية لحياة الشخص بما فيها موضوع هذه الدراسة. يتكفل القسم الثاني للاستمارة بجمع بيانات تتعلق بتأسيس أسرة المستجوب نظرا لما لها من الأهمية في تفسير تغيرات مستوى الانسجام الأسري لدى الأزواج. أما القسم الثالث فيهدف إلى جمع بيانات إضافية عن باقي أفراد الأسرة بغية إتمام القسم المتعلق بجمع البيانات العامة عن الأسرة المعنية.

بعد ما سبق، يأتي دور القسم الرابع من الاستمارة الذي يعتبر مدخلا لموضوع هذه الأطروحة، حيث تم سؤال الأزواج عن المصادر التي اكتسبوا منها معرفتهم الدينية، وذلك لما بين تلك المصادر من قوة التأثير في نفوس المتلقين عنها ومن تفاوت في الأثر الاجتماعي الذي يخلفه كل مصدر لوحده. بالإضافة إلى ذلك، تم سؤال الأزواج في القسم الخامس من الاستمارة عن مستوى التزامهم بممارسة أهم الشعائر الإسلامية والتي تدل ممارسة صاحبها في

مجتمعنا الحاضر على نوع من الالتزام والوعي الدينيين وإن لم تكن هذه القاعدة مطردة، فالكثير من أفراد المجتمع يؤدون الصلاة على سبيل العادة لا عن اقتناع ووعي راسخين بأهمية الصلاة مثلا في تهذيب الأخلاق.

أخيرا وقبل الوصول إلى صلب الاستمارة، تحاول أسئلة القسم السادس في الاستمارة النظر فيما إذا كانت الأسرة قد عاشت نوعا من المشاكل والمحن التي قد تعصف بجو الانسجام الزوجي داخل الأسرة، وذلك بغية أخذ هذا العامل بعين الاعتبار عند تحليل نتائج القسم المتعلق بمستوى الانسجام الأسري إن دعت الحاجة إلى ذلك. ويختتم هذا القسم بالسؤال عن اقتناع الشخص بمكانة المعرفة الدينية في اجتياز الأزمات التي تجتاح حياة الأسرة، فالاقتناع بفكرة وجود الحل في الدين ذو أهمية لا يمكن إنكارها في تخطي الأزمات والصبر عليها. والغرض من هذا السؤال هو أخذ فكرة ولو بسيطة عن مدى اقتناع الفئة بأهمية المعرفة الدينية في ميزان التماسك الزوجي، رغم أنها تبقى فكرة قد لا تتناسب بالضرورة مع ما سيأتي بعد من معطيات أكثر تفصيلا ودقة فيما يخص المعرفة الدينية والتماسك الزوجي لدى العينة، حيث إن الفرد من العينة قد يدعي ما لا يثبته واقع حاله.

بعد ذلك يأتي القسم السابع للاستمارة الذي يهدف إلى قياس المعرفة الدينية للأزواج فيما يتعلق بموضوع الزواج والحقوق الزوجية على وجه الخصوص. ويتضمن هذا القسم عشرين حكما فقهيا مدعما بأدلة من القرآن والحديث النبوي تم سؤال الأزواج عن مدى معرفتهم بها باستعمال سلم تنقيط يتراوح بين 1 و5 نقط. ويسعى القسم الثامن والأخير من الاستمارة إلى قياس مستوى الانسجام والتوافق بين الأزواج حول الأمور الأساسية في حياة الأسرة باستخدام مقياس Likert (من 1 إلى 5)، وهي أمور تم استقصاؤها –كما وُضّح ذلك سابقا – بالاعتماد على مجموعة من المقاييس التي تم إعمالها في بحوث سابقة حاولت بحث مناحي الانسجام الأسري ومظاهره[1].

الفصل الثاني: العرض الوصفي لمعطيات البحث الميداني

قبل بلوغ مرحلة التحليل العاملي لأثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي، آثرت أن أفرد هذا الفصل من الأطروحة لإعطاء نبذة وصفية موجزة عن المعطيات التي تم جمعها خلال البحث الميداني باستخدام أداة الاستمارة. والغرض من ذلك هو إعطاء القارئ فكرة عامة عن خصائص العينة المدروسة الاجتماعية والتعليمية والدينية من جهة، وكذا إعطاؤه صورة مقتضبة عن أهم ما يلفت الانتباه في حالة المعرفة الدينية بالزواج وحالة التماسك الزوجي

[1] يمكن الاطلاع على الاستمارة في ملاحق الأطروحة

لدى تلك العينة، مع إمكانية الاطلاع على جداول المعطيات الوصفية الكاملة في ملاحق الأطروحة. وقد فضلت عرض هذه المعلومات متبعا تقسيم الاستمارة كما وُزعت على أفراد العينة.

1.2. الوضع الاجتماعي العام

- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**

أوضحت سابقا في حديثي عن العينة المدروسة في هذا البحث الميداني أنها مكونة من 250 زوجا وزوجة ذوي طفلين على الأقل ينقسمون بالتساوي حسب الجنس كما يبين ذلك الجدول الآتي:

	العدد	النسبة المئوية (%)
ذكر	125	50,0
أنثى	125	50,0
المجموع	250	100,0

- **توزيع أفراد العينة حسب السن**

أظهرت بيانات البحث أن الفئة العمرية لأفراد العينة المدروسة تتراوح بين 25 سنة و70 سنة، في حين تبين أن متوسط عمر العينة المدروسة هو 46 سنة تقريبا، حسب ما يبينه الجدول التالي:

	عدد أفراد العينة	**القيمة الدنيا**	**القيمة القصوى**	**المجال**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**التباين**
السن	250	25	70	45	46,85	10,330	106,708

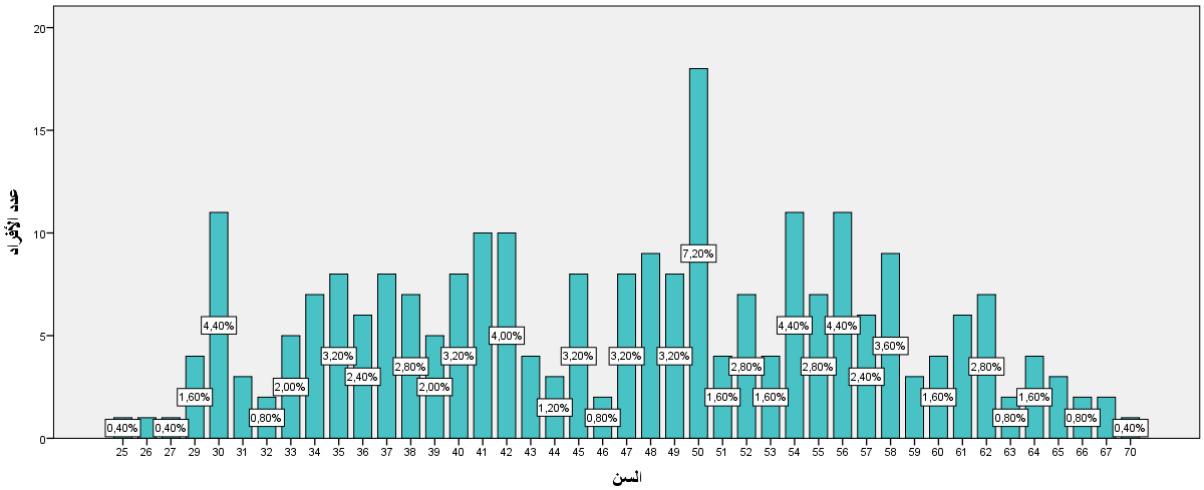

رسم 1: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب السن

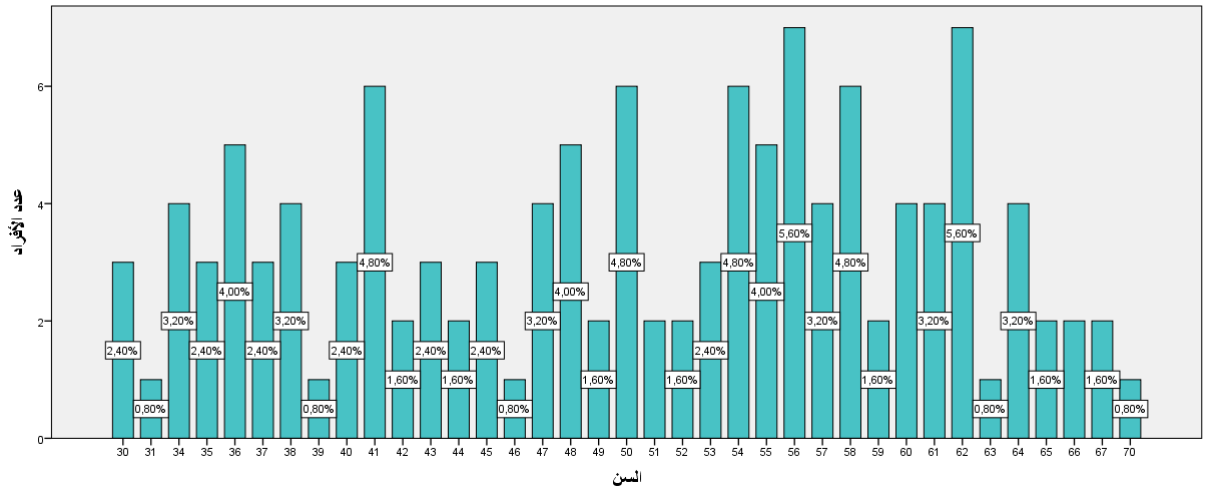

رسم 2: توزيع الأزواج في العينة المدروسة حسب السن

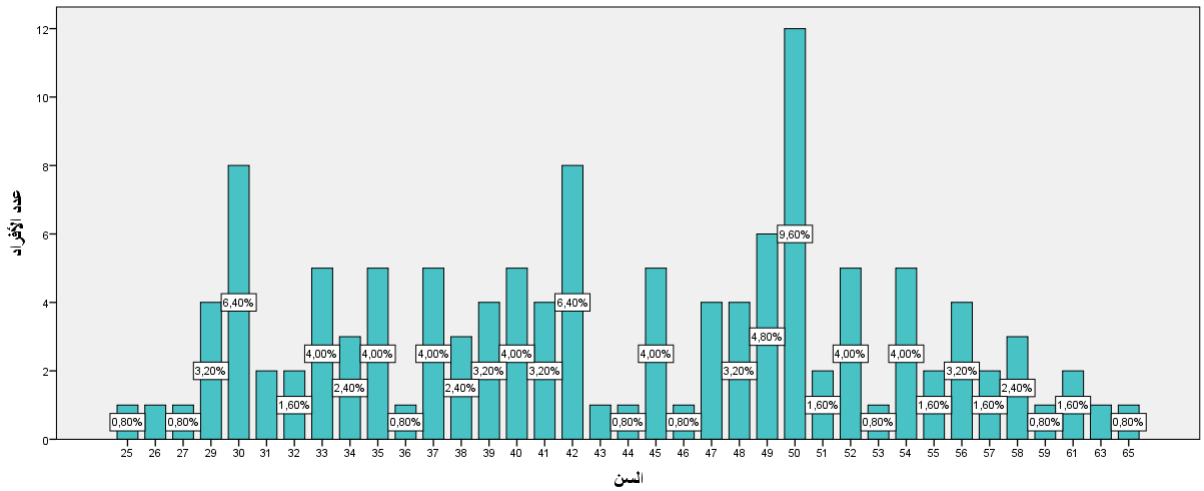

رسم 3: توزيع الزوجات في العينة المدروسة حسب السن

- **توزيع أفراد العينة حسب المهنة**

يبين الرسم البياني الآتي توزيع المهن التي يمتهنها أفراد العينة المدروسة كاملة. والملاحظ أن ربات البيوت احتللن أكبر نسبة مئوية في الرسم نظرا لعدم التفرقة فيه بين الأزواج والزوجات، وهو ما دفعني إلى توزيع المهن حسب جنس أفراد العينة في الرسوم البيانية الموالية[1].

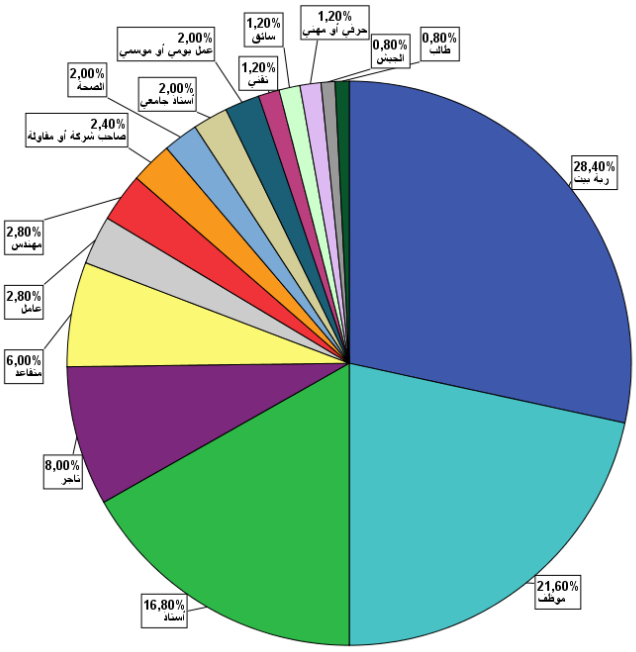

رسم 4: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المهنة

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-1، 2-2

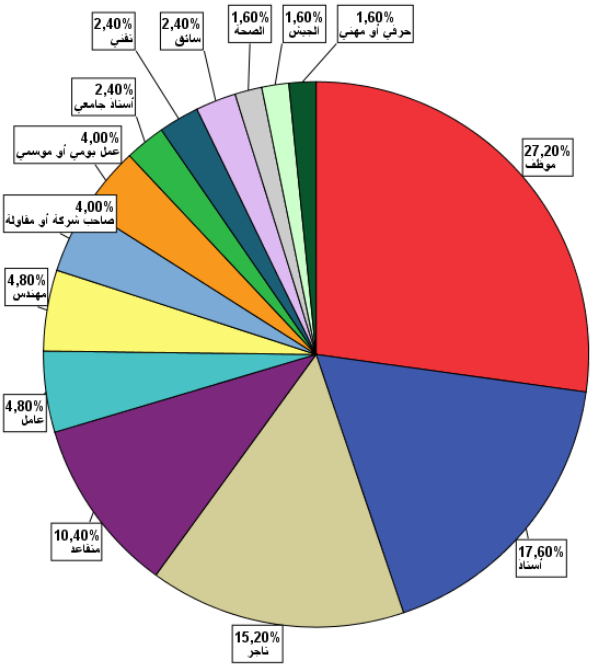

رسم 5: توزيع أزواج العينة المدروسة حسب المهنة

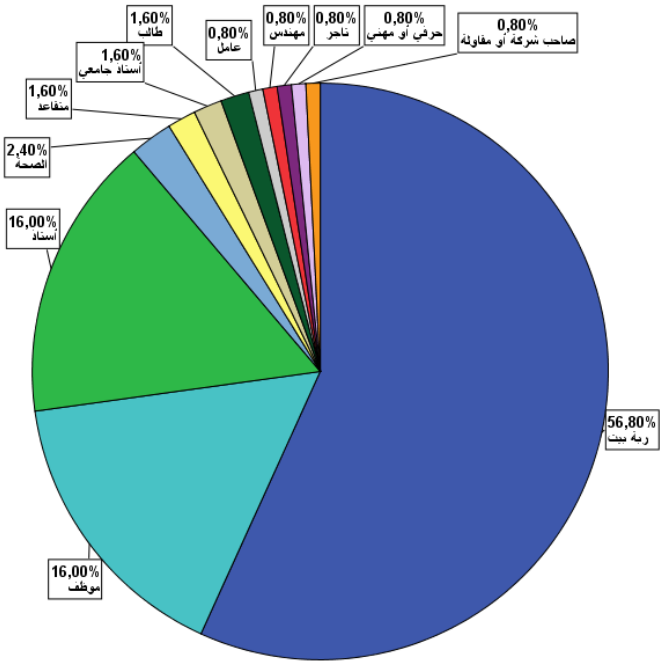

رسم 6: توزيع زوجات العينة المدروسة حسب المهنة

- **توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل**

لوحظ في أرقام العينة المدروسة احتلال موظفي القطاع العام للمرتبة الأولى في توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة ممتهني العمل الحر أو اليومي أو الموسمي. وقد يكون سبب ذلك

اتجاه أفراد الشعب المغربي إلى الحصول على وظيفة ذات مدخول قار، عوض المخاطرة بالدخول إلى عمل حر قد لا يُأتي أكله نظرا لحركية الاقتصاد التي يتميز بها المغرب. يُلاحظ كذلك كما هو ظاهر في الرسم أدناه ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وهو أمر مفسر بكون ربات البيوت قد أُدخلن في إطار العاطلات عن العمل عند إحصاء أفراد العينة.

هذا الإدخال ليس انتقاصا من العمل الذي تقوم به ربات البيوت في الاعتناء بالبيت وتربية الأطفال إلخ... وإنما قُصد من خلال هذا التصنيف التفرقة بين قطاعات العمل حسب ما تستطيع أن تدره من دخل، وهو ما دفعني إلى وضع ربات البيوت جنبا إلى جنب مع الأشخاص العاطلين عن العمل نظرا لعدم قدرتهن على الحصول على دخل مادي يعيل الأسرة – إلا فيما ندر من الحالات –. بغض النظر عن مسألة المدخول المادي، يبقى عمل المرأة عاملا مؤثرا على سير الحياة الأسرية والزوجية، إذ إنه يدفعها إلى مغادرة البيت وتقسيم اهتمامها بين مسؤوليات العمل خارج البيت وداخله حتى وإن كان الربح المجني من وراء تلك الوظيفة ضعيفا[1].

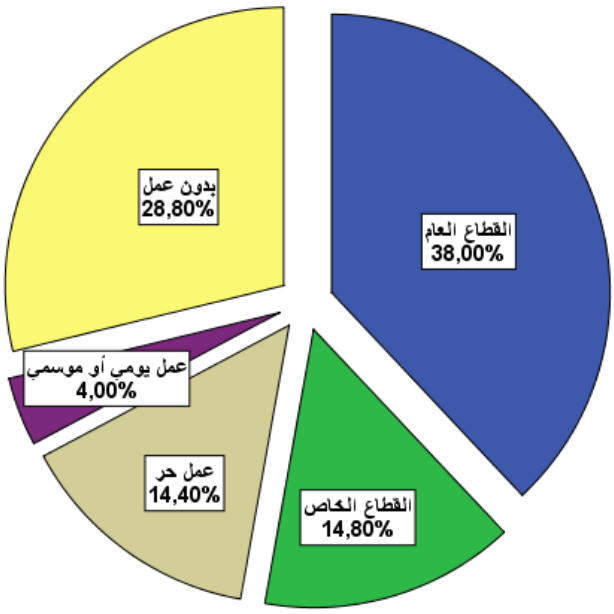

رسم7 : توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-3، 2-4

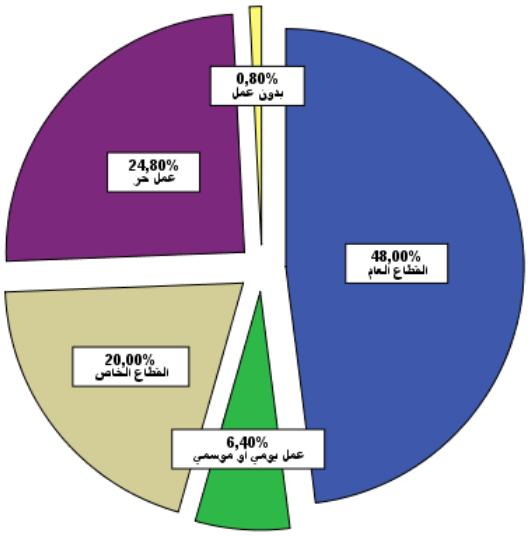

رسم 8: توزيع أزواج العينة المدروسة حسب قطاع العمل

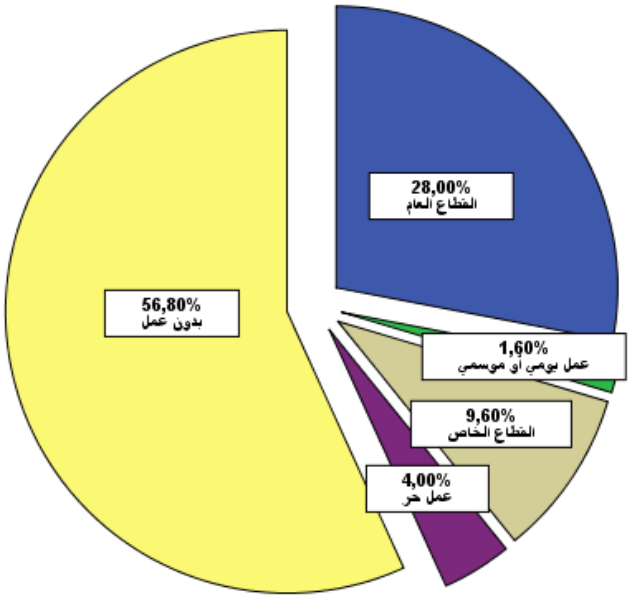

رسم 9: توزيع زوجات العينة المدروسة حسب قطاع العمل

- **توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشخصي**

الملاحظ في الرسم التالي الذي يوزع أفراد العينة حسب مستوى الدخل هو أن نسبة من لا يتوفرون على دخل مرتفعة مقارنة بغيرها من النسب، وهذا لا يعني أن قسما من الأسر غير متوفر على دخل، وإنما السبب في

ذلك هو دخول ربات البيوت ضمن مجموعة من لا يتوفرون على دخل، الأمر الذي دفعني إلى تخصيص رسم آخر أدناه يوزع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس ومستوى الدخل[1].

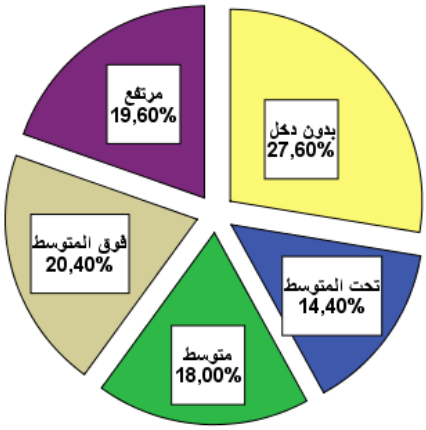

رسم10 : توزيع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل

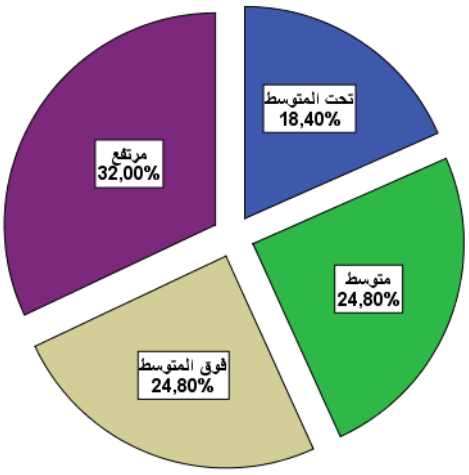

رسم 11: توزيع الأزواج في العينة حسب مستوى الدخل

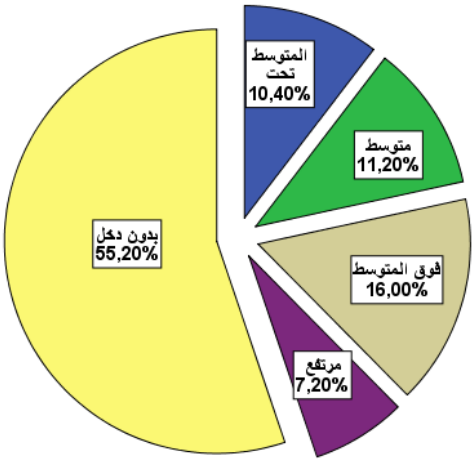

رسم 12: توزيع الزوجات في العينة حسب مستوى الدخل

- **توزيع أسر العينة المدروسة حسب عدد الأبناء**

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-5، 2-6

يُلاحظ من خلال الرسم أدناه أن الأسر المغربية ماضية في اتجاه تحديد النسل عكس ما كان عليه الحال في الماضي، وهو الأمر الذي أثبتته كذلك الدراسات الديموغرافية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط[1]، حيث تربعت على عرش هذا التصنيف الأسرة ذات الطفلين والثلاثة أطفال، وهو ما قد يُفَسّر بصعوبة تحمل تكاليف الإنجاب ومسؤوليات التربية وكثرة متطلبات الحياة المادية بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة[2].

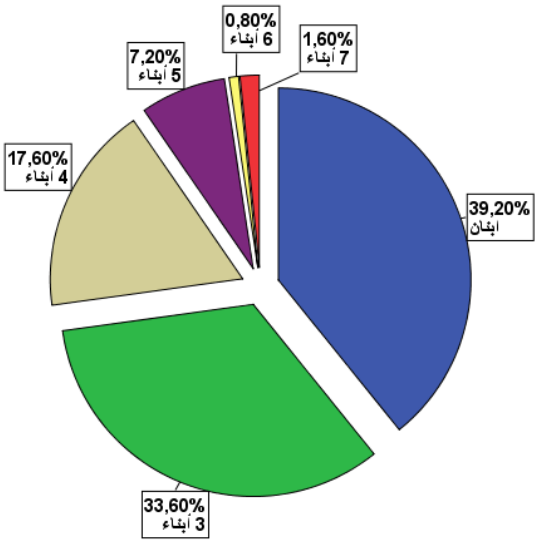

رسم 13: توزيع أسر العينة المدروسة حسب عدد الأبناء

- **توزيع أسر العينة حسب وضعها في السكن**

يُلاحظ من خلال ما تحصل من المعطيات أن ما يفوق نصف أسر العينة المدروسة ممتلك لسكن خاص به، حيث تفوق نسبتهم ضعف نسبة الأسر المقيمة في منزل مكترى، وهذا قد يدلّ على اتجاه عام لدى أسر المجتمع المغربي في محاولة تحصين مستقبل الأسرة ضد الأثمنة المتزايدة للكراء وضد خطر التشرد في حال وفاة معيل الأسرة سواء أكان الأب وحدَه أو الأب والأم معا[3].

[1] يمكن الاطلاع على تقرير المندوبية السامية للتخطيط "السكان والتنمية في المغرب: 25 سنة بعد محاضرة مؤتمر القاهرة 1994" من خلال الموقع الالكتروني للمندوبية:
https://www.hcp.ma/file/212324/

[2] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملحق 2-7

[3] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملحق 2-8

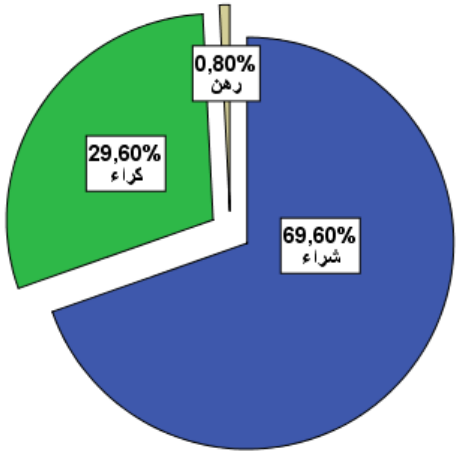

رسم 14: توزيع أسر العينة حسب وضعها في السكن

- **توزيع أفراد العينة حسب وضع الاستقلال في السكن**

ما يُستفاد من قلة عدد الأسر التي لا تزال مستضيفة لأحد والدي الزوجين أو لكليهما –كما هو مبين في الرسم – هو أن نمط الأسر الكبيرة التي تحتضن جيلين أو أكثر قد سار ناحية الاندثار ربما نتيجة تفضيل الأسر النووية الاستقلال المادي والتنظيمي عن الأسرة الكبيرة بغية الحصول على قدر أكبر من الحرية في البيت، وربما بسبب مستجدات الوقت الحالي التي جعلت ترك بيت الوالدين والعمل في مدينة أو منطقة أو بلد آخر أو ترك البادية من أجل العمل في المدينة أمرا مألوفا بل وضروريا لتحقيق الاكتفاء المادي[1].

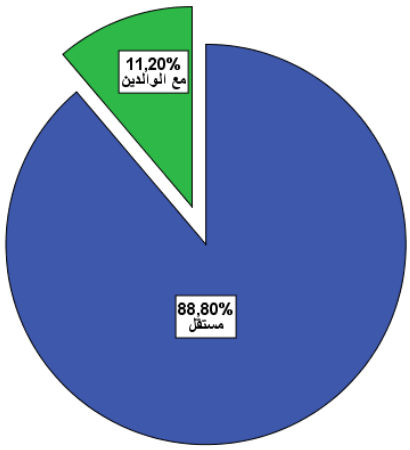

رسم 15: توزيع أسر العينة المدروسة حسب وضع الاستقلال في السكن

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملحق 2-9

2.2. معطيات حول تأسيس الأسرة

يضم هذا القسم من الاستمارة المتغيرات المتعلقة بظروف تأسيس الأسرة والمتمثلة في ظروف اللقاء بين الزوجين ومدة الخطوبة والسن أثناء الزواج. والسبب في إضافة هذه المتغيرات هو كونها من مؤشرات التماسك الزوجي رغم أنها متعلقة بمرحلة ما قبل الزواج، ذلك أن تأثيرها يمتد إلى ما بعد الزواج لكونها من محددات مدى التعارف بين الزوجين ومدى النضج اللازم لدخول مرحلة الزواج، رغم أن النتائج الإيجابية لهذه المتغيرات وزيادة التعارف بين الزوجين لا تعني بالضرورة ارتفاع مستوى التماسك الزوجي بينهما.

فعلى سبيل المثال، الشخص الذي يختار زوجته عن طريق العمل يكون مطلعا على جانب من حياتها – كطريقة تعاملها مع مصاعب العمل – في الوقت الذي قد لا يطلع على أمور كهذه من يختار زوجته عن طريق الجوار أو عن طريق الزواج المرتّب مسبقا من طرف أفراد العائلة. والملاحظ في الجدول أدناه هو ميول نسبة كبيرة (65.5 في المئة) من أفراد العينة المدروسة إلى اختيار الزوج أو الزوجة من أقرب الأوساط التي تتيح التعرف على شريك الحياة.

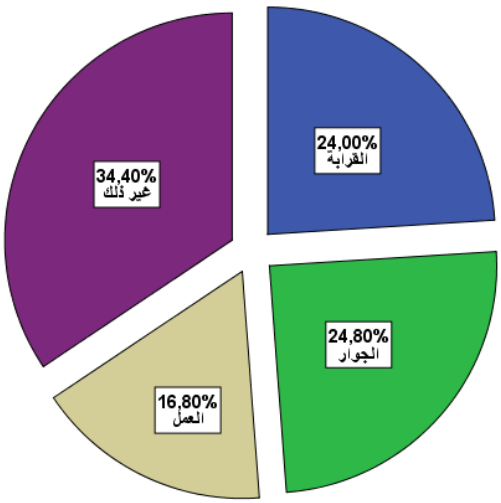

رسم 16: توزيع أفراد العينة حسب أسباب اللقاء والاختيار

يُلاحظ أيضا من خلال الجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب مدة الخطوبة اتجاهُ الأسر في العينة المدروسة نحو عدم إطالة مدة الخطوبة، حيث إن عدد الأسر التي طالت مدة خطوبتها 6 أشهر أو أكثر تمثل ما يقارب الثلث فقط من العينة المدروسة. صحيح أن هذه المدد لا تمثل إلى الفترة المحصورة بين تاريخ الخِطبة الرسمية وتاريخ انعقاد الزواج حيث يحتمل أن تكون فترة تعارف الزوجين مبتدئة قبل تاريخ الخِطبة، لكنها تمثل مؤشرا تقريبيا لأخذ فكرة عن مدى تعارف الزوجين رغم عدم يقينيتها في التعبير عن مدى تعارف الأزواج.

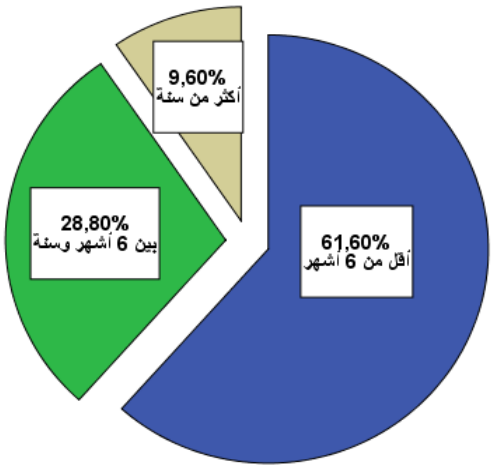

رسم 17: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب مدة الخطوبة

ما يُظهره كذلك توزيع أفراد العينة المدروسة حسب سن الزواج هو تَرَكّز ما يفوق ثلثي أفراد العينة في صنف المتزوجين في سن يتراوح بين 20 و30 سنة، وهو ما يتماشى مع معطيات المندوبية السامية للتخطيط[1] التي أكدت ارتفاع متوسط سن الزواج سواء لدى الذكور أو الإناث. والراجح أن العديد من الظروف الاجتماعية ساهمت في هذا الارتفاع، مع احتمال وجود عامل آخر هو التريث لدى الشباب في اختيار شريك المستقبل دون الاكتراث لمرور سنوات العمر على أمل العثور على الشريك المناسب.

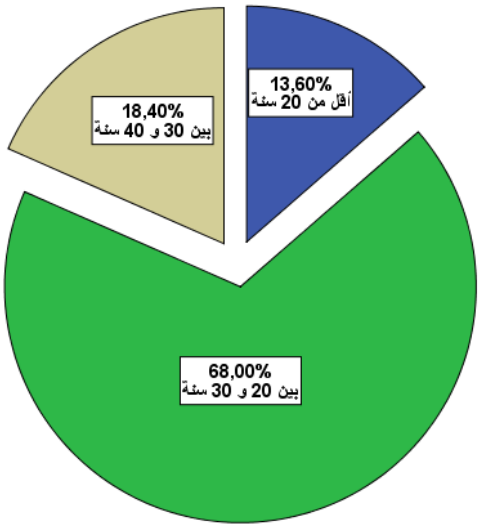

رسم 18: توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج

[1] يمكن الاطلاع على تقرير المندوبية السامية للتخطيط "السكان والتنمية في المغرب: 25 سنة بعد محاضرة مؤتمر القاهرة 1994" من خلال الموقع الالكتروني للمندوبية:
https://www.hcp.ma/file/212324/

ويعطي الجدول التالي مقارنة بين الأزواج والزوجات فيما يتعلق بسن الزواج، حيث يظهر ارتفاع سن الزواج لدى الأزواج بشكل ملحوظ مقارنة مع الزوجات[1].

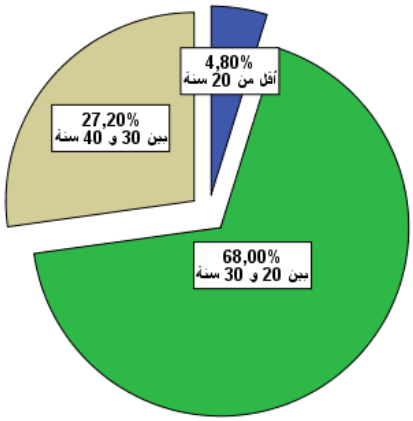

رسم 19: توزيع الأزواج حسب سن الزواج

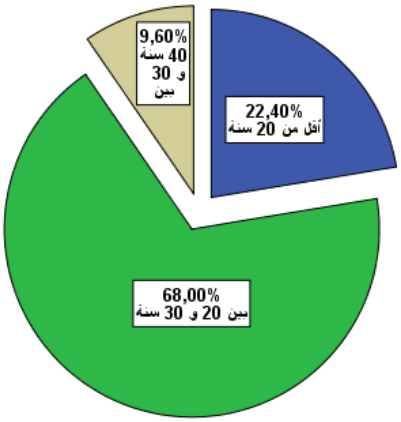

رسم 20: توزيع الأزواج حسب سن الزواج

3.2. المستوى الدراسي العام للأسرة

يتضمن هذا القسم من الاستمارة معلومات عن المستوى الدراسي لأفراد الأسر المستجوبة، حيث تظهر النتائج أن السواد الأعظم في الفئة المدروسة قد بلغ مستوى دراسيا يمكنه من تحقيق الاستقلال في تعلم أمور الدين دون الحاجة إلى اكتساب أدوات معرفية أخرى كاللغة مثلا. فخطب الجمعة ودروس الوعظ على سبيل المثال – باعتبارها مصدرا من مصادر المعرفة الدينية – كانت ولا تزال تلقى في المغرب باللغة الرسمية للبلد، ورغم كون اللغة العربية الفصحى لا تناسب قدرة استيعاب العديد من الأشخاص ذوي المستوى الدراسي المنخفض – أو حتى المرتفع أحيانا – إلا أن تقارب اللغة العامية مع العربية الفصحى يسهل استيعاب القدر غير اليسير من المعرفة الدينية.

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-10، 2-11، 2-12، 2-13

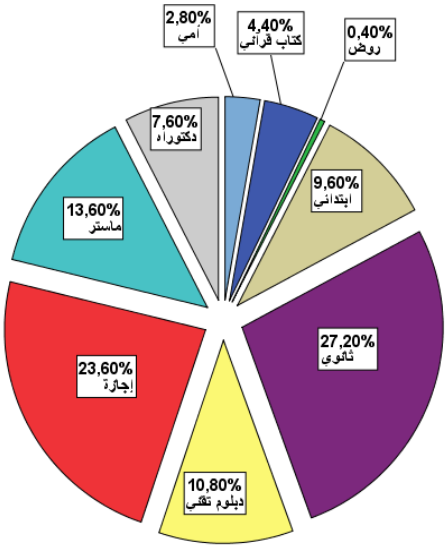

رسم 21: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

بعد هذا العرض العام للمستوى الدراسي لأفراد العينة، قمت بالتفرقة بين الأزواج والزوجات في الجدول التالي فيما يخص المستوى الدراسي عسى أن يظهر فرق بين الفئتين، وهو ما يتبين في المستوى الدراسي للأزواج الذي يفوق نسبيا نظيره لدى الزوجات.

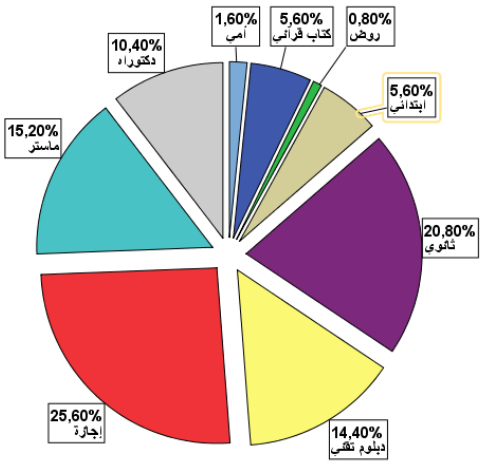

رسم 22: المستوى الدراسي لدى الأزواج في العينة المدروسة

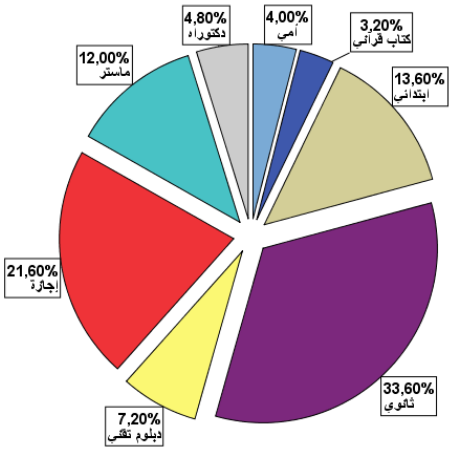

رسم 23: المستوى الدراسي لدى الزوجات في العينة المدروسة

وقد أضفت في هذا القسم سؤالا عن المستوى الدراسي لأبناء الأسر المستجوبة، إذ إن الأبناء كذلك يعتبرون من المصادر التي يُحتمل أن يستفيد منها أولياء الأمور في اكتساب المعرفة الدينية من خلال التفاعل بين أفراد الأسرة في البيت أو النقاش حول ما تعلمه كل واحد منهم من أمور الدين. والملاحظ في النتائج المحصل عليها هو أن ما

يقارب نصف الأسر (48,8%) يحتضن ابنا أو ابنة في مستوى الإجازة، في الوقت الذي يحتضن فيه ثلث الأسر (32,8%) ابنا أو ابنة في مستوى الماستر، وهو ما قد يعطي فكرة عن الجو السائد أثناء نقاش هذه الأسر في البيت بخصوص شتى المواضيع بما فيها المواضيع الدينية[1].

4.2. مصادر المعرفة الدينية

مكن هذا القسم من الاستمارة من جمع معطيات عن المصادر الدينية التي تلقت عنها الفئة المستجوبة معلوماتها الدينية، حيث أظهرت النتائج احتلال "المطالعات الشخصية من خلال الكتب أو الأشرطة أو الأنترنت" و"الآباء والأجداد" و"مواد التربية الإسلامية في التعليم النظامي العام" المراتب الثلاث الأولى على التوالي في سلم مصادر المعرفة الدينية. وهذه النتيجة لا تزيد إلا تأكيدا على أهمية وظيفة التنشئة التي تمارسها الأسرة في البيت والمدرسةُ خارج البيت.

أما احتلال الاطلاع الشخصي عبر الوسائط الإعلامية المتعددة للمرتبة الأولى فهو يشير إلى اختراق تلك الوسائط لأغلب الأسر التي صارت بيوتها متوفرة على أجهزة تلفاز وهواتف ذكية، وهي وسائط سمحت بدخول مختلف الأيديولوجيات الدينية إلى البيوت مما يحتم على السلطة القائمة على الشؤون الدينية ترشيد المعرفة الدينية التي تتلقاها الأسر المغربية. يُشار إلى أن هذه الهيمنة التي أظهرتها المصادر الثلاثة المذكورة بادية حتى في النتائج المتعلقة بفئتي الأزواج والزوجات كل على حدة[2].

5.2. مستوى الالتزام بالممارسة الدينية في الأسرة

يعطي هذا القسم من الاستمارة معطيات عن مدى التزام أفراد الأسر التي تم استجوابها بالشعائر الدينية، حيث أظهرت النتائج عموما نسبا مرتفعة للالتزام بممارسة الشعائر خصوصا فيما يتعلق بالصلاة والزكاة وقراءة القرآن أو الاستماع له. والملاحظ كذلك في النتائج المتعلقة بكل من الأزواج والزوجات على حدة هو تفوق الزوجات على الأزواج في نسب ممارسة الشعائر الدينية ولو أن ذلك التفوق يبقى طفيفا. كما أن السؤال طُرح حول التزام الأبناء بهذه الشعائر لنفس السبب الذي سُئل له عن المستوى الدراسي للأبناء وهو كونهم من الأفراد القادرين على التأثير في أولياء الأمور على صغر سنهم[3].

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-14، 2-15، 2-16

[2] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-17، 2-18، 2-19

[3] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-20، 2-21، 2-22، 2-23

رغم أن الأطروحة مهتمة بأثر المعرفة الدينية على تماسك الأزواج، فمعطيات هذا القسم جاءت لتلعب دور المؤشر المساعد على فهم معطيات التحليل العاملي لاحقا حتى يتم التمحيص — إذا اقتضت الحاجة – فيما إذا كان مستوى الالتزام بالشعائر الدينية يتماشى بالتوازي مع مستوى المعرفة الدينية أو مع مستوى التماسك الزوجي. يُشار إلى أن الشعائر التي أُضيفت إلى هذا القسم قد تم اختيارها نظرا لاعتماد أفراد المجتمع إياها في تقييم مستوى تدين الشخص المغربي والحكم عليه من خلالها ومن خلال مواقفه تجاه بعض الأمور الدينية الشائعة – من قبيل القروض ذات الفوائد والحجاب –.

فالحجاب مثلا عرف تطبيعا متزايدا مع مرور الوقت في المجتمع المغربي ابتداء من سنوات التسعينات حتى صار رمزا من رموز الالتزام الديني في العقل الجمعي المغربي. وقد يُعزى ذلك إلى انتعاش نشاط الحركات الإسلامية في المغرب على المستوى الأيديولوجي مستغلة مختلف قنوات التأثير من جامعات ومدارس وفضاءات عمومية. وفي سبيل إثبات هذه الفكرة، عرض د. رشيد جرموني جردا للدراسات التي تعرضت في ثناياها إلى موقف الشباب المغربي من الحجاب من أجل إبراز التغير الملحوظ في موقف الشباب من الحجاب انطلاقا من سنوات التسعينات وصولا إلى وقت إنجاز البحث الميداني[1].

تطور اتجاهات الموقف من الحجاب عبر مراحل زمنية متفرقة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

اسم الدراسة وزمنها	الذكور		الإناث	
	مع	ضد	مع	ضد
«Jeux et Enjeux cultureles au Maroc» M. Chekroun 1990	٣٣,٧	٥٢,٨	٤٠,٥	٥٥,٩
R. Bourqia [et al.], «Jeunesse estudiantine Marocaine valeurs et stratégies» 1995	٤١	١٧,٨	٤٩	١٣,٤
Bourqia Rahma, Harras Mokhtar, Ayadi Mohamed, Rachik Hassan, Les jeunes et les valeurs religieuses, 2000	٥٤,٥	٦,٧	٦٠	١٣,٦
L'islam au quotidien: enquéte sur les valeurs religieuses au Maroc/H.Rachik [et al.], 2007	٧٦,٨ (هذه النسبة تنسحب على كلا الجنسين)	-	-	-

كما أن موضوع القروض ذات الفائدة يحظى هو نفسه بمكانة ضمن معايير قياس التدين لدى العقل الجمعي المغربي. وكمثال على ذلك أسوق ما خلصت إليه دراسة حديثة للمندوبية السامية للتخطيط حول مقاولات المغرب،

[1] رشيد جرموني، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا"، مجلة "إضافات" 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2016) ص 36

حيث تبين في نهاية الدراسة أن ثلث المقاولات المغربية يمتنع عن الاستفادة من التمويلات البنكية الربوية لأسباب دينية، مع غلبة نسبة المقاولات الصغرى على نسبة المقاولات الكبرى ضمن طائفة الشركات الممتنعة[1].

6.2. دور المعرفة الدينية في تجاوز المشاكل الأسرية

يوضح هذا القسم من الاستمارة ما إذا كانت الأسر المستجوبة قد عاشت بعض المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على مستوى التماسك الزوجي، حيث إن الهدف من إضافة هذا القسم هو مقارنة معطياته مع معطيات التماسك الزوجي بُغية الكشف عن علاقة التأثر بينهما إن وُجِدت وعن نصيب هذه المشاكل في التأثير على التماسك الزوجي جنبا إلى جنب مع المعرفة الدينية. والملاحظ في نتائج هذا القسم هو تصَدّر "الضوائق المالية" و"مرض أحد الزوجين" و"الخلاف حول شؤون الأبناء وتربيتهم" لائحة المشاكل التي عانت أو لا زالت تعاني منها أسر العينة المدروسة.

وقد ختمت هذا القسم بسؤال عن رأي العينة المدروسة حول فاعلية المعرفة الدينية في تجاوز المشاكل والأزمات التي مُثّل لها، وذلك من أجل أخذ فكرة عن رأي العينة المدروسة حول ضرورة الدين في حياة الإنسان، سواء من أجل تجاوز عقبات الحياة التي قد تعرض له أو من أجل تحمل مسؤوليات الحياة الضرورية بما في ذلك مسؤوليات الحياة الزوجية والأسرية. وهذا القسم يعتبر خاتمة الأقسام الإضافية التي أُدرجت للاستمارة بغرض المساعدة على تحليل المعطيات وقت الحاجة إليها[2].

7.2. مستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج لدى الأسرة

يمثل هذا القسم من الاستمارة مبتدأ صلب البحث الميداني، حيث إنه يهدف إلى اكتشاف مدى المعرفة الدينية للأسر حول موضوع الزواج والحقوق والواجبات المترتبة عليه. رغم أن أهمية هذا القسم تكمن في الدور الذي سيلعبه لاحقا في مرحلة التحليل العاملي، إلا أنه يعطي صورة عما عم واشتهر لدى الفئة المستجوبة من أمور الزواج الدينية وما قل الإلمام به لديهم في هذا الشأن. أما من حيث الفروق بين الأزواج والزوجات فيما يخص هذا الموضوع، فقد أظهرت النتائج فروقا طفيفة على مستوى ترتيب الأسئلة من حيث معرفتهم بمضامينها. وقد أضفت زيادة على

[1] Haut Commissariat au Plan, "Enquête Nationale Auprès des Entreprise – Premiers Résultats 2019" https://www.hcp.ma/file/212713/

[2] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-24، 2-25

المتوسط الحسابي لكل سؤال انحرافه المعياري حتى يتبين للقارئ مدى تقارب أو تباعد أفراد العينة في الإجابة على كل سؤال[1].

8.2. مستوى التماسك الزوجي والتوافق حول أمور الأسرة

هذا القسم من الاستمارة يمثل الشق الثاني لصلب البحث الميداني، حيث إنه يوضح مدى توافق الأزواج حول الأمور الأساسية في حياة الأسرة، ويُمكن من تمييز ما يحصل حوله التوافق بينهم على اعتبار ذلك من جنس "المكافآت" التي يجنيها الأزواج من العلاقة الزوجية كما تم توضيحه سابقا. وقد أظهر الترتيب الذي وضعته للأسئلة العشرة في هذا القسم أن "العلاقة العاطفية" و"اتخاذ القرارات المهمة" جاءا على رأس الترتيب، ما يدل على أسبقية المظاهر النفسية للحياة الزوجية قبل المادية، حيث جاء السؤال عن "مصاريف الأسرة" مباشرة بعد السؤالين الأولين.

لكني قمت بالإضافة إلى هذا الوصف العام بالتفرقة بين أجوبة الأزواج وأجوبة الزوجات حتى تتضح الصورة أكثر بخصوص ما يمثل مصدر رضا لدى كلتا الفئتين حيث يتغير ترتيب العناصر العشرة لديهما، وهو ما قد يفسَّر باختلاف أدوار وصلاحيات الأزواج والزوجات في تسيير شؤون الأسرة. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي احتلت فيه "مصاريف الأسرة" المرتبة الثانية في سلم التماسك الزوجي لدى الأزواج، تراجع ترتيب هذا العنصر لدى الزوجات إلى المرتبة الخامسة، وهو ما قد يُحتمل تفسيره بانعدام الاستقلالية المادية لدى ربات البيوت اللاتي لا يشتغلن. وإن كان هذا العنصر مثالا فقط، فقد أوردته لبيان أهمية التفرقة بين أجوبة الأزواج وأجوبة الزوجات على أسئلة سلم التماسك الزوجي[2].

الفصل الثالث: التحليل العاملي لمعطيات البحث الميداني

1.3. تعريف التحليل العاملي

بعد نقاش مع د. هشام خباش حول الطريقة الأنسب لتحليل معطيات هذه الأطروحة، تم الاتفاق على اتباع منهج "التحليل العاملي" من أجل الكشف عن العوامل المتحكمة في تأثير المعرفة الدينية على التماسك الزوجي – إن وُجد هذا التأثير –. والسبب في هذا الاختيار هو أن هذا المنهج ليس بجديد في الدراسات الإحصائية، ولكنه لم يُؤت حقه من الاهتمام في الدراسات الاجتماعية والنفسية التي ما فتئ خبراءها مؤخرا يؤكدون على فاعلية النتائج

[1] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-26، 2-27، 2-28

[2] يمكن الاطلاع على المعطيات المفصلة في الملاحق 2-29، 2-30، 2-31

المستخلصة باستخدام هذه الطريقة وقابليتها لإعطاء وجهة نظر جديدة حول مختلف القضايا المجتمعية، مما يشكل إضافة نوعية إلى جانب طرق التحليل الكلاسيكية.

ويُعَرّف أسلوب "التحليل العاملي" بكونه "طريقة إحصائية يستعين بها الباحث على دراسة الظواهر المعقدة المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها. فالمعروف أن أي ظاهرة من الظواهر تنتج عادة من جملة عوامل وقوى كثيرة جدا وتعتبر الظاهرة محَصِّلة لها جميعا، وهناك عدة وسائل يمكن بها أن تبوب هذه العوامل وتلك القوى في مجموعات متجانسة لتحصل على عدد محدود من العوامل الرئيسية التي يمكن أن ترجع إليها تلك الظاهرة"[1].

وتوضيحا لهذا التعريف، يقوم الباحث عادة بإحصاء القوى الكامنة وراء كل ظاهرة معقدة والمتمثلة في مجموعة من "المتغيرات" قد يختلف عددها حسب حجم الظاهرة. ونظرا لكثرة هذه المتغيرات، يأتي دور "التحليل العاملي" الذي يعيد تجميع المتغيرات في مجموعات جديدة بناء على معاملات الارتباط الموجودة بينها، وتمثل هذه المجموعات الجديدة "العواملَ" التي ترتبط متغيرات كل واحدة منها مع بعضها ارتباطا أقوى من ارتباطها مع متغيرات عامل أخرى. مثال ذلك تَجَمّع متغيرات الإحصاء والهندسة والجبر والحساب تحت إطار "عامل الذكاء" بفضل قوة معاملات ارتباطها، أو تَجَمّع متغيرات "المرونة" و"الرشاقة" و"السرعة" و"القوة" تحت عامل اللياقة البدنية لما بين معاملات ارتباطها من قوة[2].

وقد أدى الاتجاه نحو استخدام هذا الأسلوب إلى تطوير المعالجات العاملية والطرق المختلفة التي تقوم كل منها على أساس نظري معين حيث إنه يساعد على التجديد في زاوية الرؤية للملاحظات التجريبية أو زاوية لأسس التصنيف وفقا للنسق الرياضي الذي يقوم عليه هذا التحليل. كما أن وظيفته لا تنحصر في إعادة تجميع المتغيرات الكامنة وراء ظاهرة ما، بل إنها تمتد إلى اختزال عدد تلك المتغيرات المتعلقة بالظاهرة من خلال العلاقات الرابطة بين المتغيرات والمتمثلة في مجموعات العوامل التي تُعتبر في حد ذاتها متغيرات أيضا ولكن بعدد أقل من المتغيرات الأصلية[3].

والخلاصة هي أن هذا الأسلوب في التحليل يهدف إلى إيجاد مجموعة من العوامل التي تكون مسؤولة عن توليد الاختلافات في مجموعة مكونة من عدد كبير من متغيرات الاستجابة Response Variables، حيث يمكن التعبير عن هذه المتغيرات المشاهدة على شكل مجموعات من المتغيرات المستترة المنظَّمة على شكل تركيب

[1] مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح، حسني محمد عز الدين، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002) ص 17

[2] مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح، حسني محمد عز الدين، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002) ص 18

[3] عبد العباس حسن كاظم، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا" في "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014) ص 242-243

خطي Linear Compound بواسطة دالةٍ مشَكّلةً "العوامل"، وتكون العلاقات بين هذه المتغيرات المستترة داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في عوامل أخرى[1].

ويجري وضع توافيق خطية للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل، ويشكل التوفيق الخطي الأفضل للمتغيرات الأساسية الأولى العامل الأول، كما يحدد التوفيق الخطي الأفضل للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول العاملَ الثاني. ويحتمل وجود عامل ثالث ورابع إلخ... وهكذا تستمر العملية حتى تصبح جميع التباينات محسوبة، حيث يتم إيقاف العملية بعد استخراج عدد قليل من العوامل التي يجب أن تُفسِّر أكبر نسبة ممكنة من تباين المتغيرات الأصلية مما يؤدي إلى تقليص عدد هذه المتغيرات في عدد محدود من العوامل، فبدلا من وجود 20 متغيرا أصليا يصبح لدينا خمس عوامل أو أقل[2].

يمكن اعتبار العوامل الناتجة عن عملية التحليل العاملي عبارة عن متغيرات شبيهة بالمتغيرات الأصلية مع وجود فروق بسيطة منها أن جل المتغيرات يمكن قياسها مباشرة، أما العوامل فهي متغيرات افتراضية أو متغيرات كامنة (Latent factors) مشتقة من مجموعة من المتغيرات التي تم قياسها قياسا مباشرا، إضافة إلى إمكانية إجراء تحليل على العوامل يُعرف بالتحليل العاملي من الدرجة الثانية. لكن رغم هذه الفروق، يبقى معنى العوامل نابعا من داخل مجموعة العلاقات بين المتغيرات، فعند إعطاء تفسير للعوامل الناتجة يجب أن يكون مستخلصا من خصائص مجموعة العلاقات بين المتغيرات موضع التحليل[3].

وهكذا، يمكن القول إن أهمية التحليل العاملي تكمن في الوظائف التي يؤديها وهي كالآتي:

1- السماح بتخفيض وتلخيص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر تلك الظاهرة

2- إبراز مجموعة العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها والتي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات

---

[1] Bryan F. J. Manly & Jorge A. Navarro Alberto, "Multivariate Statistical Methods" (New York: CRC Press, 2017) pp. 121

[2] Bryan F. J. Manly & Jorge A. Navarro Alberto, "Multivariate Statistical Methods" (New York: CRC Press, 2017) pp. 121

عبد العباس حسن كاظم، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا" في "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014) ص 243

[3] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 44

عبد العباس حسن كاظم، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا" في "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014) ص 243

3- الحصول على مجموعة جديدة من المتغيرات وبعدد أقل لتحل جزئيا أو كليا محل المجموعة ألأصلية من المتغيرات

4- السماح بالتعرف على المتغيرات التي لها دلالة إحصائية هامة والتي تستدعي مزيدا من عمليات التحليل الأخرى[1].

وينقسم أسلوب التحليل العاملي من حيث المقصد منه إلى نوعين:

1- التحليل العاملي الاستكشافي

تُتّبع هذه الطريقة في التحليل عندما لا تكون لدى الباحث فكرة واضحة عن عدد الأبعاد والعوامل التي تنطوي عليها مجموعة معينة من المتغيرات، وهنا يكون التحليل العاملي أسلوبا مناسبا للكشف عن أقل عدد من العوامل الافتراضية التي تفسر التباين في البيانات. ويلاحظ أن الكثير من استخدامات وتطبيقات التحليل العاملي تركز على هذا الجانب الاستكشافي، خاصة إذا كان المجال البحثي مشتملا على علاقات معقدة بين المتغيرات[2].

وهذا التحليل الاستكشافي وما يزودنا به من معلومات قد يؤدي إلى تحليلات أخرى أكثر دقة تلقي مزيدا من الضوء على الظاهرة التي تُبتغى دراستها. فقد يصل الباحث في دراسته الكشفية إلى نتائج غير متسقة، حيث قد يلجأ إلى تكرار التحليل أو إلى تقسيم عينة دراسته إلى مجموعتين أو أكثر وإلى تجميع بياناته وتحليل بيانات كل مجموعة منها على حدة، أو إلى حذف بعض المتغيرات التي أقحمت لعدم تعلقها بموضوع الدراسة[3].

2- التحليل العاملي التوكيدي

على الرغم من أهمية التحليل العاملي الاستكشافي وشيوع استخدامه، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة اقتصار هذا التحليل على كشف الأبعاد التي تنطوي عليها مجموعة من المتغيرات المرتبطة، والذي يستخدم لأجل اختبار فرضية وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة. فقد يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي للتحقق من فرضيات معينة، حيث يَفترضُ الباحث وجود عاملين مختلفين تنطوي تحتهما مجموعة من المتغيرات، وقد يفترض كذلك انتماء بعض المتغيرات إلى العامل الأول وانتماء البعض الآخر إلى العامل الثاني. فإذا استخدم التحليل

[1] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 44

[2] عبد العباس حسن كاظم، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا"، "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014) ص 244

[3] عبد العباس حسن كاظم، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا" في "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014) ص 244

العاملي للتحقق من صحة هذه الافتراضات أطلق على عمله "التحليل العاملي التوكيدي"[1]. لكن رغم وجود فرضيات متعلقة بنتائج التحليل العاملي وبالعوامل المتحكمة في العلاقة بين المعرفة الدينية والتماسك الزوجي، فإن الأسلم هو اتباع أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي نظرا لحداثة الاطلاع على موضوع هذه الأطروحة والذي يجعل التركيز على فرضيات التحليل العاملي مسبقا دون فائدة كبيرة.

2.3. طرق التحليل العاملي

تتعدد الطرق الحسابية المستخدمة في التحليل العاملي بدءً من طريقة المكونات الأساسية التي أسس لها هوتلنج Hotteling في ثلاثينيات القرن الماضي، وهنالك أيضا طريقة العوامل أو المحاور الأساسية، والطريقة المركزية لثيرستون وطريقة الجمع البسيط لبيرت وطريقة العوامل الثنائية لهولزنجر وطريقة الاحتمال الأقصى للولي، وطريقة عوامل الظل أو الصورة لجوتمان وطريقة ألفا لكايزر وغيرها[2].

لكن الطريقة التي سيسير عليها التحليل العاملي في هذا البحث هي طريقة المركبات أو المكونات الأساسية التي تعتبر من أكثر طريق التحليل العاملي دقة وشيوعا في الاستخدام[3]. ولهذه الطريقة مزايا عدة منها أنها تؤدي إلى تشبعات دقيقة[4]، كما أن كل عامل يَستخرج ويُفسر أقصى كمية من التباين، أي أن مجموع مربعات تشبعات العامل – أو ما يُعَبّر عنه بالتباين – تصل إلى أقصى درجة بالنسبة لكل عامل، وتؤدي إلى أقل قدر من بواقي التباين التي تُفسرها العوامل اللاحقة، كما أن المصفوفة الارتباطية للمتغيرات تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة[5]. وسيأتي شرح هذه الخصائص لاحقا خلال تفاصيل مراحل التحليل العاملي، والتي أُعملت فيها طريقة المكونات الأساسية التي تهدف إلى:

- تحديد العوامل (المكونات) التي تفسر على أفضل نحو تشتت المتغيرات
- تكوين متغيرات غير مرتبطة خطيا فيما بينها انطلاقا من المتغيرات الأصلية
- تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية[6]

---

[1] عبد العباس حسن كاظم، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا" في "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014) ص 245

[2] أحمد محمد عبد الخالق، "الأبعاد الأساسية للشخصية" (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992) ص 103

[3] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 45

[4] يعبر التشبع عن مدى ارتباط المتغير بالعامل الذي يندرج تحته، وسيأتي شرح ذلك لاحقا

[5] Benjamin A. Fruchter, "Introduction to Factor Analysis" (Oxford: Van Nostrand, 1954) pp. 99

[6] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 50

لا بد من الإشارة إلى أن نجاح عملية التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية يعتمد على شروط يجب توفرها سواء في المتغيرات أو في العينة المدروسة أو في العوامل الناتجة في النهاية، وهذه الشروط هي كالآتي:

- ضرورة وجود علاقات خطية بين المتغيرات الأصلية، حيث يعتمد أسلوب التحليل العاملي على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات، ذلك أنه في حالة وجودها يمكن استنتاج المكونات المشتركة بين هذه المتغيرات وتفسير تلك العلاقات بالتبع.
- ينبغي ألا تكون العينة التي ستطبق عليها الاختبارات أو المقاييس صغيرة الحجم أو غير ممثلة للمجتمع المستهدف، أو متحيزة أو محتوية على مجموعتين متمايزتين مختلفتين في البنية العاملية للمتغيرات، فزيادة حجم العينة يمكن أن يوفر تمثيلا أعلى لخصائص المجتمع وبالتالي تعميما أصدق لنتائج البحث.
- يقوم التحليل العاملي على افتراض إمكانية تجميع المتغيرات تحت مسمى "العوامل" بناءً على معاملات الارتباط (أو العلاقات الخطية)، وهذا يعني أن المتغيرات المتواجدة في مجموعة معينة يكون الارتباط بينها قويا لكن ارتباطها بمتغيرات المجموعات الأخرى يكون ارتباطا ضعيفا[1].
- يجب أن تعبر العوامل الناتجة من التحليل العاملي عن متغيرات واقعية يستطيع الباحث تفسيرها في ضوء إطار نظري أو نظرية معينة تؤكد وجود مثل هذه العوامل في الواقع.
- يعتمد الاستعمال الجيد لأسلوب التحليل العاملي على استخدام معامل الارتباط المناسب حيث يفضل استخدام معامل الارتباط التتابعي لبيرسون لحساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المطلوب تحليلها.
- تعتمد عملية تفسير العوامل على عدد المتغيرات المشبعة تشبعا دالا إحصائيا حيث يجب ألا يقل عدد المتغيرات في العامل الواحد عن ثلاثة متغيرات، إضافة إلى أن جميع برامج الإحصاء تشير إلى أن التشبع الدال إحصائيا لا يجب أن يقل عن 0.6.
- يجب تجنب استخدام متغيرات غير مستقلة (متداخلة) من الوجهة التجريبية والمتغيرات التي لا تتميز بالبساطة[2].

---

[1] عبد المجيد أحمد محمد المالكي، "شروط ومعايير استخدام التحليل العاملي"، رسالة ماجستير (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم علم النفس، 2000) ص 44، نقلا عن سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 46

[2] ثابت عبد الرحمن إدريس، "بحوث التسويق، أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض" (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002) ص 803، نقلا عن سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 46

3.3. مراحل التحليل العاملي

سأقوم فيما يلي بالمرور على مراحل عملية التحليل العاملي بعد أن قدّمتُ سابقا معطيات وصفية عامة عن المعطيات المحصلة من البحث الميداني. وقبل البدء بعملية التحليل العاملي، كان لا بد من إدخال معطيات استمارات العينة المكونة من 250 فردا إلى برنامج Microsoft Excel مع ترتيب البيانات التي جمعت عن طريق الاستمارات في شكل مصفوفة تتكون من n سطر و m عمود، حيث مثلت الأسطر إجابة الأفراد، بينما مثلت الأعمدة المتغيرات المدروسة في البحث الميداني كما هو موضح في الرم أدناه، وهذا يعني أن السطر 5 مثلا يمثل إجابة الفرد رقم 5 عن المتغير الكمي m.

	معطيات حول تأسيس الأسرة					الوضع الاجتماعي العام							
2	المستوى الدراسي	سن الزواج	مدة الخطوبة	أسباب اللقاء والاختيار	وضع الاستقلال في السكن	وضع الأسرة في السكن	موقع السكن	عدد الأبناء	مستوى الدخل	قطاع العمل	المهنة	السن	الجنس	الاسم
3	5	3	1	2	1	1	1	4	3	1	9	63	1	الزموري
4	4	2	1	2	1	1	1	4	0	5	1	50	2	بشرى
5	8	3	1	2	1	1	1	3	4	1	7	58	1	محمد
6	6	2	1	2	1	1	1	3	0	5	1	49	2	بديعة
7	8	2	1	3	1	2	1	2	4	1	3	37	1	أحمد
8	6	1	1	3	1	2	1	2	0	5	1	29	2	راوية
9	2	2	1	1	1	2	1	2	1	4	8	36	1	حميد
10	3	3	1	1	1	2	1	2	0	5	1	38	2	هاجر
11	4	1	3	1	1	1	1	5	2	3	4	35	1	رشيد
12	3	1	3	1	1	1	1	5	0	5	1	35	2	نجاة
13	6	3	1	2	1	1	1	3	4	5	5	61	1	محمد
14	3	2	1	2	1	1	1	3	0	5	1	42	2	خديجة
15	7	2	1	2	1	1	1	4	4	3	4	55	1	عبد الكبير
16	6	2	1	2	1	1	1	4	0	5	1	49	2	سعيدة
17	7	2	2	1	1	2	1	3	1	3	4	47	1	أبو هاجر
18	4	2	2	1	1	2	1	3	0	5	1	48	2	أم مريم
19	1	2	1	1	2	2	1	2	3	4	13	41	1	محسن
20	6	1	1	1	2	2	1	2	0	5	1	30	2	وفاء
21	3	2	1	3	1	1	1	2	2	3	11	34	1	أحمد
22	6	2	1	3	1	1	1	2	0	5	1	33	2	سميرة
23	4	2	3	4	1	1	1	2	4	1	2	60	1	نعيم

1.3.3. مصفوفة الارتباط

بعد إدخال المعطيات إلى برنامج Microsoft Excel، تم نقلها إلى ببرنامج SPSS من أجل القيام بعملية التحليل العاملي والخلوص إلى العوامل المؤثرة في علاقة المعرفة الدينية بالتماسك الزوجي والعناصر التي تدخل تحت كل عامل من تلك العوامل ومدى قوة علاقتها بكل عامل تنضوي تحته. وكأول خطوة في طريق التحليل العاملي، تم اللجوء إلى البرنامج المذكور للحصول على مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وهي التي توفر لنا القياس التقريبي للعلاقات الخطية بين المتغيرات حيث تمثل العناصر الموجودة داخل جدول المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات كما هو موضح في الرسم أدناه.

تَكُون عناصر القطر الرئيسي لمصفوف الارتباط مساوية لـ 1، نظرا لكونها تمثل قيمة معامل الارتباط بين متغير مع نفسه، أما باقي القيم فهي معاملات ارتباط للمتغيرات الواقعة في صف وعمود الخلية التي تتواجد بها. وتكون القيم أعلى القطر الرئيسي هي نفسها أسفل القطر، ما يعني أن المصفوفة متناظرة بالنسبة للقطر الرئيسي نظرا لكون علاقة الارتباط تبادلية بين تلك المتغيرات المتناظرة. وتظهر المصفوفة وجود ارتباطات بين متغيرات البحث الميداني، وإن كانت قيمة تلك الارتباطات ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى.

Matrice de corrélation[a]

		سؤال 1	سؤال 2	سؤال 3	سؤال 4	سؤال 5	سؤال 6	سؤال 7	سؤال 8	سؤال 9	سؤال 10	سؤال 11	سؤال 12	سؤال 13	سؤال 14	سؤال 15	سؤال 16	سؤال 17	سؤال 18	سؤال 19	سؤال 20	الأسرة مصاريف	الوقت هدر / التواصل المستمر في جدامت الروح أو الزوجة	القرارات اتخاذ المهمة	الراحة وسائل والاستخدام	القيت أشغال	الوقت بحضن هنساء مع أصدقاء / صدقات	الأولاد تربية طريقة	اتجاه فلسفة والمشاريع المستقبلية	لدى الذينة الأمور أفراد الأسرة	العاطفية العائلة
Corrélation	سؤال 1	1,000	,517	,534	,470	,498	,507	,512	,433	,466	,442	,540	,432	,532	,588	,442	,391	,419	,526	,461	,278	,150	,129	,222	,203	,048	,076	,186	,095	,219	,216
	سؤال 2	,517	1,000	,489	,579	,559	,545	,607	,506	,540	,403	,495	,543	,450	,523	,445	,491	,396	,478	,556	,345	,008	,065	,252	,210	,061	,116	,144	,046	,170	,177
	سؤال 3	,534	,489	1,000	,431	,558	,491	,633	,455	,487	,623	,591	,501	,451	,563	,506	,561	,561	,673	,575	,432	,111	,146	,190	,163	-,022	,050	,143	,028	,148	,174
	سؤال 4	,470	,579	,431	1,000	,487	,413	,413	,427	,552	,359	,391	,390	,436	,421	,455	,470	,215	,490	,523	,400	,138	,011	,124	,150	,049	,131	,204	,099	,135	,185
	سؤال 5	,498	,559	,558	,487	1,000	,505	,594	,483	,656	,533	,665	,451	,414	,555	,551	,442	,301	,534	,566	,468	,181	,173	,246	,259	,096	,173	,090	,123	,156	,389
	سؤال 6	,507	,545	,491	,413	,505	1,000	,654	,493	,576	,437	,577	,488	,479	,535	,523	,495	,462	,507	,553	,395	-,001	,155	,169	,202	,091	-,001	,033	,062	,080	,173
	سؤال 7	,512	,607	,633	,413	,594	,654	1,000	,590	,537	,572	,664	,690	,570	,730	,597	,625	,467	,674	,666	,462	,097	,244	,238	,227	,081	,057	,089	,052	,177	,204
	سؤال 8	,433	,506	,455	,427	,483	,493	,590	1,000	,431	,437	,526	,418	,395	,466	,492	,504	,418	,521	,529	,424	,032	,093	,221	,210	,118	,030	,056	,027	,104	,212
	سؤال 9	,466	,540	,487	,552	,656	,576	,537	,431	1,000	,498	,585	,509	,522	,531	,512	,426	,317	,528	,583	,437	,135	,058	,184	,211	,116	,086	,059	,047	,086	,224
	سؤال 10	,442	,403	,623	,359	,533	,437	,572	,437	,498	1,000	,675	,516	,402	,631	,587	,518	,382	,620	,525	,453	,216	,180	,290	,250	,115	,106	,250	,113	,211	,289
	سؤال 11	,540	,495	,591	,391	,665	,577	,664	,526	,585	,675	1,000	,513	,478	,666	,659	,538	,493	,645	,576	,463	,147	,263	,303	,323	,128	,097	,235	,161	,248	,359
	سؤال 12	,432	,543	,501	,390	,451	,488	,690	,418	,509	,516	,513	1,000	,600	,623	,493	,509	,366	,590	,561	,359	,072	,094	,125	,109	,084	,003	,125	-,007	,158	,143
	سؤال 13	,532	,450	,451	,436	,414	,479	,570	,395	,522	,402	,478	,600	1,000	,652	,516	,348	,290	,441	,522	,272	,032	,077	,052	,094	,080	,046	,102	-,008	,182	,170
	سؤال 14	,588	,523	,563	,421	,555	,535	,730	,466	,531	,631	,666	,623	,652	1,000	,560	,476	,340	,553	,535	,404	,119	,234	,232	,218	,100	,061	,203	,077	,315	,310
	سؤال 15	,442	,445	,506	,455	,551	,523	,597	,492	,512	,587	,659	,493	,516	,560	1,000	,524	,326	,585	,527	,409	,061	,122	,157	,196	,158	,057	,160	,079	,234	,223
	سؤال 16	,391	,491	,561	,470	,442	,495	,625	,504	,426	,518	,538	,509	,348	,476	,524	1,000	,546	,595	,611	,533	,072	,113	,179	,234	,051	,028	,097	,045	,063	,103
	سؤال 17	,419	,396	,561	,215	,301	,462	,467	,418	,317	,382	,493	,366	,290	,340	,326	,546	1,000	,455	,477	,467	,000	,094	,096	,106	,072	-,090	,088	,051	,092	,010
	سؤال 18	,526	,478	,673	,490	,523	,400	,467	,620	,645	,620	,645	,590	,441	,553	,585	,595	,455	1,000	,681	,507	,145	,144	,325	,256	,135	,103	,161	,086	,212	,223
	سؤال 19	,461	,556	,575	,523	,566	,553	,666	,529	,583	,525	,576	,561	,522	,535	,527	,611	,477	,681	1,000	,646	,098	,154	,214	,224	,040	,084	,078	,102	,128	,171
	سؤال 20	,278	,345	,432	,400	,468	,395	,462	,424	,437	,453	,463	,359	,272	,404	,409	,533	,467	,507	,646	1,000	,071	,139	,116	,152	,077	,000	,088	,133	,034	,145
	الأسرة مصاريف	,150	,008	,111	,138	,181	-,001	,097	,032	,135	,216	,147	,072	,032	,119	,061	,072	,000	,145	,098	,071	1,000	,376	,377	,280	,145	,154	,265	,382	,232	,251
	الوقت هدر / التواصل المستمر في جدامت الروح أو الزوجة	,129	,065	,146	,011	,173	,155	,244	,093	,058	,180	,263	,094	,077	,234	,122	,113	,094	,144	,154	,139	,376	1,000	,411	,395	,235	,109	,244	,387	,301	,375
	القرارات اتخاذ المهمة	,222	,252	,190	,124	,246	,169	,238	,221	,184	,290	,303	,125	,052	,232	,157	,179	,096	,325	,214	,116	,377	,411	1,000	,465	,199	,224	,378	,368	,451	,437
	الراحة وسائل والاستخدام	,203	,210	,163	,150	,259	,202	,227	,210	,211	,250	,323	,109	,094	,218	,196	,234	,106	,256	,224	,152	,280	,395	,465	1,000	,253	,300	,319	,347	,324	,338
	القيت أشغال	,048	,061	-,022	,049	,096	,091	,081	,118	,116	,115	,128	,084	,080	,100	,158	,051	,072	,135	,040	,077	,145	,235	,199	,253	1,000	,240	,310	,171	,241	,169
	الوقت بحضن هنساء مع أصدقاء / صدقات	,076	,116	,050	,131	,173	-,001	,057	,030	,086	,106	,097	,003	,046	,061	,057	,028	-,090	,103	,084	,000	,154	,109	,224	,300	,240	1,000	,252	,335	,224	,279
	الأولاد تربية طريقة	,186	,144	,143	,204	,090	,033	,089	,056	,059	,250	,235	,125	,102	,203	,160	,097	,088	,161	,078	,088	,265	,244	,378	,319	,310	,252	1,000	,399	,520	,413
	اتجاه فلسفة والمشاريع المستقبلية	,095	,046	,028	,099	,123	,062	,052	,027	,047	,113	,161	-,007	-,008	,077	,079	,045	,051	,086	,102	,133	,382	,387	,368	,347	,171	,335	,399	1,000	,380	,431
	لدى الذينة الأمور أفراد الأسرة	,219	,170	,148	,135	,156	,080	,177	,104	,086	,211	,248	,158	,182	,315	,234	,063	,092	,212	,128	,034	,232	,301	,451	,324	,241	,224	,520	,380	1,000	,398
	العاطفية العائلة	,216	,177	,174	,185	,389	,173	,204	,212	,224	,289	,359	,143	,170	,310	,223	,103	,010	,223	,171	,145	,251	,375	,437	,338	,169	,279	,413	,431	,398	1,000

2.3.3. مقياس كفاية العينة KMO

إضافة إلى مصفوفة الارتباط، يُوفر برنامج **SPSS** إمكانية استعمال مقياس كفاية العينة **KMO** (**Kaiser–Meyer–Olkin**)، وهو مقياس يحدد مدى جودة الارتباطات بين المتغيرات المدروسة. ويمكن أن تتراوح قيمة هذا المعيار بين 0 و1، لكنها لا يجب أن تقل عن قيمة 0.5. ويمكن تحديد جودة الارتباطات وكفاية العينة حسب قيم **KMO** المحصل عليها والموضحة على الشكل الآتي[1]:

0.80 فما فوق: ممتازة	0.70 فما فوق: جيدة
0.60 فما فوق: متوسطة	0.50 فما فوق: ضعيفة
0.50 فما تحت: غير مقبولة	

وتكبر قيمة هذا المعيار:

1- كلما كبرت العينة المدروسة

2- كلما كبرت قيمة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

3- كلما كان عدد المتغيرات أكبر

4- كلما صغر عدد العوامل المحصل عليها[2]

والظاهر من القيمة المحصل عليها لمعيار **KMO** في هذا التحليل العاملي أنها بلغت 0.924، ما يعني أن جودة الارتباطات بين متغيرات البحث الميداني ممتازة. أما المعيار الآخر المعتمد لقياس جودة الارتباطات فهو اختبار بارتليت **Bartlett** الذي يجب أن تكون قيمته المحصلة أقل من 0.0005، ما يعني أنه ليست كل الارتباطات بين المتغيرات مساوية للصفر.

Indice KMO et test de Bartlett	
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.	**0,924**

[1] http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/interdependance/analyse-en-composantes-principales.php

[2] http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/interdependance/analyse-en-composantes-principales.php

Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	4272,243
	ddl	435
	Signification	**0,000**

3.3.3. تحديد عدد العوامل

توجد عدة معايير يمكن اعتمادها لتحديد عدد العوامل الكامنة وراء تفسير العلاقة بين المتغيرات، ومن أهم هذه المعايير معيار Kaiser حيث يقوم هذا المعيار على اختيار العوامل التي تكون قيمها الذاتية أو جذرها الكامن Eigen Value أكبر من الواحد الصحيح، ذلك لأنه من الواجب اختيار عوامل يكون لها تباين أكبر من تباين المتغيرات محل الدراسة والذي يساوي 1 [1]. وهذا ما يظهر من خلال أعمدة "القيم الذاتية" في الجدول أدناه والذي تم إعداده بفضل برنامج SPSS.

العوامل	القيم الذاتية الأصلية			القيم الذاتية بعد التدوير		
	القيم الذاتية	نسبة التباين المفسرة (%)	نسبة التباين التراكمية التي تفسرها العوامل (%)	القيم الذاتية	نسبة التباين المفسرة (%)	نسبة التباين التراكمية التي تفسرها العوامل (%)
1	11,226	37,421	37,421	8,935	29,783	29,783
2	3,464	11,546	48,967	3,371	11,238	41,021
3	1,304	4,346	53,314	2,802	9,341	50,362
4	1,141	3,802	57,115	1,729	5,764	56,126
5	1,050	3,500	60,616	1,347	4,490	60,616
6	0,960	3,201	63,816			
7	0,880	2,933	66,749			
8	0,841	2,802	69,552			
9	0,788	2,628	72,180			
10	0,749	2,497	74,677			
11	0,710	2,367	77,044			
12	0,595	1,983	79,027			
13	0,569	1,898	80,925			
14	0,542	1,806	82,731			
15	0,532	1,772	84,504			

[1] Stéphane Tufféry, "Data Mining et Statistique Décisionelle : l'Intelligence des Données" (Ophrys, 2007) pp. 124

نقلا عن سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 57

16	0,499	1,663	86,166			
17	0,456	1,521	87,688			
18	0,418	1,394	89,082			
19	0,387	1,290	90,373			
20	0,376	1,252	91,625			
21	0,357	1,188	92,813			
22	0,344	1,147	93,960			
23	0,302	1,008	94,968			
24	0,290	0,967	95,935			
25	0,259	0,864	96,798			
26	0,252	0,839	97,637			
27	0,216	0,720	98,357			
28	0,182	0,606	98,963			
29	0,167	0,556	99,519			
30	0,144	0,481	100,000			

ويقصد بالقيم الذاتية أو الجذور الكامنة مجموع درجات تشبع المتغيرات على كل عامل، حيث تعبر هذه القيم عن أهمية العامل في تفسير الاختلافات في المتغيرات، بالإضافة إلى أن مجموع الجذور الكامنة يعبر عن التباين الذي أمكن تفسيره من خلال العوامل، حيث يتم حساب نسبة التباين التي يفسرها كل عامل من خلال نسبة القيم الذاتية التي ترافق كل عامل إلى عدد المتغيرات. وتتناقص قيمة الجذر الكامن من عامل لآخر حسب الترتيب، فالعوامل الأولى تكون ذات قيمة ذاتية أكبر مما يليها. ولا بد أن تكون قيمة الجذر الكامن أكبر من 1 حتى يقبل العامل كفاعل مفسر للتباين[1].

وهذا ما يظهره قسم "القيم الذاتية الأصلية" في الجدول أعلاه والذي قام بتلخيص المتغيرات في 5 عوامل تتضمن 30 متغيرا، حيث إن معيار استخلاص العوامل من المتغيرات هو ألا يقل الجذر الكامن للعامل المستخلص عن الواحد الصحيح حتى لو كانت هنالك تشبعات ذات دلالة على عوامل أخرى –كما هو ظاهر ابتداء من السطر السادس في اتجاه الأسفل–. وهذه العوامل الخمسة تفسر ما نسبته 60,616 في المائة من التباين الكلي.

[1] مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح، حسني محمد عز الدين، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002) ص 22
سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 57

ويظهر من الجدول كذلك كيف أن العوامل أو المكونات الأساسية مرتبة وفق القيم الذاتية الموافقة لها ترتيبا تنازليا، حيث إن العامل الأول هو أكثر العوامل ارتباطا بالمتغيرات وأكثرها تفسيرا للتباين المشترك، يليه في ذلك العامل الثاني ثم العامل الثالث إلخ...

4.3.3. تدوير العوامل

إن التحليل العاملي لمصفوفة ارتباطية باستخدام أي طريقة من الطرق العاملية يهدف إلى استخلاص مجموعة من العوامل حيث تكون هذه الأخيرة عبارة عن محاور متعامدة تمثل تشبعات المتغيرات إحداثياتها، غير أنه ليس هنالك ما يضمن لنا دائما الحصول على عوامل يمكن تفسيرها بسهولة من خلال ارتباطاتها مع المتغيرات، ذلك لأن تحديد العوامل يتم بطريقة عشوائية نختلف حسب طريقة التحليل العاملي المتبعة[1].

لهذا السبب يجب إجراء تعديل على هذه المحاور وذلك باستخدام طريقة تدوير المحاور مع ثبات نقط المتغيرات، حيث ينتج تغيير في أبعاد كل نقطة بالنسبة للمحورين ويحصل تغير في تشبعها وارتباطها بالعوامل[2]. وتتجلى أهمية التدوير من عدة أوجه حيث إنه:

- يسمح بالابتعاد عن العشوائية في تحديد العوامل
- يساهم في إعادة توزيع التباين بين العوامل
- يساعد على التفسير المنطقي للعوامل
- يساعد في الحصول على عوامل جديدة تكون ارتباطاتها مع المتغيرات الأصلية موزعة بطريقة يسهل تفسيرها
- يسمح بجمع المتغيرات المتشابهة في عامل واحد
- قد يؤدي إلى خروج تشبعات بعض المتغيرات من عامل ودخولها في عامل آخر، كما أنه قد يقلب بعض التشبعات السالبة إلى موجبة أو العكس[3].

وللتدوير طريقتان أولاهما طريقة التدوير المتعامد، أما الثانية فهي طريقة التدوير المائل. والطريقة التي استُعملت في هذا البحث هي طريقة التدوير المتعامد، والتي يتم من خلالها تدوير المحورين مع الاحتفاظ بالتعامد بينهما، ويكون

[1] مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح، حسني محمد عز الدين، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002) ص 28

[2] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 57

[3] مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح، حسني محمد عز الدين، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002) ص 28-29
سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 57

الارتباط بين المحورين مساويا للصفر نظرا لتميزهما بالاستقلال عن بعضهما، كما أن العمليات الحسابية والتمثيل البياني حسب هذه الطريقة يكون أسهل من غيره. ومن أهم أنماط التدوير المتعامد:

- الكوارتيماكس Quartimax
- الماكسبلام Maxplame
- الفاريماكس Varimax[1]

ويطلق على هذا النمط الأخير أحيانا أسلوب التباين الأكبر، وهو أكثر الطرق استخداما من بين الطرق التي قدمها كايزر Kaiser سنة 1958 [2]، حيث يتميز هذا النمط بالمحافظة على خاصية الاستقلال بين العوامل ويهدف إلى تدوير المحاور بطريقة تجعل التباين الخاص بكل عامل أكبر ما يمكن[3]. وقد أظهر نتائج طريقة التدوير المتعامد باستخدام نمط Varimax تغيرا في القيم الذاتية الأصلية وفي توزيع نسب التباين المفسرة من قبل العوامل كما يظهر في قسم "القيم الذاتية بعد التدوير" في الجدول أعلاه. ويوضح الرسم التقريبي أسفله طريقة تدوير المحاور وما ينتج عنها من تغير في ارتباط المتغيرات المرموز إليها بالحرف **V**.

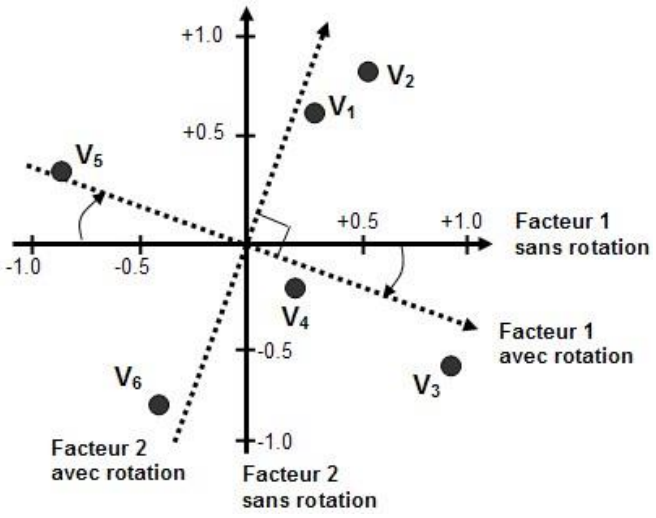

رسم 24: نموذج لتدوير المحاور الممثلة للعوامل

[1] مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح، حسني محمد عز الدين، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002) ص 29

سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 58

[2] Jean Stafford, Paul Bodson, Marie-Christine Stafford, " L'analyse multivariée avec SPSS" (Québec: PUQ, 2006) pp. 85

نقلا عن سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 58

[3] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 58

انطلاقا من النتائج العامة للجدول أعلاه، يمكن القول إن استخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد قد أفضت إلى تلخيص المتغيرات في 5 عوامل تتضمن 30 متغيرا، حيث إن معيار استخلاص العوامل من المتغيرات هو ألا يقل الجذر الكامن للعامل المستخلص عن الواحد الصحيح حتى لو كانت هناك تشبعات ذات دلالة على عوامل أخرى. وهذه العوامل تفسر ما نسبته 60,616 في المائة من التباين الكلي.

ومن أجل تحديد المتغيرات المنضوية تحت كل عامل من العوامل الخمسة لا بد من النظر في جدول تشبعات العوامل أسفله بعد عملية تدوير المحاور من أجل معرفة معامل التشبع أو معامل التحميل الخاص بكل متغير، ومعامل التشبع i على العامل j يعبر عن مدى ارتباط المتغير بالعامل. ومجموع مربعات معاملات التشبع في عامل ما مساوية للقيمة الذاتية التي ترافق ذلك العامل كما سبق شرحه. كما أن الجدول أسفله يفيد في التعرف على درجة شيوع كل متغير، ودرجة شيوع المتغير تعبر عن مدى إسهاماته في جميع العوامل التي تم استخلاصها، وتقاس بمجموع مربعات معاملات تحميل هذا المتغير في العوامل المختلفة[1].

	العوامل				
	1	2	3	4	5
سؤال1	0,709				
سؤال2	0,674				
سؤال3	0,669		0,386		
سؤال4	0,577				0,514
سؤال5	0,674				0,331
سؤال6	0,666		0,308		
سؤال7	0,787		0,325		
سؤال8	0,553		0,409		
سؤال9	0,698				0,350
سؤال10	0,641				
سؤال11	0,716		0,312		
سؤال12	0,758				
سؤال13	0,803				
سؤال14	0,839				
سؤال15	0,695				
سؤال18	0,658		0,440		
سؤال19	0,637		0,496		
مصاريف الأسرة		0,700			
التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة		0,712			

[1] سامي بلبخاري، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009) ص 59-60

اتخاذ القرارات المهمة		0,678			
فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية		0,660			
العلاقة العاطفية		0,619			
وسائل الراحة والاستجمام		0,556			
سؤال17	0,379		0,671		
سؤال20	0,360		0,668		
سؤال16	0,511		0,634		
أشغال البيت				0,688	
طريقة تربية الأولاد		0,393		0,656	
الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة		0,435		0,591	
قضاء بعض الوقت مع أصدقاء / صديقات				0,336	0,618

رغم ضرورة عدم نزول معامل تشبع المتغيرات على العوامل المستخرجة عن قيمة 0.6 كما تم توضيحه سابقا في شروط التحليل العاملي، فقد أُتفق مع الأستاذ المشرف على اختيار القيمة 0.5 كعتبة لاختيار المتغيرات المرتبطة بكل عامل حيث تم استبعاد المتغيرات التي يقل تشبعها عن هذه القيمة من أجل الوصول إلى درجة عالية من المصداقية في استخراج المركبات الأساسية. كما تم استبعاد أي عامل لا تنضوي تحته 3 متغيرات على الأقل يفوق تشبعها قيمة 0.5 على الأقل[1]، وهو ما دفع إلى الاحتفاظ بالعوامل الأربعة الأولى مقابل التخلي عن العامل الخامس الذي لا يتضمن إلى متغيرا واحدا. وهذه العوامل الأربعة التي أُبقي عليها تفسر ما يناهز 56,126 في المائة من التباين الخاص بالمتغيرات. وقد أعيد ترتيب المتغيرات حسب معامل تشبع كلّ منها من أجل تحديد المتغيرات المنضوية تحت كل عامل كما هو موضح في الجدول أعلاه. وفيما يلي خلاصة للعوامل التي تم استخلاصها بواسطة التحليل العاملي والتي أعطيَت عناوينَ حسب علاقة الارتباط التي تجمع متغيراتها:

العامل الأول:

يعد هذا العامل من أهم العوامل المستخلصة إذ يفسر لوحده 29,783 في المئة من التباين، أي أن ما يقابل هذه النسبة من شبكة الارتباطات بين المتغيرات مرده إلى هذا العامل. وقد استقطب هذا العامل أكبر عدد من المتغيرات، حيث بلغ عددها 17 متغيرا كلها من جنس الأسئلة المتعلقة بالمعرفة الدينية حول موضوع الزواج. وهذا ما يدفع من الناحية الموضوعية إلى إطلاق "المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي" كعنوان لهذا العامل الأول.

[1] http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/interdependance/analyse-en-composantes-principales.php

العامل الثاني:

يحتوي هذا العامل على 6 متغيرات تنتمي كلها إلى مقياس التماسك الزوجي حول الأمور المتعلقة بالأسرة، وتتمثل هذه المتغيرات في: مصاريف الأسرة، التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة، اتخاذ القرارات المهمة، فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية، العلاقة العاطفية، وسائل الراحة والاستجمام. ويسهم هذا العامل في تفسير 11,238 في المئة من التباين الكلي. ومن خلال طبيعة المتغيرات، يمكن القول إن هذا العامل يتمحور حول "الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة".

العامل الثالث:

يضم هذا العامل 3 متغيرات من نوع الأسئلة المتعلقة بالمعرفة الدينية حول موضوع الزواج، حيث يفسر هذا العامل 9,341 في المئة من التباين الكلي. ويلاحظ أن الأسئلة التي اجتمعت تحت هذا العامل تخص من الناحية الموضوعية أمور الطلاق والحقوق المترتبة عليه، مما يجعل " المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية" أنسب عنوان لهذا العامل.

العامل الرابع:

يفسر هذا العامل حسب النتائج ما قدره 5,764 في المئة من التباين الكلي، ويضم في إطاره المتغيرات الثلاثة التالية: أشغال البيت، طريقة تربية الأولاد، الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة. وبالنظر إلى موضوع هذه المتغيرات، يمكن القول إن هذا العامل مرتبط بـ "الأمور العملية لدى أفراد الأسرة".

5.3.3. نتائج التحليل العاملي

من خلال الملاحظة الموضوعية للعناصر المنضوية تحت كل واحد من العوامل الأربعة، تمت عنونة كل عامل منها على الشكل الآتي:

1- المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي

2- الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة

3- المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية

4- الأمور العملية لدى أفراد الأسرة

في إطار تحليل هذه العوامل الذي شُرع فيه، سيتم التطرق بخصوص العامل الأول إلى مستوى المعرفة الدينية لدى أفراد أسر المجتمع المغربي ومدى ترسخ تلك المعرفة وعلاقتها بأنماط التدين التي تمثل الجانب العملي للمعرفة الدينية. كما سيتم التطرق إلى الجهود التي تبذلها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إطار إعادة هيكلة الحقل الديني بالمغرب من أجل ترسيخ مبادئ التمذهب المغربي المتمثلة في الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية، للوصول إلى نظرة شاملة عما تقوم بها الوزارة الوصية في ترسيخ المعرفة الدينية لدى أفراد المجتمع المغربي.

أما بخصوص العامل الثاني، فيتم التركيز فيه على الأثر الذي تتركه الأمور الأسرية ذات العلاقة الوطيدة بالحمولة الفكرية والنفسية لكل من الزوجين ومدى علاقة هذه الحمولة بالانسجام الأسري، حيث إن تموقع عناصر العامل الثاني مباشرة بعد عناصر العامل الأول، يظهر أن الجانب النفسي والفكري للزواج يحتل مرتبة أولى في الأهمية بعد المعرفة الدينية.

فيما يتعلق بالعامل الثالث، سيُبحث مدى تعلق أفراد المجتمع المغربي بمعرفة ما يخص حقوق الفرد لدى انقطاع العلاقة الزوجية، إذ إن تأخر هذا العامل على ما قبله يدل على نزعة لدى المجتمع المغربي في عدم تفضيل الطلاق كحل للمشاكل الزوجية نظرا للتبعات المادية والاجتماعية التي تلحق الرجل والمرأة على السواء. أما بخصوص العامل الرابع، فيتم التركيز في دراسته على أثر الأمور العملية في حياة الأسرة على مستوى الانسجام الأسري بناء على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت عمل المرأة المتزوجة وأثر عمل الأبوين على حياة الأسرة وعلى تربية الأطفال أخلاقيا ودينيا. ولا بد أخيرا من التأكيد على مسألة مهمة، وهي أن كل عائلة من العائلات المستجوبة متفردة من حيث الخصائص الجمعية أو الشخصية لكل فرد منها، فلكل منها قصص وظروف عاشتها قد لا تتسع هذه الدراسة لأخذ كلها بعين الاعتبار، ولكن التحليلات الإحصائية التي ستُجرى فيما يلي من المباحث ستساعد على الأقل على مقاربة التوجه العام للعينة المدروسة دون الحاجة للنظر إلى الاستثناءات الاجتماعية داخلها.

القسم الثالث: العوامل المتحكمة في علاقة المعرفة الدينية بالتماسك الزوجي

الفصل الأول: المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي

الفصل الثاني: الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة

الفصل الثالث: المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية

الفصل الرابع: الأمور العملية لدى أفراد الأسرة

الفصل الأول: المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي

النظرة الأولى إلى العوامل الأربعة تظهر مدى الاستقلالية التي تفصل المعرفة الدينية عن التوافق بين الزوجين حول أمور الأسرة، حيث اجتمعت جل عناصر الأسئلة الدينية حول أمور الزواج في العامل الأول منفصلة بذلك عن عناصر التماسك الزوجي التي تفرقت على العوامل اللاحقة. وهذا الانفصال يدل على مكانة المعرفة الدينية كعنصر مستقل ومتغير فاعل في الظاهر المدروسة، حيث شملت أسئلته في هذا البحث مواضيع القيم الأخلاقية الزوجية (الحفاظ على العرض، التودد، صلة الرحم، ...) والحقوق الجنسية والحقوق المالية (النفقة، التملك) ورعاية شؤون البيت واتخاذ القرارات والتربية الدينية والحكم بين الزوجين المتخاصمين.

وهذه المكانة التي احتلتها المعرفة الدينية بتربعها على عرش العوامل المحصل عليها تبين متانة الرابط الذي يصل الدين بالأسرة، وهو رابط قديم قدم البشرية التي ما فتئت منذ القدم تبحث عن "الفاعل الأول" وعما وراء الطبيعة مما يفسر ظواهرها المرئية، بل ولا زالت إلى اليوم تلجأ إلى ما يمليه الدين من تعاليم من أجل الاسترشاد بها أمام قضايا عصرنا الحالي. فعلى المستوى التاريخي، نشأت أنساق اجتماعية بل ومؤسسات تضمن استمرار أثر الدين والمعتقدات الدينية في المجتمع البشري[1].

مما يلاحظ في أديان العالم أن بعضها يحث على الزواج والإنجاب، فيما تعتبر أديان أخرى العفاف والعزوبة أمرين مرغوبين أكثر من الزواج. ففي الوقت الذي شجعت فيه أديان مثل اليهودية أو أديان الصين والهند واليونان على الزواج والإنجاب بل وعلى تعدد الزوجات ومعاشرة الجواري من أجل الإنجاب وتكثير النسل، أضفت المسيحية صبغة القداسة على العزوبة والامتناع عن الزواج نظرا لما يمنح صاحبه من الطهارة التي تلزمه ليحمل رسالة الله في الأرض، فأصبحت المرأة التي كانت سببا لهبوط آدم إلى الأرض رمزا للشهوة التي يجب أن يتفاداها الإنسان ليتسلق سلم الطهارة والرهبنة[2].

لذلك تمثل التعاليم الدينية مصدرا مهما للمحرمات الأخلاقية والتوقعات المعيارية بالنسبة للعديد من الأشخاص. فعلى سبيل المثال، تساهم التعاليم الدينية في تشكل العديد من التوقعات الزوجية الأساسية تجاه تربية الطفل، والسلوك الجنسي، وشبكات الصداقة، وغيرها من جوانب العلاقات الزوجية. لهذا السبب، يمكن لقبول

[1] Ray E. Baber, "Religion and the Family", The Annals of the American Academy of Political and Social Science 256 (March 1948), pp. 92

[2] Ibid. pp. 92-93

تعاليم الدين المتعلقة بقداسة الزواج وحرمة الزنا والعلاقات غير الشرعية أن يقلل من الإقبال على تلك العلاقات ويحول دون الطلاق[1].

مثل هذه التعاليم الدينية – أو المعرفة الدينية عموما – تناقلت عبر الأجيال عن طريق التلقين والدروس الدينية سواء في أماكن العبادة أو داخل الوسط المجتمعي بما في ذلك الوسط الأسري الذي يُمثّل المجتمع المصغر الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويتعلم فيه الأنماط الثقافية التي تسوده. وتمثل المعرفة الدينية جزءا من تلك الأنماط الثقافية التي يتعلمها الفرد سواء عبر التلقين أو عبر الملاحظة، حيث يسهل قبوله لما يرد عليه من معارف ومعتقدات دينية نظرا للهيبة التي يتمتع بها أولياء الأمور في الوسط الأسري ولما يتميز به النمط الديني الملقَّن من الثبات والاستقرار. لهذا يمكن القول إن الأسرة هي أول مدرسة دينية ينشأ فيها الفرد ويتلقى فيها أول معارفه الدينية[2].

بالنسبة للعينة المدروسة في هذا البحث، أفاد 46 في المائة من الأفراد اعتماد معرفتهم الدينية على ما تلقوه من الآباء والأجداد، في حين أفاد 18.4 في المائة من الأفراد استفادتهم مما تعلموه من الأبناء في تكوين معرفتهم الدينية. من الطبيعي أن تكون النسبة الأولى أكبر من الثانية، فاتجاه التعليم يكون في الغالب متجها ممن هو أكبر سنا إلى من هو أصغر سنا، كما أن النسبة الأولى وإن كانت تمثل بالكاد نصف العينة المدروسة فإنها لا تقلل من شأن الأسرة في نقل الثقافة الدينية إلى الأجيال اللاحقة. فالسؤال الذي طُرح في البحث الميداني كان حول دور الآباء والأجداد في تشكيل المعرفة الدينية للفرد، حيث يُحتمل أن يكون ذهن أفراد العينة انصرف إلى تأويل المعرفة الدينية بالمعلومات الملقّنة عن الدين من أحكام ونصوص، لكن التلقين لا يُمكن أن يُحصَر في المعلومات الملقنة، ذلك أن الفرد يتعلم – إضافة إلى المعلومات الدينية الملقّنة — مما يشاهِده من شعائر تطبيقية وتقاليد قد لا تبدو ظاهريا من الدين لكنها على صلة وثيقة به.

بعد بلوغ الفرد سنا معينة ينقص دور الأسرة في تلقينه المعرفة الدينية وتصبح العديد من مصادر المعرفة الدينية الأخرى ذات وزن في حياة الفرد والتي تمثل أماكن العبادة أحدها. وقد جاء الحديث فيما مضى عن الاهتمام الذي أولته الدراسات لحضور مراسيم الكنيسة باعتبارها مؤشرا صالحا لقياس مستوى تدين المجتمع وعلاقة هذا المستوى بمجموعة من القضايا المجتمعية، لكن ولو فرضنا أن هذه الدراسات بتركيزها على حضور مراسيم الكنيسة قد قصدت الحضور وما يأتي معه من اكتساب الفرد لتعاليم دينه ومن إحساس بالانتماء إلى مجموعة دينية معينة، فإنها تبقى قاصرة عن القياس الدقيق لمستوى المعرفة الدينية لدى كل فرد، فمجرد حضور تلك المراسيم لا يعني

[1] Vaughn R. A. Call and Tim B. Heaton, "Religious Influence on Marital Stability", Journal for the Scientific Study of Religion 36 (September 1997), pp. 383

[2] Ray E. Baber, "Religion and the Family" pp. 92

بالضرورة تطور معلومات الفرد الدينية نظرا لاختلاف ملكات الناس في الاستيعاب والتعلم. رغم ذلك، يمكن الاستعانة بنتائج هذه الدراسات على سبيل الاستئناس نظرا لكون حضور مراسيم الكنيسة ذا تأثير مُحقّق وإن كان ضعيفا، فليس الذي حضر تلك المراسيم كمن لم يحضُرها، وليس من حضَر واستفاد بضع معلومات دينية كمن لم يَحضر ولم يستفد شيئا.

ما يُمكن أن يُبرر ضرورة الاستعانة بهذه الدراسات الدراسةُ التي قام بها Burgess وCotrell عن الأسباب الكامنة وراء نجاح مؤسسة الزواج، والتي توصلت إلى وجود رابط قوي بين حضور قداس يوم الأحد في الكنيسة وبين التوافق الزوجي. فقد أثبتت الدراسة أن من حصلوا على أعلى الدرجات في سلم التماسك الزوجي كانوا ممن يحضرون مراسيم الكنيسة سواء قبل الزواج أو بعده وخصوصا أولئك الذين يحضرون مراسيم نفس الكنيسة إضافة إلى الذين دأبوا على حضور تلك المراسيم بين سن 19 و 25 سنة[1].

وليس الغرض من هذه الدراسة بطبيعة الحال أن تُحصر عوامل التماسك الزوجي في حضور مراسيم الكنيسة فحسب، فمن المستحيل قياس أثر التغير الحاصل في عامل واحد في وضع معين إلا إذا كانت جميع العوامل الأخرى ثابتة لا تتغير[2]. لكن الغرض من هذه الدراسة هو البحث عما إذا كان حضور مراسيم الكنيسة وأماكن العبادة عموما عاملا مؤثرا في ضمان التوافق بين الزوجين إلى جانب العوامل الأخرى، رغم أن واجب البحث عن طريقة هذا التأثير على التماسك الزوجي يبقى قائما.

فليس المقصود من الدراسة التركيز على حضور مراسيم الكنيسة في حد ذاته كعامل مؤثر، بل المقصود هو النظر إلى ما ينبني عليه من الآثار من تعلم للعقائد والمعارف الدينية المرتبطة بالزواج وبشتى مجالات الحياة. ولا يلزم بالضرورة تلقي المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج خصوصا من أجل الوصول إلى درجة عالية من التوافق في الزواج، لأن تعاليم الدين على العموم وإن لم تكن متعلقة بالزواج عن قرب فإنها تصب في منحى تحقيق مبتغى الدين من تنزيل للتعاليم الأخلاقية وإحقاق لحقوق العباد سواء تعلق الأمر بالزواج أو بغيره. فلا بد من وجود أثر – ولو كان يسيرا – للتعاليم التي تشدد على قيم اللطف والرأفة والتسامح والرحمة – على سبيل المثال – في تكوين الشخصية الأخلاقية للفرد والتي يمتد أثرها تبعا إلى مواقفه تجاه مواضيع أخرى بما فيها موضوع الزواج.

أما بالنسبة للعينة المدروسة في هذه الأطروحة، فقد بينت المعطيات أن الوعظ الديني بالمساجد والمجالس العلمية والجمعيات الثقافية والزوايا ودروس محو الأمية لا تمثل مصدرا من مصادر المعرفة الدينية لدى مجموعة مكونة من 143 فردا، فيما أجابت المجموعة الباقية (107 فردا) بالإيجاب حول هذه النقطة. ومن أجل معرفة مدى تأثير

[1] E. W. Burgess and L. S. Cottrell, Predicting Success or Failure in Marriage (New York: Prentice-Hall, 1939)

[2] Ray E. Baber, "Religion and the Family" pp. 99

المشاركة في أنشطة المؤسسات المذكورة على مستوى المعرفة الدينية وعلى مستوى التماسك الزوجي لدى العينة، قمت بإجراء اختبار Mann-Whitney على هاتين المجموعتين المستقلتين.

من ناحية أولى، يوضح الرسم أدناه توزيع أفراد المجموعتين المذكورتين بالنظر إلى مستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج لدى أفرادها، حيث يظهر من خلال قمة المنحنيين في الرسم ارتفاع عدد الأفراد الحاصلين على رتبة جيدة في مستوى المعرفة الدينية لدى كلتا المجموعتين.

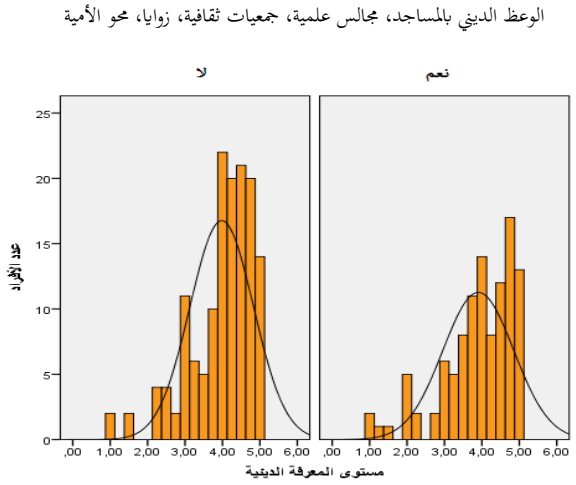

كان من المفترض إجراء اختبار T على المجموعتين المستقلتين والذي يستلزم التأكد من حصول التجانس بين التباين الخاص بالمجموعتين وكذا من حصول التوزيع الطبيعي لمعطياتهما. وقد تم ذلك من خلال اللجوء إلى اختبار Levene للتباين والذي أظهرت نتائجه حصول التجانس بين تباين المجموعتين نظرا لكون قيمة الدلالة المحصلة في الاختبار (0.314) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، ما يعني انعدام الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين تباين المجموعتين. رغم ذلك، أظهرت اختبارات Kolmogorov-Smirnov وShapiro-Wilk للتأكد من التوزيع الطبيعي للمعطيات أن معطيات المجموعتين غير موزعة بشكل طبيعي حيث لم تتجاوز قيمة دلالة الاختبارات – 0.000 – عتبة الدلالة (0.05). لذلك كان لا بد من اللجوء إلى أحد الاختبارات اللامعلمية Non paramétrique وهو اختبار Mann-Whitney من أجل مقارنة متوسط الرتب الخاص بالمجموعتين، حيث حصلت U على قيمة (7410) فيما توقفت قيمة الدلالة الخاصة بالاختبار عند حد (0,671)، وهو الأمر الذي يعني انعدام فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب المعرفة الدينية لدى المجموعتين نظرا لكون لكون قيمة الدلالة (0,671) أكبر من عتبة الدلالة (0.05). وهكذا يتبين انعدام أثر المشاركة في أنشطة الوعظ الديني بالمساجد والمجالس العلمية والجمعيات الثقافية والزوايا ودروس محو الأمية على مستوى المعرفة الدينية لدى أفراد العينة، حيث يوضح الجدول التالي مجمل النتائج المحصل عليها بعد الاختبارات السابقة:

	الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية، ...	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسطات الرتب	اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
						قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
مستوى المعرفة الدينية	لا	143	3,9801	0,85058	127,18	1,017	0,314	7410	0,671
	نعم	107	3,9037	0,94711	123,25				

من ناحية ثانية، يوضح الرسم أدناه توزيع أفراد المجموعتين المذكورتين بالنظر إلى مستوى التماسك الزوجي لدى أفرادها، حيث يلاحظ أن عدد أفراد المجموعة (أ) التي لا تشارك في أنشطة المؤسسات التي سبق ذكرها أكبر من عدد أفراد المجموعة الأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى التماسك الزوجي لدى المجموعة (أ) رغم عدم مشاركتها في تلك الأنشطة.

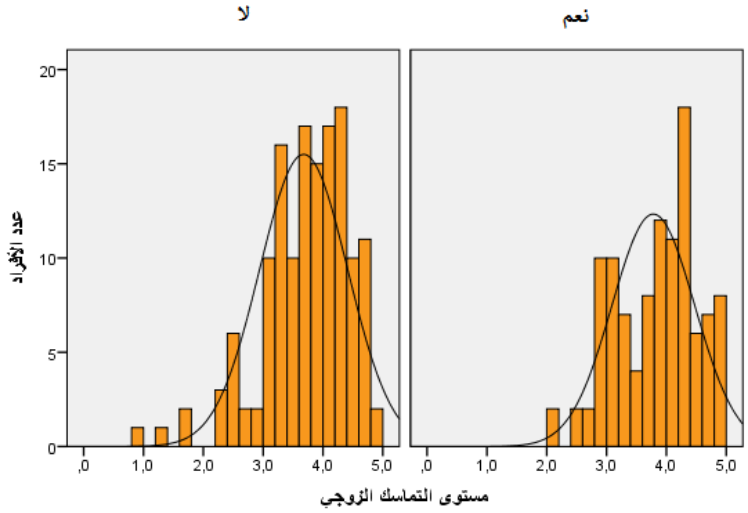

وقد أظهرت نتائج اختبار Levene للكشف عن تساوي التباين بين المجموعتين أن التجانس حاصل بين التباينات نظرا لكون قيمة الدلالة المحصلة في الاختبار (0.815) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني انعدام الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين تلك التباينات. ونظرا لعدم توفر شرط التوزيع الطبيعي في معطيات المجموعتين، تم إجراء اختبار Mann-Whitney حيث حصلت U على قيمة (7164) فيما توقفت قيمة الدلالة الخاصة بالاختبار عند حد (0,389)، وهو الأمر الذي يعني انعدام فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات رتب التماسك الزوجي لدى المجموعتين نظرا لكون لكون قيمة الدلالة (0,389) أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وهكذا يتبين انعدام أثر المشاركة في أنشطة الوعظ الديني بالمساجد والمجالس العلمية والجمعيات الثقافية والزوايا ودروس محو الأمية على مستوى التماسك الزوجي لدى أفراد العينة، حيث يوضح الجدول التالي مجمل النتائج المحصل عليها بعد الاختبارات السابقة:

	الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية، ...	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسطات الرتب	اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
						قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
مستوى التماسك الزوجي	لا	143	3,676	0,7360	122,10	0.055	0.815	7164	0,389
	نعم	107	3,781	0,6923	130,05				

من جهة أخرى، أكدت الفئة المستجوبة في الدراسة التي جاء ذكرها سابقا على ضرورة إرسال الأطفال إلى المؤسسات التي تقلدت مهمة بناء شخصية الفرد نظرا لاعترافهم بدورها وقدرتها على المراقبة والتوعية المجتمعية. ومن المنطقي القول إن الأزواج الذين يدعمون هذه المؤسسات التي تحافظ على استقرار المجتمع لا بد أن تتحلى أسرهم كذلك بقدر من الاستقرار أكثر من الأزواج الذين لا يشجعون تلك المؤسسات أو يفكرون بالذهاب إليها. ومعايشة الأطفال لهذا النوع من الاستقرار ومشاركة الآباء في أنشطة هذه المؤسسات يبين لأطفالهم مدى التقدير والاحترام الذي يكنونه لها ويجعل الأطفال يظنون ما يشاهدونه من توافق واستقرار زوجي هو النمط العادي للحياة الزوجية. وحتى القيمون الدينيون مقتنعون بضرورة الدعم المستديم الذي تقدمه الأسرة من أجل استدامة نجاح المؤسسة الدينية في أداء وظيفتها التكوينية، فالأسرة كانت ولا تزال الحليف التقليدي للمؤسسة الدينية[1].

وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة تأثير متبادل بين المؤسسات الدينية وحياة الأسرة، لكن قليلا منها ركز على المميزات التي اختصت بها هذه العلاقة. من خلال الدراسات التي أجريت إلى حدود الثمانينيات حول هذا الموضوع في المجتمع الأمريكي، تبين أن هذه العلاقة المتبادلة تتمثل في بعدين مهمين هما "الدعم الاجتماعي"

[1] Ray E. Baber, "Religion and the Family" pp. 99

و"المراقبة الاجتماعية". والمقصود بالدعم الاجتماعي ذلك الكم من القيم الذي يوفره الدين للأسر فيما يخص الحب الأسري والتضامن الأسري وتقدير الفرد لذاته في الأسرة والاستقرار الزوجي والرضا الزوجي والقيم والمعاني الأسرية. أما المراقبة الاجتماعية فهي ذلك الدور الذي يمارسه الدين في الحد من تصرفات منحرفة تعتبر تهديدا لأنماط أسرية تقليدية مع معاقبة فاعليها من قبيل الطلاق والعلاقات خارج إطار الزواج[1].

لا شك أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفتها الراعي الرسمي للشؤون الدينية في المغرب قد بذلت مجهودا كبيرا في إصلاح الحقل الديني بالمغرب، والدليل على ذلك الإصلاحات التي شهدها هذا الحقل في ابتداء من السنوات الأولى للألفية الجديدة حيث أُحدث برنامج تكوين الأئمة والمرشدات وأعيد تنظيم المجالس العلمية جنبا إلى جنب مع رابطة علماء المغرب التي أصبحت "الرابطة المحمدية للعلماء". كما أُحدثت قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، فيما تم إصلاح النظام الدراسي في "دار الحديث الحسنية" قبل أن يُأسَّس معهد محمد السادس القراءات والدراسات القرآنية. وقد لا يسمح المقام بذكر كل المشاريع التي أُنجزت في إطار إصلاح الحقل الديني، لكن غرضي من ذكر هذه الأمثلة هو أن الجهود الرامية لتكوين العلماء والوعاظ وتوعية وإرشاد الشعب المغربي دينيا ماضية على قدم وساق.

لكن مشاركة المؤسسات الدينية الرسمية في المغرب الحقلَ الدينيَّ المغربي لمجموعة من الفاعلين الآخرين، بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع وضعف فعالية العلماء، أدت إلى وجود تصدعات في إنتاج المعرفة الدينية وإعادة إنتاجها. فالساحة المغربية تشهد تدفقا للقنوات الدينية ذات الخلفية السلفية في المغرب. بالإضافة إلى هذه القنوات الإعلامية، تظهر في الساحة فعاليات الحركات الإسلامية التي تموقعت في الحقل الديني من خلال المدخل المعرفي الديني معتبرة أن وجودها يتأسس على "فراغ" في التأطير الديني. في ظل هذا التعدد في التأطير للشعب المغربي، صار الحقل الديني مليئا بالمعارف الدينية المتعددة والمتناثرة والتي يلفها التشظي، وتشكل خليط من الأجيال المتسم بالهجانة والتلفيق الدينيين، بل تطور الأمر إلى نشوء الصراع حول تأويل النص الديني ومحاولة فرض قراءات معينة من طرف مختلف الفئات الفكرية[2].

وقد أثبتت دراسة للدكتور رشيد جرموني ضعف الثقة الحاصلة لدى الشباب في الفاعل الديني الرسمي، بل إنهم عبروا كذلك عن ضعف معرفتهم بالبرامج الرسمية الدينية – بما فيها برنامج إصلاح الحقل الديني الذي ابتدأ سنة 2004 – وضعف تواصلهم مع المؤسسات الدينية الرسمية وضعف المعرفة بالدعاة والعلماء المحليين. بالمقابل، استطاع

[1] William V. D'Antonio, William M. Newman and Stuart A. Wright, "Religion and Family Life: How Social Scientists View the Relationship", Journal for the Scientific Study of Religion 21 (September 1982), pp. 218

[2] رشيد جرموني، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا"، مجلة "إضافات" 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2016) ص 39

الشباب التعرف على شخصيات دعوية أخرى من خارج المغرب. ولعل العديد من الأسباب أدت إلى هذا الوضع من الثقة، ففي الوقت الذي تراجع فيه دور مؤسسة "القرويين" في تخريج علماء يعيدون ثقة المجتمع في أطره الدينية، كما أن غياب الحس النقدي عند العلماء، وغياب القدرة على التواصل مع فئات المجتمع، وخصوصا فئة الشباب من الأسباب المساهمة في انعدام الثقة هذا[1].

ففي الوقت الذي عجزت فيه المؤسسة الرسمية الدينية الرسمية عن الوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع المغربي، استطاعت توجهات دينية أخرى الوصول إلى فئة عريضة من المغاربة، يمثلها مجموع الحركات الإسلامية والدعوية الأخرى بما فيها الحركات الإسلامية والتوجه السلفي[2]. ينضاف إلى ما سبق الفاعل الافتراضي الذي ولج بيوت المغاربة عن طريق الانترنت، مما خلق نوعا من التدين قد نطلق عليه "التدين الفردي"، حيث صار بإمكان الشباب خلق هوية دينية افتراضية لهم على الانترنت بمعزل عن الواقع المجتمعي، وصاروا بذلك مستهلكين لقيم ومحتويات الخطاب الديني ومنتجين ومروجين لها في آن واحد[3].

من جهة أخرى، لاحظت الدراسة ضعفا وهشاشة على مستوى المعرفة الدينية لدى طبقة الشباب، حيث إن نسبة قليلة منهم استطاعت التعرف على المذهب الفقهي المتبع في المغرب. أما بخصوص مصادر المعرفة الدينية، فإن الدراسة أظهرت اعتماد الشباب المغربي على المصدرين التقليديين للتنشئة الدينية والمتمثلين في الأسرة والمسجد، بالإضافة إلى بروز مصادر جديدة أخرى تغذي الطلب حول هذه المعرفة[4]. كل هذه الحقائق تدعو في المقام الأول إلى مزيد بحث عن طرق وصول الخطاب الديني إلى أكبر فئة ممكنة من الشعب المغربي وإلى مزيد تحديد على مستوى مضمون الخطاب الديني الذي لا بد له أن ينزل إلى رتبة الحياة العملية للفرد بمجالاتها الاجتماعية والأسرية والمهنية.

بالإضافة إلى اهتمامها بدور المؤسسات الدينية ودور أنشطتها في التأثير على التماسك الزوجي لأفراد المجتمع، اهتمت دراسات أخرى بأثر التجانس الديني Religious homogamy – إن صحت هذه الترجمة – على مختلف القضايا المجتمعية بما في ذلك الزواج. فمن المعلوم أن كل مجتمع يميل أصالة إلى الزواج المتجانس من نفس المجموعة، والسبب في ذلك يرجع إلى عوامل ديموغرافية وجغرافية أيضا جعلت قيم المجموعة تشجع على الزواج المتجانس دون المختلط. ومما يشجع على هذا النوع من الزواج هو الاعتقاد بكون التشابه بين المتزوجَين في الخصائص

[1] رشيد جرموني، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا" ص 41-42

[2] نفس المصدر ص 43

[3] نفس المصدر ص 44

[4] نفس المصدر ص 37

(المكانة الاجتماعية، القيم، المعايير، الاعتقاد، إلخ) يجعل عملية الانسجام بينهما أسهل. وقد تبنت الدراسات النفسية المرتبطة بالحب واختيار الشريك نفس هذه الفكرة في أطروحاتها[1].

والتجانس الزوجي يمكن أن يحدث على مستوى أي بُعد من أبعاد التدين – الانتماء أو الشعائر أو المعتقدات — معززا بذلك التشابهات بين الزوجين ومفضيا إلى زواج مرضٍ وأكثر استقرارًا. فمشاركة الزوجين في أداء نفس الشعائر — على سبيل المثال – تمنح الأسرة إحساسًا بوحدة الهدف وتماثُلِ القيم التي تزيد من التزام الأسرة والاندماج الاجتماعي وتقلل من الطلاق. لكن هنالك من يفرق بين قيمة الأبعاد الثلاثة في ميزان السعادة الزوجية، حيث يرى البعض أن التباين في العقائد والممارسات الدينية لدى الزوجين يؤدي إلى التعاسة الزوجية، في حين يرى البعض الآخر أن التباين في المعتقدات الدينية قد يكون أقل أهمية من التباين في الانتماء أو أداء الشعائر في علاقته بتحديد مستوى الرضا الزوجي أو الاستقرار[2].

ولتوضيح المسألة أكثر، قررت هنا أن أسوق أمثلة عن الدراسات التي اهتمت بموضوع التجانس الديني في علاقته مع الأسرة. فقد حاولت الدراسة التي قام بها Glenn دراسة أثر اختلاف التوجه الديني بين الزوجين على مستوى التماسك الزوجي الذي يربطهما، وخلصت في نتائجها إلى كون الأزواج المتجانسين دينيا يحظون بتماسك زوجي ذي مستوى عال مقارنة مع الأزواج الذين تختلف ديانة أحدهم عن الآخر[3].

وبينت الدراسة كذلك أن الرجال المتجانسين دينيا عبروا عن مستوى عال من الرضا عن العلاقة الزوجية مقارنة بنظرائهم ممن تختلف ديانتهم عن ديانة زوجاتهم، بينما لم يكن هنالك فرق مهم بين زوجات المجموعتين على مستوى الرضا عن الزواج. وقد حاول Glenn تبرير هذا الفرق بين الأزواج والزوجات بكون الأطفال غالبا ما يتبعون المذهب الديني للأم التي تتكلف بتربيتهم وتنشئتهم، وهو الأمر الذي قد يسبب الخلاف بين الآباء والأبناء إذا اختلفت ديانة أحدهم عن الآخر، مما يعني أن هذا النوع من الخلاف يكبر احتمال وقوعه بين الآباء وأبنائهم أكثر من احتمال وقوعه بين الأبناء وأمهاتهن[4].

وفي دراسة أخرى قام بها Heaton، تم التوصل كما في الدراسة السابقة الذكر إلى الأثر الفعال للتجانس الديني على مستوى التماسك الزوجي. لكن هذه الدراسة لم تكشف عن دور مهم لوجود الأطفال أو لتوجههم

[1] Suzanne T. Ortega, Hugh P. Whitt, J. Allen Williams Jr., "Religious Homogamy and Marital Happiness", Journal of Family Issues 9 (June 1988), pp. 224

[2] Vaughn R. A. Call and Tim B. Heaton, "Religious Influence on Marital Stability » pp. 383

[3] Glenn, N. D."Interreligious marriage in the United States: patterns and recent trends", Journal of Marriage and the Family 44 (August 1982), pp. 555-566.

[4] Ibid. pp. 555-566.

الديني في التأثير على مستوى التماسك الزوجي في الأسرة[1]. في نفس السياق، خلال جردهما للدراسات التي محصت أثر التدين على الخلافات الزوجية، استنتج Dollahite وLambert أن هذه الدراسات صورت التدين كعملة ذات وجهين، حيث يحتمل أن يكون للتدين أثر سلبي على تماسك الأسرة خصوصا إذا لم يوحد الزوجان رؤيتيهما فيما يتعلق بأمور الاعتقاد والممارسة الدينية. ويحتمل من جهة أخرى حسب نفس الدراسات أن تكون للتدين آثار إيجابية على تماسك الأسرة في حالة توافق أفرادها وتشاركهم لنفس المعتقدات والشعائر الدينية[2].

إن النماذج المذكورة سابقا للدراسات التي محصت أثر التجانس الديني بين الزوجين على تماسكهما الزوجي ركزت في أطروحتها على عنصر "التشابه" الديني كسبب من أسباب استدامة التماسك الزوجي. لكن دراسة أخرى تناولت نفس الموضوع خلصت إلى نتيجة مفادها أن التجانس أو "التشابه" في المعتقدات الدينية قد لا يؤثر إيجابيا على التماسك الزوجي داخل الأسرة، حيث أجريت هذه الدراسة على 1753 زواج كاثوليكي 1341 زواجا منها كاثوليكي محض – أو متجانس إن صح التعبير – و412 منها مختلط – أي أن أحد الطرفين فقط كاثوليكي – من أجل التحقق من إمكان وجود علاقة بين الاختلاط في الزواج وبين السعادة الزوجية. وخلصت الدراسة في النهاية إلى عدم وجود فرق يذكر على مستوى السعادة الزوجية لدى المجموعتين المدروستين، وإنما الذي اتضح في نهاية البحث هو أن الأزواج الذين أبانوا عن مستوى عال من التشبث بالشعائر الدينية الكنسية تميزوا بمستوى عال من السعادة الزوجية مقارنة بغيرهم[3].

قد يعني هذا أن التدين والممارسة الدينية مسؤولان عن التماسك الزوجي في الأسرة أكثر من التشابه الحاصل في التدين والاعتقاد. لكن الدراسة تابعت لتلاحظ أن المتدينين من الأسر الكاثوليكية المتجانسة أبرزوا عن مستوى عال من السعادة الزوجية مقارنة بغيرهم من الأسر الكاثوليكية المختلطة، وهو ما يعني أن التجانس إذا حصل على مستوى الممارسة الدينية قد يكون سببا في الرفع من مستوى السعادة لدى الزوجين. وقد حاولت الدراسة تفسير هذه النتيجة بكون الزواج المتجانس يعطي فرصة لـ "تشارك" الزوجين نفس الشعائر الدينية وربما ممارسات أخرى داخل البيت مما قد يفسر سبب علو مستوى السعادة الزوجية لدى الأسرة الكاثوليكية المتجانسة والأكثرِ تدينا[4].

أما فيما يخص العينة المدروسة في هذا البحث الميداني، فقد حاولت تلمس أثر التجانس في المعرفة الدينية على مستوى التماسك الزوجي، حيث قُمت بتقسيم الأسر التي استُجوبت إلى مجموعتين أولاهما تحظى بنوع من

[1] Tim B. Heaton, "Religious Homogamy and Marital Satisfaction Reconsidered" pp. 729-733

[2] Nathaniel M. Lambert and David C. Dollahite, "How Religiosity Helps Couples Prevent, Resolve, and Overcome Marital Conflict", Family Relations 55 (October 2006), pp. 440

[3] Constance L. Shehan, E. Wilbur Bock and Gary R. Lee, "Religious Heterogamy, Religiosity, and Marital Happ.iness: The Case of Catholics", Journal of Marriage and Family 52 (February1990), pp. 73-79

[4] Ibid. pp. 73-79

التجانس في رصيد المعرفة الدينية الخاص بكلا الزوجين، وثانيهما تشمل الأسر التي لا تتميز بالتجانس على مستوى المعرفة الدينية لأفرادها. وقد اعتمدت في هذا التقسيم على رصيد النقط المحصلة في قسم المعرفة الدينية، فإذا كبر الفرق بين رصيدي الزوج والزوجة (أكثر من 10 نقط) أدرجتهما في خانة الأسر غير المتجانسة على مستوى المعرفة الدينية، أما إذا صغر ذلك الفرق بين الرصيدين أبقيت على صاحبيهما في خانة الأسر المتجانسة من حيث المعرفة الدينية. وقد آثرت استعمال هذه الطريقة نظرا للتقارب الملحوظ بين أرصدة الأزواج والزوجات فيما يخص المعرفة الدينية، حيث كان لزاما استغلال ذلك الفرق بين الأرصدة المحصلة على قِلّته من أجل الخروج بتقسيم يفي بالغرض. وأسوق فيما يلي النتائج التي خلص إليها هذا التقسيم:

تجانس الأسرة في المعرفة الدينية	عدد الأسر	النسبة المئوية
متجانسة	42	33.6
غير متجانسة	83	66.4

وتبين الملاحظة الأولية للرسم التوضيحي الذي يوزع أفراد المجموعتين حسب مستوى معرفتهم الدينية أن قمم المنحنيين الخاصين بالمجموعتين تتموقعان فيما يقارب القيمة 3.8 بالنسبة لمستوى التماسك الزوجي رغم كثرة عدد أفراد مجموعة الأسر المتجانسة، وهو الأمر الذي قد يدل على انعدام فرق مهم بين المجموعتين فيما يخص التماسك الزوجي، حيث ستظهر نتائج اختبار T صحة هذا الافتراض من عدمه.

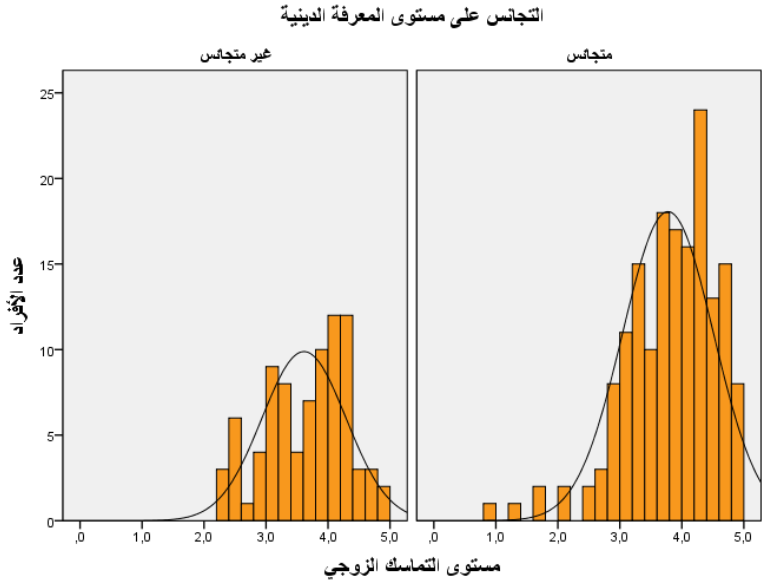

وقد أظهرت نتائج اختبار Levene للكشف عن تساوي التباين بين المجموعتين أن التجانس حاصل بين التباينات نظرا لكون قيمة الدلالة المحصلة في الاختبار (0.867) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني انعدام الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين تلك التباينات. وبسبب انعدام شرط التوزيع الطبيعي لمعطيات المجموعتين، أجريت اختبار Mann-Whitney عوض اختبار T حيث حصلت U على قيمة (5877) فيما توقفت قيمة الدلالة الخاصة بالاختبار عند حد (0.042)، وهو الأمر الذي يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب التماسك الزوجي لدى المجموعتين نظرا لكون لكون قيمة الدلالة (0.042) أصغر من عتبة الدلالة (0.05). وهكذا يتبين وجود أثر للتجانس على مستوى المعرفة الدينية إزاء تغيرات مستوى التماسك الزوجي لدى أفراد العينة، حيث يوضح الجدول التالي مجمل النتائج المحصل عليها بعد الاختبارات السابقة:

	التجانس على مستوى المعرفة الدينية	عدد الأسر	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسطات الرتب	اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
						قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
مستوى التماسك الزوجي	لا	42	3,612	0,6781	112,46	0.028	0.867	5877	0.042
	نعم	83	3,777	0,7333	132,10				

وكما أفصحت الدراسة السابقة عن دور الشعائر الدينية في منحها للزوجين فرصا لتشارك العديد من الأنشطة التي قد تقوى من رابطة الصلة بينهما، حاولت بدوري تقصي صحة هذه المسألة لدى العينة المدروسة في بحثي الميداني، حيث قسمت الأسر حسب الشعائر الدينية التي يتشاركها الزوجان معا وحصلت بذلك على النتائج الآتية:

تجانس الأسرة في ممارسة الشعائر الدينية	عدد الأسر	النسبة المئوية
متجانسة	55	44
غير متجانسة	70	56

والضابط الذي اعتمدته في هذا التقسيم هو حصول التجانس إذا تشارك الزوجان كل الشعائر التي أُوردت في الاستمارة، حيث آثرت عدم إدراج الأسر التي يختلف الزوجان فيها في ممارسة شعيرة من الشعائر نظرا لكثرة هذا النوع من الأسر وكذلك لاحتمال تأثيره السلبي على توازن التقسيم إن هو أُدرج في خانة الأسر المتجانسة. والملاحظ في الرسم البياني أدناه والذي يقسم المجموعتين المعنيتين بالنظر إلى مستوى التماسك الزوجي أن قمم المنحنيات تتموقع في قيم مختلفة إلى حد ما، حيث يُلاحظ أن قمة منحنى مجموعة الأسر المتجانسة أقرب من القيمة 4 لمستوى التماسك الزوجي مقارنة مع قمة منحنى الأسر غير المتجانسة، وهو ما قد يطرح احتمال تأثير التجانس على مستوى الشعائر الدينية في الرفع من درجة التماسك الزوجي.

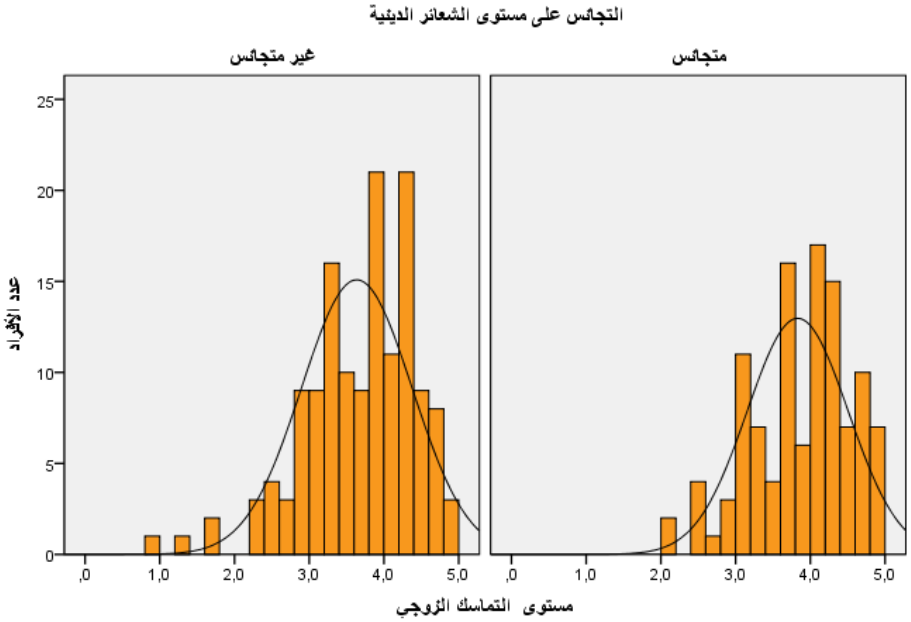

من أجل التحقق من هذه الفرضية، كان لا بد من القيام باختبار Mann-Whitney والذي أسفر عن النتائج التالية:

	التجانس على مستوى الشعائر الدينية	عدد الأسر	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسطات الرتب	اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
						قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
مستوى التماسك الزوجي	لا	70	3,636	0,7403	117,78	0,291	0,590	6619,5	0,057
	نعم	55	3,830	0,6765	135,32				

كما هو باد في الجداول، أظهرت نتائج اختبار Levene للكشف عن تساوي التباين بين المجموعتين أن التجانس حاصل بين التباينات نظرا لكون قيمة الدلالة المحصلة في الاختبار (0,590) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني انعدام الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين تلك التباينات. وبعد إتمام مراحل اختبار Mann-Whitney، حصلت U على قيمة (6619,5) فيما توقفت قيمة الدلالة الخاصة بالاختبار عند حد (0,057)، وهو الأمر الذي يعني انعدام فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب التماسك الزوجي لدى المجموعتين نظرا لكون لكون قيمة الدلالة (0,057) أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وهكذا يتبين غياب أثر التجانس فيما يخص الشعائر الدينية على مستوى التماسك الزوجي لدى أفراد العينة.

نظرا لهذه النتيجة، حاولت استكشاف أثر التجانس في ممارسة كل شعيرة على حدة على مستوى التماسك الزوجي لأحصل على النتائج المبينة في هذا الجدول:

التجانس		مستوى التماسك الزوجي				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
		عدد الأسر	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسطات الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
التجانس على مستوى الصلاة	لا	2	2,250	0,7506	16,25	0,206	0,651	55	0,002
	نعم	123	3,745	0,6937	127,28				
التجانس على مستوى الانتظام في الفرائض	لا	24	3,556	0,8617	113,60	8,134	0,005	4277	0,204
	نعم	101	3,760	0,6761	128,33				
التجانس على مستوى صلاة النوافل من وتر وغيره	لا	31	3,548	0,8386	110,28	8,927	0,003	4884,5	0,056
	نعم	94	3,778	0,6664	130,52				
	لا	47	3,630	0,7658	116,66	0,018	0,892	6501,5	0,133

التجانس على مستوى صيام التطوع	نعم	78	3,776	0,6844	130,82				
التجانس على مستوى قراءة القرآن أو الاستماع له	لا	19	3,366	0,8631	94,32	1,927	166,	2843	0,004
	نعم	106	3,785	0,6716	131,09				
التجانس على مستوى حضور دروس الوعظ	لا	35	3,610	0,6411	111,06	0,479	0,490	5289	0,049
	نعم	90	3,764	0,7431	131,12				

يُلاحظ من خلال هذا الجدول التفصيلي أن هنالك 3 شعائر يؤثر التجانس على مستوى ممارستها في درجة التماسك الزوجي لدى الأزواج، وهذه الشعائر هي "الصلاة" و"قراءة القرآن أو الاستماع له" و"حضور دروس الوعظ" والتي حصلت على التوالي على قيم (0,002) و(0,004) و (0,049) فيما يخص مستوى الدلالة المتعلقة باختبار Mann-Whitney، وهي قيم أصغر من قيمة مستوى الدلالة المرجعي (0,05). لكن يجب رغم ذلك التعامل مع هذه النتائج الإحصائية بتحفظ نظرا لانعدام التكافؤ بين تعداد الفئتين المتجانسة وغير المتجانسة حيث إن الغرض من اختبار Mann-Whitney هو مقارنة متوسطات رتب الفئتين. ومن أجل مقارنة أكثر صحة لا بد من حصول نوع من التكافؤ في تعداد أسر الفئتين بخلاف ما هو عليه حال الفئتين المقارنَتين فيما يتعلق بـ "الصلاة" و"قراءة القرآن أو الاستماع له".

الفصل الثاني: الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة

اجتمعت تحت العامل الثاني مجموعة من المتغيرات التي تربطها خاصية موضوعية واحدة وهي دورانها كلها حول محور "الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة"، وهذه المتغيرات هي كالآتي: مصاريف الأسرة، التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة، اتخاذ القرارات المهمة، فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية، العلاقة العاطفية، وسائل الراحة والاستجمام. رغم أن المتغير الأول (مصاريف الأسرة) يبدو من الظاهر مرتبطا بالجانب المادي في الحياة الزوجية، إلا أنه يمكن أن يُنظر إليه من زاوية "السلطة في مؤسسة الأسرة"، حيث إن الكثير

من القرارات المتعلقة بمصاريف الأسرة تكون محل تجاذب بين الزوج والزوجة حسب مدى سلطة كل واحد منها في البيت.

هذه الملاحظة تقود إلى البدء بالحديث عن المتغير الذي يحظى في نظري بالأسبقية في هذه المجموعة وهو "اتخاذ القرارات المهمة" نظرا لهيمنته بالنسبة لي على سائر متغيرات المجموعة وحضوره في كنهها كلها. فالحياة الزوجية حياة مشتركة بين الزوجين بكل تفاصيلها من مصاريف واستجمام وتربية إلخ... حيث يحاول كل واحد من الزوجين أن يدلي بدلوه في كل تفاصيل الحياة داخل البيت، وهو ما يجعل تلك التفاصيل محل استشارة بينهما في انتظار أن يغلب رأي أحدهما رأي الآخر فيها. ورغم أن عنوان المتغير يحيل على "اتخاذ القرارات المهمة" من قبيل تغيير السكن أو تغيير العمل أو دراسة الأطفال إلخ... فإن اجتماعه مع المتغيرات الأخرى تحت إطار نفس العامل يدل على ضرورة توسعة معنى المتغير ليشمل "اتخاذ القرارات" فيما يخص جميع أمور الأسرة، مؤديا بذلك إلى الحديث عن "ميزان القوى والسلطة" داخل العلاقة الزوجية.

قبل الزواج، يطمح كل من الرجل والمرأة إلى العثور على شريك يحقق معه أحلامه ويصبح بمعيته كتلة واحدة. لكن بعد الزواج، ينطرح سؤال السلطة والتأثير على الخيارات في الأسرة، حيث يتجاذب كل من الرجل والمرأة صلاحية اتخاذ القرارات وتبني المواقف المهمة المتعلقة بالأسرة أو بأحد أفرادها. في محاولة منهما للكشف عن توجهات السلطة داخل الأسرة، قام الباحثان Wolfe و Blood بعرض مجموعة من الخيارات المتضمنة لقرارات أسرية – من قبيل عمل المرأة ونوع السكن ومقدار المال الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه أسبوعيا – على مجموعة من الأزواج لمعرفة موقف كل من الزوج والزوجة منها[1].

تبين من خلال هذا البحث أن أغلب القرارات التي كانت تتخذها الزوجات تتصل بعملها ثم بالمال الذي يجب أن ينفق في سبيل الطعام، ولكن لوحظ في نفس الوقت أن الأزواج كانوا أكثر تدخلا في القرار المتصل بعمل الزوجة بالمقارنة مع تدخل الزوجة في اختيار العمل الملائم لزوجها، مما يؤشر على انعدام التكافؤ في القدرة على إبداء الرأي المتعلق بمواضيع حساسة. وتظهر هذه النتيجة كذلك أن اتخاذ الأزواج للقرارات يتحدد بناء على الإمكانيات المادية والوسائل والمهارة وقوة الشخصية وغيرها من الإمكانات التي يمتلكها أحدهما في مقابل الآخر كالاستجابة العاطفية أو الموقف النفسي أو التربية التي ينشأ عليها الفرد[2].

[1] Robert O. Blood, Jr. & and Donald M. Wolfe, "Husbands and Wives: The Dynamics of Married Living" (Illinois: The Free Press, 1960)

[2] مأمون طربيه، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" ص 70

هذا يعني أن القدرة على التوافق بين الزوجين فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة رهين بالوضع الاجتماعي والنفسي لكل منهما في الوسط الأسري. لكن هل امتلاك القدر الأكبر من السلطة داخل الأسرة يفضي إلى الرضا عن العلاقة الزوجية؟ قد يقول قائل إن العمل والاستقلال المادي واحتكار مصدر المدخول المادي يشكل مصدر السلطة والقوة في الأسرة، بحيث يصير من يملك بناصية مصادر القوة هذه راضيا عن علاقته الزوجية، إلا أن هذا لا ينفي احتمال أن يكون من لا يملك السلطة الكبرى في الأسرة راضيا عن علاقته الزوجية.

في هذا السياق، أجريت دراسة في صربيا حول علاقة السلطة في الأسرة بالرضا الزوجي Marital Satisfaction سنة 1966، وتم الخلوص إلى مجموعة من النتائج مفادها أن المكانة الاجتماعية ومحدداتها (العمل، الدخل، ...) تلعب أدوارا إضافية في تحديد العلاقة السابقة الذكر حيث استنتجت الدراسة أنه كلما كان الرجل حائزا مكانة مهنية عالية أو مسؤولية ريادية ومستوى عاليا من التعليم كذلك كلما اختفت سلطويته من جو الأسرة وعَمَّها جو من الديمقراطية والمساواة. وكلما نقصت مرتبة الرجل في السلم المهني وفي المستوى التعليمي كلما كانت سلطته أقوى في الأسرة[1].

وقد أضافت الدراسة أن تَبَنّي الشخص للأيديولوجية التقليدية في تقسيم وظائف البيت لا يؤثر بشكل من الأشكال على هذه النتيجة، حيث كشفت الدراسة أن الرجل إذا كان متبنيا لأيديولوجية تقليدية عن دور المرأة في الأسرة، فإنه يمارس سلطته طبقا لتلك الأيديولوجية إذا كان مستواه المهني متدنيا أو منعدما. أما إذا كان الرجل ذا مسؤولية مهمة في مكان العمل ومساهما بشكل فعال في تأسيس العلاقات البشرية التقدمية[2] – على حد تعبير الدراسة – من خلال عمله، فإن أسرته تسودها علاقات مساواة أكثر من النوع السابق رغم تبني الرجل للأفكار التقليدية عن المرأة[3].

أما فيما يتعلق بحالات الأسر التي عرفت سيطرة أكبر من لدن الزوجات، أشارت الدراسة إلى أن النساء اللواتي يفرضن سيطرتهن على الأسرة هن اللواتي أبدين أعلى مستوى من عدم الرضى عن حياتهن الزوجية، ثم قسمت النساء اللواتي أبدين أعلى مستوى من الرضى عن حياتهن الزوجية من حيث مقدار سلطتهن في الأسرة إلى قسمين:

1- قسم من النساء لا يتسم بالسيطرة خصوصا، ولكنه يبدي نوعا من اللجوء للسلطة في تعامله مع الزوج

[1] Olivera Burić and Andjelka Zečević, "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia", Journal of Marriage and Family 29 (May 1967), pp. 331

[2] بالنظر إلى سنة صدور هذه الدراسة، يمكن فهم سبب استخدام مصطلح "العلاقات التقدمية" فيها حيث إن فترة أواسط القرن العشرين شهدت بدايات شيوع ظاهرة عمل النساء خارج البيت، في مقابل "العلاقات التقليدية" التي تعرف نوعا من المحدودية في التعامل بين الرجال والنساء وتحصر وظيفة المرأة في الاهتمام بالبيت. وقد أوردت نتائج الدراسة بالعبارات التي استُعملت فيها للأمانة العلمية، رغم أن مصطلحات من قبيل "التقدمية" لا تزال تحتاج إلى تمحيص نظرا لقربها من أحكام القيمة.

[3] Olivera Burić and Andjelka Zečević, "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia" pp. 331

2- قسم من النساء لا يملك سلطة في الأسرة حيث يكون الرجل هو المسيطر عليها[1]

أما فيما يخص العينة المدروسة في إطار هذا البحث، يتبين من خلال النتائج الأولية انعدام الفرق ذي الدلالة الإحصائية المهمة بين الأزواج والزوجات فيما يخص التوافق حول "اتخاذ القرارات المهمة"، حيث كانت نتائج اختبار Mann-Whitney على النحو التالي:

المجموعة	مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسطات الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
الأزواج	125	4,14	1,105	124,98	0,274	0,601	7748	0,902
الزوجات	125	4,18	1,071	126,02				

وقد أردت السير على خطى الدراسات المذكورة سابقا والنظرَ فيما إذا كانت للمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بأفراد العينة – من قبيل مستوى الدخل والمستوى الدراسي – علاقة بارتفاع أو انخفاض مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة. من أجل ذلك قمت أولا بإجراء اختبار التقاطع لـ Spearman – الذي يُعتَبر أنسبَ اختبار في هذه الحالة نظرا لكون كلا المتغيرين ترتيبيين – للتأكد من وجود علاقة بين المستوى الدراسي لأفراد العينة وبين توافقهم حول اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

اختبار التقاطع لـ Spearman		المستوى الدراسي	اتخاذ القرارات المهمة
المستوى الدراسي	معامل التقاطع	1,000	0,064
	قيمة Sig (الدلالة)	.	0,312
اتخاذ القرارات المهمة	معامل التقاطع	0,064	1,000
	قيمة Sig (الدلالة)	0,312	.

[1] Olivera Burić and Andjelka Zečević, "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia" pp. 332

يتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة الدلالة الخاصة باختبار Spearman أكبر من قيمة عتبة الدلالة (0.05)، وهو ما يعني غياب العلاقة بين المستوى الدراسي لأفراد العينة وبين توافقهم حول اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة. حتى لو فرضنا جدلا أن اختبار Spearman كان دالا، يظهر من النتائج أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جدا حيث إن قيم معامل التقاطع r التي يفترض أن تتراوح بين 1- و1 قريبة جدا من مستوى الصفر (0,064). لذلك يمكن القول إن تأثير المستوى الدراسي لأفراد العينة على توافقهم مع أزواجهم حول اتخاذ القرارات المهمة للأسرة يكاد يكون شبه منعدم، وهو ما يتأكد من خلال الرسم أدناه، حيث يظهر على سبيل المثال تقارب في عدد الأفراد المتوافقين حول اتخاذ القرارات المهمة لدى فئة الدكاترة وفئة الأشخاص الأميين أو الذين ارتادوا الكتاب القرآني.

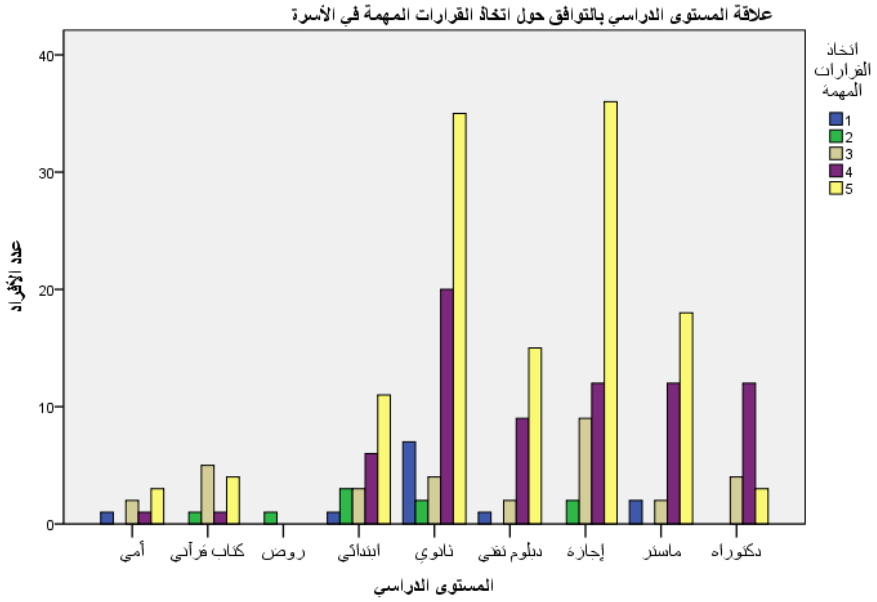

بعد هذا الذي سبق، قررت النظر في مدى تأثير ارتفاع أو انخفاض مستوى الدخل – بصفته متغيرا اجتماعيا مهما في حياة أفراد الأسرة – على مستوى توافق الأزواج حول اتخاذ القرارات المهمة، حيث اتضح من خلال نتائج اختبار التقاطع لـ Spearman انعدامُ علاقة التأثر بين مستوى الدخل وبين التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة سواء لدى العينة، ذلك أن قيمة الدلالة لاختبار التقاطع تعدت قيمة عتبة الدلالة (0.05) كما هو موضح في الجدول التالي:

اختبار التقاطع لـ Spearman		مستوى الدخل	اتخاذ القرارات المهمة
مستوى الدخل	معامل التقاطع	1,000	0,068
	قيمة Sig (الدلالة)	.	0,287
اتخاذ القرارات المهمة	معامل التقاطع	0,068	1,000

	قيمة Sig (الدلالة)	0,287	.

تشير الدراسة التي أُجريت في صربيا كذلك إلى أن ما يزيد من تسلط الرجل في قرارات الأسرة هو كون المرأة عاطلة عن العمل. وفي ظل حيرة أصحاب الدراسة من قبول الزوجات بهذا الوضع، افترضوا في نهاية المطاف أن الزوجات قبلن بهذا الوضع المسيطر للرجل إما لأنهن يعتبرن أنفسهن مشاركات في القرارات التي يتخذها الرجل، أو لكون موقفهن من أزواجهن مطابقا لصورة "الزوج الحقيقي" ورب الأسرة الذي لا يمكن أن يكون كذلك دون أن يفرض سلطته في الأسرة[1].

أما فيما يخص الزوجات المستجوبات في إطار البحث الميداني هذا، فقد بينت النتائج وجود فرق واضح على مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة بين فئة النساء المشتغلات وفئة ربات البيوت، حيث إن متوسط رتب النتائج المتعلقة بالتوافق حول اتخاذ القرارات المهمة أعلى لدى النساء المشتغلات من نظيره لدى ربات البيوت رغم كثرة عددهن. وهذا الفرق الذي أُستُنتج دال إحصائيا بالنظر إلى قيمة دلالة اختبار Mann-Whitney التي تموقعت تحت مستوى الدلالة (0.05). ويُلخص الجدول أدناه نتائج الاختبار الذي أجري على هاتين الفئتين:

عمل الزوجة	اتخاذ القرارات المهمة				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
	عدد الزوجات	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
مشتغلة	54	4,46	0,770	70,77	7,329	0,008	1497,5	0,023
ربة بيت	71	3,96	1,212	57,09				

واللافت في الأمر أن اختبار التقاطع بين مستوى المعرفة الدينية عن الزواج وبين مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة أظهر وجود تقاطع إيجابي بينهما، حيث إن قيمة دلالة الاختبار لم تتعد قيمة عتبة الدلالة (0.05)، بينما لم تبلغ قيمة معامل التقاطع مستوى 0.3، وهو ما يكشف أن ارتفاع مستوى المعرفة الدينية يرافقه ارتفاع في مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة مع بقاء علاقة الارتفاع هذه متوسطة ومتجهة ناحية الضعف كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] Olivera Burić and Andjelka Zečević, "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia" pp. 332

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى المعرفة الدينية ومستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,231
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000

من بين المتغيرات المندرجة تحت العامل الثاني أيضا متغير "مصاريف الأسرة" الذي يرتبط بشكل مباشر بدخل الأسرة، حيث إن هنالك عدة متغيرات قد تتحكم في مستوى التوافق حوله. وارتباط هذا المتغير بدخل الأسرة يجعل من اللازم النظر في الدور الذي يلعبه تغير مستوى دخل أفراد العينة في تغير مستوى تماسكهم الزوجي أولا. فقد لاحظت الدراسة المجراة في صربيا أن الزوجات وضعن أهمية الدخل في الرتبة الرابعة بعد "الأطفال" و"الرفقة والتفاهم" و"التوافق الجنسي" على سلم الرضا الزوجي، حيث إنهن لم يعتبرنه من العوامل المحددة لمستوى الرضى عن الزواج[1].

والغريب في الأمر أن النساء العاطلات ربطن مستوى رضاهن بتجاوز دخل الأسرة للحد الأدنى الضروري للمعيشة، في الوقت الذي أبدت فيه النساء العاملات عن ارتفاع في مستوى الرضى عند نزول مستوى الدخل تحت الحد الأدنى الضروري للمعيشة. وهذا يعني أن غياب الرضى عن الزواج لديهن لا يتعلق بمستوى الدخل بل بعوامل أخرى. وقد يكون سبب هذه النتيجة الأخيرة – حسب الدراسة – كون أزواج النساء المشتغلات من الممارسين لمهن تدر مداخيل مرتفعة، حيث تصبح الزوجات في هذه الحالة مستعدات للظفر بالمال من الزوج أكثر من إعطائه. وخلاصة الأمر هي أن احتياجات الأسرة المادية والأساسية في حال تلبيتها، لا يبقى سبب لتأثير مستوى الدخل على الرضى الزوجي[2].

وقد أظهرت نتائج اختبار التقاطع لـ Spearman الخاص بالعلاقة بين مستوى الدخل ومستوى التماسك الزوجي أنه هنالك علاقة تربط المتغيرين سواء لدى العينة كلها أو لدى فئة الأزواج حيث إن قيم دلالة الاختبار لم تتعد قيمة عتبة الدلالة (0.05)، أما بالنسبة للزوجات فإن دلالة اختبار التقاطع تعدت عتبة الدلالة (0.05) وهو ما يعني انعدام أثر ارتفاع مستوى الدخل على مستوى التماسك الزوجي لديهن كما هو الحال في نتائج الدراسة المذكورة سابقا والتي اشترطت فيها الزوجات أن يكون الدخل ملبيا لحاجيات المعيشة لا غير. أما قيم معاملات

[1] Olivera Burić and Andjelka Zečević, "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia" pp. 334

[2] Ibid. pp. 334

التقاطع فتدل على أن قوة الارتباط بين المتغيرين تبقى ضعيفة رغم تحققها حيث إنها لم تبلغ حتى مستوى (0.3) بالنسبة للعينة بأكلمها وبالنسبة لفئة الأزواج. ويبين الجدول التالي نتائج الاختبارات المجراة في هذا الشأن:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى الدخل ومستوى التماسك الزوجي		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,179
	قيمة Sig (الدلالة)	0,005
الأزواج	معامل التقاطع	0,232
	قيمة Sig (الدلالة)	0,009
الزوجات	معامل التقاطع	0,144
	قيمة Sig (الدلالة)	0,109

بعد أن تبين ضعف فاعلية تغير مستوى الدخل فيما يتعلق بالتماسك الزوجي، أعود هنا إلى متغير "مصاريف الأسرة" الذي يمثل بدوره أحد مواضيع القرار في الأسرة، مما يعني بالتبع أن أخذ القرار في شأنه قد يرتبط بالمحددات الاجتماعية التي تمنح مكانة وقوة اجتماعية معينة لكل واحد من الزوجين. لذلك آثرت في أول خطوة النظر في مدى فاعلية "امتلاك مصدر الدخل" في التأثير على التوافق بين الزوجين حول مصاريف الأسرة، حيث إن الإطلالة الأولى على النتائج المتعلقة بهذا المتغير لا تبدي فرقا ذا دلالة إحصائية بين الأزواج والزوجات بخصوص التوافق حول "مصاريف الأسرة" حيث تجاوزت قيمة الدلالة الخاصة باختبار Mann-Whitney قيمة عتبة الدلالة (0.05) كما هو مبين في الجدول التالي:

الفئة	مصاريف الأسرة				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
الأزواج	125	4,20	1,114	132,94	0,052	0,820	6883	0,079
الزوجات	125	3,99	1,160	118,06				

بعد ما سبق قمت بإجراء اختبار التقاطع لـ Spearman للتأكد من احتمال وجود علاقة بين مستوى دخل أفراد العينة وبين توافقهم حول مصاريف الأسرة، فكانت النتائج كالآتي:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى الدخل ومستوى التوافق حول مصاريف الأسرة		
الأزواج	معامل التقاطع	0,171
	قيمة Sig (الدلالة)	0,057
الزوجات	معامل التقاطع	0,153
	قيمة Sig (الدلالة)	0,089

يبدو من خلال النتائج أن العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى التوافق حول مصاريف الأسرة غير متحققة لدى فئتي الأزواج والزوجات كل على حدة بالنظر إلى قيمة دلالة اختبار التقاطع لدى الفئتين والتي تعدت عتبة الدلالة (0.05). كما أن هذه النتيجة تتأكد بعد إجراء اختبار Mann-Whitney على فئة الزوجات من أجل مقارنة الزوجات اللاتي لا يتوفرن على دخل باللاتي يتوفرن عليه، حيث لم يظهر بين متوسطي المجموعيتين فرق إحصائي دال بالنظر إلى قيمة دلالة الاختبار كما هو مبين في الجدول أدناه:

دخل الزوجة	مصاريف الأسرة				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
موجود	56	4,11	1,246	68,72	1,832	0,178	1611,5	0,091
غير موجود	69	3,90	1,087	58,36				

من جهة أخرى، لا يبدو هنالك تأثير واضح للمستوى الدراسي لأفراد العينة على توافقهم حول مصاريف الأسرة، فنتائج اختبارات التقاطع أظهرت انتفاء وجود تلك العلاقة فيما يتعلق نظرا لارتفاع قيم دلالات اختبار التقاطع عن عتبة الدلالة (0.05) كما هو مبين في الجدول التالي:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين المستوى الدراسي ومستوى التوافق حول مصاريف الأسرة		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,098
	قيمة Sig (الدلالة)	0,124
الأزواج	معامل التقاطع	0,078

	قيمة Sig (الدلالة)	0,390
الزوجات	معامل التقاطع	0,090
	قيمة Sig (الدلالة)	0,316

واللافت في الأمر أن اختبار التقاطع بين مستوى المعرفة الدينية عن الزواج وبين مستوى التوافق حول مصاريف الأسرة أظهر وجود تقاطع إيجابي قوي بينهما، حيث إن قيم دلالة الاختبار لم تتعد قيمة عتبة الدلالة (0.05)، بينما تعدت قيم معاملات التقاطع مستوى 0.5، وهو ما يكشف أن ارتفاع مستوى المعرفة الدينية يرافقه ارتفاع في مستوى التوافق حول مصاريف الأسرة كما هو مبين في الجدول التالي:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى المعرفة الدينية ومستوى التوافق حول مصاريف الأسرة		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,538
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الأزواج	معامل التقاطع	0,531
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الزوجات	معامل التقاطع	0,533
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000

للحديث عن متغير "العلاقة العاطفية" الذي اشتملهُ العامل الثاني، لا بد من التذكير بكون هذا المتغير مستوحى من متغير "العلاقة الجنسية" ومستواها الذي عملت العديد من المقاييس على تحديده من خلال طرح أسئلة حوله في إطار مجموعة من الدراسات التي أُجريت في بلدان غير مسلمة. لكن طبيعة المجتمع المغربي الذي يعرف تَحَرّجا من أسئلة كهذه دفعتني إلى تغيير اسم المتغير واستبداله بصيغة أعمَّ تشمل العلاقة الخاصة بين الزوجين والتي لا يمكن لأحد الاطلاع على تفاصيلها من أحاسيس حبٍّ ومعاشرة جنسية إلخ... وهي تفاصيل تترابط كلها خصوصا وأن لا أحد يستطيع إنكار أهمية الحياة الجنسية في ضمان استقرار الأسرة حيث إن الإشباع الجنسي يعتبر من الأهداف التي وُجد ونُظم لها الزواج.

من المميزات التي تميز الزواج أنه علاقة تمارس فيها العلاقات الجنسية المقبولة مجتمعيا بنوع من الانتظام خصوصا في السنوات المبكرة للزواج التي تعرف ترددا مهما للمعاشرة الجنسية. بناء على ذلك، يُفترض أن يكون رضا الفرد المتزوج عن زواجه أعلى كلما كبر قدر الإشباع الذي يحصله من العلاقة الجنسية. هذا الافتراض ينطلق من

افتراض آخر مفاده أن الإشباع المحصل من نشاط ذي مهم جدا ومتكرر الوقوع يسهم في الرضا العام عن العلاقة الزوجية التي يشكل النشاط المذكور جزءا منها. لذلك يمكن القول إن ارتفاع مستوى الإشباع الجنسي وانخفاضه يمكن أن يؤثرا على المشاعر الإيجابية للرجل والمرأة تجاه زواجهما بشكل عام[1]، وهو الأمر الذي أثبتته مجموعة من الدراسات الميدانية[2].

أما فيما يخص هذا البحث الميداني، فإني بطبيعة الحال لم أضع سؤالا مباشرا حول مدى الرضى عن العلاقة الجنسية للزوجين نظرا لحساسية الموضوع في المجتمع المغربي، لكن يمكن في نظري الاستعانة بالمعطيات التي جُمعت حول متغير "العلاقة العاطفية" وإن كان أعم من متغير "العلاقة الجنسية"، حيث إنه كفيل على الأقل بإعطاء فكرة ولو صغيرة عن مدى رضا أفراد العينة عن العلاقة السرية الخاصة التي تربطهم بشركاء حياتهم. وقد كانت نتائج الاختبارات التي أُجريت كالآتي:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين العلاقة العاطفية ومستوى التماسك الزوجي		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,594
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الأزواج	معامل التقاطع	0,604
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الزوجات	معامل التقاطع	0,588
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000

يتبين من خلال نتائج الجدول وجود علاقة بين متغير "العلاقة العاطفية" ومتغير "التماسك الزوجي" بالنظر إلى قيمة دلالة اختبارات التقاطع التي لم تتجاوز قيمة عتبة الدلالة (0.05)، وهي علاقة إيجابية وقوية جدا خصوصا وأن قيم معامل التقاطع بالنسبة لأفراد العينة ككل ولفئتي الأزواج والزوجات تجاوزت عتبة 0.5، ما يعني أنه كلما ارتفع مستوى الرضا عن العلاقة العاطفية مع الشريك كلما زاد التماسك الزوجي للفردين المتزوجين. ويوضح الرسم التالي منحنى تغير معطيات المتغيرين المدروسين:

[1] Paul Wallin, "Religiosity, Sexual Gratification, and Marital Satisfaction", American Sociological Review 22 (June 1957), pp. 300

[2] Louis M. Terman and others, "Psychological Factors in Marital Happiness" (New York: McGraw-Hill Book Company, 1938)

Ernest W. Burgess and Paul Wallin, "Engagement and Marriage" (Chicago: J. B. Lipp.incott and Co., 1953)

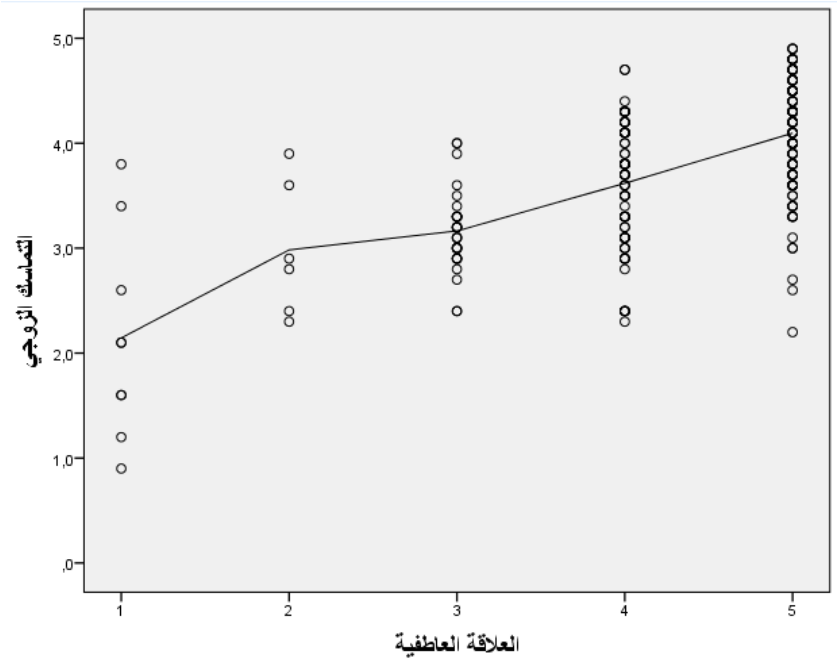

والذي يمكن ملاحظته من خلال تطور مستوى العلاقة العاطفية في علاقته مع سن أفراد العينة أن الوتيرة التي تتغير بها العلاقة العاطفية بين الزوجين مشابهة لوتيرة تغير التماسك الزوجي التي تكلم عنها دومنيان **Dominian**، حيث يلاحظ ارتفاع لمستوى العلاقة العاطفية في المراحل العمرية الأولى يليه انخفاض ما بين سن الأربعين والخمسين قبل أن يُعاود الارتفاع من جديد كما هو مبين في الرسم أسفله سواء بالنسبة للأزواج أو الزوجات.

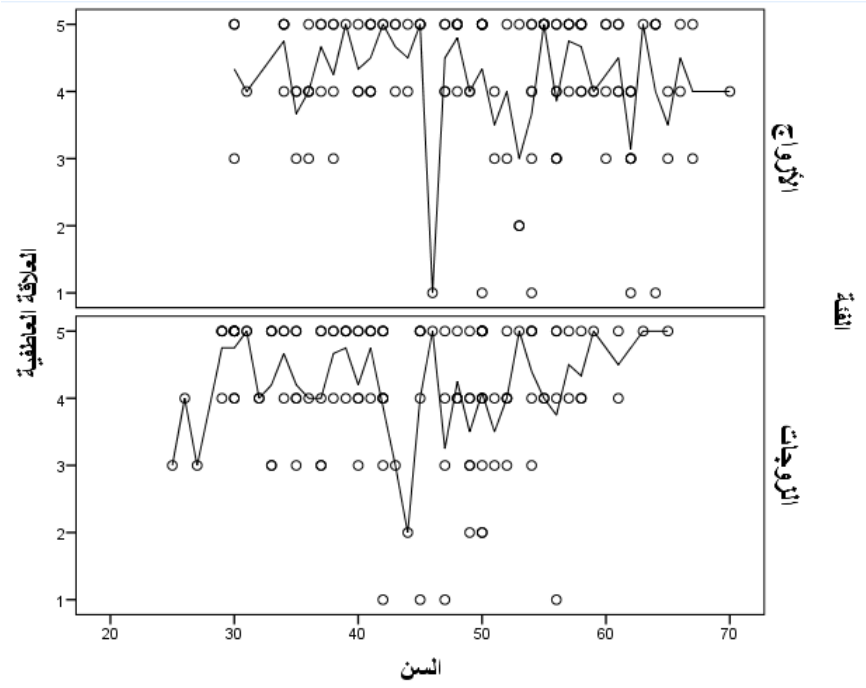

ورغم أن مستوى العلاقة العاطفية لأفراد العينة يعاود الارتفاع بعد انخفاضه، إلا أن التوجه العام لمستوى العلاقة العاطفية — أو منحنى متوسط العلاقة العاطفية – يدل على انخفاضه ولو ببطء شديد مع التقدم في السن

كما هو موضح في الرسم أدناه، حيث ينخفض منحنى العلاقة العاطفية بوتيرة أكبر لدى الأزواج من نظيره لدى الزوجات.

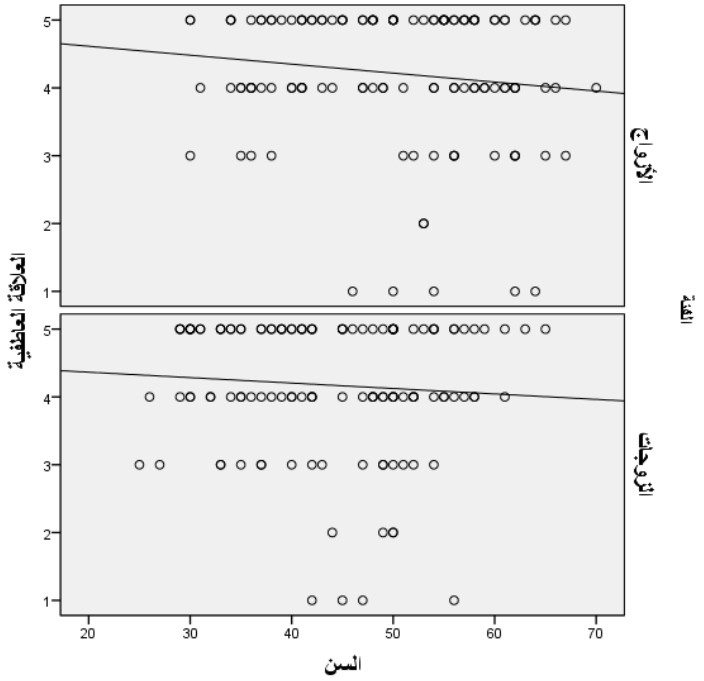

لكن نتائج اختبارات التقاطع لـ Spearman بين مستوى العلاقة العاطفية ومتغير السن أظهرت غياب تقاطع دال إحصائيا بين المتغيرين لدى فئتي الأزواج والزوجات ولدى أفراد العينة ككل. فرغم أن المنحنى الخاص بالعلاقة العاطفية لدى أفراد العينة يُبِين عن انخفاض ذي وتيرة بطيئة تماشيا مع التقدم في السن، يبقى ذاك الانخفاض غير دال إحصائيا في علاقته مع التقدم في السن كما هو مبين في الجدول الآتي من خلال قيم دلالة اختبارات التقاطع التي تعدت عتبة الدلالة (0.05):

اختبار التقاطع لـ Spearman بين العلاقة العاطفية والتقدم في السن		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	-0,072
	قيمة Sig (الدلالة)	0,256
الأزواج	معامل التقاطع	-0,112
	قيمة Sig (الدلالة)	0,213
الزوجات	معامل التقاطع	-0,075
	قيمة Sig (الدلالة)	0,408

في سياق آخر، يشير **Paul Wallin** إلى أنه إذا كان مستوى الرضا الزوجي ينخفض عموما لدى الأزواج بسبب ضعف الإشباع الجنسي، فإنه لا ينخفض لدى الأشخاص ذوي الغريزة الجنسية الضعيفة نسبيا أو لدى الأشخاص الذين يتمتعون بغريزة جنسية طبيعية حيث إنهم يعوضون نقص الإشباع الجنسي الحاصل لديهم بالقيمة التي يمنحونها لمكون آخر في العلاقة الزوجية. فالزوجة قد تكون غير راضية عن حياتها الجنسية مع زوجها، لكنها قد تعوض ذلك النقص بالقيمة التي توليها للاعتبار الذي تحظى به بفضل مكانة زوجها أو لوسائل الرفاه المادية التي تتيحها مداخيل الزوج. وهذه أمثلة فقط للعناصر غير الجنسية في العلاقة الزوجية التي قد تخفف من أثر انعدام الرضى عن الحياة الجنسية في الزواج، وهي عناصر تنبع قيمتها من الشخص المعني بها مباشرة إذ هو من يحدد قيمتها[1].

بينما بالنسبة للعينة المدروسة في إطار بحثي الميداني، لم تظهر دلائل إحصائية على وجود علاقة بين ارتفاع مستوى الدخل وبين ارتفاع الرضا عن العلاقة العاطفية للزواج، حيث تجاوزت قيم دلالة اختبار التقاطع لـ Spearman قيمة عتبة الدلالة (0.05) سواء بالنسبة للأزواج أو الزوجات أو للفئة بأكملها كما هو موضح في الجدول أسفله:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى الدخل والعلاقة العاطفية		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,106
	قيمة Sig (الدلالة)	0,094
الأزواج	معامل التقاطع	0,148
	قيمة Sig (الدلالة)	0,099
الزوجات	معامل التقاطع	0,099
	قيمة Sig (الدلالة)	0,274

بالإضافة إلى هذه المصادر البديلة للرضا الزوجي، أشار **Paul Wallin** إلى مصادر خارجية أخرى لها نفس الأثر الفاعل في مستوى الرضا الزوجي، وتتمثل في المنظومة القيمية المجتمعية التي تخفف من حدة الأزمات الشخصية. وتمثل المؤسسة الدينية والمعتقدات الدينية جزءا من هذه المنظومة، حيث إنها تمنح المواساة والرضا والطمأنينة للشخص الواقع في أزمة اجتماعية، وتعيد بناء نظرة الفرد إلى لذات الدنيا – بما فيها اللذة البدنية – فتجعله يقلل

[1] Paul Wallin, "Religiosity, Sexual Gratification, and Marital Satisfaction" pp. 300

من الأهمية التي يعيرها إياها[1]. وهذا الأمر لا يتنافى مع دعوة العديد من الأديان إلى التوالد وإتيان الزوجين لحقوق بعضهما – بما في ذلك الحقوق الجنسية – واعتنائهما بالجانب الروحي إلخ...

وقد أثبتت هذا الدورَ للدين دراسة **Paul Wallin** التي أجريت على ما يقارب 600 زوج وزوجة تم استجوابهم بعد مرور سنوات الزواج الأولى والتي تراوحت لديهم بين 3 و9 سنوات، فطُرحت عليهم أسئلة أُريد بها قياس مستوى تدينهم وترددهم على الكنيسة وقياس قوة الرغبة الجنسية ومدى الإشباع الجنسي ومستوى الرضا عن الزواج. وخلصت الدراسة في نتائجها إلى أن الأزواج والزوجات المتدينين أبانوا عن مستوى أعلى فيما يتعلق بالرضا عن الزواج رغم ضعف إشباعهم الجنسي أو ضعف الغريزة الجنسية لديهم[2].

ورغم أني لم أطرح سؤالا حول الإشباع الجنسي لأفراد العينة، إلا أني أردت معرفة ما إذا كان للدين دور في التخفيف من أثر النقص الحاصل على مستوى العلاقة العاطفية بشكل عام إن وُجد. وليس من سبيل لذلك إلا الاعتماد على نتائج المعرفة الدينية وتقاطعها مع معطيات العلاقة العاطفية لأفراد العينة، حيث أظهرت نتائج اختبار التقاطع لـ Spearman وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين بالنسبة لأفراد العينة كلها ولفئتي الأزواج والزوجات كذلك نظرا لانخفاض دلالات اختبارات التقاطع تحت عتبة الدلالة (0.05). كما أن قيم معاملات التقاطع اقتربت من مستوى 0.3، ما يعني أن علاقة التأثير بين المتغيرين تبلغ مستوى متوسطا بحيث كلما زاد مستوى المعرفة الدينية كلما ارتفع مستوى العلاقة العاطفية، مع ارتفاع مستوى ذلك التأثير لدى الأزواج أكثر من الزوجات. وهذه النتائج هي التي لُخصت في الجدول التالي:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى المعرفة الدينية ومستوى العلاقة العاطفية		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,295
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الأزواج	معامل التقاطع	0,347
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الزوجات	معامل التقاطع	0,241
	قيمة Sig (الدلالة)	0,007

[1] Paul Wallin, "Religiosity, Sexual Gratification, and Marital Satisfaction" pp. 300-301

[2] Paul Wallin, "Religiosity, Sexual Gratification, and Marital Satisfaction" pp. 303-305

من ناحية أخرى، قمت بإنشاء جدول لتقاطع إجابات أفراد العينة عن سؤال "العلاقة العاطفية" وعن أسئلة ممارسة الشعائر الدينية، حيث أظهرت النتائج أن نسبة ممارسي الشعائر الدينية ترتفع بارتفاع مستوى العلاقة العاطفية، حيث إن النظر إلى عمود كل شعيرة من الشعائر في الجدول أسفله يبين كيف أن نسبة ممارسيها ترتفع نزولا إلى الأسفل مع ارتفاع مستوى العلاقة العاطفية إلا فيما ندر من الحالات. وهكذا يمكن القول إن مظاهر الدين التي تناولها البحث الميداني – من معرفة دينية وشعائر دينية – تتقاطع بشكل إيجابي مع مستوى العلاقة العاطفية لأفراد عينة البحث، حيث إن ارتفاع مستويات المعرفة الدينية وممارسة الشعائر الدينية يُصاحبه ارتفاع في مستوى العلاقة العاطفية لأفراد العينة.

مستوى العلاقة العاطفية		الصلاة	الانتظام في الفرائض	صلاة النوافل من وتر وغيره	صيام التطوع	قراءة القرآن أو الاستماع له	حضور دروس الوعظ
1	عدد الأفراد	8	5	8	5	7	2
	نسبة الممارسين للشعيرة الدينية	3,2%	2,4%	4,3%	3,4%	3,1%	2,1%
2	عدد الأفراد	6	4	3	3	4	3
	نسبة الممارسين للشعيرة الدينية	2,4%	1,9%	1,6%	2,0%	1,8%	3,2%
3	عدد الأفراد	32	24	19	15	29	16
	نسبة الممارسين للشعيرة الدينية	12,9%	11,7%	10,3%	10,2%	13,0%	16,8%
4	عدد الأفراد	81	67	58	44	72	29
	نسبة الممارسين للشعيرة الدينية	32,7%	32,5%	31,4%	29,9%	32,3%	30,5%
5	عدد الأفراد	121	106	97	80	111	45
	نسبة الممارسين للشعيرة الدينية	48,8%	51,5%	52,4%	54,4%	49,8%	47,4%

مجموع الممارسين للشعيرة الدينية	248	206	185	147	223	95

من حيث علاقة التواصل بالتماسك الزوجي، تعرض العديد من الباحثين لأهمية التواصل بين الزوجين نظرا لدوره الكبير في إدامة العلاقة الزوجية. والتواصل الفعال بين الزوجين يتحقق أولا من خلال خلق فرص لمد قنوات التواصل وعبر مجالسة الطرف الآخر دون اللجوء إلى وسائط التواصل كالأنترنت والهاتف. كما يجب على كل واحد من الزوجين في عملية التواصل إبداء الاستعداد للاعتراف بحاجيات وانتظارات الشخص الآخر والتعبير عن الرغبة في تلبيتها. هذا النوع من التواصل ذو أهمية خاصة بالنسبة للمرأة، وهو أحد الوسائل التي تحافظ على الاستقرار الزوجي تحديدا دون الحاجة إلى ربطه بالسعادة الزوجية[1].

هنالك مجموعة من الدراسات التي أثبتت علاقة الرضا عن الزواج بالتواصل في الحياة الزوجية. هذه الفكرة دعمتها العديد من كتابات الباحثين والمستشارين الأسريين الذين يسعون من خلالها إلى تقديم تقنيات مفيدة للتصالح وفض الخصام بين الأزواج، حيث تقول واحدة من المؤلفات المشهورة في هذا المجال إن الأبحاث تدل على أن مشاكل التواصل هي المصدر الأكبر للمشاكل بين الأفراد. فعلى سبيل المثال، معظم المشاكل الزوجية والعائلية تنشأ نتيجة سوء التفاهم والتواصل غير الفعال، مما يؤدي إلى الإحباط وإلى الغضب عندما لا تتحقق التوقعات المرجوة ضمنيا[2].

هنالك من الباحثين من زاد التدقيق في طريقة فاعلية التواصل في استدامة الاستقرار في الحياة الأسرية، حيث أكدوا على مركزية "مهارات التواصل" في حل الخلافات الزوجية، حتى إن هنالك من حاول إبراز دور تلك المهارات في الحد من ظاهرة العنف الزوجي رغم أن هنالك من يرجع أسباب هذا العنف إلى عوامل بيولوجية أو نفسية أو مجتمعية نظرا لتسلط الرجل على المجتمع[3]. والمقصود بمهارات التواصل لديهم هو "القدرة على تحقيق أهداف تواصلية أثناء تفاعل معين. فهي قدرات مكتسبة تنطوي على استخدام طرق تأويلية ورمزية مختلفة من أجل بلوغ بعض المخرجات الاجتماعية"[4].

وقد حاولت بعض الدراسات الإحاطة بالشروط اللازم تحققها من أجل تأثير فعّال وإيجابي لمهارات التواصل على مستوى التماسك الزوجي، أذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي أجراها Brant R. Burleson

[1] Adrian L. James & Kate Wilson, "Couples, Conflict and Change" pp. 57

[2] Barbara F. Okun, Ricki E. Kantrowitz, "Effective Helping: Interviewing and Counseling Techniques" (Belmont: Cengage Learning, 2014) pp. 32

[3] Brant R. Burleson and Wayne H. Denton, "The Relationship between Communication Skill and Marital Satisfaction: Some ModeratingEffects", Journal of Marriage and Family 59 (November 1997), pp. 885

[4] Ibid. pp. 888

وWayne H. Denton على عينة مكونة من من حوالي 120 زوجا وزوجة والتي أثبتت ارتباط نجاح مهارات التواصل في تأدية دورها بعوامل من قبيل جنس القائم بالتواصل (رجل أو امرأة) ونوع مهارة التواصل وحالة التماسك بين الزوجين[1]. والذي يلفت الانتباه هو أن دراسة أخرى حاولت الوقوف على دور التواصل غير الشفهي في الحفاظ على استقرار العلاقة الزوجية، حيث قاربت الموضوع من زاوية نظر "الإرسال" و"الاستقبال" في عملية التواصل، فكان مما توصلت إليه أن أزواج العينة المدروسة – بصفتهم مستقبلين للرسائل التواصلية – أبانوا عن ضعف في فهم التواصل غير الشفهي لزوجاتهم[2].

وقد أوردتُ هذه النماذج من البحوث للبيان على الطبيعة النفسية والفكرية للتواصل داخل مؤسسة الأسرة، حيث إن اكتساب مهارات التواصل مرتبط بخصائص الشخص المتعلم لتلك المهارات، والتي تتراوح بين خصائص نفسية واجتماعية وربما بيولوجية أحيانا. أما بالنسبة للفئة المستهدفة في هذه الدراسة، فقد أظهرت نتائج الاختبارات التي أجريت على صلة متغير "التواصل/قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة" بمستوى التماسك الزوجي وجود علاقة تأثر قوية بينهما، حيث لم تتجاوز قيم دلالة اختبارات التقاطع عتبة الدلالة (0.05)، فيما ارتفعت قيم معاملات التقاطع بين المتغيرين متجاوزة مستوى 0.5، ما يعني أنه كلما ارتفع مستوى التواصل لدى أزواج وزوجات العينة كلما ارتفع مستوى التماسك الزوجي بينهم كما يبين ذلك الجدول أسفله:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى التماسك الزوجي ومستوى "التواصل/قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة"		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,594
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الأزواج	معامل التقاطع	0,547
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000
الزوجات	معامل التقاطع	0,626
	قيمة Sig (الدلالة)	0,000

[1] Brant R. Burleson and Wayne H. Denton, "The Relationship between Communication Skill and Marital Satisfaction: Some ModeratingEffects" pp. 897

[2] John M. Gottman and Albert L. Porterfield, "Communicative Competence in the Nonverbal Behavior of Married Couples", Journal of Marriage and Family 43 (November 1981), pp. 822

ويبين هذا الرسم الذي يشمل توزيع نقط المتغيرين المدروسين العلاقة القوية التي تجمعهما، حيث يظهر كيفية ارتفاع منحنى الارتباط بينهما بشكل ملحوظ:

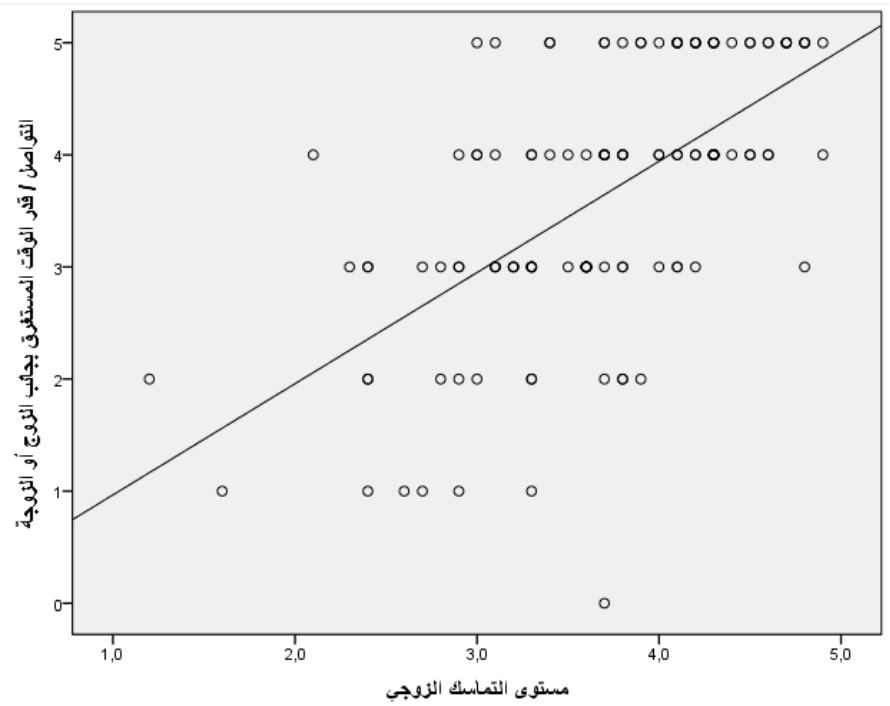

ولكون سياق البحث يفرض التأكد من أثر المعرفة الدينية على مختلف عناصر التماسك الزوجي قمت بإجراء اختبار التقاطع لـ Spearman بين متغيري "المعرفة الدينية" و"التواصل/قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة"، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة تأثر بينهما نظرا لعدم تجاوز قيمة دلالة الاختبارات عتبة الدلالة (0.05)، أي أنه كلما زاد مستوى المعرفة الدينية كلما ارتفع مستوى التواصل لدى أفراد العينة. لكن علاقة التأثير بين المتغيرين تبقى ضعيفة حيث تجاوزت قيمة معامل التقاطع بالكاد 0.1 كما هو مبين في الجدول التالي:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى المعرفة الدينية ومستوى "التواصل/قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة"		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,160
	قيمة Sig (الدلالة)	0,011

الفصل الثالث: المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية

قد تختلف عملية التحليل الخاصة بهذا العامل عن العامل الأول رغم تعلقه بالمعرفة الدينية مثله، حيث إن العامل الأول متضمن لمتغيرات المعرفة الدينية المختصة بما يدور في الحياة الزوجية من أمور تنظيمية وأخلاقية إلخ... أما العامل الثالث هنا فيضم ثلاثة أسئلة متعلقة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية سواء بالطلاق أو الموت: (حق الأطفال في الرضاعة دون مقابل من الزوج إلا إن كانت الزوجة مطلقة، حق الزوجين في أن يرث أحدهما الآخر، للزوجة الحق في فسخ العلاقة الزوجية – الخلع –). ورغم أن السؤال الأول لا يدل نصه الشرعي على تعلقه بانقطاع العلاقة الزوجية إلا أنه مرتبط به بطريقة غير مباشرة.

ما يزيد العنوان الذي أُعطي لهذا العامل تدعيما، هو أن أسئلة العامل الأول تضمنت الحديث عن مجموعة من الحقوق التي ضمِنها الإسلام لكلا الزوجين بما في ذلك الحقوق المادية من مهر ونفقة وسكن إلخ... أما الحقوق التي اجتمعت أسئلتها في العامل الثالث فهي أقرب إلى ما يترتب على انقطاع العلاقة الزوجية مما يخص الحقوق الخاصة بالحياة الزوجية. فالحقوق الأولى معلومة بالضرورة لدى الفرد المغربي مما يُشاهده من حالات الزواج في مجتمعه، أما الحقوق الواردة في هذا العامل فلا يُهتم بها في غالب الأحيان إلا إن دعت الحاجة إلى ذلك.

إنّ تأخر هذا العامل عن سابِقَيه قد يدل على المكانة غير المهمة التي يحتلها التفكير في قطع العلاقة الزوجية لدى أزواج العينة المدروسة، وهو ما يفضي إلى القول بإمكانية احتلال "المكافآت" المحصلة من قِبل الأزواج والزوجات أهمية كبرى لديهم مما يجعلهم منجذبين إلى البقاء في إطار العلاقة الزوجية غيرَ مفكرين في احتمال الرغبة في قطع تلك العلاقة كما تم توضيحه سابقا عند الحديث عن أسس التماسك الزوجي. من أجل التحقق من هذه الفرضية، قمت بإجراء اختبار التقاطع بين نتائج سلم التماسك الزوجي ونتائج هذه الأسئلة الثلاثة، حتى تتبين العلاقة التي تجمع "مكافآت" العلاقة الزوجية بمستوى المعرفة بالحقوق المترتبة على الطلاق.

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى التماسك الزوجي ومعدل نتائج الأسئلة 16 و17 و20		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,207
	قيمة Sig (الدلالة)	0,001

بدايةً يُظهر اختبار التقاطع بين مستوى التماسك الزوجي وبين معدل نتائج الأسئلة 16 و17 و20 وجود علاقة بينهما لكون قيمة دلالة الاختبار لا تتعدى عتبة الدلالة (0.05) رغم أن قوة هذا الارتباط تبقى ضعيفة بالنظر إلى قيمة معامل التقاطع، وهو ما ينحو في اتجاه معاكس لما كان منتظرا في البداية، حيث كان من المفترض

أن يكون ارتفاع حصيلة المكافآت الزوجية مُصاحَباً بعدم اهتمام أفراد العينة بما يتعلق من حقوق انقطاع العلاقة الزوجية. من جهة أخرى، يظهر اختبار التقاطع بين مستوى التماسك الزوجي وبين معطيات كل سؤال على حدة نتائج أكثر تفصيلا:

اختبار التقاطع لـ Spearman		سؤال16	سؤال17	سؤال20	مستوى التماسك الزوجي
سؤال16	معامل التقاطع	1,000	0,560	0,508	0,184
	مستوى الدلالة	.	0,000	0,000	0,004
سؤال17	معامل التقاطع	0,560	1,000	0,469	0,095
	مستوى الدلالة	0,000	.	0,000	0,135
سؤال20	معامل التقاطع	0,508	0,469	1,000	0,206
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	.	0,001
مستوى التماسك الزوجي	معامل التقاطع	0,184	0,095	0,206	1,000
	مستوى الدلالة	0,004	0,135	0,001	.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم دلالة الاختبارات لم تتجاوز مستوى (0.05) بالنسبة للسؤالين 16 و20 مما يمكن من استنتاج وجود علاقة خطية دالة بين مستوى التماسك الزوجي ومعرفة الأفراد بمضامين هذين السؤالين بخلاف ما عليه الوضع بالنسبة للسؤال 17. يُلاحظ كذلك أن قيم التقاطع بين مستوى التماسك الزوجي وبين نتائج السؤالين 16و20 إيجابية بتعديها لمستوى الصفر، وهو ما يعني أنه كلما ارتفع مستوى المعرفة بمضامين السؤالين كلما ارتفع مستوى التماسك الزوجي، لكن هذا التأثر بين المتغيرات المدروسة يبقى ضعيفا حيث إن قيم معاملات التقاطع تجاوزت بالكاد مستوى 0.1 ولم تبلغ مستوى 0.3. رغم أن النتائج المحصل عليها لا تدل على اهتمام كبير بمضامين السؤالين 16 و20، يبقى تجاوز معاملات التقاطع لمستوى الصفر مرجّحا لكفة اهتمام الأفراد بها على كفة إهمالها خصوصا وأن اختبار تقاطع مستوى التماسك الزوجي مع معدل نتائج الأسئلة الثلاثة ينحو في اتجاه اهتمام أفراد العينة بمضامين تلك الأسئلة الثلاثة.

إن التحليل السابق للعلاقة بين نتائج سلم التماسك الزوجي وبين معرفة العينة بحقوق ما بعد الافتراق هو تحليل عام، فسلم التماسك الزوجي يضم عدة مظاهر من الحياة الزوجية قد يختلف تأثير المعرفة الدينية على مستوى

التوافق حولها لو دُرِست متفرقة، إلا أن المجال لا يسمح بدراسة علاقة كل تلك العناصر بأسئلة المعرفة الدينية الثلاثة، حيث اكتفيت بإجراء المقارنة السابقة كمحاولة لتمحيص أثر "المكافآت" على التفكير في قطع العلاقة الزوجية، ذلك أن التوافق بين الزوجين حول أمور الحياة الزوجية يُعتبر في حد ذاته من المكافآت. لكن يُحتمل أن تكون "النفقات" – التي وُضح معناها عند تعريف التماسك الزوجي– والمسؤوليات التي يتحملها الزوجان أيضا من المؤثرات على مستوى المعرفة بالأسئلة الثلاث ومدى الرغبة في إنهاء العلاقة الزوجية.

ومن بين "النفقات" التي يجب على المتزوجين تحملها مسألة "عمل المرأة" على اختلاف الرؤى نحوه بين من يدرجه في خانة "النفقات" وبين من يعتبره من "المكافآت". والحديث عن تأثيره على تماسك الأسرة لا زال سابقا لأوانه في هذا القسم من الأطروحة، حيث سيأتي الحديث عنه في العامل الرابع الذي اختص بالأمور العملية لدى أفراد الأسرة، لكن ما يُراد التنبيه إليه هنا هو احتمال وجود علاقة بين عمل المرأة والتفكير في قطع العلاقة الزوجية. فرغم كون عمل المرأة ذا فوائد مادية على الأسرة لدى البعض، قد يكون لدى البعض الآخر صورة من صور "النفقات" التي يجب الصبر عليها من طرف شريك الحياة.

لذلك يحتمل أن يكون عمل المرأة خارج البيت وعدم تخصيصها لوقتها من أجل العناية بأشغال البيت من الأسباب التي تزيد من خطر الطلاق أو من مستوى التفكير فيه على الأقل لدى العينة المدروسة. فقد قامت إحدى الدراسات بمحاولة الكشف عن تأثير عمل المرأة على مؤسسة الأسرة من حيث كونه سببا مؤديا إلى الفراق والطلاق. وخلصت الدراسة التي أجريت على عينات من دول بولندا وهنغاريا وألمانيا وإيطاليا إلى وجود تأثير سلبي لعمل المرأة على تماسك الأسرة مع قدرته على الرفع من احتمال الطلاق رغم كون مدى هذا التأثير يختلف من بلد لآخر[1].

لهذا السبب قررتُ بحث مدى معرفة العينة المدروسة بمتغيرات هذا العامل مبينا الفرق في ذلك بين الأسر التي تعمل زوجاتها والأسر التي لا تعمل زوجاتها خارج البيت، حتى يتبين مدى تأثير عمل المرأة على معرفة العينة بمتغيرات هذا العامل وعلى مدى تفكير الأزواج في قطع العلاقة الزوجية.

سؤال المعرفة الدينية	عمل الأسرة	مستوى المعرفة بالأسئلة الثلاثة				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
		عدد الأسر	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)

[1] Daniele Vignoli, Marta Styrc, Anna Matysiak, Valentina Tocchioni, "The positive impact of women's employment on divorce: Context, selection, or anticipation?", Demographic Research 38 (March 2018), pp. 1078

السؤال 16	الزوج وحده يعمل	71	3,58	1,604	57,02	29,429	0,000	1492,5	0,024
	كلا الزوجين يعمل	54	4,23	1,073	70,86				
السؤال 17	الزوج وحده يعمل	71	4,32	1,020	58,23	0,754	0,386	1578,5	0,054
	كلا الزوجين يعمل	54	4,46	0,961	69,27				
السؤال 20	الزوج وحده يعمل	71	3,44	1,541	55,29	22,471	0,000	1369,5	0,004
	كلا الزوجين يعمل	54	4,00	1,200	73,14				
معدل الأسئلة الثلاثة	الزوج وحده يعمل	71	3,7770	1,13593	54,87	11,915	0,001	1339,5	0,004
	كلا الزوجين يعمل	54	4,2315	0,89936	73,69				

يلاحظ أولا من خلال هذا الجدول أن هنالك فروقا إحصائية دالة بين الأسر التي يعمل فيها الزوج وحده – المجموعة أ – وبين الأسر التي يعمل كلا فرديها – المجموعة ب – فيما يتعلق بمعرفتها بمضامين الأسئلة الثلاثة بشكل عام، فمتوسط رتب نتائج تلك الأسئلة أصغر لدى "المجموعة أ" من نظيره لدى "المجموعة ب" بحيث لم

تتجاوز قيمة دلالة اختبار Mann-Whitney مستوى الدلالة (0.05). أما الاختبار المفصل لكل سؤال على حدة، فإنه يظهر وجود فروق إحصائية دالة كذلك بين المجموعتين فيما يتعلق بمعرفتهما بالسؤالين 16 و20 حيث لم تتجاوز قيمة دلالة اختبار Mann-Whitney مستوى الدلالة (0.05). أما بالنسبة للسؤال 17، فإنه لا توجد فوارق إحصائية دالة بين المجموعتين فيما يتعلق بمعرفتهما بمضمونه نظرا لتجاوز قيمة دلالة اختبار Mann-Whitney مستوى الدلالة (0.05).

الذي يمكن قوله بناء على هذه النتائج هو أن الفرق بين نتائج السؤال 17 ونتائج السؤالين 16 و20 قد يكون مرده إلى محتوى الأسئلة، فالسؤال 17 مرتبط بالحق الذي ضمنه الإسلام للزوجين في أن يرث أحدهما الآخر، ولا بد أن كل أفراد العينة قد سمعوا أو شهدوا – ولو لمرة واحدة على الأقل – على وقائع الإرث التي حصلت في محيطهم المجتمعي وإن كان بعضهم يجهل المستند الشرعي لهذا الحق، فصاروا بذلك على علم بهذا الحق الذي ضمنه الإسلام مهما كانت الوضعية الوظيفية للزوجين.

أما بالنسبة للسؤالين 16 و20، فإنهما مرتبطان بموضوع الطلاق أساسا، وهو موضوع قد لا يتحقق العلم بتفاصيله إلا إذا صادف وأن شهد الفرد على حالة طلاق أو سمع عنها أو اضطرته ظروفه الاجتماعية في البيت إلى التفكير في الطلاق، لذلك ففرص الاطلاع على تفاصيل موضوع الطلاق تقل مقارنة مع فرص معايشة وقائع الموت والإرث. ما يمكن ملاحظته كذلك من خلال الجدول أعلاه هو أن معدل نتائج المعرفة بالسؤالين 16 و20 منخفضة بشكل دال إحصائيا لدى "المجموعة أ" مقارنة بـ "المجموعة ب" التي يعمل كلا فرديها، وهذا ما قد يشير إلى احتمال تأثير عمل المرأة على جو الاستقرار في بيت الزوجية ودفعه أفراد الأسرة إلى التفكير في احتمال الطلاق وإلى الاطلاع على ما قد يترتب عليه من الحقوق المادية لاحقا.

بغض النظر عن خروج المرأة إلى العمل أو عدم خروجها، تبقى هذه الظاهرة متطبعة بالطابع المادي في جل حالاتها، فالإنسان يعمل ليكسب المال ويلبي حاجاته وحاجات من حوله من مأكل وملبس وتنقل إلخ... ولا يلزم خروج المرأة إلى العمل من أجل تلبية هذه الحاجات، حيث إن العديد من الأسر تتمتع بالاكتفاء المادي دونما حاجة إلى خروج الزوجة إلى ميدان العمل. وهذا ما يؤدي إلى الحديث عن مستوى مداخيل الأسر ومدى تأثيره على التفكير في إنهاء العلاقة الزوجية، فالعامل المادي ودوره في العديد من حالات الطلاق وارد بقوة ومُثبت من خلال الحالات المشاهَدة على أرض الواقع، ولهذا السبب قمت باختبار علاقة مستوى مداخيل العينة المدروسة بمدى معرفتها بمضامين الأسئلة الثلاث.

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى الدخل و معدل مستوى المعرفة بالأسئلة 16 و17 و20		
كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,153

	قيمة Sig (الدلالة)	0,016
الأزواج	معامل التقاطع	0,229
	قيمة Sig (الدلالة)	0,010
الزوجات	معامل التقاطع	0,147
	قيمة Sig (الدلالة)	0,102

يتوضح من خلال الاختبار السابق أن هنالك علاقة خطية إيجابية بين ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى المعرفة بالأسئلة الثلاثة لدى أفراد العينة ولدى فئة الأزواج عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لفئة الزوجات التي تجاوزت قيمة دلالة الاختبار بالنسبة لها عتبة الدلالة (0.05)، لكن تبقى علاقة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة حيث لم تبلغ قيم معاملات الارتباط مستوى 0.3. وهذا الفرق الذي اتضح بين الأزواج والزوجات في هذه النقطة قد يَرجع إلى حيازة الأزواج لمصادر الدخل في الأسرة مقارنة بفئة الزوجات التي لا يتوفر قسم مهم منها على عمل أو دخل، فامتلاك مصادر الدخل من قبل الزوج يضطره إلى معرفة الزوج لما عليه من حقوق أو واجبات مادية تجاه نفسه أو تجاه زوجته حتى وإن تعلق الأمر بحقوق ما بعد انقطاع العلاقة الزوجية.

من العوامل التي يُحتمل أن تكون مؤثرة كذلك في مدى تفكير الزوجين في إنهاء العلاقة الزوجية مستوى الوعي الذي يتحلى به الزوجان. فكلما كان الإنسان أكثر تعلما وفهما لما حوله كلما نضج فكره وصار قادرا على أخذ قراراته بحكمة بما في ذلك القرارات المتعلقة بزواج والأسرة. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الأزواج الذين لم يُكتب لهم ولوج قاعات الدراسة أو إتمامها غير قادرين على التصرف بحكمة فيما يتعلق بشؤون الأسرة، لكن الافتراض المنطقي الذي تحاول الأطروحة التحقيق منه هو: هل المعرفة تقتضي العمل بالضرورة؟ وهل المعرفة الدينية تساهم في الحفاظ على التماسك الزوجي؟

لهذا لا بد كذلك من التحقق من افتراض العلاقة بين مستوى الوعي ومدى معرفة الأزواج بحقوق ما بعد الطلاق أو تفكيرهم في إنهاء العلاقة. بطبيعة الحال، من الصعب قياس مستوى وعي شخص معين خصوصا مع ما يحمله هذا المصطلح الفضفاض من المعاني الكثيرة، لكن يمكن الاستعانة بالمستوى الدراسي لأفراد العينة كمؤشر تقريبي فقط على مستوى الوعي داخل جو الأسرة، وإن كان هذا المؤشر لا يعني بالضرورة تَعَقّل الإنسان في تسييره لشؤون أسرته، فحالات الطلاق منتشرة في صفوف الأميين كما في صفوف المتعلمين والمتمدرسين كذلك كما يشهد به واقع الحال.

اختبار التقاطع لـ Spearman بين المستوى الدراسي و معدل مستوى المعرفة بالأسئلة 16 و17 و20			
السؤال 16	كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,291
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000
	الأزواج	معامل التقاطع	0,323
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000
	الزوجات	معامل التقاطع	0,294
		قيمة Sig (الدلالة)	0,001
السؤال 17	كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,259
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000
	الأزواج	معامل التقاطع	0,234
		قيمة Sig (الدلالة)	0,009
	الزوجات	معامل التقاطع	0,301
		قيمة Sig (الدلالة)	0,001
السؤال 20	كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,290
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000
	الأزواج	معامل التقاطع	0,177
		قيمة Sig (الدلالة)	0,048
	الزوجات	معامل التقاطع	0,419
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000
معدل الأسئلة الثلاثة	كل أفراد العينة	معامل التقاطع	0,331
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000
	الأزواج	معامل التقاطع	0,307
		قيمة Sig (الدلالة)	0,001
	الزوجات	معامل التقاطع	0,387
		قيمة Sig (الدلالة)	0,000

يُلاحظ من خلال هذا الجدول أن علاقة التأثر بين المستوى الدراسي لأفراد العينة وبين مستوى معرفتهم بمضامين الأسئلة الثلاثة متحققة بشكل عام من خلال قيم دلالة اختبارات التقاطع التي لم تتعد عتبة الدلالة (0.05)

بالنسبة لجميع الأسئلة وجميع الفئات. كما أن قيم معاملات التقاطع بين المتغيرات تتراوح حول قيمة 0.3 بل وتتجاوزها أحيانا وهو ما يعني أنه كلما ارتفع المستوى الدراسي للفرد كلما زادت معرفته بالأحكام التي تضمنتها الأسئلة الثلاثة. ويمكن إثبات هذه النتائج أيضا من خلال القيام بتحليل Anova لمقارنة متوسطات نتائج كل مستوى دراسي في العينة المدروسة فيما يتعلق بالمعرفة بالأسئلة المذكورة والذي أسفر عن النتائج التالية:

دلالة اختبار Levene للتجانس	اختبار Anova	
	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)
0,002	14,278	0,000

يظهر من الجدول أن قيمة دلالة اختبار Anova لا تتجاوز عتبة الدلالة (0.05) وهو ما يعني وجود فروق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات معرفة أفراد العينة بمضمون الأسئلة الثلاثة حسب مستوياتهم الدراسية. وبما أن قيمة دلالة اختبار Levene للتجانس لا تتجاوز عتبة الدلالة (0.05)، فإن تباينات مجموعات المستويات الدراسية غير متجانسة، وهو الأمر الذي دفعني للقيام باختبار Games-Howell للمقارنة المتعددة بين متوسطات تلك المجموعات والذي أظهر أن هنالك فروقا إحصائية دالة بين مجموعة من المستويات الدراسية فيما يخص معرفتها بالأسئلة المدروسة، حيث تم تلخيص المستويات التي تتباعد متوسطاتها إحصائيا مع دلالتها الإحصائية التي لا تتجاوز عتبة (0.05) في الجدول التالي والذي أظهر أن الفروق الدالة بين متوسطات المستويات الدراسية يتركز بين المستويات الدراسية الدنيا (أمي – ابتدائي) ونظيرتها العليا، وهو ما يظهره الرسم البياني بعده والذي يوضح ارتفاع متوسطات المعرفة بمضامين الأسئلة الثلاثة بالتوازي مع ارتفاع المستوى الدراسي بشكل عام[1].

المستوى الدراسي أ	المستوى الدراسي ب	الفرق بين المتوسطين (أ – ب)	قيمة Sig (الدلالة)
أمي	ثانوي	-1,77696	0,000
	تقني دبلوم	-1,78549	0,000
	إجازة	-1,94138	0,000
	ماستر	-1,74265	0,000

[1] تم إقصاء "الروض" من المستويات الدراسية في هذا الاختبار نظرا لكونه قد اختير من طرف شخص واحد فقط، وهو ما يجعل حساب المتوسط المتعلق به مستحيلا

	دكتوراه	-2,13377	0,000
ابتدائي	ثانوي	-1,38807	0,000
	تقني دبلوم	-1,39660	0,001
	إجازة	-1,55250	0,000
	ماستر	-1,35376	0,001
	دكتوراه	-1,74488	0,000
ثانوي	أمي	1,77696	0,000
	ابتدائي	1,38807	0,000
دبلوم تقني	أمي	1,78549	0,000
	ابتدائي	1,39660	0,001
إجازة	أمي	1,94138	0,000
	ابتدائي	1,55250	0,000
ماستر	أمي	1,74265	0,000
	ابتدائي	1,35376	0,001
دكتوراه	أمي	2,13377	0,000
	ابتدائي	1,74488	0,000

ويوضح الرسم البياني أسفله كيف أن معرفة العينة المدروسة بمضمون الأسئلة الثلاثة يرتفع بارتفاع المستوى الدراسي لكل فرد.

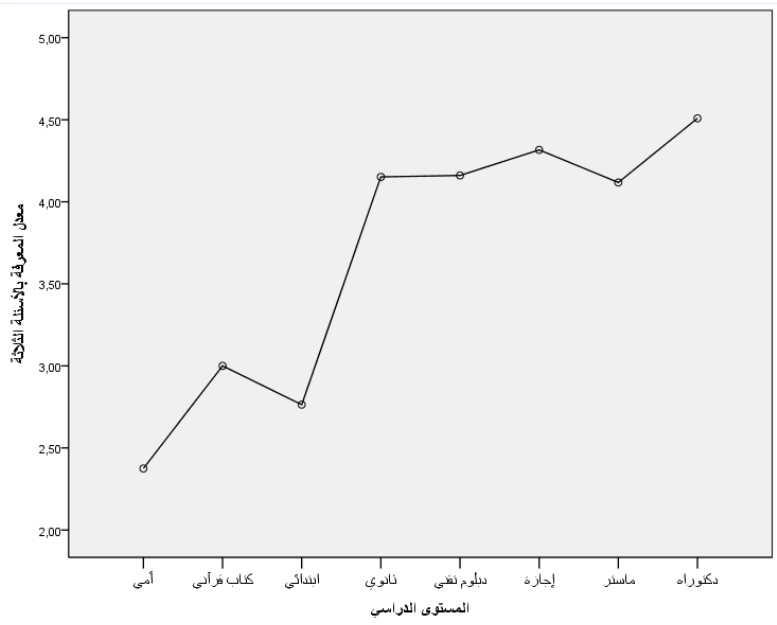

الفصل الرابع: الأمور العملية لدى أفراد الأسرة

يتضمن هذا العامل مجموعة من العناصر المتضمَّنة مسبقا في سلم التماسك الزوجي، وهي عناصر تشترك في كونها من الأمور العملية التي يجب على الزوجين تحمل مسؤوليتها في الحياة الزوجية: (أشغال البيت، طريقة تربية الأولاد، الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة). وهذه العناصر بالإضافة إلى كونها عملية، فإن الإشراف عليها يتطلب اتفاق الزوجين حول الشخص الذي سيقوم بهذه الوظائف والذي سيضطر إلى تخصيص قسط من وقته لذلك، وهذا ما يؤدي إلى الحديث عن قضية تقسيم الوظائف بين الزوجين في الأسرة.

قد يبدو الاهتمام بأشغال البيت وبالأطفال وبأمورهم الدينية ظاهريا من المسؤوليات المرهقة التي قد تخلق الخلاف باستمرار بين الزوجين، لكن هنالك فرقا بين هذه المسؤوليات، حيث إن أشغال البيت جزء لا يتجزأ من حياة كل فرد راشد حتى لو كان أعزبا، فهي مسؤولية ملازمة للفرد المتزوج سواء كان ذا أطفال أو غير قادر على الإنجاب. أما المسؤولية الناتجة عن الإنجاب فإنها مختلفة نوعا ما إذ إنها قد تدخل ضمن إطار "عناصر الجذب" أو "العوائق" الإضافية التي تمنع الفرد المتزوج من الخروج من إطار العلاقة الزوجية.

ولكي أبين المكانة التي يتميز بها الأطفال في علاقتهم بالتماسك الزوجي، أسوق هنا نموذج الدراسة التي قامت بها لوكي Luckey سنة 1960 حيث صنفت مجموعتين من الأزواج تتكون كل واحدة منها من 40 أسرة، فجعل المجموعة الأولى مجموعة الأزواج الراضين عن زواجهم، بينما جعلت الأخرى مجموعة الأزواج غير الراضين عن زواجهم[1]. وبعد بضع سنوات قامت لوكي Luckey باستجواب نفس المجموعتين للتأكد من وجود تأثير للأطفال على الرضى الزوجي لأولياء الأمور وكيفية ذلك التأثير بعد مدة زواج لا تقل عن 13 سنة، واستطاعت بذلك الحصول على إجابات 38 أسرة من المجموعة الراضية عن زواجها، بينما أجابت 34 أسرة من المجموعة غير الراضية عن زواجها عن أسئلة الاستمارة الجديدة[2].

من خلال استمارتها الجديدة، تم طرح السؤال الآتي: ما هي أعظم مصادر الرضى التي وفرها لك الزواج؟ وأعطيت العناصر التالية في خانة الإجابة بالنسبة للزوجات: الأمن المادي، الرفقة، الأطفال، علاقة جنسية جيدة، إلخ... أما الأزواج فقُدمت لهم الإجابات الآتية: الرفقة، الأطفال، علاقة جنسية جيدة، بيت هانئ، إلخ... وأظهرت

[1] Eleanore B. Luckey, "Marital satisfaction and congruent self-spouse concepts", Social Forces 39 (December 1960), pp. 153-157

[2] Bethel Paris, Eleanore B. Luckey, "A longitudinal study in marital satisfaction", Sociology and Social Research 50 (January 1966), pp. 212 in Eleanore Braun Luckey and Joyce Koym Bain, "Children: A Factor in Marital Satisfaction" pp. 43

النتائج أن أغلب أعضاء المجموعتين عبروا عن كون الأطفال من أهم مصادر الرضى في الزواج، لكن لما تمت إعادة ترتيب النتائج بحيث يكون كلا الزوجين متفقين على مركزية الأطفال ضمن مصادر الرضى المشتركة بين الطرفين في الزواج تمت ملاحظة ما يلي:[1]

	المجموعة الراضية عن زواجها (%) N=28	المجموعة غير الراضية عن زواجها (%) N=30
الأسرة التي عبر فيها الزوجان عن كون الأطفال أهم مصدر للرضى في الزواج، دون ذكر مصادر أخرى	4	63
الأسرة التي عبر فيها الزوجان عن كون الأطفال أهم مصدر للرضى في الزواج، مع ذكر مصدر أو مصادر إضافية أخرى	96	37

يتضح من خلال هذه النتائج كيف أن الأطفال يشكلون مصدرا مركزيا للرضى الزوجي لدى 63 في المئة من المجموعة غير الراضية عن زواجها، وهو ما يدحض قطعية التأثير السلبي لوجود الأطفال على التماسك الزوجي في الأسرة. لذلك يمكن القول إن المجموعة الراضية عن زواجها حتى ولم يُكتب لها الإنجاب فإنها مستمتعة بالبقاء وسط إطار الزواج، أما المجموعة غير الراضية فإنها في الغالب باقية على علاقة الزواج بسبب الأطفال[2].

والتقسيم التقليدي للوظائف الأسرية عموما يجعل المرأة قائمة على كل ما يتعلق بشؤون البيت والأطفال، فيما يتكفل الرجل بإعالة الأسرة ماديا عبر العمل خارج البيت. وهذا النمط التقليدي وإن كان سائدا في الماضي فإنه لا زال موجودا حاليا في المجتمع جنبا إلى جنب مع نمط العيش الآخر الذي أتاح للمرأة فرصة الخروج إلى ميدان العمل. وقد شاع هذا النمط الجديد في القرن العشرين مؤديا إلى تضاعف أرقام النساء العاملات وإلى خلخلة التصورات المتعلقة بالأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء، حيث تلقى المجتمع هذا التغير بأساليب مختلفة، فاعتبرت الحركات النسائية هذا الخروج إلى العمل حقا مشروعا في مواجهة التصورات التقليدية عن ارتباط المرأة بالحياة

[1] Eleanore Braun Luckey and Joyce Koym Bain, "Children: A Factor in Marital Satisfaction" pp. 43

[2] Ibid. pp. 44

المنزلية. بينما اعتبر البعض الآخر – كما فعلت بعض الطوائف المتدينة المسيحية – ذلك الخروج خرقا مباشرا للمعايير الدينية المقبولة من طرف المجتمع[1].

هذا التغير فتح الباب للبحث عما إذا كانت لخروج المرأة للعمل آثار إيجابية أو سلبية على التماسك الزوجي داخل الأسرة، خصوصا مع ورود احتمال تعارض عملها مع توقعات مجتمعها وزوجها حول أدوارها الاجتماعية التقليدية في البيت. وقد سلكت الدراسات في هذا الموضوع مذاهب مختلفة رغم أن أغلبها اتفق على كون ارتفاع أرقام النساء العاملات لم يؤثر إلا بشكل طفيف على تقسيم العمل بين الجنسين. فقد ذهبت مجموعة من تلك الدراسات إلى كون ازدياد عدد أدوار المرأة من خلال خروجها إلى العمل يشكل حماية اجتماعية لها، بل ويخفف من التوتر وسط الأسرة بفضل الدخل الإضافي الذي يسهم في رفع مستوى تماسك الزوجين[2]. من جهة أخرى، ترى مجموعة ثانية من الدراسات أن الأسر قد تتدهور حياتها بسبب عيشها منسلخة عن قيمها التقليدية — بما فيها الدينية –، أو على الأقل قد تعيش توترا إضافيا نتيجة عملية إعادة تنظيم الأدوار الاجتماعية للزوجين بمعزل عن القيم التقليدية للمجتمع وبسبب خروج المرأة للعمل خارج البيت[3].

وأسوق هنا من الدراسات السابقة نموذج الدراسة التي أجريت على 313 زوجا وزوجة من الطائفة المورمونية المسيحية، حيث تبين أن مستوى الرضا عن الزواج مرتفع لدى الأزواج الذين تعمل زوجاتهم بدوام كامل أكثر ممن لا تعمل زوجاتهم خارج البيت. في المقابل، تبين أن مستوى الرضا عن الزواج مرتفع لدى الزوجات ربات البيوت أكثر من الزوجات العاملات. لكن هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية مهمة بقدر دلالة ما لوحظ في مستوى الرضا الزوجي لدى الأسر التي تعمل زوجاتها بدوام غير كامل، حيث ينخفض مستواه لدى هذه الفئة أكثر من الفئات السابقة[4].

هذه النتيجة تجعل من الواجب إعادة النظر في "عمل المرأة" كمتغير مؤثر في حياة الأسرة وتماسكها الزوجي، خصوصا مع ما تعرفه الدراسات السابقة من تعارض في النتائج. فانخفاض مستوى الرضا الزوجي لدى الفئة الأخيرة — التي تعمل زوجاتها بدوام غير كامل – قد يرجع إلى خلل في تقسيم الأدوار بين الزوجين، خصوصا مع احتمال تراكم الوظائف المهنية والأسرية لدى المرأة العاملة بدوام غير كامل بسبب حضورها اليومي في البيت ومكان العمل

[1] Barry L. Johnson, Susan Eberley, James T. Duke and Deborah Hunt Sartain, "Wives' Employment Status and Marital Happiness of Religious Couples", Review of Religious Research 29 (March1988), pp. 259

[2] Ibid. pp. 259-260

[3] Ibid. pp. 260

[4] Ibid. pp. 265-267

أيضا. وقد يعود سبب انخفاض الرضا الزوجي لدى هذه الفئة إلى متغير آخر – غير تقسيم العمل – لا بد من اكتشاف ماهيته وطريقة تأثيره على الأسرة.

لهذا السبب، ارتأيت في خطوتي الأولى التحقق من العلاقة بين مستوى التوافق حول المتغيرات الثلاثة وبين عمل المرأة، حيث أردت مقارنة فئة الأسر التي تعمل زوجاتها بالفئة الأخرى التي لا تعمل زوجاتها فيما يخص المتغيرات الثلاثة. وكما هو ظاهر في جدول النتائج، لا تبدو هنالك أية علاقة تأثير بين عمل المرأة وبين التوافق حول الأمور العملية في بيت الزوجية والتي تضمنها العامل الرابع، حيث إن دلالات اختبار Mann-Whitney سواء بالنسبة لكل أمر عملي منها على حدة أو بالنسبة لمعدل نتائجها كلها تجاوزت عتبة الدلالة (0.05)، وهو ما يعني انتفاء الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين فئة الأسر التي تعمل زوجاتها وفئة الأسر التي لا تعمل زوجاتها فيما يخص التوافق حول الأمور العملية داخل الأسرة.

الأمور العملية لدى أفراد الأسرة	عمل الأسرة	مستوى التوافق حول الأمور العملية				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
		عدد الأسر	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
أشغال البيت	الزوج وحده يعمل	71	3,11	1,400	122,02	1,872	0,172	7173,5	0,371
	كلا الزوجين يعمل	54	3,29	1,268	130,08				
طريقة تربية الأولاد	الزوج وحده يعمل	71	3,98	1,107	123,04	0,279	0,598	7318	0,512
	كلا الزوجين يعمل	54	4,09	1,010	128,74				

الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة	الزوج وحده يعمل	71	3,98	1,176	130,48	3,348	0,068	6961	0,188
	كلا الزوجين يعمل	54	3,92	0,948	118,95				
معدل المتغيرات الثلاثة	الزوج وحده يعمل	71	3,6901	0,92819	124,04	0,202	0,654	7460	0,711
	كلا الزوجين يعمل	54	3,7654	0,80401	127,43				

والذي يلفت الانتباه هو أن رصيد التماسك الزوجي الخاص بفئة الأسر التي تعمل زوجاتها أكبر من نظيره لدى الأسر التي لا تعمل زوجاتها، حيث أثبت اختبار Mann-Whitney وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات رتب التماسك الزوجي لدى الفئتين كما هو مبين في الجدول أسفله حيث لم تتجاوز قيمة دلالة اختبار Mann-Whitney عتبة الدلالة (0.05)، وهو ما يعني أن عمل المرأة بالنسبة للعينة المدروسة قد يندرج في فئة "المكافآت" بفضل الدخل الإضافي الذي يسهم في رفع مستوى تماسك الزوجين أو بفضل المكانة الاجتماعية والنفسية التي يمنحها العمل للمرأة.

عمل الأسرة	مستوى التماسك الزوجي				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
	عدد الأسر	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
الزوج وحده يعمل	71	3,610	0,7321	114,18	0,958	0,329	6061	0,004

كلا الزوجين يعمل	54	3,868	0,6750	140,38				

في سياق آخر، قامت الدراسة التي أُجريت في صربيا – والتي تم التمثيل بها سابقا – بالبحث عن سبب آخر لتفسير التغيرات الحاصلة في مستوى الرضى الزوجي من خلال بحث أثر الحمولة الأيديولوجية للزوجة على ذلك المستوى، فكان مما توصلت إليه:

1- يرتفع مستوى الرضى لدى النساء ذوات الفكر التقليدي إذا اشتغلن، وينقص مستواه إذا بقين عاطلات عن العمل. فعندما ينضاف ثقل العمل إلى ثقل تحمل أعباء الأسرة، فإن ذلك لا ينقص من مستوى الرضى كما هو من المتوقع، وقد يكون سبب ذلك أن هؤلاء النساء لا يطمحن إلى تغيير واجباتهن الأسرية وهو ما يجعلهن قانعات بعظم المسؤوليتين القائمتين على عاتقهن[1].

2- يختلف الوضع لدى الأسر ذات الأيديولوجية المعاصرة، حيث إن ربات البيوت أبدين عن مستوى من الرضى أعلى من نظيره لدى النساء العاملات أو الموظفات اللاتي ينقص مستوى الرضى الزوجي لديهن عن نظيره لدى العاملات والموظفات ذوات الأيديولوجية التقليدية. وقد يكون النقص الملاحظ في الرضى لدى هذا الصنف من النساء الموظفات راجعا إلى عدم مطابقة حياتهم الأسرية لتوقعاتهم المسبقة التي تفوق توقعات باقي أصناف النساء، فصرن بذلك حاملات لعبأين: عبء الوظيفة وعبء التوقعات التي لم تتحقق أسريا[2].

والحديث عن العنصر الأيديولوجي والفكري في الأسرة يجر إلى التعرض لدور المؤسسات الدينية في تشكيل ملامح الحمولة الفكرية لدى الأزواج والزوجات المغاربة. فقد عرف نمط الواجبات الزوجية التقليدية مقارنة بالماضي اندثارا بسبب موجة التحضر التي سادت العالم في العصر الحاضر بعد أن كانت المؤسسات الدينية سابقا تحرص على إدامة تلك الواجبات وإبقائها حية في المجتمع من خلال مراقبة مدى تطبيقها. هذا التحول المجتمعي الجذري الراهن دفع بعض علماء الاجتماع إلى القول بوجود دور بديل يجب على المؤسسات الدينية تحمله عوض مراقبة تطبيق

[1] Olivera Burić and Andjelka Zečević, "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia" pp. 333

[2] Ibid. pp. 333

الواجبات الزوجية والتشديد على ذلك، وهو دور يتمثل في تقديم الدعم والإشراف على أنماط الحياة الأسرية الموجودة حاليا على الحال التي هي عليه[1].

هذه الملاحظة تؤدي إلى لزوم النظر في طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة الدينية في ضمان التماسك الزوجي لدى الأسر المغربية، حيث يُحتمل وجود علاقة بين مصادر المعرفة الدينية عموما والتي تُشرف عليها المؤسسة الدينية خصوصا وبين مستوى التوافق بين متغيرات الأمور العملية الموجودة داخل إطار العامل الرابع. من جهة أخرى، يتحتم النظر كذلك في العلاقة بين مستوى المعرفة الدينية للعينة المدروسة وبين مستوى التوافق حول متغيرات العامل الرابع وهو ما سيتم البحث فيه من خلال الاختبارات الآتية.

مصدر المعرفة الدينية		مستوى التوافق حول الأمور العملية				اختبار Levene لتساوي التباين		اختبار Mann-Whitney	
		عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الرتب	قيمة F	قيمة Sig (الدلالة)	قيمة U	قيمة Sig (الدلالة)
الكتاب القرآني	لا	161	3,7122	0,86642	124,33	0,217	0,641	6975	0,727
	نعم	89	3,7416	0,89718	127,62				
حافظ لكتاب الله كله أو جله	لا	205	3,6764	0,88495	121,82	0,225	0,636	3859	0,083
	نعم	45	3,9333	0,80904	142,24				
مواد التربية الإسلامية في التعليم النظامي العام	لا	102	3,7614	0,83301	127,08	0,812	0,368	7386	0,772
	نعم	148	3,6959	0,90595	124,41				
التعليم الأصيل	لا	236	3,7203	0,88162	125,70	0,001	0,978	1605	0,857
	نعم	14	3,7619	0,79988	122,14				
التعليم العتيق	لا	240	3,7097	0,53171	124,59	1,943	0,165	981	0,324
	نعم	10	4,0333	0,53171	147,40				

[1] Alan Booth, David R. Johnson, Ann Branaman and Alan Sica, "Belief and Behavior: Does Religion Matter in Today's Marriage?", Journal of Marriage and Family 57 (August1995), pp. 662

شهادة جامعية في الدراسات الإسلامية	لا	229	3,7409	0,87293	127,22	0,014	0,907	2010,5	0,210
	نعم	21	3,5238	0,90414	106,74				
الإعلام الديني	لا	153	3,7538	0,79082	126,52	9,821	0,002	7265	0,778
	نعم	97	3,6735	0,99766	123,90				
الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية،...	لا	143	3,6783	0,88671	121,54	0,111	0,739	7084	0,312
	نعم	107	3,7819	0,86160	130,79				
مطالعات شخصية: كتب، أشرطة، أنترنت	لا	69	3,6425	0,89355	118,10	0,014	0,905	5734	0,313
	نعم	181	3,7532	0,86951	128,32				
الأبناء كمصدر للمعرفة الدينية	لا	204	3,7206	0,85822	124,98	2,272	0,133	4586	0,809
	نعم	46	3,7319	0,95999	127,80				
الآباء أو الأجداد كمصدر للمعرفة الدينية	لا	135	3,6815	0,87708	122,64	2,416	0,121	7377	0,495
	نعم	115	3,7710	0,87567	128,85				

رفقة العمل كمصدر للمعرفة الدينية	لا	191	3,6963	0,87643	122,98	0,126	0,723	5153	0,317
	نعم	59	3,8079	0,87582	133,65				

يتضح من خلال هذا الجدول أنه لا وجود لأثر فاعل لمصادر المعرفة الدينية على توافق الأزواج حول الأمور العملية داخل الأسرة، حيث إن جميع قيم دلالة اختبارات Mann-Whitney تجاوزت عتبة الدلالة (0.05)، وهو ما يعني انعدام الفروق ذات الدلالة الإحصائية على مستوى متوسطات رتب التوافق حول المتغيرات العملية الثلاثة بين المجموعة التي تستند إلى تلك المصادر في اكتساب معرفتها الدينية وبين المجموعة التي لا تستند إليها. من ناحية أخرى، كان لا بد من التأكد من احتمال وجود علاقة بين مستوى المعرفة الدينية لأفراد العينة وبين مستوى توافقهم حول المتغيرات العملية الثلاثة موضوع الدراسة من خلال اختبار تقاطع Spearman الذي أسفر عن النتائج التالية:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى المعرفة الدينية و معدل المتغيرات العملية الثلاثة	
معامل التقاطع	0,212
قيمة Sig (الدلالة)	0,001

يظهر من خلال قيمة دلالة التقاطع التي لم تتجاوز عتبة الدلالة (0.05) أن التقاطع بين مستوى المعرفة الدينية ومعدل نتائج المتغيرات العملية الثلاثة دال إحصائيا، حيث تجاوزت قيمة معامل التقاطع الصفر مقتربة من مستوى 0.3 وهو ما يعني أن قوة هذا التقاطع متجهة من الضعف إلى التوسط، أي أنه كلما زاد مستوى المعرفة الدينية كلما اتفق أفراد العينة حول الأمور العملية الثلاثة داخل الأسرة. وإذا كان هذا التقاطع بشكله المجمل قد أبان عن هذه النتائج، فإن تقاطع مستوى المعرفة الدينية مع كل متغير من المتغيرات العملية الثلاثة قد أبان عن النتائج التالية:

اختبار التقاطع لـ Spearman بين مستوى المعرفة الدينية و التوافق حول المتغيرات العملية الثلاثة		
الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة	معامل التقاطع	0,186
	قيمة Sig (الدلالة)	0,003
طريقة تربية الأولاد	معامل التقاطع	0,145
	قيمة Sig (الدلالة)	0,022

أشغال البيت	معامل التقاطع	0,120
	قيمة Sig (الدلالة)	0,058

يتبدى من خلال هذا الجدول وجود تقاطع دال بين مستوى المعرفة الدينية وبين مستوى التوافق حول متغيري "الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة" و"طريقة تربية الأولاد" حيث لم تتعد قيم دلالة التقاطع بين هذه المتغيرات عتبة الدلالة (0.05)، غير أن معاملات التقاطع بين المتغيرات تتعدى بالكاد مستوى 0.1 وهو ما يعني أن المعرفة الدينية تؤثر على مستوى التوافق حول المتغيرين العمليين المذكورين ولكن بقدر ضئيل. من جهة أخرى، لا يبدو أي تأثير للمعرفة الدينية على مستوى التوافق حول أشغال البيت لكون دلالة التقاطع بينهما قد تعدت عتبة الدلالة (0.05).

خاتمة

في ختام هذا البحث، أود التأكيد على طبيعة موضوع البحث الميداني لهذه الأطروحة والتي تجعله محل تقاطع للاهتمام بين علم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الديني، حيث إن هدف البحث الميداني للأطروحة كان الكشفَ عن أثر عامل مستقل يدخل ضمن اهتمامات علم الاجتماع الديني على عامل معتمد ينتمي إلى مجال علم الاجتماع العائلي. كما أن هذا البحث حاول إلى حد ما الكشف عن الحيز الذي تشغله "المعرفة الدينية" تحديدا جنبا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية الأخرى في الحفاظ على التماسك الزوجي لدى الأسرة المغربية، وذلك من خلال إعمال طريقة التحليل العاملي الاستكشافي التي تكتسي بدورها أهمية في ميزان الأدوات الإحصائية في علم الاجتماع.

وقد كان منطلقَ هذا البحث ما يتعلق بإشكالية أثر الدين على المجتمع وما يرافق ذلك التأثير من المحفزات والعوامل الأخرى، وهي إشكالية والتي لا زالت محل بحث في الأوساط الأكاديمية لكونها تقود باستمرار إلى طرح أسئلة عن السر وراء التزام الفرد بتعاليم دينه، وعن مدى كفاية وجود الحكم الديني ومعرفة المكلف به لكي يصير ملتزما بمقتضاه، مفضية بذلك إلى احتمال وجود عوامل اجتماعية أخرى وراء التزام الفرد بتعاليم دينه. للمساهمة في العثور على أجوبة لهذه الإشكالية، كان لا بد من حصر موضوع الأطروحة في مظهر معين من مظاهر الحياة المجتمعية، وهو ما دفعني لاختيار مؤسسة "الأسرة" والتركيز على "التماسك الزوجي" لدى عينة من أسر المجتمع المغربي كمتغير معتمد. ونظرا لسعة مفاهيم "الدين" و"التدين" بدورها، قررت اختيار واحد من الأبعاد الدينية التي جاءت بها أدبيات علم الاجتماع والنظر في مدى تحقق أثره على التماسك الزوجي. ونظرا للنمط السائد في الدراسات السابقة التي تناول أغلبها بعد "الانتماء الديني" وبعد "ممارسة الشعائر" فقط دون غيرهما، قررت أن أركز على بعد "المعرفة الدينية" كمتغير مستقل والذي لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة.

وبعد تصميم مقياسين لمتغيرات "المعرفة الدينية" بالزواج و"التماسك الزوجي" وإجراء طريقة التحليل العاملي الاستكشافي على معطياتهما، تم التوصل في نهاية هذه العملية الأخيرة إلى وجود أربعة عوامل تتحكم في علاقة التأثير التي تمارسها المعرفة الدينية عن الزواج على مستوى التماسك الزوجي لدى العينة المدروسة وهي كالآتي:

1- المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي

2- الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة

3- المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية

4- الأمور العملية لدى أفراد الأسرة

وكان من اللازم منهجيا مناقشةُ وتحليلُ هذه العوامل الأربعة من خلال النظر في طبيعة العناصر الموجودة تحت كل عامل مع التركيز على طريقة حضور وتجسد تلك العناصر لدى الفئة المستهدفة، حيث استعنت في ذلك بالعديد من الدراسات الاجتماعية من المدرسة الأنجلو سكسونية والتي اهتمت بنفس العوامل والمتغيرات المدروسة في هذا البحث، وذلك من أجل إعمال منهج المقارنة بين نتائج تحليلاتها الإحصائية ونتائج التحليل الإحصائي المتعلق بفئة الأسر المغربية المستهدفة. والغرض من المنهج المقارن هنا هو منح المشروعية العلمية لنتائج هذه الأطروحة في حالة تطابق نتائجها مع الدراسات السابقة، وكذا فتح الباب لمزيد من البحث عن السبب وراء الاستثناء المغربي في حالة عدم حصول تطابق بين النتائج. وفيما يلي أهم النتائج التي تمخضت عن عملية المناقشة والتحليل:

- اتضح أولا أن المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج هي عامل مؤثر على مستوى التماسك الزوجي، غير أنها ليست العامل المؤثر الوحيد، بل هنالك عوامل اجتماعية ونفسية ومادية أخرى كشف عنها التحليل العاملي. اتضحت كذلك أسبقية الاستفادة من الآباء والأجداد في اكتساب المعرفة الدينية على الاستفادة من فعاليات المؤسسات الدينية، حيث أفاد 46 في المائة من الأفراد اعتماد معرفتهم الدينية على ما تلقوه من الآباء والأجداد.
- رغم أن Burgess وCotrell أثبتا وجود رابط قوي بين حضور قداس يوم الأحد في الكنيسة وبين التوافق الزوجي، إلا أن هذا الرابط لم يظهر في العينة المستهدفة حيث انتفت الفروق الإحصائية بين من يشارك في فعاليات المؤسسات الدينية ومن لا يشارك فيها على مستوى المعرفة الدينية والتماسك الزوجي، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في مقررات الوعظ والإرشاد لدى المؤسسات المكلفة بالتوعية الدينية من أجل عدم إغفال جانب الزواج في المعرفة الدينية الملقَّنة، خصوصا وأن دراسة د. رشيد جرموني أثبتت ضعف الثقة الحاصلة لدى الشباب في الفاعل الديني الرسمي.
- بعد أن أثبتت دراسات Glenn، Heaton، Dollahite وLambert قدرة التجانس أو التقارب الديني على الرفع من التماسك الزوجي، اتضح بالنسبة للعينة المستهدفة أن التجانس بين الزوجين على مستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج يؤثر إيجابا على مستوى التماسك الزوجي لدى الأسر، بينما لم يظهر نفس الأثر للتجانس على مستوى ممارسة الشعائر الدينية.
- ثبتت كذلك أسبقية العامل النفسي والفكري على العامل المادي في ميزان التماسك الزوجي، حيث اتضح أن المحددات الاجتماعية للفرد (كمستوى الدخل والمستوى الدراسي) لا تشكل فارقا على مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة أو حول مصاريف الأسرة أو على مستوى التماسك الزوجي ككل – طبقا لما ما أثبتته دراسة Burić و Zečević -، بينما اتضح أن عمل المرأة يؤثر إيجابا على رضاها عن اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة،كما أظهر اختبار التقاطع بين مستوى المعرفة الدينية عن الزواج وبين مستوى التوافق حول اتخاذ القرارات المهمة وجود تقاطع إيجابي بينهما. وقد لوحظ تقاطع قوي بين ارتفاع مستوى المعرفة الدينية بالزواج وارتفاع مستوى

التوافق حول مصاريف الأسرة والرضا عن العلاقة العاطفية وعن مستوى التواصل بين الزوجين طبقا لما ما أثبتته دراسة Paul Wallin.

- اتضح أيضا ارتفاع إلمام الأزواج المغاربة بالواجبات والحقوق الدينية المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية مع ارتفاع مستوى التماسك الزوجي، رغم أن العلاقة بين المتغيرين تبقى ضعيفة جدا. كما ثبت أيضا ارتفاع مستوى الإلمام بتلك الحقوق مع ارتفاع المستوى الدراسي لدى الأسر وارتفاع مستوى الدخل لدى الأزواج، وكذا لدى الأسر التي تعمل زوجاتها مقارنة بنظيراتها ممن لا تعمل زوجاتها. هذا الأمر قد يعني أن كون الفرد متعلما وحاصلا على دخل مادي يجعله متحملا لمسؤولية التعرف على حقوقه وواجباته المادية تجاه شريك حياته، دون إغفال احتمال تسبب عمل المرأة في اضطراب جو الاستقرار في البيت وربما في التفكير في الافتراق وما يتبعه من الحقوق والتبعات.

- أما بخصوص الأمور العملية لدى الأزواج، تبين من خلال تحليل المعطيات أن عمل المرأة لا يؤثر على مستوى توافق الأزواج حول أشغال البيت وتربية الأطفال والأمور الدينية لأفراد الأسرة، بل اتضح أن مستوى التماسك الزوجي مرتفع لدى الأسر التي تعمل زوجاتها بالمقارنة مع الأسر التي تبقى زوجاتها في البيت رغم أن عمل المرأة يجعل تركيزها مشتتا بين مكان العمل والبيت، وهو ما يعني أن عملها قد يندرج في فئة "المكافآت" لما يوفره من مصدر إضافي للدخل ومن مكانة اجتماعية لصالح الزوجة والزوج كذلك. كما تبين وجود أثر لمستوى المعرفة الدينية على مستوى التوافق حول تلك الأمور العملية وخصوصا فيما يتعلق بتربية الأطفال وشؤون الأسرة الدينية، وهو أمر طبيعي لأن دور الأسرة في الحفاظ على الأمور الدينية يحتاج إلى حمولة نظرية لا تتأتى إلا من خلال المعرفة الدينية.

بعد استعراض ما سبق من الخلاصات التي خرجت بها مناقشة وتحليل العوامل الأربعة السابقة الذكر، أود عرض عدد من التوصيات التي تنبني على ما مر من الخلاصات. إن الهدف الأسمى لهذا البحث وإن كان ولا يزال محاولة الكشف عن طريقة تأثير العامل الديني على تماسك العلاقة الزوجية، إلا أن مجهوده يبقى مجرد محاولة أكاديمية تفتح الباب لمجموعة من الآفاق البحثية في مسار دراسة العلاقة بين الدين والأسرة. وفيما يلي أهم التوصيات التي يمكن أن تُستَحضَرَ في هذا الصدد:

- إن الطريقة التي أُعدت بها استمارة البحث الميداني، كانت موجَّهة لقياس حجم "المكافآت" التي يتحصل عليها كل واحد من الزوجين ارتباطا بالتماسك الزوجي، وهذا المنهج في البحث الميداني هو الذي سارت عليه أغلب الدراسات في هذا المجال كما تم بيانه سابقا. لكن المجال الأكاديمي الاجتماعي لا زال محتاجا لدراسات تركّز على الأساسين الآخرين للتماسك الزوجي والمتمثلين في "الحواجز" التي تمنع الفرد من الخروج من إطار الزوجية وفي "البدائل" التي يدفع غيابها إلى الحفاظ على العلاقة الزوجية القائمة. كما لا تزال الحاجة العلمية قائمة إلى البحث في علاقة الظاهرة الدينية بهذين الأساسين والطريقة التي يؤثر البعد الديني على قوة "الحواجز" المانعة من الافتراق الزوجي وعلى

طريقة التعامل مع "بدائل" العلاقة الزوجية أثناء وجودها، وهو الأمر الذي يستلزم من الباحثين تطوير مقاييس جديدة تلائم هذه الأغراض البحثية.

- لا بد أيضا في هذا المقام من التنبيه على ضرورة التعمق في دراسة موضوع التماسك الزوجي من خلال توسيع إطاره البحثي دون حصره في الوضع الاجتماعي للزوجين والعلاقة التي تربطهما فقط. فحركية وسيرورة الأسرة لا تكمن في رابط الزوجية بقدر ما تكمن في التفاعل المستمر والمتغلغل بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء والإخوة والأخوات. وكل نوع من هذه العلاقات له قدر من التأثير على طبيعة وجودة العلاقة بين الزوجين، حيث إن علاقة الفرد المتزوج بوالديه وبإخوانه وأخواته أو حتى بأصدقائه كفيلة بتزويده بالتوقعات المسبقة حول ما يجب أن تكون عليه الأدوار الزوجية. كما أن الوضع التربوي والاجتماعي للأبناء يسهم بدوره في تكوين ملامح العلاقة الزوجية للوالدين، وهو الأمر الذي يدعو إلى إشراك كل الفاعلين المحتملين من أبناء وإخوة وغيرهم إبان دراسة التماسك الزوجي.
- من جهة أخرى، على الباحثين في العلوم الاجتماعية القيام ببحوث معمقة حول تأثير الأبعاد الدينية الخمسة على تفاعلات الخلاف وعلى التماسك الزوجي وسط الأسرة، فمعظم البحوث التي أجريت تقتصر على أثر عنصر ديني واحد على التفاعلات الأسرية وهذا العنصر غالبا ما يكون عنصر "الممارسة الدينية" التي تعتبر في مخيال المجتمع مؤشرا على مستوى التدين، في الوقت الذي تحتاج فيه الساحة الأكاديمية بحوثا رصينة وأكثر شمولا للدور المنوط بالدين داخل مؤسسة الأسرة وذلك من خلال إفراد كل بعد من أبعاد الظاهرة الدينية ببحوث تنظر في علاقتها بالتماسك الزوجي وبمؤسسة الأسرة بشكل عام. ولا ضير من إجراء هذه البحوث مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والتربوية للفئة المستهدفة وتصنيفها طبقا لها، فكلما توسعت معايير ومعطيات البحث الميداني كلما صار نتائج وخلاصات البحث الميداني أكثر دقة.
- إنّ توضُّح طريقة تأثير المعرفة الدينية على التماسك الزوجي من خلال نتائج هذا البحث يدعو إلى إعادة الاعتبار للمعرفة الدينية كفاعل مؤثر في المجتمع المغربي، ويدعو كذلك في المقام الأول إلى إعادة تقييم دور المؤسسات الدينية المغربية ودور الخطاب الديني في توعية الأسر المغربية دينيا. وقد تبدى من خلال نتائج البحث كذلك كيف أن تأثير المعرفة الدينية غاب عن مجموعة من عناصر سلم التماسك الزوجي، وهو الأمر الذي يحتم البحث عن سبب عجز أثر الخطاب الديني عن بلوغ تلك المناحي من الحياة الزوجية مع لزوم استفادة القيمين الدينيين من التوجيهات الدينية والتعاليم التي جاء بها الدين في إطار الزواج والتي قد تمثل مصدر حلٍّ للمشاكل الزوجية لدى الأسر المغربية، فالدين الإسلامي دين يحمل في طياته رسائل اعتقادية وأخرى مادية تنشُد إرشاد الفرد المسلم إلى منهج الحياة الصحيح.

- من أجل توسيع حدود هذا الموضوع، يتحتم إجراء بحوث مشابهة على فئات أسرية من مختلف الأديان والطوائف الدينية، فالعديد من الدراسات التطبيقية التي أجريت في الولايات المتحدة على سبيل المثال حول هذا الموضوع أجريت على أتباع المذهب البروتستانتي المحافظ والذين يمثلون 25 في المئة فقط من إجمالي تعداد الشعب الأمريكي، بينما تتراوح نسبة الأزواج الذين يحضرون شعائر الكنيسة في الولايات المتحدة مرة في الشهر على الأقل بين 53 و60 في المئة[1]. ومن خلال إجراء المتخصصين لبحوث تشمل مختلف الأديان والطوائف، سيكون من الممكن إنشاء رؤية أوسع حول الطريقة التي تؤثر بها الظاهرة الدينية بمختلف أبعادها على التماسك الزوجي.

[1] Annette Mahoney, "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships", Journal of Social Issues 61 (2005) pp. 703

فهرس المصادر والمراجع

- **كتب باللغة العربية**

- القرآن الكريم
- إبراهيم، أكرم نشأت، "جنوح الأحداث في العراق وبحوث نفسية أخرى" (بغداد: مطبعة دار السلام، 1960)
- ابراهيمي، محمد، "الأسرة والقيم بين المقاربتين الوضعية والمرجعية" (الرباط: طوب بريس، 2015)
- إدريس، ثابت عبد الرحمن، "بحوث التسويق، أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض" (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002)
- الأزدي، ابن دريد، "جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي منير بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)
- الأصفهاني، الراغب، "المفردات في غريب القرآن"، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز (مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز)
- الأصفهاني، الراغب، "تفسير الراغب الأصفهاني"، تحقيق ودراسة د. محمد عبد العزيز بسيوني (مصر: كلية الآداب بجامعة طنطا، 1999)
- أنيس، إبراهيم، وآخرون، "المعجم الوسيط"، ط2 (بيروت: دار الأمواج، 1407هـ)
- باهي، مصطفى حسين، محمود، وآخرون، "التحليل العاملي: النظرية – التطبيق" (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2002)
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، "صحيح البخاري"، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، 2001م)
- البستاني، بطرس، "محيط المحيط" (بيروت: مكتبة لبنان، 1987)
- البستاني، عبد الله، "معجم البستان" (مكتبة لبنان: 1992)
- بلبخاري، سامي، "استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير (باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2009)
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي "السنن الكبرى" (بيروت: دار المعرفة، 1992)
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي، "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" (بيروت: مكتبة لبنان، 1996)
- التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله، "موسوعة الفقه الإسلامي" (الرياض: بيت الأفكار الدولية، 2009)
- الجرجاني، الشريف، "التعريفات"، تحقيق محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة، 1427هـ)

- الجرجاني، علي بن محمد، "معجم التعريفات"، تحقيق محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة، 2004)
- الجندي، أنور، "أخطاء المنهج الغربي الوافد" (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1974)
- الجوزية، ابن قيم، "مدارج السالكين"، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، "كتاب الصحاح"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، 1990)
- حسن، محمود، "الأسرة ومشكلاتها" (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)
- حوى، سعيد، "الأساس في التفسير"، ط 2 (القاهرة: دار السلام، 1424هـ)
- الخشاب، سامية، "النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة" (القاهرة: دار المعارف، 1982)
- الخشاب، مصطفى، "الاجتماع العائلي" (القاهرة: الدار القومية، 1966)
- خليفة، أحمد محمد، "مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي" (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1962)
- خوج، عبد الله، فاروق: الأسرة ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 2002)
- الخولي، سناء، "الأسرة والحياة العائلية" (بيروت: دار النهضة العربية، 1984)
- الخولي، سناء، "الزواج والعلاقات الأسرية" (دار النهضة العربية،1983) ص 209
- دراز، عبد الله، "الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان" (الكويت: دار القلم، 2007)
- دوركايم، اميل، "تقسيم العمل الاجتماعي"، ترجمة حافظ الجمالي (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1989)
- راجح، أحمد عزت، "علم النفس الجنائي" (بغداد: 1942)
- الرازي، فخر الدين، "مفاتيح الغيب" (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ)
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، "مختار الصحاح" (بيروت: مكتبة لبنان، 1986)
- زاده، طاش كبرى، "مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم" (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)
- زاده، محمد حسين، "مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدينية"، ترجمة سيد حيدر الحسيني (القطيف: أطياف للنشر والتوزيع، 2013)
- الزنيدي، عبد الرحمن بن زيد، "مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام" (الرياض: مكتبة المؤيد، 1992)

- السعداوي، نوال، هبة، "المرأة والدين والأخلاق" (لبنان: دار الفكر، 2004)
- السمالوطي، نبيل محمد توفيق، "الدين والبناء الاجتماعي" (جدة: دار الشروق، 1981)
- الشرقاوي، أنور محمد، "انحراف الأحداث" (القاهرة: دار الثقافة، 1977)
- شقرون، محمد، "نظام القرابة والعائلة في المجتمع المغربي" (الرباط: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 13)
- شكري، علياء، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة" (القاهرة: دار المعارف، 1981)
- صليبا، جميل، "المعجم الفلسفي" (بيروت: دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة، 1982)
- الطحان، خالد محمد، عوامل جنوح الأحداث: انحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعاملة والمعالجة (بغداد: منشورات المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، 1973)
- طربيه، مأمون، "السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة" (بيروت: دار النهضة العربية، 2012)
- ابن عاشور، محمد الطاهر، "التحرير والتنوير" (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984)
- العاملي، مالك مصطفى وهبي، "دور العقل في تشكيل المعرفة الدينية" (بيروت: دار الهادي، 2008)
- عبد الخالق، أحمد محمد، "الأبعاد الأساسية للشخصية" (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992)
- العلي علي، "الثابت والمتغير في المعرفة الدينية، محاضرات السيد كمال الحيدري" (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2009)
- علي، يسر أنور، عثمان، "علم الإجرام وعلم العقاب" (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)
- عيسى، محمد طلعت وآخرون، "الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين" (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1963)
- غدنز، انطوني، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصباغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)
- غيث، محمد عاطف، "المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي" (القاهرة: دار المعارف، 1967)
- ابن فارس، أحمد، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام محمد هارون (دمشق: دار الفكر، 1979)
- الفاسي، علال، "مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها" (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)
- الفيروزآبادي، مجد الدين، "القاموس المحيط" (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005)
- قطب، سيد، "في ظلال القرآن" (القاهرة: دار الشروق، 1978)
- الكتاني، ادريس، "ظاهرة انحراف الأحداث بالمغرب" (الرباط: مطبعة التومي، 1976)

- الكتاني، مجاهدة الشهابي، "شخصية الجانح: دراسة ميدانية لشخصية الحدث الجانح في المغرب" (الرباط: دار الأمان، 1986)
- الكفوي، أبو البقاء، "الكليات"، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998)
- لالاند، أندريه، ''موسوعة لالاند الفلسفية''، ترجمة خليل أحمد خليل (باريس وبيروت: دار عويدات، 2001)
- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1432هـ)
- ماركس، أنجلز، ماوتسيتونغ وآخرون، "المرأة في التراث الاشتراكي"، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، 1977)
- المالكي، عبد المجيد أحمد محمد، "شروط ومعايير استخدام التحليل العاملي"، رسالة ماجستير (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم علم النفس، 2000)
- مجمع اللغة العربية، "المعجم الوجيز" (القاهرة: دار التحرير، 1989)
- مجموعة من الأساتذة، "الموسوعة الفلسفية العربية" (معهد الإنماء العربي، 1986) ص 65
- مجموعة من الباحثين، "المعرفة الدينية: جدلية العقل والشهود" (بيروت: دار المعارف الحكمية، 2011)
- محسن، عبد الباسط محمد، علم الاجتماع (مكتبة غريب، 1982)
- مسعود، جبران، "معجم الرائد" (بيروت: دار العلم للملايين، 2001) ص 160
- مصلح، عبد اللطيف، "مشاكل الوسط الأسري وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي" (الرباط: دار أبي رقراق، 2004)
- مصلي، ادريس، "الدين في أثره النفسي وبعده الاجتماعي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989)
- المندوبية السامية للتخطيط "السكان والتنمية في المغرب: 25 سنة بعد محاضرة مؤتمر القاهرة 1994"
- ابن منظور، "لسان العرب" (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)
- المهدي، محمد عبد الفتاح، "سيكولوجية الدين والتدين" (الاسكندرية: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2002)
- المودودي، أبو الأعلى، "المصطلحات الأربعة في القرآن" (الكويت: دار القلم، 1971)
- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، "ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة" (دمشق: دار القلم، 1993)
- الناصر، فهد، "علم الاجتماع العائلي" (الكويت: جامعة الكويت، 1997)
- النجفي، حسين بستان، "الإسلام والأسرة: دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري" (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008)

- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن، "صحيح مسلم" (بيروت: دار إحياء التراث العربي)
- وجدي، محمد فريد، "دائرة معارف القرن العشرين" (بيروت: دار الفكر، 1971)
- ياسين، جعفر عبد الأمير، "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث" (بيروت: عالم المعرفة، 1981)

- **مقالات وأعمال ندوات باللغة العربية**

- جرموني، رشيد، "مقترب منهجي لدراسة الظاهرة الدينية: حالة الشباب المغربي نموذجا"، مجلة "إضافات" 35 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2016)
- رشيق، حسن، "المعرفة المشتركة في حياة الناس اليومية: اللباس والتدين"، مجلة "عمران" العدد 2 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خريف 2012)
- عبد المعطي، عبد الباسط، "الوعي الديني والحياة اليومية: دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية في قرى مصر"، أعمال ندوة "الدين في المجتمع العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)
- كاظم، عبد العباس حسن، "دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى: مستشفى الفرات الأوسط التعليمي نموذجا" في "مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية" المجلد 16 عدد 4 (القادسية: جامعة القادسية، 2014)

- **كتب باللغات الأجنبية**

- Albrecht, S. L., Bahr, H. M. & Goodman, K. L., "Divorce and Remarriage: Problems, Adaptations, and Adjustments" (Connecticut: Greenwood Press, 1983)
- Antonsen, J. L., "God in The Marital Triangle: A Phenomenological Study of the Influence of Christian Faith in The Marriage Relationship" (Trinity Western University, 2003)
- Benne, K. D., "From Polarization to Paradox", in "T-Group Theory and Laboratory Method", Ed. Bradford, Gibb and Benne (New York: John Wiley and Sons, 1964)

- Blood, R. O. Jr. & and Wolfe, D. M., "Husbands and Wives: The Dynamics of Married Living" (Illinois: The Free Press, 1960)
- Bogardus, E. S., "Sociology" (New York: The Macmillan company, 1950)
- Burgess, E. W. & Cottrell, L. S., "Predicting Success or Failure in Marriage" (New York: Prentice-Hall, 1939)
- Burgess, E. W. & Locke, H. J., "The Family: from Institution to Companionship" (New York: American Book Co., 1953)
- Burgess, E. W. & Wallin, P., "Engagement and Marriage" (Chicago: J. B. Lipp.incott and Co., 1953)
- Cartwright, D. & Zander, A., "Group Dynamics: Research and Theory" (New York: Harper and Row, 1968)
- Child Trends, "Conceptualizing and Measuring "Healthy Marriages" for Empirical Research and Evaluation Studies", (Washington, DC: Child Trends, Inc. 2003)
- Coleman, M. & Ganong, L. H. (Ed.), "The Handbook of Contemporary Families: Considering the Past, Contemplating the Future" (CA: Thousand Oaks, 2004)
- Cooper, D., "The death of the family" (N.Y.: 1970)
- Dominian, J., "Marriage in Britain 1945–80, Occasional Paper No. 1" (London: Study Commission on the Family, 1980)
- Durkheim, É., "De la division du travail social" (P.U.F: 1967)
- Durkheim, É., "Les formes élémentaires de la vie religieuse" (Paris: Les Presses Universitaires de France, 1968)
- Fiske, S. T., Gilbert, D. T. & Lindzey, G. (Ed.), "Handbook of Social Psychology" (Massachusetts: Addison-Wesley Publishing, 1954)

- Fruchter, B. A., "Introduction to Factor Analysis" (Oxford: Van Nostrand, 1954)
- Gathorne-Hardy, J., "Love, Sex, Marriage and Divorce" (London: Cape, 1981)
- Gheaus, A., "The (Dis)value of Commitment to One's Spouse", In "After Marriage" Ed. Elizabeth Brake (New York : Oxford University Press, 2016)
- Goode, W. J., "Family Disorganization" in "Comtemporary Social Problems" ed. by Robert K. Merton & Robert A. Nisbet (New York: Harcourt, Brace, 1961)
- Gross, N., Mason, W. S. & McEachern, A. W., "Explorations in Role Analysis" (New York: John Wiley, 1958)
- Haut Commissariat au Plan, "Enquete Nationale Auprès des Entreprise – Premiers Résultats 2019"
- Henry, J., "Culture against man" (New York: Random House, 1965)
- James, A. L. & Wilson, K. "Couples, Conflict and Change" (London: Taylor & Francis e-Library, 2002)
- Lenski, G., "The Religious Factor: A Sociological Study of Religion's Impact on Politics, Economics, and Family Life" (New York: Doubleday and Company, Inc., 1961)
- Lewis, C., "The Functions of Social Conflict" (New York: The Free Press, 1956)
- Manly, B. F. J. & Alberto, J. A. N., "Multivariate Statistical Methods" (New York: CRC Press, 2017)
- Morgan, L. H., "Ancient Society" (New York: Henry Holt and Company, 1907)

- Nimkoff, M. F., "Comparative Family System" (Boston: Houghton Mifflin Company, 1955)
- Nissel, M. & Bonnerjea, L., "Family Care of the Handicapped Elderly: Who Pays?" (London: Policy Studies Institute, 1982)
- Noller, P. & Fitzpatrick, M. A., "Communication in Family Relationships" (New Jersey: Englewood Cliffs, 1993)
- Okun, B. F. & Kantrowitz R. E., "Effective Helping: Interviewing and Counseling Techniques" (Belmont: Cengage Learning, 2014)
- Rapoport, R. N., Fogarty, M. & Rapoport, R., "Families in Britain" (London: Routledge & Kegan Paul, 1982)
- Rosser, C. & Harris, C., "The Family and Social Change" (Routledge, 1965)
- Stafford, J., Bodson, P., Stafford, M., " L'analyse multivariée avec SPSS" (Québec: PUQ, 2006)
- Swatos, W. H. Jr. (Ed.), "Encyclopedia of Religion and Society", (New Delhi: AltaMira Press, 1998)
- Terman, L. M. & others, "Psychological Factors in Marital Happiness" (New York: McGraw-Hill Book Company, 1938)
- Therborn, G., "Between Sex and Power : Family in The World" (London: Routledge, 2004)
- Thornes, B. & Collard, J., "Who Divorces?" (London: Routledge & Kegan Paul, 1979)
- Tufféry, S., "Data Mining et Statistique Décisionelle : l'Intelligence des Données" (Ophrys, 2007)
- Westermarck, E., "The History of Human Marriage" (London: Macmilla, 1891)

- Winter, G., “Love and Conflict: New Patterns in Family Life” (N.Y., 1958)
- Wolman, B. B. & Stricker, G., (Ed.) “Handbook of Family and Marital Therapy” (New York : Plenum Press, 1983)
- Young, M. & Willmott, P., “Family and Kinship in East London” (Broché, 2011)

- **مقالات باللغات الأجنبية**

- Baber, R. E., “Religion and the Family”, The Annals of the American Academy of Political and Social Science 256 (March 1948)
- Baudin, T., “Religion and fertility: The French connection”, Demographic Research 32 (February 2015)
- Booth, A., Johnson, D. R., Branaman, A. & Sica, A., “Belief and Behavior: Does Religion Matter in Today's Marriage?”, Journal of Marriage and Family 57 (August 1995)
- Bradbury, T. N. & Fincham, F. D., "Attributions and behavior in marital interaction". Journal of Personality and Social Psychology (November 1992)
- Brody, G. H., Stoneman, Z., Flor, D., & McCrary, C. “Religion's role in organizing family relationships: Family process in rural, two-parent African American families” Journal of Marriage and the Family 56 (November 1994)
- Bumpass, L. and Sweet, J., “Differentials in Marital Stability” (American Journal of Sociology 37, 1972)

- Burić, O. & Zečević, A., "Family Authority, Marital Satisfaction, and the Social Network in Yugoslavia", Journal of Marriage and Family 29 (May 1967)
- Burleson, B. R. & Denton, W. H., "The Relationship between Communication Skill and Marital Satisfaction: Some ModeratingEffects", Journal of Marriage and Family 59 (November 1997)
- Call, V. R. A. & Heaton, T. B., "Religious Influence on Marital Stability", Journal for the Scientific Study of Religion 36 (September 1997)
- D'Antonio, W. V., Newman, W. M. & Wright, S. A., "Religion and Family Life: How Social Scientists View the Relationship", Journal for the Scientific Study of Religion 21 (September 1982)
- Ellison, C. G., "Religious Involvement and Subjective Well-Being", Journal of Health and Social Behavior 32 (March 1991)
- Gay, D. A., Ellison C. G. & Powers, D. A., "In Search of Denominational Subcultures: Religious Affiliation and "Pro-Family" Issues Revisited", Review of Religious Research 38 (September 1996)
- Glenn, N. D., "Interreligious marriage in the United States: patterns and recent trends", Journal of Marriage and the Family 44 (August 1982)
- Glock, C. Y., "On The Study of Religious Commitment", Religious Education: The official journal of the Religious Education Association 57 (1962)

- Gottman, J. M. & Porterfield, A. L., "Communicative Competence in the Nonverbal Behavior of Married Couples", Journal of Marriage and Family 43 (November 1981)
- Hawkins, J. L. & Johnsen, K., "Perception of Behavioral Conformity, Imputation of Consensus, and Marital Satisfaction", Journal of Marriage and Family 31 (August 1969)
- Heaton, T. B., "Religious Homogamy and Marital Satisfaction Reconsidered", Journal of Marriage and Family 46 (August1984)
- Hicks, M. & Platt, M., "Marital Happiness and Stability: A Review of Research in the Sixties", Journal of Marriage and the Family 32 (1970)
- Hill R. & Hansen, D. A., "The Identification of Conceptual Frameworks Utilized in Family Study", Marriage and Family Living 22 (November 1960)
- Houseknecht, S., "Childlessness and Marital Adjustment" Journal of Marriage and the Family 41 (1979)
- Humphrey, M. "The Effect of Children upon the Marriage Relationship" (British Journal of Medical Psychology 48 (1975)
- Johnson, B. L., Eberley, S., Duke, J. T. & Sartain, D. H., "Wives' Employment Status and Marital Happ.iness of Religious Couples", Review of Religious Research 29 (March1988)
- Johnson, M. P., Caughlin, J. P. & Huston, T. L., "The Tripartite Nature of Marital Commitment: Personal, Moral, and Structural Reasons to Stay Married" Journal of Marriage and the Family 61 (February1999)
- Kerig, P. K., "Assessing the Links Between Interparental Conflict and Child Adjustment: The Conflicts and Problem-Solving Scales",

American Psychological Association: Journal of Family Psychology 10 (1996)
- Knoester, C. & Booth, A., "Barriers to Divorce: When Are They Effective? When Are They Not?", Journal of Family Issues 21 (2000)
- Lambert, N. M. & Dollahite, D. C., "How Religiosity Helps Couples Prevent, Resolve, and Overcome Marital Conflict", Family Relations 55 (October 2006)
- Larson, L. E. & Goltz J. W., "Religious Participation and Marital Commitment", Review of Religious Research 30 (June 1989)
- Levinger, G., "Marital Cohesiveness and Dissolution: An Integrative Review", Journal of Marriage and Family 27 (February 1965)
- Luckey, E. B. & Bain, J. K., "Children: A Factor in Marital Satisfaction", Journal of Marriage and Family 32 (February 1970)
- Luckey, E. B., "Marital satisfaction and congruent self-spouse concepts", Social Forces 39 (December 1960)
- Mahoney, A., "Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships", Journal of Social Issues 61 (2005)
- Mahoney, A., Pargament, K. I., Tarakeshwar, N. & Swank A. B., "Religion in the Home in the 1980s and 1990s: A Meta-Analytic Review and Conceptual Analysis of Links between Religion, Marriage, and Parenting", Journal of Family Psychology 15(January 2002)
- Marks, L., "Religion and Family Relational Health: An Overview and Conceptual Model", Journal of Religion and Health 45 (Winter, 2006)
- McAndrew, S. & Voas, D., "Measuring Religiosity Using Surveys", Survey Question Bank 4 (February 2011)

- Mueller, C. & Pope, H., "Marital Instability: A Study of its transmission between generations", Journal of Marriage and the Family 39 (1979)
- Ogburn, W. F., "The Changing Family", The Family 19 (July 1938)
- Ortega, S. T., Whitt, H. P. & Williams, J. A. Jr., "Religious Homogamy and Marital Happiness", Journal of Family Issues 9 (June 1988)
- Paris, B. & Luckey, E. B., "A longitudinal study in marital satisfaction", Sociology and Social Research 50 (January 1966)
- Pearce, L. D., Hayward, G. M., and Pearlman, J. A., "Measuring Five Dimensions of Religiosity across Adolescence", Review of Religious Research 59 (September 2017)
- Previti, D. & Amato, P. R., "Why Stay Married? Rewards, Barriers, and Marital Stability", Journal of Marriage and Family 65 (August 2003)
- Robinson, L. C., "Religious Orientation in Enduring Marriage: An Exploratory Study", Review of Religious Research 35 (March 1994)
- Rogers, J. G. & Franzen, A. B., "Work-Family Conflict: The Effects of Religious Context on Married Women's Participation in the Labor Force", Religions 5 (2014)
- Rosenfield, S., "Sex differences in depression: Do women always have higher rates?" Journal of Health and Social Behavior 21 (March 1980)
- Sanchez, L., Nock, S. L., Wright, J. D. & Gager, C. T., "Setting the Clock Forward or Back? Covenant Marriage and the "Divorce Revolution"", Journal of Family Issues 23 (January 2002)

- Schachter, S., Ellertson, N., McBride, D. & Gregory, D., "An Experimental Study of Cohesiveness and Productivity", Human Relations 4 (August 1951)
- Shehan, C. L., Bock, E. W. & Lee, G. R., "Religious Heterogamy, Religiosity, and Marital Happ.iness: The Case of Catholics", Journal of Marriage and Family 52 (February1990)
- Spanier, G. B., "Measuring dyadic adjustment: New scales for assessing the quality of marriage and similar dyads", Journalof Marriage and the Family 38 (1976)
- Vignoli, D, Styrc, M., Matysiak, A, Tocchioni, V., "The positive impact of women's employment on divorce: Context, selection, or anticipation?", Demographic Research 38 (March 2018)
- Wallin, P., "Religiosity, Sexual Gratification, and Marital Satisfaction", American Sociological Review 22 (June 1957)
- Wheaton, B., "Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships", Sociometry 37 (September 1974)
- Wilson, M. R. & Filsinger, E. E., "Religiosity and Marital Adjustment: Multidimensional Interrelationships", Journal of Marriage and Family 48 (February 1986)
- Wolf, C. T. & Stevens, P., "Integrating Religion and Spirituality in Marriage and Family Counseling", Counseling and Values 46 (October 2001)

الملاحق

ملحق 1: استمارة البحث الميداني المتعلقة بأثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي

1- الوضع الاجتماعي العام:

الاسم الافتراضي للمستجوب:			**الجنس:**	
السن:			**المهنة:**	
قطاع العمل	**قطاع عام**	**قطاع خاص**	**عمل حر: تجارة، حرفة، إلخ**	**عمل موسمي، عمل يومي، إلخ**
مستوى الدخل الشهري	- أقل من المتوسط (أقل من 4000 درهم) - متوسط (4000 - 6000 درهم) - فوق المتوسط (6000 - 10000 درهم) - مرتفع (فوق 10000 درهم)			
عدد الأبناء:				
موقع السكن:	وسط حضري		وسط قروي	
وضع الأسرة في السكن	**ملكية**	**كراء**	**رهن**	
وضع الاستقلال في السكن	**مستقل**		**مع الوالدين**	

2- معطيات حول تأسيس الأسرة

أسباب اللقاء والاختيار	القرابة	الجوار	العمل	غير ذلك:
مدة الخطوبة	أقل من 6 أشهر		بين 6 أشهر وسنة	أكثر من سنة
سن الزواج	أقل من 20	بين 20 و30	بين 30 و40	غير ذلك:

3- المستوى الدراسي العام للأسرة:

المستوى الدراسي	**كتاب قرآني**	**روض**	**ابتدائي**	**ثانوي**	**دبلوم تقني**	**إجازة**	**ماستر**	**دكتوراه**
الزوج								
الزوجة								

عدد الأبناء في كل المستوى								

4- مصادر المعرفة الدينية: (وضع علامة في الخانة)

المصدر	الزوج	الزوجة
الكتاب القرآني		
حافظ لكتاب الله كله أو جله		
مواد التربية الإسلامية في التعليم النظامي العام		
التعليم الأصيل		
التعليم العتيق		
شهادة جامعية في الدراسات الإسلامية		
الإعلام الديني (تحديده).		
الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية، ..... (تحديده).		
مطالعات شخصية: كتب، أشرطة، أنترنت، ...		
الأبناء كمصدر للمعرفة الدينية		
الآباء أو الأجداد كمصدر للمعرفة الدينية		
رفقة العمل كمصدر للمعرفة الدينية		

5- مستوى الالتزام بالممارسة الدينية في الأسرة (وضع علامة في الخانة)

نوع الممارسة	الأب	الأم	الأبناء
الصلاة			
الانتظام في الفرائض			

صلاة النوافل من وتر وغيره			
صيام التطوع			
قراءة القرآن أو الاستماع له			
حضور دروس الوعظ			
أداء الزكاة (إن وجب)	موجود	غير موجود	
الالتزام بالحجاب	موجود	غير موجود	
أخذ القروض بفوائد	موجود	غير موجود	

6- دور المعرفة الدينية في تجاوز المشاكل الأسرية

هل سبق للأسرة أن عاشت مشاكل أو أزمات من الأزمات التالية؟	
ضائقة مالية	مشكل سكن أو ظروف عيش خاصة
مرض استدعى صبر الطرفين عليه	خلافات عائلية مع الوالدين أو الأصهار
نزاع حول إرث أو مال مشترك	شكوك أو غيرة عاطفية بين الزوجين
خلافات حول استثمار أسري مشترك	خلاف حول شؤون الأبناء وتربيتهم
مشكل آخر:	
في نظرك، هل لمستوى المعرفة الدينية دور في اجتياز أو تحمل هذه الأزمات؟	
نعم	لا

7- مستوى المعرفة الدينية لدى الأسرة (وضع النقطة المناسبة من 1 إلى 5 في الخانة)

مفتاح التنقيط:

1. يعرف بوجود مضمون النص (من خلال الممارسة أو العرف) ولكن لا يعرف أنه من الدين
2. يحفظ النص ولكن لا فكرة لديه عن معناه
3. يعرف أن مضمون النص من الدين ولكن لا يعرف بوجود الدليل
4. يعرف بوجود النص ويعرف مضمونه أيضا ولكن لا يحفظه
5. يعرف بوجود النص ويعرف مضمونه أيضا بل ويحفظه كذلك

الحكم (مضمون النص) وبعض أدلته (النص)	التقييم: 1–5
1– جواز رؤية الرجل للمرأة وقت الخطبة والحديث معها ومعها محرم قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل"، "لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم"	
2– حق المرأة في اشتراط الكفاءة في الرجل من حيث مماثلته لها في التدين والمواصفات الخِلقية والخُلُقية قال تعالى: "والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات" قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد"	
3– حق المرأة في المهر قال تعالى: "فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف"	
4– عدم جواز اتفاق الزوجين على إسقاط الصداق قال النبي صلى الله عليه وسلم لرجل أراد أن يتزوج: "التمس ولو خاتما من حديد"	
5– حق الزوجة في التملك وتنمية مالها قال الله تعالى: "للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن"	
6– الحرص على تلبية الرغبة الجنسية بين الزوجين قال الرسول (ص): "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأته، فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح"، وقال مخاطبا عبد الله بن عمرو: "وإن لزوجك عليك حقا"	

7– وجوب تودد وتزين الزوجين لبعضهما قال الله تعالى: "ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آباءهن أو آباء بعولتهن" قال ابن عباس (ض): "إني لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين لي، لأن الله تعالى يقول: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف".	
8– تحمل الزوجة مع الزوج مسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت	

قال الرسول (ص): "ألا كلكم راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها"	
9- وجوب مساعدة الزوج لزوجته في خدمة البيت روي أن عائشة سئلت: ما كان رسول الله يعمل في بيته؟ قالت: "كان يكون في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة خرج"	
10- حق الزوجة في النفقة قال تعالى: "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"	
11- حق الزوجة في السكن قال تعالى: "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم"	
12- استئذان الزوجة لزوجها أو إخبارها له بخروجها من البيت قال تعالى: "وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية" قال الرسول (ص): "أيما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها، كانت في سخط الله تعالى حتى ترجع إلى بيتها، أو يرضى عنها زوجها"	
13- وجوب أخذ الزوجة إذن زوجها قبل أن تسمح بدخول أي شخص إلى البيت: قال الرسول (ص): "ألا إن لكم على نسائكم ونسائكم عليكم حقا فحقكم عليهن ألا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون"	
14- فضل طاعة الزوجة لزوجها فيما يرضي الله قال الله تعالى: "فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا". قال الرسول (ص): "أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة"	
15- معاملة الزوجين لأهل بعضهما بالحسنى: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أجله فليصل رحمه"	
16- حق الأطفال في الرضاعة دون مقابل من الزوج، إلا إن كانت الزوجة مطلقة قال تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة"	
17- حق الزوجين في أن يرث أحدهما الآخر	

قال الله تعالى: "ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد"، "ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد"	
18- مسؤولية الزوج عن الانضباط في تأدية الشعائر الدينية لدى أفراد الأسرة قال الله تعالى: "وامر أهلك بالصلاة واصطبر عليها، لا نسألك رزقا، نحن نرزقك والعاقبة للتقوى"	
19- قضاء الأسرة: يجوز للقاضي تعيين حكمين من أهل الزوجة والزوج بغرض علاج الشقاق بينهما، قال تعالى: "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما"	
20- للزوجة الحق في فسخ العلاقة الزوجية – الخلع – قال تعالى: "فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به"	

8- **مستوى التماسك الزوجي والتوافق حول أمور الأسرة**

المؤشر	**النقطة من 1 إلى 5 (1: متدني/ 5: مرتفع)**
مصاريف الأسرة	
التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة	
اتخاذ القرارات المهمة	
وسائل الراحة والاستجمام	
أشغال البيت	
قضاء بعض الوقت مع أصدقاء / صديقات	
طريقة تربية الأولاد	
فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية	
الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة	
العلاقة العاطفية	

ملحق 2: جداول النتائج الوصفية للدراسة الميدانية

2 – 1 – توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
ربة بيت	71	28,4
موظف	54	21,6
أستاذ	42	16,8
تاجر	20	8,0
متقاعد	15	6,0
مهندس	7	2,8
عامل	7	2,8
صاحب شركة أو مقاولة	6	2,4
أستاذ جامعي	5	2,0
الصحة	5	2,0
عمل يومي أو موسمي	5	2,0
حرفي أو مهني	3	1,2
سائق	3	1,2
تقني	3	1,2
طالب	2	0,8
الجيش	2	0,8
المجموع	250	100,0

2 – 2 – توزيع مهن أفراد العينة المدروسة حسب الجنس

		الجنس		المجموع
		أنثى	ذكر	
ربة بيت	العدد	71	0	71
	النسبة المئوية	56,8%	0,0%	28,4%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	28,4%	0,0%	28,4%
أستاذ	العدد	20	22	42
	النسبة المئوية	16,0%	17,6%	16,8%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	8,0%	8,8%	16,8%
جامعي أستاذ	العدد	2	3	5
	النسبة المئوية	1,6%	2,4%	2,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,8%	1,2%	2,0%
تاجر	العدد	1	19	20
	النسبة المئوية	0,8%	15,2%	8,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,4%	7,6%	8,0%
متقاعد	العدد	2	13	15
	النسبة المئوية	1,6%	10,4%	6,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,8%	5,2%	6,0%
مهندس	العدد	1	6	7
	النسبة المئوية	0,8%	4,8%	2,8%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,4%	2,4%	2,8%
موظف	العدد	20	31	51
	النسبة المئوية	16,0%	24,8%	20,4%

	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	8,0%	12,4%	20,4%
عامل	العدد	1	6	7
	النسبة المئوية	0,8%	4,8%	2,8%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,4%	2,4%	2,8%
الصحة	العدد	3	2	5
	النسبة المئوية	2,4%	1,6%	2,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	1,2%	0,8%	2,0%
طالب	العدد	2	0	2
	النسبة المئوية	1,6%	0,0%	0,8%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,8%	0,0%	0,8%
مقاولة أو شركة صاحب	العدد	1	5	6
	النسبة المئوية	0,8%	4,0%	2,4%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,4%	2,0%	2,4%
مهني أو حرفي	العدد	1	2	3
	النسبة المئوية	0,8%	1,6%	1,2%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,4%	0,8%	1,2%
موسمي أو يومي عمل	العدد	0	5	5
	النسبة المئوية	0,0%	4,0%	2,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,0%	2,0%	2,0%
سائق	العدد	0	3	3
	النسبة المئوية	0,0%	2,4%	1,2%

1,2%	1,2%	0,0%	**النسبة المئوية داخل العينة المدروسة**	
3	3	0	**العدد**	**تقني**
1,2%	2,4%	0,0%	**النسبة المئوية**	
1,2%	1,2%	0,0%	**النسبة المئوية داخل العينة المدروسة**	
3	3	0	**العدد**	**مستخدم**
1,2%	2,4%	0,0%	**النسبة المئوية**	
1,2%	1,2%	0,0%	**النسبة المئوية داخل العينة المدروسة**	
2	2	0	**العدد**	**الجيش**
0,8%	1,6%	0,0%	**النسبة المئوية**	
0,8%	0,8%	0,0%	**النسبة المئوية داخل العينة المدروسة**	

2 – 3 – توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

	العدد	النسبة المئوية
القطاع العام	95	38,0
القطاع الخاص	37	14,8
عمل حر	36	14,4
عمل يومي أو موسمي	10	4,0
بدون عمل	72	28,8
المجموع	250	100,0

2 – 4 – توزيع أفراد العينة المدروسة على قطاعات العمل حسب الجنس

		قطاع العمل					المجموع
		القطاع العام	القطاع الخاص	عمل حر	عمل يومي أو موسمي	بدون عمل	
الأزواج	العدد	60	25	31	8	1	125
	النسبة المئوية	48,0%	20,0%	24,8%	6,4%	0,8%	100,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	24,0%	10,0%	12,4%	3,2%	0,4%	50,0%
الزوجات	العدد	35	12	5	2	71	125
	النسبة المئوية	28,0%	9,6%	4,0%	1,6%	56,8%	100,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	14,0%	4,8%	2,0%	0,8%	28,4%	50,0%
العينة المدروسة	العدد	95	37	36	10	72	250
	النسبة المئوية	38,0%	14,8%	14,4%	4,0%	28,8%	100,0%

2 – 5 – توزيع كل أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
تحت المتوسط	36	14,4	14,4
متوسط	45	18,0	32,4
فوق المتوسط	51	20,4	52,8
مرتفع	49	19,6	72,4
بدون دخل	69	27,6	100,0
المجموع	250	100,0	100,0

2 – 6 – توزيع الأزواج والزوجات في العينة المدروسة حسب مستوى الدخل

		مستوى الدخل					المجموع
		بدون دخل	تحت المتوسط	متوسط	فوق المتوسط	مرتفع	
الأزواج	العدد	0	23	31	31	40	125
	النسبة المئوية	0,0%	18,4%	24,8%	24,8%	32,0%	100,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,0%	9,2%	12,4%	12,4%	16,0%	50,0%
الزوجات	العدد	69	13	14	20	9	125
	النسبة المئوية	55,2%	10,4%	11,2%	16,0%	7,2%	100,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	27,6%	5,2%	5,6%	8,0%	3,6%	50,0%
العينة المدروسة	العدد	69	36	45	51	49	250
	النسبة المئوية	27,6%	14,4%	18,0%	20,4%	19,6%	100,0%

2 – 7 – توزيع أسر العينة المدروسة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	عدد الأسر	النسبة المئوية
2	49	39,2
3	42	33,6
4	22	17,6
5	9	7,2
6	1	0,8
7	2	1,6
المجموع	125	100,0

2 – 8 – توزيع أسر العينة حسب وضعها في السكن

	عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة المئوية
شراء	174	87	69,6
كراء	74	37	29,6
رهن	2	1	0,8
المجموع	250	125	100,0

2 – 9 – توزيع أفراد العينة حسب وضع الاستقلال في السكن

	عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة المئوية
مستقل	222	111	88,8
مع الوالدين	28	14	11,2
المجموع	250	125	100,0

2 – 10 – توزيع أفراد العينة حسب أسباب اللقاء والاختيار

	عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة المئوية
القرابة	60	30	24,0
الجوار	62	31	24,8
العمل	42	21	16,8
غير ذلك	86	43	34,4
المجموع	250	125	100,0

2 – 11 – توزيع الأفراد والأسر في العينة المدروسة حسب مدة الخطوبة

	عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة المئوية
أقل من 6 أشهر	154	77	61,6
بين 6 أشهر وسنة	72	36	28,8
أكثر من سنة	24	12	9,6
المجموع	250	125	100,0

2 – 12 – توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج

	عدد الأفراد	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	34	13,6
بين 20 و 30 سنة	170	68,0
بين 30 و 40 سنة	46	18,4
المجموع	250	100,0

2 – 13 – توزيع سن الزواج لدى أفراد العينة حسب الجنس

	سن الزواج			المجموع
	أقل من 20 سنة	بين 20 و30 سنة	بين 30 و40 سنة	
الأزواج	6	85	34	125
الزوجات	28	85	12	125
المجموع	34	170	46	250

2 – 14 – توزيع أفراد العينة حسب مستواهم الدراسي

	العدد	النسبة المئوية
أمي	7	2,8
كتاب قرآني	11	4,4
روض	1	0,4
ابتدائي	24	9,6
ثانوي	68	27,2
دبلوم تقني	27	10,8
إجازة	59	23,6
ماستر	34	13,6
دكتوراه	19	7,6
المجموع	250	100,0

2 – 15 – توزيع المستوى الدراسي لأفراد العينة حسب الجنس

		الفئة		المجموع
		الأزواج	الزوجات	
أمي	العدد	2	5	7
	النسبة المئوية	1,6%	4,0%	2,8%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,8%	2,0%	2,8%

كتاب قرآني	العدد	7	4	11
	النسبة المئوية	5,6%	3,2%	4,4%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	2,8%	1,6%	4,4%
روض	العدد	1	0	1
	النسبة المئوية	0,8%	0,0%	0,4%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	0,4%	0,0%	0,4%
ابتدائي	العدد	7	17	24
	النسبة المئوية	5,6%	13,6%	9,6%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	2,8%	6,8%	9,6%
ثانوي	العدد	26	42	68
	النسبة المئوية	20,8%	33,6%	27,2%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	10,4%	16,8%	27,2%
تقني دبلوم	العدد	18	9	27
	النسبة المئوية	14,4%	7,2%	10,8%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	7,2%	3,6%	10,8%
إجازة	العدد	32	27	59
	النسبة المئوية	25,6%	21,6%	23,6%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	12,8%	10,8%	23,6%
ماستر	العدد	19	15	34
	النسبة المئوية	15,2%	12,0%	13,6%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	7,6%	6,0%	13,6%
دكتوراه	العدد	13	6	19
	النسبة المئوية	10,4%	4,8%	7,6%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	5,2%	2,4%	7,6%
المجموع	العدد	125	125	250
	النسبة المئوية	100,0%	100,0%	100,0%
	النسبة المئوية داخل العينة المدروسة	50,0%	50,0%	100,0%

2 – 16 – توزيع الأسر حسب المستوى الدراسي للأبناء

	عدد الأبناء	النسبة المئوية للأبناء	النسبة المئوية للأسر
كتاب قرآني	2	0,6%	1,6%
روض	35	9,9%	28,0%
ابتدائي	76	21,5%	60,8%
ثانوي	99	28,0%	79,2%
دبلوم تقني	31	8,8%	24,8%
إجازة	61	17,3%	48,8%
ماستر	41	11,6%	32,8%
دكتوراه	8	2,3%	6,4%
المجموع	353	100,0%	282,4%

2 – 17 – مصادر المعرفة الدينية لدى أفراد العينة

	عدد الاختيارات	النسبة المئوية داخل اختيارات مصادر المعرفة الدينية	النسبة المئوية داخل الفئة المدروسة
الكُتّاب القرآني	89	9,5%	35,7%
حافظ لكتاب الله كله أو جله	45	4,8%	18,1%
مواد التربية الإسلامية في التعليم النظامي العام	148	15,9%	59,4%
التعليم الأصيل	14	1,5%	5,6%
التعليم العتيق	10	1,1%	4,0%
شهادة جامعية في الدراسات الإسلامية	21	2,3%	8,4%
الإعلام الديني	97	10,4%	39,0%
الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية، ...	107	11,5%	43,0%
مطالعات شخصية: كتب، أشرطة، أنترنت	181	19,4%	72,7%
الأبناء كمصدر للمعرفة الدينية	46	4,9%	18,5%
الآباء أو الأجداد كمصدر للمعرفة الدينية	115	12,3%	46,2%
رفقة العمل كمصدر للمعرفة الدينية	59	6,3%	23,7%
المجموع	932	100,0%	374,3%

2 – 18 – مصادر المعرفة الدينية لدى الأزواج

	عدد الاختيارات	النسبة المئوية داخل اختيارات مصادر المعرفة الدينية	النسبة المئوية داخل فئة الأزواج
الكُتّاب القرآني	55	11,4%	44,0%
حافظ لكتاب الله كله أو جله	25	5,2%	20,0%
مواد التربية الإسلامية في التعليم النظامي العام	73	15,1%	58,4%
التعليم الأصيل	11	2,3%	8,8%
التعليم العتيق	8	1,7%	6,4%
شهادة جامعية في الدراسات الإسلامية	11	2,3%	8,8%
الإعلام الديني	44	9,1%	35,2%
الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية،	54	11,2%	43,2%
مطالعات شخصية: كتب، أشرطة، أنترنت	92	19,1%	73,6%
الأبناء كمصدر للمعرفة الدينية	20	4,1%	16,0%
الآباء أو الأجداد كمصدر للمعرفة الدينية	51	10,6%	40,8%
رفقة العمل كمصدر للمعرفة الدينية	38	7,9%	30,4%
المجموع	482	100,0%	385,6%

2 – 19 – مصادر المعرفة الدينية لدى الزوجات

	عدد الاختيارات	النسبة المئوية داخل اختيارات مصادر المعرفة الدينية	النسبة المئوية داخل فئة الزوجات
الكُتّاب القرآني	34	7,6%	27,4%
حافظ لكتاب الله كله أو جله	20	4,4%	16,1%
مواد التربية الإسلامية في التعليم النظامي العام	75	16,7%	60,5%
التعليم الأصيل	3	0,7%	2,4%
التعليم العتيق	2	0,4%	1,6%
شهادة جامعية في الدراسات الإسلامية	10	2,2%	8,1%
الإعلام الديني	53	11,8%	42,7%
الوعظ الديني بالمساجد، مجالس علمية، جمعيات ثقافية، زوايا، محو الأمية،	53	11,8%	42,7%
مطالعات شخصية: كتب، أشرطة، أنترنت	89	19,8%	71,8%
الأبناء كمصدر للمعرفة الدينية	26	5,8%	21,0%
الآباء أو الأجداد كمصدر للمعرفة الدينية	64	14,2%	51,6%
رفقة العمل كمصدر للمعرفة الدينية	21	4,7%	16,9%
المجموع	450	100,0%	362,9%

2 – 20 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى أفراد العينة

	عدد الاختيارات	النسبة المئوية داخل الشعائر الدينية	النسبة المئوية داخل الفئة المدروسة
الصلاة	248	16,4%	99,6%
الانتظام في الفرائض	206	13,6%	82,7%
صلاة النوافل من وتر وغيره	185	12,3%	74,3%
صيام التطوع	147	9,7%	59,0%
قراءة القرآن أو الاستماع له	223	14,8%	89,6%
حضور دروس الوعظ	95	6,3%	38,2%
أداء الزكاة (إن وجب)	220	14,6%	88,4%
الالتزام بالحجاب (للزوجات)	115	7,5%	46,0%
أخذ القروض بفوائد	72	4,8%	28,9%
المجموع	1511	100,0%	604,4%

2 – 21 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى الأزواج

	عدد الاختيارات	النسبة المئوية ضمن الشعائر الدينية	النسبة المئوية داخل فئة الأزواج
الصلاة	123	18,3%	99,2%
الانتظام في الفرائض	102	15,2%	82,3%
صلاة النوافل من وتر وغيره	88	13,1%	71,0%

صيام التطوع	57	8,5%	46,0%
قراءة القرآن أو الاستماع له	106	15,8%	85,5%
حضور دروس الوعظ	48	7,1%	38,7%
أداء الزكاة (إن وجب)	110	16,4%	88,7%
أخذ القروض بفوائد	38	5,7%	30,6%
المجموع	672	100,0%	541,9%

2 – 22 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى الزوجات

	عدد الاختيارات	النسبة المئوية ضمن الشعائر الدينية	النسبة المئوية ضمن فئة الزوجات
الصلاة	125	14,9%	100,0%
الانتظام في الفرائض	104	12,4%	83,2%
صلاة النوافل من وتر وغيره	97	11,6%	77,6%
صيام التطوع	90	10,7%	72,0%
قراءة القرآن أو الاستماع له	117	14,0%	93,6%
حضور دروس الوعظ	47	5,6%	37,6%
أداء الزكاة (إن وجب)	110	13,1%	88,0%
الالتزام بالحجاب	114	13,6%	91,2%
أخذ القروض بفوائد	34	4,1%	27,2%
المجموع	838	100,0%	670,4%

2 – 23 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى أبناء العينة المدروسة

	عدد الأسر	النسبة المئوية ضمن الشعائر الدينية	النسبة المئوية ضمن أبناء الأسر
الصلاة	90	37,0%	97,8%
الانتظام في الفرائض	41	16,9%	44,6%
صلاة النوافل من وتر وغيره	18	7,4%	19,6%
صيام التطوع	22	9,1%	23,9%
قراءة القرآن أو الاستماع له	53	21,8%	57,6%
حضور دروس الوعظ	19	7,8%	20,7%
المجموع		100,0%	264,1%

2 – 24 – المشاكل التي مرت بها الأسر المستجوبة

	عدد اختيارات الأسر	النسبة المئوية ضمن مجموع المشاكل الأسرية	النسبة المئوية ضمن الفئة المدروسة
ضائقة مالية	73	25,9%	70,2%
مشكل سكن أو ظروف عيش خاصة	34	12,1%	32,7%
مرض استدعى صبر الطرفين عليه	49	17,4%	47,1%
خلافات عائلية مع الوالدين أو الأصهار	37	13,1%	35,6%
نزاع حول إرث أو مال مشترك	12	4,3%	11,5%

شكوك أو غيرة عاطفية بين الزوجين	13	4,6%	12,5%
خلافات حول استثمار أسري مشترك	11	3,9%	10,6%
خلاف حول شؤون الأبناء وتربيتهم	47	16,7%	45,2%
مشكل آخر	6	2,1%	5,8%
المجموع	282	100,0%	271,2%

2 – 25 – جواب أفراد العينة عن سؤال: هل لمستوى المعرفة الدينية دور في اجتياز أو تحمل هذه الأزمات؟

هل لمستوى المعرفة الدينية دور في اجتياز أو تحمل هذه الأزمات؟		
	العدد	النسبة المئوية
لا	12	4,8%
نعم	238	95,2%
المجموع	250	100%

2 – 26 – نتائج المعرفة الدينية لدى أفراد العينة المدروسة

الأسئلة		مستوى المعرفة الدينية						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		0	1	2	3	4	5			
السؤال 1	التكرار	0	23	2	37	98	90	3,92	1,169	13
	%	0	9,2	0,8	14,8	39,2	36,0			

5	1,259	4,13	139	56	28	5	20	2	التكرار	السؤال
			55,6	22,4	11,2	2,0	8,0	0,8	%	2
2	0,971	4,30	132	86	19	2	11	0	التكرار	السؤال
			52,8	34,4	7,6	0,8	4,4	0	%	3
20	1,473	3,47	74	76	44	12	37	7	التكرار	السؤال
			29,6	30,4	17,6	4,8	14,8	2,8	%	4
15	1,440	3,78	104	73	31	4	33	5	التكرار	السؤال
			41,6	29,2	12,4	1,6	13,2	2,0	%	5
6	1,077	4,09	104	100	28	2	15	1	التكرار	السؤال
			41,6	40,0	11,2	0,8	6,0	0,4	%	6
8	1,137	4,02	101	96	31	3	18	1	التكرار	السؤال
			40,4	38,4	12,4	1,2	7,2	0,4	%	7
3	1,080	4,26	136	78	19	0	17	0	التكرار	السؤال
			54,4	31,2	7,6	0	6,8	0	%	8
18	1,323	3,63	74	87	49	4	35	1	التكرار	السؤال
			29,6	34,8	19,6	1,6	14,0	0,4	%	9
4	1,007	4,18	114	92	30	2	12	0	التكرار	السؤال
			45,6	36,8	12,0	0,8	4,8	0	%	10

12	1,289	3,93	106	83	29	3	28	1	التكرار	السؤال
			42,4	33,2	11,6	1,2	11,2	0,4	%	11
11	1,185	3,95	96	95	32	7	18	2	التكرار	السؤال
			38,4	38,0	12,8	2,8	7,2	0,8	%	12
19	1,320	3,63	66	105	39	5	31	4	التكرار	السؤال
			26,4	42,0	15,6	2,0	12,4	1,6	%	13
7	1,141	4,06	103	102	24	1	18	2	التكرار	السؤال
			41,2	40,8	9,6	0,4	7,2	0,8	%	14
10	1,090	3,97	84	115	29	3	19	0	التكرار	السؤال
			33,6	46,0	11,6	1,2	7,6	0	%	15
14	1,434	3,86	114	69	24	10	27	6	التكرار	السؤال
			45,6	27,6	9,6	4,0	10,8	2,4	%	16
1	0,996	4,38	150	70	17	3	8	2	التكرار	السؤال
			60,0	28,0	6,8	1,2	3,2	0,8	%	17
9	1,242	4,00	109	86	27	5	20	3	التكرار	السؤال
			43,6	34,4	10,8	2,0	8,0	1,2	%	18
16	1,458	3,69	97	69	36	12	29	7	التكرار	السؤال
			38,8	27,6	14,4	4,8	11,6	2,8	%	19

السؤال	التكرار	3	36	12	25	85	89	3,68	1,429	17
20	%	1,2	14,4	4,8	10,0	34,0	35,6			

2 – 27 – نتائج المعرفة الدينية لدى الأزواج

الأسئلة		مستوى المعرفة الدينية						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		0	1	2	3	4	5			
السؤال 1	التكرار	0	8	1	19	52	45	4,00	1,063	12
	%	0	6,4	0,8	15,2	41,6	36,0			
السؤال 2	التكرار	1	8	3	14	29	70	4,18	1,205	5
	%	0,8	6,4	2,4	11,2	23,2	56,0			
السؤال 3	التكرار	0	4	1	13	37	70	4,34	0,934	2
	%	0	3,2	0,8	10,4	29,6	56,0			
السؤال 4	التكرار	2	18	6	19	41	39	3,57	1,427	20
	%	1,6	14,4	4,8	15,2	32,8	31,2			
السؤال 5	التكرار	2	15	1	17	35	55	3,86	1,393	15
	%	1,6	12,0	0,8	13,6	28,0	44,0			
السؤال 6	التكرار	1	7	1	14	48	54	4,10	1,099	7
	%	0,8	5,6	0,8	11,2	38,4	43,2			

9	1,044	4,08	51	48	18	1	7	0	التكرار	السؤال
			40,8	38,4	14,4	0,8	5,6	0	%	7
3	0,982	4,33	69	40	10	0	6	0	التكرار	السؤال
			55,2	32,0	8,0	0	4,8	0	%	8
19	1,357	3,59	37	42	24	2	20	0	التكرار	السؤال
			29,6	33,6	19,2	1,6	16,0	0	%	9
4	0,970	4,27	64	42	13	1	5	0	التكرار	السؤال
			51,2	33,6	10,4	0,8	4,0	0	%	10
11	1,212	4,00	56	37	19	2	11	0	التكرار	السؤال
			44,8	29,6	15,2	1,6	8,8	0	%	11
10	1,077	4,05	51	46	18	3	7	0	التكرار	السؤال
			40,8	36,8	14,4	2,4	5,6	0	%	12
18	1,299	3,68	35	51	21	2	14	2	التكرار	السؤال
			28,0	40,8	16,8	1,6	11,2	1,6	%	13
6	1,053	4,14	55	48	15	0	6	1	التكرار	السؤال
			44,0	38,4	12,0	0	4,8	0,8	%	14
13	1,114	3,97	43	57	13	2	10	0	التكرار	السؤال
			34,4	45,6	10,4	1,6	8,0	0	%	15

السؤال 16	التكرار	2	12	4	14	37	56	3,92	1,348	14
	%	1,6	9,6	3,2	11,2	29,6	44,8			
السؤال 17	التكرار	0	3	2	10	34	76	4,42	0,891	1
	%	0	2,4	1,6	8,0	27,2	60,8			
السؤال 18	التكرار	0	9	2	13	45	56	4,10	1,125	8
	%	0	7,2	1,6	10,4	36,0	44,8			
السؤال 19	التكرار	2	11	8	19	36	49	3,78	1,348	16
	%	1,6	8,8	6,4	15,2	28,8	39,2			
السؤال 20	التكرار	1	13	7	14	48	42	3,77	1,302	17
	%	0,8	10,4	5,6	11,2	38,4	33,6			

2 – 28 – نتائج المعرفة الدينية لدى الزوجات

الأسئلة		مستوى المعرفة الدينية						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		0	1	2	3	4	5			
السؤال 1	التكرار	0	15	1	18	46	45	3,84	1,266	13
	%	0	12,0	0,8	14,4	36,8	36,0			
السؤال 2	التكرار	1	12	2	14	27	69	4,09	1,314	4
	%	0,8	9,6	1,6	11,2	21,6	55,2			
	التكرار	0	7	1	6	49	62	4,26	1,009	2

			49,6	39,2	4,8	0,8	5,6	0	%	السؤال 3
20	1,516	3,37	35	35	25	6	19	5	التكرار	السؤال 4
			28,0	28,0	20,0	4,8	15,2	4,0	%	
15	1,487	3,70	49	38	14	3	18	3	التكرار	السؤال 5
			39,2	30,4	11,2	2,4	14,4	2,4	%	
5	1,060	4,08	50	52	14	1	8	0	التكرار	السؤال 6
			40,0	41,6	11,2	0,8	6,4	0	%	
9	1,224	3,97	50	48	13	2	11	1	التكرار	السؤال 7
			40,0	38,4	10,4	1,6	8,8	0,8	%	
3	1,171	4,20	67	38	9	0	11	0	التكرار	السؤال 8
			53,6	30,4	7,2	0	8,8	0	%	
16	1,294	3,67	37	45	25	2	15	1	التكرار	السؤال 9
			29,6	36,0	20,0	1,6	12,0	0,8	%	
6	1,036	4,08	50	50	17	1	7	0	التكرار	السؤال 10
			40,0	40,0	13,6	0,8	5,6	0	%	
11	1,364	3,86	50	46	10	1	17	1	التكرار	السؤال 11
			40,0	36,8	8,0	0,8	13,6	0,8	%	

12	1,281	3,86	45	49	14	4	11	2	التكرار	السؤال
			36,0	39,2	11,2	3,2	8,8	1,6	%	12
19	1,345	3,58	31	54	18	3	17	2	التكرار	السؤال
			24,8	43,2	14,4	2,4	13,6	1,6	%	13
7	1,221	3,98	48	54	9	1	12	1	التكرار	السؤال
			38,4	43,2	7,2	0,8	9,6	0,8	%	14
8	1,070	3,97	41	58	16	1	9	0	التكرار	السؤال
			32,8	46,4	12,8	0,8	7,2	0	%	15
14	1,519	3,80	58	32	10	6	15	4	التكرار	السؤال
			46,4	25,6	8,0	4,8	12,0	3,2	%	16
1	1,092	4,34	74	36	7	1	5	2	التكرار	السؤال
			59,2	28,8	5,6	0,8	4,0	1,6	%	17
10	1,347	3,90	53	41	14	3	11	3	التكرار	السؤال
			42,4	32,8	11,2	2,4	8,8	2,4	%	18
18	1,561	3,59	48	33	17	4	18	5	التكرار	السؤال
			38,4	26,4	13,6	3,2	14,4	4,0	%	19
17	1,546	3,59	47	37	11	5	23	2	التكرار	السؤال
			37,6	29,6	8,8	4,0	18,4	1,6	%	20

2 – 29 – مستوى التماسك الزوجي لدى أفراد العينة المدروسة

الأسئلة		مستوى التماسك الزوجي						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		0	1	2	3	4	5			
مصاريف الأسرة	التكرار	0	15	6	43	62	124	4,10	1,140	3
	%	0	6,0	2,4	17,2	24,8	49,6			
التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة	التكرار	1	11	18	65	78	77	3,76	1,123	6
	%	0,4	4,4	7,2	26,0	31,2	30,8			
اتخاذ القرارات المهمة	التكرار	0	12	9	31	73	125	4,16	1,086	2
	%	0	4,8	3,6	12,4	29,2	50,0			
وسائل الراحة والاستجمام	التكرار	1	23	30	65	72	59	3,44	1,251	8
	%	0,4	9,2	12,0	26,0	28,8	23,6			
أشغال البيت	التكرار	2	36	35	68	58	51	3,19	1,345	9
	%	0,8	14,4	14,0	27,2	23,2	20,4			
قضاء بعض الوقت مع أصدقاء / صديقات	التكرار	0	51	48	62	44	45	2,94	1,381	10
	%	0	20,4	19,2	24,8	17,6	18,0			
	التكرار	0	9	16	36	87	102	4,03	1,066	4

طريقة تربية الأولاد	%	0	3,6	6,4	14,4	34,8	40,8			
فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية	التكرار	0	28	19	70	77	56	3,46	1,235	7
	%	0	11,2	7,6	28,0	30,8	22,4			
الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة	التكرار	0	10	16	44	86	94	3,95	1,082	5
	%	0	4,0	6,4	17,6	34,4	37,6			
العلاقة العاطفية	التكرار	0	9	6	33	81	121	4,20	1,001	1
	%	0	3,6	2,4	13,2	32,4	48,4			

2 – 30 – مستوى التماسك الزوجي لدى الأزواج

الأسئلة		مستوى التماسك الزوجي						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		0	1	2	3	4	5			
مصاريف الأسرة	التكرار	0	6	4	19	26	70	4,20	1,114	2
	%	0	4,8	3,2	15,2	20,8	56,0			
التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة	التكرار	0	5	6	30	42	42	3,88	1,060	6
	%	0	4,0	4,8	24,0	33,6	33,6			
اتخاذ القرارات المهمة	التكرار	0	6	5	17	34	63	4,14	1,105	3
	%	0	4,8	4,0	13,6	27,2	50,4			

وسائل الراحة والاستجمام	التكرار	1	8	14	33	40	29	3,52	1,195	7
	%	0,8	6,4	11,2	26,4	32,0	23,2			
أشغال البيت	التكرار	1	15	17	37	29	26	3,25	1,305	9
	%	0,8	12,0	13,6	29,6	23,2	20,8			
قضاء بعض الوقت مع أصدقاء / صديقات	التكرار	0	26	20	31	26	22	2,98	1,385	10
	%	0	20,8	16,0	24,8	20,8	17,6			
طريقة تربية الأولاد	التكرار	0	5	8	19	42	51	4,01	1,089	4
	%	0	4,0	6,4	15,2	33,6	40,8			
فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية	التكرار	0	14	10	33	43	25	3,44	1,221	8
	%	0	11,2	8,0	26,4	34,4	20,0			
الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة	التكرار	0	6	9	22	41	47	3,91	1,129	5
	%	0	4,8	7,2	17,6	32,8	37,6			
العلاقة العاطفية	التكرار	0	5	2	16	40	62	4,22	1,005	1
	%	0	4,0	1,6	12,8	32,0	49,6			

2 – 31 – مستوى التماسك الزوجي لدى الزوجات

الأسئلة		مستوى التماسك الزوجي						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		0	1	2	3	4	5			
مصاريف الأسرة	التكرار	0	9	2	24	36	54	3,99	1,160	5
	%	0	7,2	1,6	19,2	28,8	43,2			

التواصل / قدر الوقت المستغرق بجانب الزوج أو الزوجة	التكرار	1	6	12	35	36	35			
	%	0,8	4,8	9,6	28,0	28,8	28,0	3,63	1,175	6
اتخاذ القرارات المهمة	التكرار	0	6	4	14	39	62			
	%	0	4,8	3,2	11,2	31,2	49,6	4,18	1,071	1
وسائل الراحة والاستجمام	التكرار	0	15	16	32	32	30			
	%	0	12,0	12,8	25,6	25,6	24,0	3,37	1,305	8
أشغال البيت	التكرار	1	21	18	31	29	25			
	%	0,8	16,8	14,4	24,8	23,2	20,0	3,13	1,385	9
قضاء بعض الوقت مع أصدقاء / صديقات	التكرار	0	25	28	31	18	23			
	%	0	20,0	22,4	24,8	14,4	18,4	2,89	1,381	10
طريقة تربية الأولاد	التكرار	0	4	8	17	45	51			
	%	0	3,2	6,4	13,6	36,0	40,8	4,05	1,046	3
فلسفة الحياة والمشاريع المستقبلية	التكرار	0	14	9	37	34	31			
	%	0	11,2	7,2	29,6	27,2	24,8	3,47	1,255	7
الأمور الدينية لدى أفراد الأسرة	التكرار	0	4	7	22	45	47			
	%	0	3,2	5,6	17,6	36,0	37,6	3,99	1,036	4
العلاقة العاطفية	التكرار	0	4	4	17	41	59			
	%	0	3,2	3,2	13,6	32,8	47,2	4,18	1,001	2

فهرس الأحاديث

استوصوا بالنساء خيرا فإنهن عندكم عوان 53
تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة، ولا تكونوا كرهبانية النصارى 73
كل بني آدم خطاء، وخير الخطّائين التوابون..... 11
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت 50
والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم..... 11
يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء..... 72

فهرس الآيات

أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم، ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن. فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف.....75, 76
الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم 30
الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا وإن الله لعفو غفور 75
إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ 34
دينا قيما ملّة إبراهيم 34
زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب 72
فإن علمتموهن مؤمنات 27
فعرفهم وهم له منكرون 27, 30
لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين..... 76
للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم 75
واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا 50
وآتوا النساء صدقاتهن نحلة، فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا 75

وأخذن منكم ميثاقا غليظا 52
والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب..... 50
والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما 73
والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون..... 73
وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير..... 76
وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم 72
وبشروه بغلام عليم..... 73
وذلك دين القيمة..... 34
وعاشروهن بالمعروف، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا..... 53, 75
ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف 75
ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون 71, 72
يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم 49
يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا..... 73

فهرس الرسوم البيانية

رسم 1: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب السن 127
رسم 2: توزيع الأزواج في العينة المدروسة حسب السن 127
رسم 3: توزيع الزوجات في العينة المدروسة حسب السن 127
رسم 4: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المهنة 128
رسم 5: توزيع أزواج العينة المدروسة حسب المهنة 129
رسم 6: توزيع زوجات العينة المدروسة حسب المهنة 129
رسم7 : توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل 130
رسم 8: توزيع أزواج العينة المدروسة حسب قطاع العمل 131
رسم 9: توزيع زوجات العينة المدروسة حسب قطاع العمل 131
رسم10 : توزيع أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل..... 132
رسم 11: توزيع الأزواج في العينة حسب مستوى الدخل..... 132
رسم 12: توزيع الزوجات في العينة حسب مستوى الدخل 132
رسم 13: توزيع أسر العينة المدروسة حسب عدد الأبناء 133
رسم 14: توزيع أسر العينة حسب وضعها في السكن 134
رسم 15: توزيع أسر العينة المدروسة حسب وضع الاستقلال في السكن..... 134
رسم 16: توزيع أفراد العينة حسب أسباب اللقاء والاختيار 135
رسم 17: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب مدة الخطوبة 136
رسم 18: توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج 136
رسم 19: توزيع الأزواج حسب سن الزواج 137
رسم 20: توزيع الأزواج حسب سن الزواج 137
رسم 21: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي 138
رسم 22: المستوى الدراسي لدى الأزواج في العينة المدروسة 138
رسم 23: المستوى الدراسي لدى الزوجات في العينة المدروسة 138
رسم 24: نموذج لتدوير المحاور الممثلة للعوامل..... 155

فهرس المواضيع

مقدمة 3

مدخل عام 5

- إشكالية البحث 5
- موضوع البحث 13
- التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة 14
- أهمية البحث وأسباب اختياره 15
- الدراسات السابقة حول موضوع البحث 18
- أهداف البحث 19
- مراحل إنجاز البحث 20
- الصعوبات التي اعترضت البحث 23

القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث الميداني 25

الفصل الأول: المعرفة الدينية 26

1.1. تعريف "المعرفة" 26

1.1.1. المعرفة لغة 26

2.1.1. المعرفة اصطلاحا 27

2.1. تعريف "الدين" 31

1.2.1. الدين لغة 31

2.2.1. الدين اصطلاحا 33

3.1. مفهوم المعرفة الدينية 37

1.3.1. تعريف المعرفة الدينية 37

2.3.1. العلاقة بين الدين والمعرفة الدينية 39

3.3.1. العلاقة بين المعرفة الدينية والفكر الديني 40
4.3.1. أقسام المعرفة الدينية..... 41
5.3.1. طرق تشكل المعرفة الدينية..... 41
الفصل الثاني: التماسك الزوجي..... 43
1.2. تعريف "التماسك"..... 43
1.1.2. التماسك لغة 43
2.1.2. التماسك اصطلاحا 44
2.2. تعريف "الأسرة" 47
1.2.2. الزواج 48
1.1.2.2. تعريف الزواج 48
2.1.2.2. وظائف الزواج 49
3.1.2.2. اهتمام الدين بالزواج..... 51
2.2.2. تعريف الأسرة..... 54
1.2.2.2. الأسرة لغة..... 54
2.2.2.2. الأسرة اصطلاحا..... 54
3.2.2.2. الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة الأسرة..... 58
4.2.2.2. أهمية الأسرة ووظائفها..... 60
5.2.2.2. التحول البنيوي والوظيفي للأسرة..... 64
6.2.2.2. مراحل حياة الأسرة..... 68
7.2.2.2. الإسلام والأسرة..... 71
3.2. مفهوم التماسك الزوجي..... 77
1.3.2. تعريف التماسك الزوجي 77

2.3.2. مراحل التماسك الزوجي 85
4.2. التفكك الأسري والخلاف الزوجي 90
1.4.2. التفكك الأسري 90
2.4.2. الخلاف الزوجي 96
3.4.2. العوامل المؤدية إلى الخلاف الزوجي 99
1.3.4.2. العامل الاقتصادي..... 100
2.3.4.2. العامل الاجتماعي 102
3.3.4.2. عامل الإنجاب والأطفال 104
4.3.4.2. العامل العاطفي 104
5.3.4.2. عامل "توقعات الأدوار"..... 105
4.4.2. دور الدين في ضمان استقرار الأسرة 109
القسم الثاني: الدراسة الميدانية 115
الفصل الأول: المعالم المنهجية للدراسة الميدانية 116
1.1. فرضيات البحث..... 116
2.1. مجالات البحث..... 116
1.2.1. المجال البشري 116
2.2.1. المجال الجغرافي 117
3.2.1. المجال الزمني..... 117
3.1. أداة البحث 117
1.3.1. مجريات تحضير الاستمارة 117
2.3.1. تجربة الاستمارة..... 122
3.3.1. استخدام الاستمارة في شكلها النهائي 124

الفصل الثاني: العرض الوصفي لمعطيات البحث الميداني 125
1.2. الوضع الاجتماعي العام 126
2.2. معطيات حول تأسيس الأسرة 135
3.2. المستوى الدراسي العام للأسرة 137
4.2. مصادر المعرفة الدينية 139
5.2. مستوى الالتزام بالممارسة الدينية في الأسرة 139
6.2. دور المعرفة الدينية في تجاوز المشاكل الأسرية 141
7.2. مستوى المعرفة الدينية المتعلقة بالزواج لدى الأسرة 141
8.2. مستوى التماسك الزوجي والتوافق حول أمور الأسرة 142
الفصل الثالث: التحليل العاملي لمعطيات البحث الميداني 142
1.3. تعريف التحليل العاملي 142
2.3. طرق التحليل العاملي 146
3.3. مراحل التحليل العاملي 148
1.3.3. مصفوفة الارتباط 148
2.3.3. مقياس كفاية العينة KMO 151
3.3.3. تحديد عدد العوامل 152
4.3.3. تدوير العوامل 154
5.3.3. نتائج التحليل العاملي 158
القسم الثالث: العوامل المتحكمة في علاقة المعرفة الدينية بالتماسك الزوجي 160
الفصل الأول: المعرفة الدينية عن الزواج لدى أفراد المجتمع المغربي 161
الفصل الثاني: الخلفية النفسية والفكرية للعلاقات الزوجية داخل الأسرة 175
الفصل الثالث: المعرفة بالحقوق المترتبة على انقطاع العلاقة الزوجية 194

الفصل الرابع: الأمور العملية لدى أفراد الأسرة 203
خاتمة 213
فهرس المصادر والمراجع 218
الملاحق 232
ملحق 1: استمارة البحث الميداني المتعلقة بأثر المعرفة الدينية على التماسك الزوجي 233
ملحق 2: جداول النتائج الوصفية للدراسة الميدانية 239
2 – 1 – توزيع أفراد العينة المدروسة حسب المهنة 239
2 – 2 – توزيع مهن أفراد العينة المدروسة حسب الجنس 240
2 – 3 – توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل 243
2 – 4 – توزيع أفراد العينة المدروسة على قطاعات العمل حسب الجنس 243
2 – 5 – توزيع كل أفراد العينة المدروسة حسب مستوى الدخل 244
2 – 6 – توزيع الأزواج والزوجات في العينة المدروسة حسب مستوى الدخل 244
2 – 7 – توزيع أسر العينة المدروسة حسب عدد الأبناء 245
2 – 8 – توزيع أسر العينة حسب وضعها في السكن 245
2 – 9 – توزيع أفراد العينة حسب وضع الاستقلال في السكن 245
2 – 10 – توزيع أفراد العينة حسب أسباب اللقاء والاختيار 246
2 – 11 – توزيع الأفراد والأسر في العينة المدروسة حسب مدة الخطوبة 246
2 – 12 – توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج 246
2 – 13 – توزيع سن الزواج لدى أفراد العينة حسب الجنس 247
2 – 14 – توزيع أفراد العينة حسب مستواهم الدراسي 247
2 – 15 – توزيع المستوى الدراسي لأفراد العينة حسب الجنس 247
2 – 16 – توزيع الأسر حسب المستوى الدراسي للأبناء 249

2 – 17 – مصادر المعرفة الدينية لدى أفراد العينة 250
2 – 18 – مصادر المعرفة الدينية لدى الأزواج 251
2 – 19 – مصادر المعرفة الدينية لدى الزوجات 252
2 – 20 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى أفراد العينة 253
2 – 21 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى الأزواج 253
2 – 22 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى الزوجات 254
2 – 23 – الالتزام بالشعائر الدينية لدى أبناء العينة المدروسة..... 255
2 – 24 – المشاكل التي مرت بها الأسر المستجوبة 255
2 – 25 – جواب أفراد العينة عن سؤال: هل لمستوى المعرفة الدينية دور في اجتياز أو تحمل هذه الأزمات؟ 256
2 – 26 – نتائج المعرفة الدينية لدى أفراد العينة المدروسة 256
2 – 27 – نتائج المعرفة الدينية لدى الأزواج..... 259
2 – 28 – نتائج المعرفة الدينية لدى الزوجات 261
2 – 29 – مستوى التماسك الزوجي لدى أفراد العينة المدروسة..... 264
2 – 30 – مستوى التماسك الزوجي لدى الأزواج..... 265
2 – 31 – مستوى التماسك الزوجي لدى الزوجات 266
فهرس الأحاديث 268
فهرس الآيات 268
فهرس الرسوم البيانية 270
فهرس المواضيع 271